



التربية وظاهرة الإرهاب

دراسة فى الأصول الثقافية للتربية



الدكتور

رمزى أحمد عبد الحى



مكتبة الأنجلو المصرية

التربية وظاهرة الإرهاب

((دراسة في الأصول الثقافية للتربية))

دكتور

رمزي أحمد عبد الحى

أستاذ التربية المساعد بقسم التربية وعلم النفس
كلية الآداب - جامعة سبها



مكتبة الأنجلو المصرية

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق
القومية ، إدارة الشئون الفنية .

عبد الحى ، رمزى احمد .

التربية وظاهرة الارهاب : دراسته فى الاصول الثقافية

للتربية / تأليف : رمزى احمد عبد الحى . - ط ١ . -

القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠٨ .

٣٥٨ ص ، ١٧ × ٢٤ سم

١ - العنوان

١ - التربية

٢ - الارهاب

رقم الإيداع : ٤٨٨٤

تصنيف ديوى : ٣٧٠

ردمك : ٩٧٧-٠٥-٢٣٨٣-٦

المطبعة : محمد عبد الكريم حسان

تصميم غلاف : ماستر جرافيك

الناشر : مكتبة الانجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد

القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت : ٢٣٩١٤٣٣٧ (٢٠٢) ؛ ف : ٢٣٩٥٧٦٤٣ (٢٠٢)

E-mail : angloebs@anglo-egyptian.com

Website : www.anglo-egyptian.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ "

صدق الله العظيم

إهداء

... إلى والديَّ ... أدام الله في عمرهما

... إلى بنيتي .. وفقها الله في دراستهما.

... إلى زوجتي ... جزاها الله عنى خير الجزاء

... إلى روح شقيقي فتوح .. طيب الله ثراه

إليهم جميعاً أهدى هذا الكتاب

المؤلف

فهرس الكتاب

١٣ مقدمة
----	-------------

الباب الأول مفهوم التربية وماهيتها

١٩ معنى التربية
١٩ التربية في اللغة العربية
٢٠ التربية في اللغات الأجنبية
٢١ التربية عند الفلاسفة
٢١ المعنى الاصطلاحي للتربية
٢٢ اختلاف مفاهيم التربية
٢٤ خصائص التربية
٢٦ ضرورة التربية
٢٦ العلاقة بين الفرد والمجتمع
٢٧ التربية ضرورة فردية
٢٨ التربية ضرورة اجتماعية
٢٩ أنواع التربية
٣٥ مراجع الفصل الأول

الفصل الثاني مفهوم الإرهاب وماهيته

٣٩ ١- ماهية الإرهاب
٤٠ ٢- الإرهاب وجدلية التعريف
٤٥ - تعريف الإرهاب عربيا وإقليميا ودوليا
٥٥ - مفهوم الإرهاب إسلاميا
٥٥ - معنى كلمة الإرهاب لغويا وفقهيا وأجنبيا
٥٩ ٣- الإرهاب المستحسن المشروع
٦٢ ٤- الإرهاب المذموم المستقبح
٧٠ مراجع الفصل الثاني

الفصل الثالث الإسلام وظاهرة الإرهاب

٧٣ أولا: الإسلام والإرهاب
٧٨ ثانيا: موقف الإسلام من العنف والشدة

٨٤	ثالثاً: معضلة الإرهاب الديني
٨٩	رابعاً: الإرهاب وحركات التحرير الوطنية
٩٠	خامساً: الجهات الممارسة للإرهاب
٩٤	سادساً: المجتمع الدولي والإرهاب
٩٨	سابعاً: مستقبل الإرهاب
٩٩	أ - مستقبل الإرهاب على الصعيد الدولي
١٠١	ب - مستقبل الإرهاب على الصعيد الوطني
١٠٣	مراجع الفصل الثالث

الفصل الرابع أسباب الإرهاب ودواعيه ومبرراته

١٠٧	أولاً: أسباب ظاهرة الإرهاب
١٠٧	١ - الأسباب السياسية
١٠٩	٢ - الأسباب الاقتصادية
١١٠	٣ - الأسباب الاجتماعية
١١١	٤ - الأسباب الفكرية
١١٣	٥ - الأسباب التربوية
١١٤	٦ - أسباب وراءها دوافع فردية
١١٤	٧ - أسباب بدوافع الحاجة إلى المال
١١٥	٨ - أسباب وجدانية
١١٥	٩ - أسباب على المستوى الوطني
١١٥	١٠ - أسباب على المستوى الدولي
١١٥	١١ - أسباب أخرى للإرهاب
١١٧	أسباب أخرى للعنف في المجتمعات الإسلامية
١٢١	ثانياً: المؤثرات الخاصة على أسباب الإرهاب
١٢٣	ثالثاً: دواعي الإرهاب
١٢٦	مراجع الفصل الرابع

الفصل الخامس أنواع الإرهاب وأشكاله ومظاهره

١٣١	أ - أشكال الإرهاب
١٣١	١ - الإرهاب الجسدي
١٣١	٢ - الإرهاب الاقتصادي

١٣١	٣- الإرهاب الفكري
١٣٢	٤- الإرهاب الإيديولوجي
١٣٢	٥- الإرهاب العقائدي
١٣٣	ب- أشكال أخرى للإرهاب
١٣٥	ج- أنواع الإرهاب
١٣٧	د- أنواع الإرهاب من ناحية مشروعيته
١٣٨	هـ- مظاهر الإرهاب
١٤٠	و- مظاهر أخرى للإرهاب
١٤٥	ز- صور الإرهاب من خلال الاتفاقات الدولية
١٥٢	مراجع الفصل الخامس

الفصل السادس

خصائص الإرهاب وأساليبه وأنماطه

١٥٥	أولاً: خصائص الإرهاب
١٥٥	١- خصيصة العنف
١٥٥	٢- خصيصة التنظيم
١٥٦	٣- خصيصة الهدف السياسي
١٥٦	ثانياً: أساليب وأنماط الإرهاب
١٧٥	ثالثاً: الإرهاب والجريمة السياسية
١٩٦	مراجع الفصل السادس

الفصل السابع

العنف في المجتمع: المدرسة مثلاً

٢٠١	١- مقدمة
٢٠٣	٢- العنف في المدارس
٢٠٧	٣- المجتمع الفلسطيني أنموذجاً للعنف
٢١١	٤- العنف مسؤولية من؟
٢١١	أولاً: المسؤولية المجتمعية
٢١٥	ثانياً: دور التربية الديمقراطية
٢١٧	ثالثاً: العوامل النفسية والاجتماعية
٢٢٠	مراجع الفصل السابع

الفصل الثامن الإرهاب في المحافل الدولية

٢٢٥ مقدمة
٢٢٧ مظهران للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب
٢٢٩ اتفاقية جنيف سنة ١٩٣٧ لمنع الإرهاب والقضاء عليه
٢٣٤ الدبلوماسيون محصنون
٢٣٦ قمع القرصنة الجوية مثال لتعاون المجتمع الدولي
٢٣٨ أخذ الرهائن
٢٣٨ تصدير الإرهاب
٢٣٨ تحول العالم إلى "خلية نحل" لمكافحة الإرهاب
٢٤٢ لقاءات حكومية للوقاية من الإرهاب
٢٤٤ أساليب التعاون الدولي في مواجهة الإرهاب
٢٤٥ مؤتمر طارئ لوزراء الخارجية العرب
٢٤٧ الواجبات الدولية المترتبة على الدولة لمواجهة الإرهاب
٢٥٩ قرارات مجلس الأمن الدولي بعد أحداث ١١/٩/٢٠٠١
٢٦٥ نقد موجه ضد القرار ١٣٧٣ الذي اتخذته مجلس الأمن
٢٦٧ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٩٠ (٢٠٠٢)

الفصل التاسع ظاهرة الإرهاب وخلفيتها الفكرية والثقافية

٢٧١ أولا: ثقافة الإرهاب
٢٧٤ ثانيا: الإرهاب... بديل جلد الذات
٢٧٦ ثالثا: المنطقة العربية كلها تحت الاحتلال من بلاد الشام إلى بلاد المغرب
٢٧٨ رابعا: الإصلاح بين الطموحات الأمريكية والطموحات العربية
٢٨٣ خامسا: إقصاء النخب العربية
٢٨٥ سادسا: طموحات الإصلاح العربية
٢٨٦ سابعا: دراسات وأبحاث وحلول عربية
٢٨٨ ثامنا: الوعي الثقافي ودوره في التصدي للإرهاب
٢٩١ مراجع الفصل التاسع

الفصل العاشر كيفية مواجهة الإرهاب والتصدي له

٢٩٥ ١ - مقدمة
٢٩٧ ٢ - لماذا الإرهاب ؟

٣٠١	٣- كيفية مواجهة الإرهاب والتصدي له
٣٠٧	٤- سبل مكافحة الإرهاب
٣١٥	٥- بعض السبل الأخرى التي تساعد على القضاء على الإرهاب
٣١٨	٦- دور المؤسسات المجتمعية في التصدي للإرهاب
٣١٨	- الإسلام... والتصدي للإرهاب
٣١٨	- الأسرة... والتصدي للإرهاب
٣١٩	- المدرسة... والتصدي للإرهاب
٣١٩	- المؤسسات الأمنية... والتصدي للإرهاب
٣٢٠	- المعلومات... والتصدي للإرهاب
٣٢٠	- المؤسسات الإعلامية... والتصدي للإرهاب
٣٢١	- الحكام... والتصدي للإرهاب
٣٢١	- علماء الدين... والتصدي للإرهاب
٣٢٢	٧- المجتمع الدولي ومكافحة الإرهاب
٣٢٤	٨- مكافحة الإرهاب إلى أين؟
٣٢٧	مراجع الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

دور التربية في التصدي للإرهاب

٣٣١	أولاً: دور مؤسسات المجتمع في توعية وتربية الشباب
٣٣٦	ثانياً: إصلاح التربية ومناهجها والتصدي لظاهرة الإرهاب
٣٤٠	ثالثاً: مكانة حقوق الإنسان في المناهج والكتب المدرسية
٣٥٢	رابعاً: أهمية مناهج التربية الإسلامية في نبذ الإرهاب
٣٥٣	خامساً: تصور مستقبلي للتوعية الأمنية في المناهج الدراسية
٣٥٧	مراجع الفصل الحادي عشر

تقديم

الإرهاب كلمة مخيفة تبعث في النفوس الرعب و الفزع، و قد حظيت ظاهرة الإرهاب انتباه الرأي العام بمختلف اتجاهاته، و شدت اهتمام الباحثين على تعدد انتماءاتهم، و لكنها ظلت مفهوماً غامضاً يفتقر إلى التحديد و الوضوح، و لعل السبب المباشر في ازدياد أهمية موضوع الإرهاب يرجع إلى استخدام هذا المصطلح كوصف لوضع سياسي معين، حيث تصف به الحكومات أعمال معارضيها، و يصف به هؤلاء - بدورهم - الممارسات التي تقوم بها حكوماتهم ضدهم، و لم يقف عند هذا الحد بل امتد ليشمل مجال العلاقات الدولية.

وقد شهد العالم المتقدم و النامي على حد سواء تنامي ظاهرة الإرهاب، و قد انتشرت هذه الظاهرة في وطننا العربي، و إن تفاوتت حدة هذه الظاهرة من بلد لآخر، كما تباينت مسمياتها، فمرة تعرف بالعنف السياسي و مرة تعرف بالتطرف الديني و بصرف النظر عن التسمية فإنها ظاهرة خطيرة تهدد المجتمعات و لا سيما المجتمع العربي و الإسلامي و خاصة أن هذه الظاهرة تهز أمن المجتمع و تزعزع استقراره، و تجعل المجتمع يعيش في حالة فوضى دون أن يمتلك الوسائل الفعالة لمواجهته أو احتوائه.

و ثمة أن حقيقة مهمة يجب التأكيد عليها و هي أن مؤسسات المجتمع يجب أن تتكاتف كلها معاً لمواجهة ظاهرة الإرهاب، فالمسؤولية جماعية اجتماعية تتعلق بالبناء الاجتماعي بأسره، لأن حل مشكلة الإرهاب لا بد و أن يكون متعدد الجوانب حيث لا تستطيع وسيلة واحدة أو مؤسسة واحدة على تقديم الحلول اللازمة لمثل هذه المشكلة المعقدة.

ففي خلال القرن العشرين مرت الأمة العربية بثلاث موجات من الإرهاب، الأولى خلال عقد الأربعينات و بداية الخمسينات من القرن العشرين على هامش النضال الوطني ضد الاحتلال البريطاني، و اتجهت خلالها بعض العمليات الإرهابية ضد بعض رجال الدولة الموالين للنظام الملكي، أما الموجه الثانية فكانت خلال النصف الثاني من السبعينات و أوائل الثمانينات و بلغت هذه الموجه ذروتها في مصر مع اغتيال الرئيس المصري السابق أنور السادات، أما الموجه الحالية و الراهنة فتتميز عن الموجتين السابقتين بعدة خصائص هي:

- الكثافة العالية في مستوى التسليح المتاح للجماعات الإرهابية.

- تطوير وسائل وأدوات إرهابية جديدة.
- توجيه العمليات الإرهابية نحو طائفة جديدة من الأهداف مثل السياحة للحد من الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة.
- الاتساع النسبي في قاعدة الجماعات الإرهابية.

ويأتي هذا الكتاب كمحاولة للتعرف على أبعاد هذه الظاهرة التي ألقت بظلالها على واقع المجتمع العربي، شأنه شأن بقية المجتمعات التي عرفت هذه الظاهرة بدرجات و أشكال مختلفة و لأسباب مختلفة، و يرجع الاختلاف بين المجتمعات إلى الأسباب الحقيقية للإرهاب و إلى وجود آليات وأساليب فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة من عدمه.

ويرى المؤلف أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة مركبة لها أبعادها الفكرية و التاريخية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و التربوية، و من ثم لا ينبغي علاجها منحصرين في إطار رؤية واحدة، و إذا كانت لمؤسسات التربية كالمدرسة و الأسرة و المسجد ووسائل الإعلام و غيرها من مؤسسات المجتمع التي تسهم بدورها في غرس القيم الأصيلة و تنمية روح الإنتماء و الولاء للوطن، فإن على التربية دور فاعل و مهم في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة لما لها من دور مؤثر في قطاع كبير من المجتمع الذي يستطيع التصدي للعنف و التطرف، كما أنها قادرة على بناء مجتمع سليم ينبذ العنف و يرفض الإرهاب.

وقد جاء الكتاب في إحدى عشر فصلا كانت على النحو التالي :

الفصل الأول: مفهوم التربية وماهيتها.

الفصل الثاني: مفهوم الإرهاب وماهيته.

الفصل الثالث: موقف الإسلام من الإرهاب.

الفصل الرابع: أسباب الإرهاب ودواعيه ومبرراته.

الفصل الخامس: أنواع الإرهاب وأشكاله ومظاهره.

الفصل السادس: خصائص الإرهاب وأساليبه وأنماطه.

الفصل السابع: العنف في المجتمع: المدرسة مثلاً.

الفصل الثامن: الإرهاب في المحافل الدولية.

الفصل التاسع: ظاهرة الإرهاب وخلفيتها الفكرية والثقافية.

الفصل العاشر: كيفية مواجهة الإرهاب والتصدي له.

الفصل الحادي عشر: دور التربية في التصدي للإرهاب.

وأني أرجو الله أن أكون قد وفقت في الإمساك بتلابيب هذا الموضوع الشائك والصعب، حيث إن الخوض فيه أصبح من المحرمات لتلون مفهومه بتلون الأغراض والمقاصد والنوايا، واحسب أنني اجتهدت، وأدعو الله أن أكون قد أضفت جديدا في تناولي لهذا الموضوع، وأن ينفع بهذا الكتاب كل المهتمين بأمور التربية، ولا سيما معالجتها لقضايا المجتمع، وأن تكون لها الريادة دائما في تطور المجتمعات وتقدمها، وأن تسهم في بناء إنسان الألفية الثالثة، بحيث يكون متكيفا مع خصائص وسمات هذه الألفية، وأن يجد له مكانا مناسباً يسعه لكي يحيا حياة تليق به وبإنسانيته وأدميته التي كرمها الله عز وجل.

دكتور

رمزي احمد عبد الحى

٢٠٠٧

الفصل الأول

مفهوم التربية وماهيتها

- معنى التربية.
- التربية في اللغة العربية.
- التربية في اللغات الأجنبية.
- التربية عند الفلاسفة.
- المعنى الاصطلاحي للتربية.
- اختلاف مفاهيم التربية.
- خصائص التربية.
- ضرورة التربية.
- العلاقة بين الفرد والمجتمع.
- التربية ضرورة فردية.
- التربية ضرورة اجتماعية.
- أنواع التربية.

الفصل الأول

مفهوم التربية وماهيتها

معنى التربية :

يختلف معنى التربية وتعريفها ومفهومها من مجتمع لآخر، ومن ثقافة لآخرى، بل ومن فرد لآخر، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الفهم لطبيعة الإنسان، وإلى اختلاف النظرة إلى الثقافة والمجتمع، كما يرجع الخلاف في التعريف إلى اتساع مدلول كلمة التربية، وهي تشمل جميع العوامل والقوى المتعددة التي تؤثر في الإنسان.

التربية في اللغة العربية :

إذا استقصينا المعنى اللغوي لكلمة التربية في أصولها اللغوية، نجد أنها تدور في اللغة العربية حول المعاني التالية:

- إن التربية يمكن أن تكون مشتقة من الفعل الماضي الثلاثي "ربا" ومضارعه "يربو" بمعنى زاد ونما. قال الله تعالى "يمحق الله الربا ويربي الصدقات" أي يزيد الله الصدقات، ويمحق الربا، أي الزيادة العينية في الأشياء. إن هذا الاشتقاق هو على وزن "دعا" و"يدعو" ويقال: ربوت في البادية أي نشأت في البادية. ويقال ربي في بني فلان أي نشأ فيهم، وتقول رباه بمعنى نشأ ونمى قواه الجسدية والعقلية والخلقية.

- ويمكن أن تكون كلمة "التربية" مشتقة من الفعل الماضي "رَبَى" ومضارعه "يربي" بمعنى ترعرع وتغذى، وهي على وزن "رمى" و"يرمى" ويمكن أن تكون كلمة "التربية" مشتقة من أصل الفعل الماضي "ربب" أي "رَبَّى" ومضارعه "يربِي" وهو على وزن "حَلَى" و"يُحَلِي" و"عَطَى" و"يُعْطِي" وتعني هنا: أصلح الشيء وقومه.

إن هذا المعنى هو أقرب المعاني لما نقصده من التربية أي رَبَّى ويربِي تربية. نقول: رب الشيء، أي اعتنى به وأصلحه، ورب الأب ولده: أي رعاه واعتنى به وأحسن القيام عليه.

قال البيضاوي في تفسيره "رب العالمين" الرب في الأصل مصدر بمعنى التربية، والتربية تبليغ الشيء إلى كماله، شيئاً فشيئاً.

ومعنى التربية هو إيصال الشيء إلى كماله، والكمال هذا يتوقف على طبيعة الشيء الذي يخضع لعملية التربية، لخير الفرد ولخير الجماعة والمجتمع والانسانية فهي عملية مستمرة، ولكن وفقاً لمرضاة الله سبحانه وتعالى استجابة لقوله "وما كان لبشر إن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون".

والتربية عند العرب كانت تفيد السياسة والقيادة والتنمية، وكان فلاسفة العرب يسمون هذا الفن سياسة كما هو معروف عن ابن سينا في رسالته "سياسة الرجل أهله وولده" وكان العرب يقولون عن الذي ينشئ الولد ويرعاه "المؤدب" و "المهذب" و "المربي" و "المعلم" غير أن لفظة المؤدب أشيع لأنها تفيد الرياضة والسياسة، وتدل على العلم والأخلاق معاً، أما المعلم فاصطلاح يفيد تلقين العلم قبل كل شيء، فتكون مهمته عرض المعلومات والعلوم والمعارف على الطلاب ليحفظوها. ولذلك كان التعليم وما زال شيئاً والتربية شيئاً آخر، أو قل إن التربية تحمل معنى أخلاقياً والتعليم يحمل معنى علمياً، وهذا ما حدا بوزارات التربية والتعليم في الوطن العربي أن تطلق على نفسها وزارات التربية والتعليم لتجمع بين المعنيين جانب الأخلاق وجانب العلم.

التربية في اللغات الأجنبية:

تقابل كلمة "التربية" باللغة العربية كلمتان اجنبيتان هما Pedagogy و Education أما كلمة Pedagogy فهي مشتقة من أصل لاتيني يتكون من مقطعين Peda ويعنى طفل و Gogg ويعنى عبد ومعنى كلمة Pedagogy العبد الذي يرافق الطفل أثناء ذهابه إلى أماكن التعلم وعودته منها، ويستنتج من كلمة Pedagogy في أصلها اللاتيني أن التربية (التعليم) كانت مقصورة على أبناء الأسر الغنية التي كان بمقدورها توفير العبيد لمرافقة أطفالهم في إثاء ذهابهم وإلى أماكن التعليم وإيابهم منها.

وأما كلمة Education فهي مشتقة من أصل لاتيني هو Nourish Educare ومعناها انتعاش الحياة ورعايتها وتنشئتها ودوامها وصلاحياتها، كما يفيد قاموس أكسفورد بأن كلمة Education في أصلها اللاتيني تعنى ساق، يسوق أو استخرج..، بالرغم من اختلاف المعاني لكلمة التربية في اللغات العربية والأجنبية إلا أنه يوجد قدر مشترك بين هذه المعاني بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالتربية في كل اللغات تعنى التنشئة والنهوض والإصلاح وإظهار القوى.

التربية عند الفلاسفة :

ولعله من المفيد أن نجمال بعض التعريفات التي ذكرت عن التربية عن طريق كبار الفلاسفة والمربين وكان أهمها:

عرفها أفلاطون بأنها "إعطاء الجسم والروح كل ما يمكن من الجمال والكمال وعرفها أرسطو بأنها "إعداد العقل لكسب العلم كما تعد الأرض للنبات والزرع" ويرى سقراط أنها "تبدد الخطأ وتكشف عن الحق".

ويعرفها وليم جيمس W.James بأنها "تنظيم للقوى البشرية لدى الفرد تنظيماً يضمن له التصرف والتكيف في عالمه المادي والاجتماعي".

وقد حدد الفيلسوف الألماني كانط Kant الغرض الأساسي من التربية "بان تصل بالإنسان إلى الكمال المطلق".

بينما عرف هربرت سبنسر H.Spncer التربية بأنها "إعداد الإنسان ليحيا حياة كاملة".

ويعرفها أدلر بأنها "العملية التي تصبح فيها قوى الإنسان وقدراته وطاقاته" والتي هي قابلة للتعود. كاملة بواسطة العادات الطيبة وعن طريق وسائل تستتبط بشكل فني وتستخدم بواسطة الإنسان لكي يساعد نفسه أو الآخرين لتحقيق الهدف المرجو".

ويرى جان جاك روسو Rousseau "أن التربية تزودنا بما لم يكن عندنا وقت الولادة ولكننا في حاجة إليه عند الكبر"

أما الفيلسوف والمربي الأمريكي جون ديوي John Dewey فيعرف التربية بعدة تعريفات أهمها.

التربية هي الحياة نفسها، وليست مجرد إعداد للحياة.

التربية عملية نمو وعملية تعلم.

التربية عملية بناء وتجديد مستمرين للخبرة وعملية اجتماعية.

المعنى الاصطلاحي للتربية :

قد تتباين المعاني الفنية المشتقة من التعريفات لكلمة التربية بسبب اختلاف الإيديولوجية الاجتماعية التي توجه العمل التربوي داخل المجتمعات الإنسانية لكن جميعها تتوجه نحو الإنسان والمجتمع والثقافة والتراث والإيديولوجية.

ومن التعريفات التي يمكن الأخذ بها التعريف التالي "التربية عملية ضبط التعليم وتوجيهه"

إن هذا التعريف يجمع في معناه أبعاد التربية، فمفهوم الضبط والتوجيه يستلزمان وجود أهداف محددة، يمكن الوصول إليها وتحقيقها في حياة جماعة المتعلمين، كما أن الأهداف هذه تحتم وجود منهج دراسي بمراد أدوات ومبادئ وفنون وطرائق صحيحة، وأصول إدارية مجدية، وتسهيلات مناسبة من أبنية وساحات وبيئة طبيعية اجتماعية مواتية للتعليم والنماء البشري الأفضل، كما يقتضى المفهومان المذكوران وجود هيئة مؤهلة ومدربة علمياً في أصول التخطيط والإدارة والتنظيم المدرسي والتعليم الفعال، من أجل تحديد الأهداف وضبط عمليات التعليم وتوجيه التعليم لبلوغ الأهداف.

ومن التعريفات التي يمكن الأخذ بها أيضاً أن "التربية عملية إنماء الشخصية بصورة متوازنة ومتكاملة" وجوانب الشخصية المتوازنة المتكاملة هي الجانب الجسدي والجانب العقلي والوجداني والروحي والأخلاقي والاجتماعي والجمالي.

وقد عرفت اللجنة العربية المكلفة بوضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية التربية بأنها "عملية إنسانية سلوكية اجتماعية حضارية تتألف في جوهرها من التعلم القائم أصلاً على الجهود الذاتية للتعلم، المتجلية في تشكيل سلوكه، والمؤدية إلى تطوير شخصيته وبالتالي ساهمت في تقدم مجتمعه وتمكينه من المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية، وبهذه الصورة فهي عملية سلوكية واجتماعية غايتها القصوى خير الإنسان وخير المجتمع وخير الإنسانية جمعاء".

اختلاف مفاهيم التربية :

عندما نستعرض الفكر التربوي قديماً وحديثاً، نجد تبايناً في النظرة إلى التربية من مجتمع لآخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، لأن المجتمعات تختلف في فلسفتها الاجتماعية، فالمجتمعات الرعوية تختلف في مفاهيمها وأهدافها التربوية عن المجتمعات الزراعية، والمجتمعات الزراعية تختلف في مفاهيمها وأهدافها التربوية عن المجتمعات الصناعية، والمجتمعات النامية تختلف في مفاهيمها وأهدافها التربوية عن المجتمعات المتقدمة، فالمجتمعات الإنسانية تتفاوت في درجة حضارتها وأنماط معيشتها وبالتالي ينعكس ذلك على مفهوم التربية وأهدافها.

لهذا يلاحظ أن الاختلاف في مفاهيم التربية وأهدافها من مجتمع لآخر أمر طبيعي، بسبب الارتباط الوثيق بين حالة المجتمع والنظام التربوي فيه، فالتربية عادة ما تكون صياغة المجتمع بما فيه من معطيات وماله من تطلعات يسعى لتحقيقها، فإذا أخذنا هذا الاختلاف في منظوره التاريخي بين الأمم والشعوب فإننا

نجد أن التربية كانت تتفاوت في مفهومها وأهدافها وطرقها عند المصريين القدماء واليونانيين والرومانيين والمجتمعات المسيحية في القرون الوسطى والمجتمعات الإسلامية، وهي ما زالت مختلفة في المجتمعات المعاصرة تبعاً للفكر الأيديولوجي التي تتبعه، ودرجة تصنيفها في سلم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي يبدأ من المتخلفة إلى النامية إلى الصناعية إلى المتقدمة، وإذا حملت التربية كنظام فعال يشتغل في إطار اجتماعي يقع في أحد دوائر هذا التصنيف، فإن المسؤوليات التي تقع على عاتق هذا النظام التربوي، تختلف من مجتمع لآخر، فمسؤوليات النظام التربوي في المجتمعات المتخلفة يختلف عن مسؤوليات النظام التربوي في المجتمعات المتقدمة، لهذا فانه من الطبيعي إن تختلف التربية من مجتمع لآخر في مفهومها وأهدافها الوظيفية.

وتنوع وتعدد المفاهيم التي قدمت للتربية أمر طبيعي غير مستغرب لموضوع مهم وحيوي للتربية، وفي إطار اختلاف النظرة إلى التربية يمكن إن نقدم وجهات النظر التالية :

ينظر إلى التربية على أنها تهذيب الخلق وتنمية الأخلاق الجيدة في الإنسان وتربيته على الكمال والفضيلة.

وقد ينظر إلى التربية على أنها عملية روحية لتعميق إيمان الإنسان بخالقه وتقوية صلته به.

وقد يقصد بها عملية إعداد الإنسان لحياة الكبار أو تكيفه لبيئته المادية الاجتماعية وقد ينظر إلى التربية على أنها عملية تنمية للفرد والمجتمع معاً.

وقد ينظر إليها على أنها عملية اقتصادية تعنى استثمار الأموال في الموارد البشرية التي هي عنصر مهم من عناصر الإنتاج.

وقد ينظر إليها على أنها الخبرة التي تؤدي إلى المزيد من كسب الخبرة.

- وقد ينظر إليها على أنها عملية تكيف الفرد للمجتمع.

- وقد ينظر إليها على أنها عملية حفظ التراث الثقافي ونقله من جيل إلى جيل

- كما ينظر إليها على أنها عملية استغلال الذكاء الإنساني.

وقد ينظر إليها على أنها إعداد الشخصية المتكاملة والمتوازنة.

واستناداً لما سبق يمكن عرض أهم المفاهيم الشائعة في التربية.

- التربية عملية معقدة، فأهدافها متعددة، وطرقها كثيرة ومتنوعة، ووسائلها شتى، من هنا كانت صعوبة تحديد العملية التربوية، فالتربية ليست تلقينا

وليست تعليماً فقط وإن كان التعليم جزء منها، وهي ليست تدريباً وإن كان التدريب جزء منها أيضاً، وإنما التربية عملية نمو، نمو للفرد جسمانياً وعقلياً وأخلاقياً ووجدانياً.... الخ.

- التربية عملية مستمرة: فهي مستمرة تبدأ بحياة الإنسان وتنتهي بنهايته، وعملية مستمرة بالمعنى الاجتماعي وبمعنى انتقالها من جيل إلى جيل في المجتمع
- التربية عملية نمو فردي ونمو اجتماعي ونمو إنساني، وهي بهذا المعنى عملية هادفة تتجه إلى أهداف محددة تحقق مصالح الفرد ومصالح الجماعة وتخلق توازن بين الفرد والمجتمع.
- التربية عملية تفاعلية: يتفاعل الإنسان من خلالها مع بيئته وما فيها، يتفاعل مع بيئته الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية، وصفة التفاعل صفة ملازمة للأحياء، فالفرد يتفاعل مع كل ما يتصل به ومن يتصل به، وهكذا يكون التفاعل شرطاً أساسياً من شروط العملية التربوية.
- التربية طريقة ونظام: فالتربية تجري على نهج معين وطرق مفصلة تتوسل بوسائط لغايتها وتستعمل طرقاً في الوصول إلى عقل المتربي وعاطفته لتوجه سلوكه، ونظام يصدر عن فلسفة وعقيدة وإيديولوجية في الحياة.
- التربية عملية تكيف، أي أن يتكيف الإنسان من خلالها مع مجتمعه وبيئته التي يحيا فيها.

خصائص التربية: -

تتميز التربية بالخصائص التالية :

- ١- التربية عملية إنسانية: فهي عملية تشكيل أفراد انسانيين عن طريق أفراد إنسانيين، وهي نتاج التفاعل الإنساني، أي تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية والاجتماعية، فهي عملية إنسانية لا تتم إلا في وجود مجتمع إنساني.
- ٢- التربية عملية تغيير في السلوك: وهذا يعني أن كل ما يتعلمه الإنسان من علم أو فن إن لم يؤد إلى تغيير في سلوكه لا ينبغي أن يعد علماً أو فناً تعمله الإنسان، لأن من صفات التعليم حدوث التغيير، والمقصود بالتغيير هنا هو تغيير إلى الأحسن، تغيير اجتماعي يشعر الفرد بقيمته كعضو في المجتمع، وتغيير في السلوك بمعنى إحداث تطور في سلوكه من الأسوأ إلى لأفضل، من الحياة البدائية إلى حالته المتمدنة، ومن فرديته إلى حالته الاجتماعية وهكذا.

- ٣- **التربية عملية تطبيع اجتماعي:** فالتربية عملية تطبيع أو تشكيل اجتماعي، يكتسب الفرد عن طريقها صفاته الإنسانية التي تميزه عن الحيوانات، كما يكتسب عن طريقها ثقافة مجتمعه وما تتضمنه هذه الثقافة من معارف ومهارات وعادات وتقاليد واتجاهات وقيم روحية وخلقية واجتماعية واقتصادية وسياسية وجمالية، وأنماط السلوك المختلفة التي يقبلها المجتمع وتتيسر بها عملية التعامل مع البيئة الاجتماعية التي ينشأ ويعيش فيها كفرد، وعن طريق عملية التطبيع الاجتماعي يتعلم الفرد أيضاً لغته وأدواره، الاجتماعية في مجتمعه.
- ٤- أن التربية لا تقتصر على المدرسة ولا تقتصر على فترة معينة أو مرحلة معينة من مراحل نمو الإنسان، بل إنها وظيفة المؤسسات الاجتماعية الأخرى، التي ينبغي أن تعمل معها المدرسة والتي يعيش فيها الفرد خلال مراحل نموه، ثم أنها تستمر طوال حياته لأن الإنسان في حاجة إلى الحصول على المزيد من المعرفة والخبرة لحياته.
- ٥- **التربية أساسها الواقع:** حيث يجب أن تكون التربية دراسة للحياة من واقع الحياة في سبيل الحياة، وذلك لأن التعليم لا يتحول إلى حياة مادام بعيداً عن الحياة، فالمدرسة لا يجب أن تباعد بين نفسها وبين المجتمع بل عليها أن تكون صورة صادقة عن المجتمع.
- ٦- **التربية عملية نشاط:** فلم تعد التربية عملية تلقين يقوم بها المعلم والمتعلم، وإنما أصبحت التربية عملية اكتساب للخبرة، والفرد لا يستطيع أن يكتسب هذه الخبرة دون أن ينشط للحصول عليها، وبدون هذا النشاط الذي يقوم به المعلم والمتعلم لا تتم العملية التربوية، لقد أصبحت التربية عن طريق النشاط من أهم نظريات التربية الحديثة، وتعتمد هذه النظرية على الحقيقة التي أثبتتها المشاهدة كما أثبتتها التجريب أن عمق الخبرة يعتمد على درجة النشاط الذي يبذله الفرد في الحصول عليها.
- ٧- **التربية عملية توجيه واع لطاقت الفرد ونموه:** فهي لا تقوم على مجرد تعليم عرضي أو تعلم من كتاب، وإنما تحدث في مواقف الحياة الحقيقية، وتعمل على تهذيب سلوك الفرد في مواجهته لهذه المواقف بالمزج بين محتواها وأساليبها ومحتوي الحياة وأساليبها.
- ٨- إن التربية ليست شيئاً يمتلكه الأفراد ولكنها عملية لها أهدافها ومراحلها: فالمعرفة أو المهارة أو الأخلاق الحسنة ليست في ذاتها تربية ولكنها تدل فقط

على أن الفرد قد تربي، ومعنى هذا أيضاً أن الفرد لا يتعلم الخبرة نفسها بل يتعلم عن طريقها.

٩- التربية عملية مشروطة بعوامل الزمان والمكان: لأن التربية لها خصوصية اجتماعية تختلف باختلاف الزمان والمكان، فلا نستطيع أن نقول: إن التربية عملية عالمية عامة في طبيعتها وفي مناهجها وأهدافها. ولكن الحقيقة هي أن التربية في أي مجتمع تختلف عن سواها، فهي تختلف من مكان لآخر ومن زمن لآخر.

١٠- التربية عملية تكاملية: حيث إنها تتناول جميع جوانب الشخصية الإنسانية فهي تتناول النواحي الجسمية والعقلية والأخلاقية والروحية والوجدانية والجمالية... الخ وتعمل على تمكين هذه الشخصية من النمو بانتظام وتوازن، فالتربية لا تهتم بجانب على حساب الآخر، وإنما تهتم بكل جوانب الشخصية الإنسانية، كما أنها تهتم بكل جوانب الخبرة الفاعلية. وهذا يعني تداخل عناصر مختلفة من بيئة الإنسان في أحداث النمو الذي تسعى إليه التربية، لأن النظرة الصحيحة للشخصية الإنسانية تؤكد على أن هذه الشخصية كل متكامل ووحدة لا تجزأ يربط بين عناصرها رباط وثيق، ويتوقف كل عنصر منها على العناصر الأخرى ويتأثر بها..

ضرورة التربية :

قبل الحديث عن ضرورة التربية للفرد والمجتمع -على اعتبار أن التربية ضرورة فردية واجتماعية - يجب الحديث أولاً عن العلاقة بين الفرد والمجتمع.

العلاقة بين الفرد والمجتمع :

ما طبيعة العلاقة بين المجتمع والأفراد الذين يعيشون في نطاقه؟ هل وجد المجتمع بوجود الفرد أم أن وجود الفرد سابق على وجود المجتمع؟ وبصورة أكثر تفصيلاً: هل الإنسان اجتماعي بالطبع؟ أي هل هو مفطور على أن يكون اجتماعياً ويعيش في مجتمع؟ أم أن المجتمع شيء مصطنع؟ أي هل وجد الفرد أولاً بشكل حر، ثم اصطنع المجتمع فيما بعد وعاشه الأفراد؟ وإذا كان المجتمع مصطنعاً، فهل اصطنعه الأفراد بمحض أرائهم واختيارهم لأغراضهم، أم أنه فرض عليهم من أفراد آخرين؟

إن الأسئلة السابقة تمثل وجهاً من وجهي قضية العلاقة بين الفرد والمجتمع. أما الوجه الآخر فهو: ما الصيغة التي يجب أن تكون عليها علاقة الفرد بالمجتمع؟

هل الجماعة هي التي يجب أن تعطي الأهمية وما على الفرد إلا أن يتعبها؟ أم هل يجب أن يعطي اهتمام لفردية الفرد في إطار الجماعة، بحيث لا تطغى الجماعة على هذه الفردية؟ ولهذه القضية انعكاساتها على التربية فهل يجب أن نركز على تربية الفرد ونعطيه قدرًا كافيًا من الحرية، تحفظ له فرديته المتميزة في إطار الجماعة؟ أم يجب أن نركز على ما هو اجتماعي في تربية النشئ، وقد عرف الإنسان في تاريخه الطويل تفسيرات مختلفة لعلاقة الفرد بالمجتمع، كما عرف فلسفات مختلفة أعطي بعضها الأولوية في الاهتمام للجماعة، وأعطى بعضها الآخر الأولوية للفرد.

ومن النظريات التي سعت إلى تفسير علاقة الفرد بالمجتمع نظرية "العقد الاجتماعي" و"التعاقد الاجتماعي" و"النظرية العضوية للمجتمع" و"النظرية القائلة بتوقف كل منهما على الآخر" وجاء جون ديوي J.dewey ليؤكد أن المجتمع عبارة عن وحدة من الأفراد، فإذا ما نزعنا العنصر الاجتماعي من الفرد لم يبق فيه سوى مجموعة من الغرائز والميول والرغبات، وإذا ما نزعنا العامل الفردي من المجتمع لم يبق منه سوى مجموعة من الناس وأفكار وقوانين لا قيمة لها.

التربية ضرورة فردية :

إذا كان هدف التربية هو تحقيق النمو والحياة لدى الكائن الحي أو الوليد البشري، فإن هذا الوليد البشري يطول بقاؤه في الأسرة لطول فترة عجزه نسبياً ويكون طيلة هذه الفترة معتمداً على الأسرة من إشباع حاجاته البيولوجية والسيكولوجية مما جعل تأثير الأسرة فيه عميقاً، ويجعل من خبراته في الأسرة أساساً لخبرته اللاحقة، ومنوالاً ينسج عليه في المراحل الأخرى من حياته، ومن هنا قيل إن الطفولة عجينة خام تشكلها الأسرة حسب القيم وأشكال السلوك السائد، كما قيل إن التعلم والطفولة أكثر أنواع التعلم استقراراً.

فتربية الطفل - الوليد البشري - تربية صعبة ومعقدة، وخاصة أن الطفل يولد عاجزاً وغير مزود بشيء من السلوك الغريزي إلا البكاء والحركة العشوائية وامتصاص الثدي ولكنه مجهز بأجهزة ووسائل مدهشة يمكنه إذا أحسن تربيتها وإعدادها أن يستزود مع مرور الوقت وعلى المدى البعيد بكل ما يحتاج إليه من الخبرات والقدرات والمهارات.

وبناء على ما تقدم فإننا نستطيع أن نوجز ضرورة التربية للفرد وحاجته إليها في النقاط التالية:

- ١- أن الفرد يحتاج إلى التربية لأنه يولد متخلفاً من النضج والنمو ويظل فترة طويلة لا يملك ما يعينه على رعاية نفسه والتفاعل مع غيره، أي أن الوليد البشري يحتاج إلى عناية جسمية ونفسية واجتماعية من جانب الكبار المحيطين به.
- ٢- أن التربية بالنسبة للفرد عملية تطبيع اجتماعي ينتج عنها إكسابه للصفة الإنسانية التي يتميز بها عن سائر الحيوانات الأخرى، فمن المعروف أن الفرد يرث عن والديه وأجداده أساسه البيولوجي من لون الشعر ولون العينين وطول القامة إلى غير ذلك من الصفات الجسمية، ولكنه يكتسب المكونات الاجتماعية والنفسية لشخصيته عن طريق التربية.
- ٣- أن التربية عملية نمو للفرد الإنساني حيث يولد الفرد ضعيفاً لا من الناحية الجسمية فقط وإنما من الناحية الاجتماعية أيضاً فهو في حاجة إلى التربية عن طريق المحيطين به لكي ينمو من الناحية الجسمية ويكتسب الصفة الاجتماعية بما يجعله قادراً على التكيف مع البيئة الاجتماعية.
- ٤- أن التربية إعداد للفرد لحياته المستقبلية، وإعداده لمواجهة الطبيعة وما بها من مشكلات كما تعدّه وتهيئه لمهنة معينة يكسب رزقه منها.
- ٥- كما تعين الفرد على تحقيق دوافعه وغاياته بالشكل الذي يرضى عنه المجتمع، ولا يتنافى مع متطلبات الأخلاق والمثل العليا.
- ٦- أن التربية تكشف عن مواهب الفرد واستعداداته وميوله، وتتيح لها الفرصة للنمو وتعمل على تنميتها بما يحقق صالح الفرد وصالح المجتمع.
- ٧- التربية تعين الفرد على اكتساب خبرات متعددة، حيث أصبح الفرد في حاجة إلى التربية لاكتساب الكثير من الخبرات التي تعينه على التكيف مع البيئة ومسايرة ركب الحضارة وظروف الحياة المتغيرة والمتجددة، خاصة أن رصيد الجنس البشري من المهارات والأفكار قد ازداد وتعدّد بفضل تعقد الحياة الاجتماعية وتغيرها.

التربية ضرورة اجتماعية :

التربية لا يمكن أن تتم في فراغ، وبالتالي فهي تعيش في مجتمع، ذلك لأنها أداة المجتمع في تشكيل الأفراد الذين لا يمكن لهم أن ينموا في عزله، ولا يرجع هذا إلى أن الأفراد الإنسانيين يشكلون بيئة مناسبة تقدم الحماية والاستمتاع فحسب، لكن لأن هؤلاء الأفراد يلعبون أيضاً دوراً أكثر أهمية وهو أن وجودهم ضروري للعلاقات التي يكونها الفرد النامي معهم، فالتربية تعمل في ضوء نظام اجتماعي

معين، ومعني هذا أن محور الدراسة في التربية هو المجتمع، فمنه تشتق أهدافها وحول ظروف الحياة فيه تدور مناهجها، ولتحقيق أهداف تكون رسالتها في تربته الخصبة، تترجم فلسفة هذا المجتمع إلى عمل بناء، وتغير وجه الحياة على أرض المجتمع، إذ لا قيمة كبيرة للفكر التربوي النظري إلا إذا اقترن ببعض ديناميكيات العمل التطبيقي.

إذن المجتمع هو الوعاء الذي يحتوي التربية في داخله، ولذا فانه ينبغي أن نفهم كلمة المجتمع التي تعني مجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة متصلة الأجزاء، ويشتركون في تقاليد ونظم اجتماعية معينة وتكون لهم أهداف ومصالح مشتركة تجعلهم يقومون بألوان مختلفة من التفكير والسلوك الذي يغلب عليه الطابع التعاوني، وتقوم فيها التربية بوظيفتها، وهي تبدأ بالدائرة الصغيرة التي ينشأ فيها الطفل في مجتمع الأسرة ثم تتسع هذه الدائرة فتشمل مجتمع البيئة المحلية التي قضى فيها الطفل معظم سني طفولته وهي القرية والحي ثم المدينة، وباتساع مجال حياة الطفل وتقدم إدراكه بتقدم مراحل نموه نجد أن دائرة المجتمع تزداد اتساعاً فتشمل المجتمع الإقليمي، ثم تتسع الدائرة فتشمل المجتمع القومي، حين يشب الطفل ويصبح رجلاً مدركاً لمكانته كفرد في المجتمع. هذا المجتمع شرط من شروط كينونته ووجوده، وأن تربطه عقيدة مشتركة، وأهداف وآمال وتقاليد مشتركة نابعة أساساً من تلك العقيدة المشتركة.

وبناء على ما تقدم فإن المجتمع يحتاج إلى التربية لأنها تساعد على حاجاته الأساسية، والتي بدونها تتعطل الحياة فيه، وتلك الحاجات لازمة لبقاء واستمرار المجتمع الإنساني، من أي زمان وأي مكان، ووقف أي نظرية سياسية أو اجتماعية، وهذه الحاجات الأساسية: الاحتفاظ بتراثه الثقافي، وتعزيز هذا التراث الثقافي. وتلبية حاجات المجتمع من القوى العاملة المؤهلة والمدربة لسد حاجاته من مجالات الإنتاج المختلفة.

أنواع التربية :

يمكن تصنيف التربية إلى أربعة أنواع هي:

- ١- التربية التلقائية (البيئية أو العفوية).
- ٢- التربية غير النظامية (غير المقصودة).
- ٣- التربية النظامية (المقصودة).
- ٤- التربية المستمرة (المستديمة).

ويستند هذا التصنيف إلى معايير أهمها :

- درجة ضبط التربية والسيطرة عليها.
- تحديد المضمون وتوجيه العمليات التربوية.
- ميول المتعلمين واهتماماتهم.
- الأهداف التي تسعى التربية إلى تحقيقها ووظائفها.

١- التربية التلقائية :

وهي التربية التي يحصل عليها الفرد وهو يتفاعل مع البيئة العامة بمعطياتها الاجتماعية وظواهرها الطبيعية ومثيراتها ومؤثراتها، وهذا يعني أن التربية التلقائية، تربية يتعرض إليها الفرد وهو يتحرك ويشاهد ويلحظ ويدرك مجريات الحياة الاجتماعية، وظواهر البيئة الطبيعية بصورة تلقائية غير منظمة أو موجهة، وغير منوطة بسلطة للإشراف عليها.

والتربية التلقائية هي أقدم أنواع التربية، حيث رافقت الإنسان منذ وجوده في البيئة الطبيعية، ثم في البيئة الاجتماعية، وما زالت تحدث له حتى يومنا هذا، وهي تربية بسيطة، كانت تتسجم مع واقع المجتمعات الإنسانية يوم كانت بسيطة التراث والحضارة وبسيطة العادات والتقاليد والنشاطات الحياتية. وتعتمد التربية التلقائية على تقليد الصغار للكبار في أقوالهم وأفعالهم وعاداتهم ومحاكاتهم لهم في ممارساتهم العملية التي كانت تقتضيها طبيعة الحياة حينذاك من أعمال تتعلق بالزراعة والرعي وصيد الأسماك والحيوانات وغيره من أعمال حرفية أخرى، وكانت تمارس في البيئة، ولهذا فهي غير معنية بزمان أو مكان وغير مقيدة بمنهج محدد سلفاً، ويمكن تسمية التربية التلقائية بالتربية العفوية أو التربية البيئية، وقد تعلم الإنسان عن طريقها مع مرور الزمن على المجتمعات البشرية، وما زال الإنسان يتعلم من البيئة الطبيعية والاجتماعية بفضل تفاعله مع معطيات هذين البعدين حتى الآن، ولكن طريقة التربية التلقائية في الوقت الحاضر لا تحتل المكانة الأولى التي تحتلها يوم كانت المجتمعات في دورها الحضاري البدائي البسيط إذ لم تعد التربية التلقائية طريقة تتلاءم مع تربية الإنسان المعاصر.

٢- التربية غير النظامية:

يعيش الإنسان وهو يحيا في مجتمعه داخل نظام اجتماعي غنى بالمؤسسات والتنظيمات، وله نظام ثقافي ينمو ، وعندما يولد الطفل في أسرة فان هذه الأسرة تمثل نظاماً اجتماعياً، ولها نظام خاص بها، ومع الزمن فان هذا الطفل يتشرب ما

تحمله أسرته من مفاهيم وقيم وعادات بطريقة يسيرة، لا تتم عن طريقة سلسلة محاضرات منظمة، ولكنها تتم من خلال مواقف تعليمية مر بها الطفل بصورة عرضية، غير مقصودة بحد ذاتها، وعندما يكبر الطفل ويتحرك إلى الشارع، فإنه يتفاعل مع أحداثه وظواهره ومثيراته بصورة عرضية، وعندما ينتقل الطفل إلى إطار البيئة الاجتماعية، وما فيها من مؤسسات كالمساجد والنوادي والمسارح ودور السينما، ويستمتع إلى المحاضرات والندوات والاحتفالات والمهرجانات، وينصت إلى أجهزة الإعلام الأخرى، كالراديو، ويشاهد برامج التلفزيون، ويقرأ المجلات والصحف والكتب، ويزور المتاحف والمصانع والمكتبات، فإن الطفل يتعلم أشياء كثيرة من المعارف والمعلومات، ويكتسب العديد من الخبرات والمهارات والكفايات، ويحقق كثيراً من الأهداف التربوية المهمة، ولكن كل أنواع التربية التي اكتسبها الطفل من هذه الوسائل هي أهداف عرضية، لم تكن مقصودة بعينها، ولكنها جاءت كأهداف ثانوية أو غير مقصودة من قبل المؤسسات التي ساعدت على تحقيقها. مثل هذه التربية التي تحدث للنشء من الوسائط المختلفة داخل البيئة العامة بطريقة غير مقصودة ولا منتظمة، تسمى تربية غير نظامية أو تربية غير مقصودة، ونعني بها كل ما يكتسبه الفرد بشكل غير منظم من مواقف وقيم ومهارات ومعارف وخبرات يأخذها من تجاربه الخاصة، ومن تفاعله مع بيئته ومن تعايشه مع أسرته ومحيطه ومن ممارسته لمهنته ومن وسائل الإعلام المختلفة ومراكز التدريب والنوادي والمجتمعات والمساجد وغير ذلك من مؤسسات تعمل في البيئة. والفرق بين التربية غير النظامية والتربية التلقائية هي أن الأولى تحدث من قبل مؤسسات محددة وبصورة أكثر انضباطاً وتوجيهاً، وتلك المؤسسات لها أدوار اجتماعية ولكنها ليست بالضرورة تربوية في المقام الأول.

٣- التربية النظامية :

نشأت التربية النظامية نتيجة لتطور المجتمعات، وتعد الحياة، فكان لابد من إيجاد وسيلة تقوم بعملية النقل، فكانت أنماط التربية المقصودة، وكان التعليم المقصود، وأخيراً كانت المدرسة بكل أنواعها ومستوياتها، وفي ضوء كل هذه الأمور يمكن تعريف التربية النظامية على النحو التالي:

"التربية النظامية هي ضبط التعليم وتوجيهه نحو أهداف جيدة التحديد يمكن تحقيقها في حياة جماعة المتعلمين، على أيدي هيئة مدرسية معدة إعداداً علمياً للتعليم والإدارة والتنظيم المدرسي، بواسطة منهج دراسي محكم التخطيط بمواد

ووسائل مناسبة، وأصول وفنون وأساليب وطرق صحيحة، في بيئة وأبنية وتسهيلات معدة خاصة بذلك.

وأخذت التربية النظامية المدرسية تأخذ مكانتها ويزداد اهتمام المجتمعات بها، لأنها أصبحت الوسيلة الفعالة في نقل حصيلة التراث ومصادر المعرفة داخل أي مجتمع، وقد أتاح فرصاً جديدة أمام الصغار لكي يتعلموا معارف وخبرات وكفايات بصورة منظمة ومقصودة، ضمن زمن محدد، وقد نشأت التربية النظامية في وقت متأخر عن التربية التلقائية والتربية غير النظامية، وجاءت لتلبية حاجة ملحة، وهي نقل الثقافة والحضارة وربطت بإمكانة وأزمة محددة، وخضعت لمزيد من الضبط والتوجيه والمتابعة والمراجعة والتقويم والإعداد والتأهيل والتدريب لمن يقومون بها، وأخذت أشكالاً متعددة داخل المجتمعات الإنسانية مثل: التعليم داخل الأسرة وفي المساجد، وفي الكتاتيب وفي المدارس وفي الكنائس والحلقات حول المفكرين والفلاسفة والصالونات الأدبية، واستخدام التعليم الذاتي، والمجالس، والمعاهد، والجامعات، واستخدام الوسائل التكنولوجية.

ويمكن القول إن التربية النظامية لم تعد وحدها كافية لتحقيق الأغراض التربوية والاجتماعية المطلوبة في الوقت الحاضر، بل لا بد من معادلة جديدة تؤكد مفهوم التوازن والتكامل والمشاركة من إنجاح التربية، وذلك عن طريق إجراء التنسيق بين جميع الأطراف والمؤسسات في سبيل إعادة وظائف أساسية إلى المؤسسات التي كانت ومازالت تساعد في إحداث التربية غير النظامية، بحيث تشغل كل المدخلات التربوية في البيئة سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، نظامية أم غير نظامية من صناعة التربية داخل المجتمع.

وتنقسم التربية النظامية إلى ثلاثة أصناف رئيسة هي:

أ - التربية النظامية العامة.

ب - التربية النظامية الخاصة.

ج - التربية النظامية المهنية.

٤ - التربية المستمرة :

لم تعد التربية التلقائية وغير النظامية والنظامية تفي بالغرض، وبات التوجه نحو ما يسمى بالتربية المستمرة ملحاً، أن مفهوم التربية المستمرة " طيلة العمر " قديمة قدم الإنسان نفسه، لأن الإنسان البدائي كان ولا يزال عن وعي أو غير وعي يواصل التعليم والتدريب طيلة حياته، وهذا المبدأ أقره الجميع اليوم، ويتضح بقوة

في الثقافة العربية الإسلامية من وحي قوله تعالى: " وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا " وقوله تعالى: " وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا " والقول المأثور "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد" وقد جاء في كتاب " التعلم للمستقبل " وهو تقرير أعده ادجار فور " E dgar faur " وزير التربية الفرنسية السابق وقد جاء فيه " ينبغي أن يكون في مقدور كل فرد مواصلة التعلم طيلة عمره وأن فكرة التربية المستديمة طيلة العمر تشكل حجر الزاوية في المجتمع المتعلم، وأنا نقترح أن تشكل التربية طيلة العمر المفهوم الرئيسي للسياسات التربوية في السنوات المقبلة، في الأقطار المتقدمة والأقطار النامية على حد سواء،....

إن الجديد في مفهوم التربية المستمرة هو أنه لا يجوز أن نترك هذه التربية للصدفة، بل ينبغي أن تكون خاضعة للتخطيط والمتابعة، فمن الصعب علينا في ظل هذا التغير الثقافي السريع الذي يتعرض له عالمنا المعاصر مع ما يرافقه من تفجر معرفي وسكاني وتكنولوجي كبير، أن نتبأ على وجه الدقة كيف ستكون الأوضاع في السنوات القليلة القادمة، فأطفال اليوم في حاجة إلى أن ننمي فيهم القدرة على التكيف وعلى مواجهة التحدي بمختلف أشكاله والقدرة على التعلم الذاتي وعلى الانتقال المهني من مهنة إلى أخرى إذا دعت الضرورة إلى ذلك في المستقبل.

إن التربية المستمرة لكل المجتمع، بغض النظر عن العمر والطبقة والوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، وتستمر إستراتيجية التعليم على أساس تعليم المجتمع كل المجتمع، بكباره وصغاره على السواء، وإيجاد المجتمع المتعلم، فتعليم كل مجتمع يعني استمرار عملية التعليم بالنسبة لكل إنسان طول حياته، فالإنسان ينبغي ألا يقف نموه الثقافي والمهني عند حد معين، كما ينبغي وسط المتغيرات المتلاحقة أن يجدد باستمرار من قيمه ومعارفه واتجاهاته وأساليبه ومهاراته.

ومجمل القول إن النظر إلى التربية على أنها باب الأمل الوحيد المفتوح أمام الإنسان يدفع إلى ضرورة الأخذ بالفكرة التي جعلتها اليونسكو شعاراً لها ألا وهي " فكرة التربية المستمرة والتعليم الذاتي " وتعني بذلك السعي إلى جعل الإنسان قادراً طوال حياته على متابعة المعرفة وتحصيلها - ذاتياً بلا مرشد أو دليل، لجعل هذا الإنسان قادراً على البحث عن المعرفة وتحصيلها بنفسه أي " تعلم الإنسان كيف يتعلم " وعلى هذا فإن التعليم الذاتي وبخاصة التعلم الذاتي الذي يوفر له شيئاً من المساعدة ذوقية لا يمكن الاستعاضة عنها في أي نظام تربوي، وأهم المجالات التي تستطيع المدرسة من خلالها أن تسهم في تحقيق مفهوم التربية المستمرة طيلة العمر مايلي :

- تدريب الطلاب على أن يتعلموا كيف يتعلمون، وذلك بتطوير قدراتهم على التبصر، وتنظيم العمل والإبداع والابتكار، وكذلك بان تغرس فيهم عادة الحوار والنقد والتعاون والتقدير وتزودهم بطرق البحث والتفكير.
- تدريب الطلاب على اكتساب عادات دراسية سليمة.
- تزويد الطلاب بالوسائل والأدوات والحوافز التي تجعل دراستهم الخاصة نشاطاً مستمراً.
- تعريف الطلاب بمصادر المعرفة والوسائل المختلفة لاكتسابها، وتدريبهم على استعمالها.
- التركيز على المفاهيم الأساسية الممثلة للمعرفة المنهجية وطرقها الخاصة بالبحث والتفكير.

إن كل مصادر المجتمع، بجهودها وإمكاناتها معنية بالتربية المستمرة، وأن مكافحة الأمية بمختلف أشكالها، يعد أحد أهم أهداف التربية المستمرة. والكبير كالصغير ينبغي أن يساعد في كل مرحلة من مراحل جهده للتقدم وتكون هذه المساعدة عن طريق مؤسسات مناسبة تؤمن له المواد العلمية باستمرار كما تؤمن له الحوافز اللازمة، ولهذه الخطة سبيلان :

- أولهما:** أن ننشئ مؤسسات جديدة تفتح مصارعها لمختلف قطاعات الشعب كالمكتبات والمتاحف والمراكز الثقافية والمهنية ومدارس التدريب.
- ثانيهما:** أن نسهل الوصول إلى تربية الكبار ونحث عليها في المؤسسات القائمة، كالمدارس والمعاهد والجامعات، وتلعب وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها والمساجد والكنائس (دور العبادة) وكل أماكن تجمع الناس (مؤتمرات وندوات - محاضرات) دوراً كبيراً في مجال التربية المستمرة، فهي وسائل تدريب ونمو وتوجيه

مراجع الفصل الأول

- ١- قرآن كريم: سورة البقرة - الآية: ٢٧٦.
- ٢- المعجم الوسيط: الجزء الأول، ص ٣٢٦.
- ٣- أحمد علي الفنيش، أصول التربية - الدار العربية للكتاب - ليبيا - تونس - ١٩٨٥.
- ٤- عبد الرحمن النحلاوي: أصول التربية الإسلامية - دمشق - دار الفكر - ١٩٧٩.
- ٥- ناصر الدين البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل - تفسير البيضاوي - القاهرة الحلي - ١٩٣٩.
- ٦- قرآن كريم: سورة آل عمران - الآية: ٧٩.
- ٧- شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ: أسس التربية - الإسكندرية - دار المعرفة الجامعية - ١٩٩٦.
- ٨- أحمد فؤاد الالهوانى: جون ديون - نوابغ الفكر الغربي - العدد (١١) (القاهرة - دار المعارف - ١٩٦٨).
- 8- R:F.woods R.stCBarrow An introductaton to philosophy of Education London Methuen Co ltd (1975).
- ٩- عصام الدين على هلال، عبد الرؤوف محمد بدوي: فلسفة التربية - (د. ت) - ١٩٩٤ ص ٢٧.
- ١٠- عمر محمد التومى الشيبانى: الاتجاهات الحديثة في مفهوم التربية - ليبيا المنشأة العامة للنشر والتوزيع والأعلام ١٩٨٠.
- ١١- جون ديوي: الديمقراطية والتربية - ترجمة نظمي لوقا - القاهرة - الانجلو المصرية - ١٩٧٨.
- ١٢- إبراهيم عصمت مطاوع: في أصول التربية - القاهرة - دار المعارف - ١٩٨٤.
- ١٣- تركي رابح: أصول التربية والتعليم - الجزائر - المؤسسة الوطنية للكتاب - ١٩٩٠.
- ١٤- أبو الفتوح رضوان: المعلم قيادة فكرية - الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس - القاهرة - دار الثقافة للطباعة والنشر - ١٩٧٥.
- ١٥- فاخر عاقل: معالم التربية - بيروت - دار العلم للملايين - ١٩٨٣.

١٥- عبد الفتاح تركي: المدرسة وبناء الإنسان - القاهرة - الانجلو المصرية - ١٩٨٣.

١٦- Edgar faure and others learning to be unesco / ١٩٧٢/١٨٢ / Harrah (٢١)

١٧- المنظمة العربية للثقافة والعلوم والتربية - المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب - صنعاء ٢٣ - ٣٠ ديسمبر ١٩٧٢.

١٨- بول لانجراند، مقدمة للتربية المستمرة - اليونسكو.

الفصل الثانى مفهوم الإرهاب وماهيته

- ١- ماهية الإرهاب.
- ٢- الإرهاب وجدلية التعريف.
 - تعريف الإرهاب عربيا وإقليميا ودوليا.
 - مفهوم الإرهاب إسلاميا.
 - معنى كلمة الإرهاب لغويا وفقهيا وأجنبيا.
- ٣- الإرهاب المستحسن المشروع.
- ٤- الإرهاب المذموم المستقبح.

الفصل الثاني

مفهوم الإرهاب وماهيته

١- ماهية الإرهاب :

إذا كان موقف العامة من الناس رفض الإرهاب بكل أشكاله، فإن موقف النخبة السياسية والفكرية يختلف باختلاف منظورها لطبيعة النشاط الإرهابي، وفي هذا المجال يميز أحد الباحثين بين موقفين:

الموقف الأول:

موقف عدائي يرفض الإرهاب بصورة قطعية ويعمل بمختلف الوسائل لمحاربته والقضاء عليه. فهو يعدّه وسيلة شنيعة لا أخلاقية تخالف جميع القوانين والأعراف التي تسير المجتمع والحياة الجماعية وتتناه من القيم الإنسانية وتطعن بالحاويات الفردية، إنه رزية اجتماعية تهدد باستمرار السلام القومي والدولي على السواء، وباختصار، أي أن الإرهاب الشر مجسماً في الأفراد الذي يلجأون إليه.

الموقف الثاني:

موقف مؤيد للإرهاب، وأتباعه فئتان: فإما أن يكونوا ملتزمين بأيدولوجية سياسية تؤيد العنف كوسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي، وإما أن يكونوا هم أنفسهم إرهابيين وأعضاء في منظمات تمارس الإرهاب السياسي. ويرى أتباع هذا الموقف أن للإرهاب دوراً في تحرير المجتمعات المضطهدة والمستعبدة من قبل المجتمعات القوية، إنه الطريق البطولي للشهادة والفداء.

إن هذين الموقفين، الرفض والمؤيد "يشكلان في الحقيقة، وجهين مختلفين لموقف واحد أعم وأشمل: إنه موقف متحيز، انفعالي وذاتي، يواجه ظاهرة الإرهاب السياسي انطلاقاً من رأي تفضلي أو من قناعة مسبقة".

ويرى البعض أن ظاهرة الإرهاب مبالغ فيها وأن الجهود التي يبذلها عدد من الحكومات للحد منها مجرد تبذير للجهود وإضاعة للوقت مجادلين بأن الإرهاب مسألة ليس لها أهمية على الإطلاق. وقد كتب (والتر لاكيور) يقول: "قد يحدث الإرهاب الفوضي، وقد يتسبب في الدمار وقتل الأنفس البشرية، كما أنه قد يجذب الاهتمام العام، لكن ليس له تأثير سياسي".

على خلاف ذلك يرى وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (جورج شولتز) أن الإرهاب: «تحد كبير للمجتمعات المتحضرة» وأنه يجب أن يستأصل من المجتمع الدولي وبأية وسيلة ممكنة.

إن هذا الاختلاف في المواقف من ظاهرة الإرهاب قد انعكس بدوره على تعريف الإرهاب وتحديد أسبابه وسبل مكافحته

٢- الإرهاب وجدلية التعريف :

لا أعرف ظاهرة مثل ظاهرة الإرهاب اختلف على تعريفها كثير من الباحثين، ولا أعرف ظاهرة مثل ظاهرة الإرهاب أيضاً، استخدمت استخداماً أيديولوجياً وسياسياً من قبل كثير من الدول لتمرير سياسات مقصودة أو لتبرير أعمال عدائية لا يوجد لها تشريع أو مبرر للقيام بها، وقد عبّر عن هذا الإشكال أحد الباحثين عندما تساءل: لماذا لم تفلح الدول في بلورة تعريف واضح ومقبول للإرهاب؟ فكانت إجابته: (أن السبب في ذلك يعود إلى تباين وتضارب العقائد والأيديولوجيات التي اعتنقتها الدول وارتضتها مناهج حياتية لها ولشعوبها واتخذتها فلسفة تصدر عنها في سنّ تشريعاتها ونظمها، فأدى ذلك التباين والتضارب إلى جعل اتكاء التعريف على عقيدة أو أيديولوجية بعينها أمراً متعذراً.. فتمّ إلا تكاء على الأخلاق الحضارية والقيم الإنسانية والمعطيات الواقعية).

وقد أدى اختلاف الدول في نظرتها إلى الإرهاب من حيث مفهومه ومعناه، إلى صعوبة اتفاقها على المستوى الدولي بشأن التعاون لمكافحة هذه الظاهرة. ويمكن تجسيد هذا الاختلاف في العبارة المختصرة التي تقول: "إن الإرهابي في نظر البعض، هو محارب من أجل الحرية في نظر الآخرين". وأدى ذلك إلى فشل أغلب الجهود الدولية في الوصول إلى تحديد دقيق لحقيقة الإرهاب، مما حال دون الاتفاق على درجة من التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، لدرجة أن المؤتمر الدولي الذي عقد في عام ١٩٧٣م لبحث الإرهاب والجريمة السياسية قد انتهى إلى أن عدم وجود مفهوم واضح للأسباب التي تؤدي إلى ممارسة النشاطات التي تنشئ حالة الإرهاب هو العقبة التي تحول دون اقتلاع الإرهاب واجتثاث جذوره.

ويختلف الوصف الذي يطلقه رجال الإعلام على أعضاء المنظمات الإرهابية باختلاف الموقف السياسي الذي يتخونه تجاههم، ومن ثم استخدمت أوصاف مختلفة عند الإشارة إليهم، فهم إما إرهابيون أو مخربون أو عصاة أو منشقون أو مجرمون، وإما جنود تحرير أو محاربون من أجل الحرية أو مناضلون أو رجال

حركة شعبية أو ثورية وأحياناً يوصفون بأنهم خصوم أو معارضون للحكم أو "راديكاليون" (متطرفون: Radicals). وتوصف عملياتهم في نظر بعض الكتاب بأنها عمليات إرهابية أو أفعال إجرامية دنيئة وغادرة، وفي نظر بعضهم الآخر تعد عمليات فدائية أو عمليات مقاومة أو تحرير.

لقد كان الإرهاب ظاهرة متميزة من مظاهر الاضطراب السياسي في القرون السابقة، ولم تخل منه أمة من الأمم أو شعب من الشعوب. ومن المؤسف أن يحاول بعض المغرضين الربط بين الإرهاب وحضارة الأمة العربية متمثلة في دينها وقوميتها، أو بين الإرهاب والإسلام، فإن ظاهرة الإرهاب لا تقتصر على دين أو على ثقافة أو على هوية معينة، وإنما هي ظاهرة شاملة وعامة. وتجدر الإشارة إلى أن تعبير "الإرهاب" هو من ابتداع الثورة الفرنسية، ولم يتبلور الإرهاب واقعياً إلا في عام ١٧٩٣م، وكان ذلك عندما أعلن روبسبير (Robespierre) بداية عهد الإرهاب أو الرهبة "Reign of Terror" في فرنسا (١٠ مارس ١٧٩٣م - ٢٧ يوليو ١٧٩٤م).

ومن اسم هذا العهد اشتقت اللغتان الإنجليزية والفرنسية كلمة (Terrorism) بالإنجليزية و(Terrorisme) بالفرنسية، بمعنى "الإرهاب". فخلال الثورة الفرنسية مارس روبسبير ومن معه من أمثال سان جيست (St. Just) وكوثون (Couthon) العنف السياسي على أوسع نطاق، حيث قادوا حملة إعدام رهبية شملت كل أنحاء فرنسا، حتى قُدر عدد من أعدموا في الأسابيع الستة الأخيرة من عهد الإرهاب ١٣٦٦ مواطناً فرنسياً من الجنسين في باريس وحدها.

ومن أصل سكان فرنسا، الذين كان يبلغ عددهم في ذلك الوقت ٢٧ مليون نسمة، تمكن هؤلاء القادة من قطع رأس ٤٠ ألفاً بواسطة المقصلة. كما تمكنوا من اعتقال وسجن ٣٠٠ ألف آخرين. وكاد السناتور جوزيف ماكرثي (Joseph McCarthy) أن يصبح روبسبير القرن العشرين (١٩٥٠ - ١٩٥٤م) في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما قاد حملته ضد العناصر اليسارية الأمريكية آنذاك، إلا أن اتهاماته بالخيانة للآلاف لم تصل إلى حد قطع رؤوسهم بالمقصلة أو خنقهم في غرف الغاز المغلقة.

إن إشكالية التعريف هذه أوجدت انفلاتاً اجتهدياً لتعريفه أبعد إمكانية الوصول إلى تحديد علم لمضمونه الاصطلاحي فقد أورد أحد الباحثين ما يزيد على المائة تعريف وضعت من قبل المتخصصين بين عامي (١٩٣٦-١٩٨١م) بل إن منهم من رصد أكثر من ذلك بكثير.

وفي الطبعة الأولى من كتابه: (الإرهاب السياسي Political Terrorize سجل (شميد) مائة وتسعة تعريفات من وضع علماء متنوعين في جميع فروع العلوم الاجتماعية بما في ذلك علم القانون ووصل إلى نتيجة مفادها أن من يقول بأن مصطلح الإرهاب ليس له مضموناً قانونياً محققاً أو دقيقاً أو أنه لا يوجد له تعريف قانوني أو حتى سياسي مقبول بوجه عام هو إقرار بالواقع)

كما أن عدم الالتزام بالموضوعية العلمية والقانونية والأخلاقية هو الذي دفع حكومة الولايات المتحدة إلى تقديم تعريفات متنوعة وإلى وقوفها في وجه أي تعريف مقبول عموماً على الساحة الدولية أو محلياً أو أن يكون في صلب القانون مما دعا أحد الباحثين (فريد لاندري Friedlander) إلى التعجب، فبرغم (مرور عقدين من السنين من العنف الإرهابي العالمي فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف للإرهاب متفق عليه بصورة عامة سواء كان ذلك على المستوى الدولي أم على المستوى الوطني وبين الخبراء القانونيين والموظفين الحكوميين)

يضاف إلى ذلك إن أكبر مركز للأبحاث بمكتبة الكونغرس أعطى انطباعاً مفادة أن تنوع تعاريف الإرهاب على نحو واسع عادة ما يكون غير ملائم إلى درجة أن باحثي الإرهاب غالباً ما يهتمون تحديد معنى الاصطلاح وهذا ما حدث فعلاً حيث يقول أحدهم: (أصبح من الأجدى البحث في ماهية الإرهاب بدلاً من التركيز على تعريف محدد له) (والبعض الآخر لا يرى فائدة من نتائج أبحاث لا تتبنى تعريفاً جيداً قابل للقياس بل يؤكد (أن أي دراسة تتبنى تعريفاً عاماً للإرهاب كما هو شائع الآن سوف تنتهي إلى توصيات يصعب الإمساك بها في أرض الواقع العملي الميداني للظاهرة خاصة إذا ما كانت الدراسة نهجت طرْحاً نظرياً بعيداً عن الأمبيريقية)

بل إن هذا الاختلاف أربك حتى المشرعين القانونيين، حيث جاء في موسوعة مايكروسوفت ما نصه أن: (القرارات القانونية في معظم البلدان حول العالم تعتبر الإرهاب جريمة، ومع ذلك فهناك اختلاف شديد باعتبار كيف تحدد هذه القوانين الإرهاب حتى في البلدان التي قوانينها تشتق من أصل واحد

وقد أعجبنى تحليل دقيق يبين فيه أحد الباحثين أن إشكالية التعريف وعدم الوصول إلى مفهوم متفق عليه يعود إلى الأبعاد التالية:

١- إشكالية على المستوى النظري تتصل بالمفاهيم Concepts والمعاني Meanings والأطر Paradgim:.

أ - الإشكالية النظرية الأولى تنطلق من عدم وجود إجماع بين العلماء والباحثين في قضية الإرهاب حول هذا المفهوم، وهذا يعود بالطبع إلى تباين الثقافات والأهداف المتصلة بالفعل الإرهابي، فما يعده البعض إرهاباً ينظر إليه الآخرون على أنه عمل مشروع ويتصل بالشرعية من حيث الهدف والنتيجة.

ب - الإشكالية النظرية الثانية تتصل بتداخل الإرهاب مع عدد من المفاهيم الأخرى المتصلة في المعنى، ومن ثم قد يختلط في أذهان البعض مفهوم الإرهاب مع مفاهيم أخرى كمفاهيم العنف السياسي (Plitical Violence) أو الجريمة السياسية أو الجريمة المنظمة والتطرف.

ج - الإشكالية النظرية الثالثة أن مفهوم الإرهاب يشير لأول وهلة حكماً إلى ما ينطوي على الرفض والإنكار للأعمال الإرهابية.

د - الإشكالية النظرية الرابعة، أن مفهوم الإرهاب مفهوم ديناميكي ومتطور وتختلف صورته وأشكاله وأنماطه ودوافعه اختلافاً زمانياً ومكانياً، فزمنياً يتباين الإرهاب من فترة لأخرى في المكان الواحد ويتباين في الزمن الواحد من مكان لآخر، كما تتباين الثقافات القائمة من مجتمع إلى آخر ومن حضارة إلى أخرى.

هـ - الإشكالية النظرية الخامسة تنطلق من عدم وجود نظرية علمية متكاملة تفسر هذه الظاهرة وهذا يعود إلى اختلاف الأيديولوجيات والثقافات الإنسانية، وأيضاً يلعب تسييس المفهوم دوراً في عدم إيجاد نظرية علمية مفسرة لهذه الظاهرة.

٢ - إشكالية على المستوى المنهجي Methodology، خلال مراجعة ما كتب حول الظاهرة من بحوث ودراسات يمكن القول إن غالبيتها تتصف بأنها ذات طابع نظري عام يصف هذه الظاهرة دون استخدام المناهج العلمية وخاصة المنهج الكيفي Quantitative research والتفسيري (النقدي)، إن دراسة ظاهرة الإرهاب تستلزم معاشة الظاهرة وذلك باستخدام أسلوب الملاحظة المشاركة كأحد وسائل المنهج الكيفي، ويعد هذا النوع من أسامي مناهج البحث العلمي لدراسة الظواهر الإرهابية لكونه يكشف عن الملامح العامة والخاصة لهذه الظاهرة.

وهنا يتطلب من الباحث إخفاء دوره كملاحظ مشارك ويشارك التنظيم كافة نشاطاتهم اليومية المعتادة، ويكشف استخدام المنهج الكيفي جوهر الظاهرة الإرهابية من الداخل والخارج كون الباحث قد حصل على ثقة مجتمع الدراسة ورصد الظواهر المتصلة بشكل موضوعي، ويستطيع الباحث استخدام المنهج

الكمي في تحليل هذه الظاهرة، وذلك من خلال قياس مستوى الإدراك والشعور العام المجتمعي حول هذه الظاهرة، وعموماً فإن المنهج الكمي لا يكشف جوهر الظاهرة الإرهابية لتعقد وتشابك هذه الظاهرة وخصوصيتها كونها ترتبط بتنظيمات خاصة، ولذلك لابد من تطوير منهج علمي يلائم طبيعة هذه الظاهرة، وذلك للكشف عن ماهيتها وتطورها وأسبابها.

٣- إشكالية غياب الموضوعية Objectivity في تحليل ظاهرة الإرهاب، إن غياب مفهوم علمي ونظري ومنهج علمي حول ظاهرة الإرهاب يظهر تفسيرات متباينة حول هذه الظاهرة، وعلى سبيل المثال ينظر أحياناً إلى النضال ضد المستعمر على أنه إرهاب، فما يعد إرهاباً من وجهة نظر البعض يمثل عملاً مشروعاً من وجهة نظر الآخرين، لذلك يمثل تحليل هذه الظاهرة جوانب ذاتية وغير موضوعية، وترتبط هذه التحليلات حول هذه الظاهرة بالجوانب السياسية أو تسييس هذه الظاهرة فتتويع الثقافات وتعددها واختلاف الأهداف وخاصة السياسية يبرز تحليلات ذات أبعاد ذاتية.

٤- إشكالية تتصل بغياب التكوين المعرفي حول هذه الظاهرة ويلاحظ المختص والباحث في ظاهرة الإرهاب أن الدراسات والبحوث حول هذه الظاهرة ذات طابع سياسي وقانوني وتنطلق من النظرية السياسية في تحليل وتفسير جوهرها، ولذلك لابد من قيام تخصص علمي يستند على التداخل المعرفي والمنهجي، ويضم علم الاجتماع والانثربولوجيا وعلم السياسة والاقتصاد السياسي وغير ذلك من العلوم الاجتماعية ذات الصلة لرصد وتحليل هذه الظاهرة، ومن أبعاد منهجية متعددة، وذلك للخروج بتفسير علمي ومنطقي للكشف عن ماهية الظاهرة وأسبابها وطرق التصدي لها كونها أصبحت تمثل خطراً على الثقافة والمجتمع الإنساني (إن مقتضيات الدراسة تلزمنا أن نستعرض هنا عدداً من التعاريف الأكثر استخداماً في الأبحاث بشكل عام والتي وإن ظهرت للبعض أنها مقبولة أو أنها صدرت عن باحثين متخصصين في مجال الإرهاب أو من منظمات عالمية إلا أنها لم تحظ بالمرجعية القانونية عند كثير من الدول أو مراكز البحث العالمية، ولعلي أوضح أن ذكر بعض هذه التعاريف لم يكن مقصوداً ولا انتقائياً أو من قبيل التفضيل، ولكن من أجل أن أبين أن الاختلاف أفضى إلى تعددها وكثرتها وزيادة في التشويش.

مما جعل أحدهم يستنتج أن (جوهر الخلط والتشويش الذي يكتنف استخدام اصطلاح الإرهاب إنما يتعلق تحديداً بالخلط بين «الأداة» و«الوظيفة» أو بين

"الوسيلة" و"الهدف" وفي ظل هذا الخلط قد توضع حركة للتحرر الوطني مع سلطة استعمارية عنصرية ضمن تصنيف أنها «إرهابية» وفي واقع الأمر فإن هذا النوع من الخلط إنما يرتبط - في مجال العلوم الاجتماعية - بالإغراق في استخدام الكلمات «المحايدة» أو ذات «الطابع الفني» والتي تجرد عادة من السياق الذي تتم فيه أو الهدف الذي تسعى إليه القضية إذن لا تكون هي إمكانية استعمال «الإرهاب» فهذه الإمكانية موجودة في جميع الحالات ولكن القضية هي: إلى أي مدى؟ وفي أي سياق؟ ولأي هدف؟ وبأي وزن ضمن أشكال العمل المتاحة للطرف الذي يستعمله؟.

ويمكن ذكر أهم التعاريف التي وردت في تعريف الإرهاب وأترك الحكم للقارئ:

١- تعريف قاموس أكسفورد: (سياسة، أو أسلوب يعد لإرهاب، وإفزاز المناوئين، أو المعارضين لحكومة ما، كما أن كلمة (إرهابي) تشير بوجه عام إلى أي شخص يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه أو التهديد أو الترويع).

٢- تعريف اللجنة القانونية لمجموعة الدول الأمريكية والمشكلة للإعداد لمشروع اتفاقية لمقاومة الإرهاب والاختطاف: (أفعال هي بذاتها يمكن أن تكون من الصور التقليدية للجريمة مثل القتل، والحريق العمد، واستخدام المفرقات، ولكنها تختلف عن الجرائم التقليدية بأنها تقع بنية مسبقة بقصد إحداث الأذى والفوضى والخوف داخل مجتمع منظم وذلك من أجل إحداث نتيجة تتمثل في تدمير النظام الاجتماعي ومثل قوى رد الفعل في المجتمع وزيادة البؤس، والمعاناة في الجماعة).

٣- التعريف الفنزويلي: (كل استخدام للعنف أو التهديد به يعرض للخطر، أو يهدد حياة الأبرياء، أو يخاطر بالحرريات الأساسية يرتكبه فرد أو مجموعة من الأفراد على إقليم دولة أجنبية، أو في أعالي البحار، أو على متن طائرة في حالة طيران فوق البحار المفتوحة بعد إثارة الفرع، لتحقيق هدف سياسي، ذلك بالإضافة إلى أعمال الإرهاب الدولي غير الإنسانية التي تتخذها الأنظمة الاستعمارية العنصرية).

٤- التعريف الفرنسي: (عمل مستهجن يتم ارتكابه على إقليم دولة أخرى، بواسطة أجنبي ضد شخص لا يحمل نفس جنسية الفاعل، بهدف ممارسة الضغط في نزاع لا يعد ذا طبيعة داخلية).

٥- تعريف الاتفاق الدولي في جنيف في ١٦/١١/١٩٣٧م بأنه (الأفعال الإجرامية الموجهة ضد دولة من الدول، والتي من شأنها بحكم طبيعتها، أو هدفها إثارة الرعب في نفوس شخصيات معينة، أو جماعات من الأشخاص أو في نفوس العامة).

٦- تعريف دائرة المعارف الاجتماعية الأمريكية بأنه (تعبير لوصف منهج، أو أسلوب، أو نظرية، أو الفكرة التي تقف خلف ذلك المنهج، والذي من خلاله تحاول مجموعة منظمة أو حزب أن تحقق أهدافها المعلنة، باستخدام العنف المنظم بصفة أساسية، وتوجه الأفعال الإرهابية ضد الأشخاص الذين هم بصفاتهم الشخصية، أو كوكلاء، أو ممثلين للسلطة يتدخلون مع إكمال تحقيق أهداف هذه المجموعة).

٧- تعريف الموسوعة الكندية عام (٢٠٠٠) استخدام عملية لإنجاز هدف سياسي عن طريق حملة أعمال عنف عشوائية، وأعمال الإرهاب مثل القذف بالقنابل والاختطاف والاختطاف قد ينفذ من قبل الذي يسعى أن يتحدى الوضع السياسي القائم (الإرهاب الثائر) أو يحافظ على الوضع السياسي القائم (الإرهاب القمعي) والشيء الذي يميز الإرهاب عن الأعمال المبررة من القوة ما زال النقاش حوله قائماً، ويضرب على ذلك مثال يوضح القضية (إرهابي في نظر رجل، هو فدائي في نظر رجل آخر).

٨- تعريف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: (الإرهاب هو بث الرعب الذي يثير الخوف، والفعل، أي الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف، وتوجه الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص سواء كانوا أفراداً، أو ممثلين للسلطة ممن يعارضون أهداف هذه الجماعة).

٩- تعريف معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية: (الإرهاب وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية عن طريق نشر الذعر، واللجوء إلى القتل، والاختطاف، والتوقيف التعسفي، والاعتداء على الحريات الشخصية؛ لإرغام أفراد الشعب على الخضوع والاستسلام لها والرضوخ لمطالبها التعسفية).

١٠- تعريف القاموس السياسي: (محاولة نشر الذعر، والفرع لأغراض سياسية).

١١- عرفه بيان وزراء الداخلية العرب في اتفاقيتهم لمكافحة الإرهاب في ٢٢ أبريل ١٩٩٨م بأنه (كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه وأغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي، فردي، أو جماعي يهدف إلى إلقاء

الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم، أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق، أو الأملاك العامة، أو الخاصة، أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر).

١٢- تعريف شريف بسيوني الذي أخذت به لجنة الخبراء الإقليميين التي نظمت اجتماعاتها الأمم المتحدة في مركز فيينا (١٤-١٨ مارس ١٩٩٨م) قال: «استراتيجية عنف محرم دولياً، تحفزها بواعث عقائدية، وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة، أو القيام بدعاية لمطلب أو مظلمة بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها، أو نيابة عن دولة من الدول).

١٣- تعريف قانون الجزاء السوري لسنة ١٩٤٩م في المادة ٣٠٤ المضافة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨م بأنه (يقصد بالأعمال الإرهابية جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر، وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة، والأسلحة الحربية، والمواد الملتهبة، والمنتجات السامة، والمحركة، والعوامل البوائية، أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً).

١٤- تعريف القانون المصري: (كل استخدام للقوة، أو العنف، أو التهديد، أو الترويع يلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي، أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام، أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص، أو إلقاء الرعب بينهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بالاتصالات، أو المواصلات، أو الأموال، أو المباني، أو الأملاك العامة، أو الخاصة، أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة، أو دور العبادة، أو معاهد العلم لأعمالها، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح).

١٥- تعريف اللجنة المكلفة من مجلس جامعة الدول العربية لوضع تصور عربي مشترك لمفهوم الإرهاب عام ١٩٨٩م: (هو كل فعل منظم من أفعال العنف، أو التهديد به يسبب رعباً، أو فزعاً من خلال أعمال القتل، أو الاغتيال، أو حجز الرهائن، أو اختطاف الطائرات، أو السفن، أو تفجير المفرقات أو غيرها من الأفعال مما يخلق حالة من الرعب والفوضى، والاضطراب الذي يستهدف أهدافاً سياسية).

١٦- تعريف لجنة خبراء العرب للإرهاب: اجتمعت لجنة الخبراء العرب في تونس، في الفترة من ٢٠ حتى ٢٢ محرم ١٤١٠هـ (الموافق ٢٢-٢٤ أغسطس سنة ١٩٨٩م) لوضع تصور عربي أولي عن مفهوم الإرهاب والإرهاب الدولي والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرر، ووضعت تعريفاً يعد أكثر الصيغ شمولية ووضوحاً، حيث ينص على أن الإرهاب "هو فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به يسبب فرعاً أو رعباً من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو تفجير المفرقات وغيرها مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب، والذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى أو مجموعة أخرى من الأفراد، وذلك في غير حالات الكفاح المسلح الوطني المشروع من أجل التحرير والوصول إلى حق تقرير المصير في مواجهة جميع أشكال الهيمنة أو قوات استعمارية أو محتلة أو عنصرية أو غيرها، وبصفة خاصة حركات التحرير المعترف بها من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية بحيث تنحصر أعمالها في الأهداف العسكرية أو الاقتصادية للمستعمر أو المحتل أو العدو، ولا تكون مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان، وأن يكون نضال الحركات التحررية وفقاً لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسواه من قرارات أجهزتها ذات الصلة بالموضوع".

١٧- تعريف المجمع الإسلامي للإرهاب: ويؤكد المجمع الفقهي الإسلامي في اجتماعه الذي عُقد في ٢٦ شوال ١٤٢٢هـ (الموافق ١٠ يناير ٢٠٠٢م) في رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في دورته السادسة عشرة أن التطرف والعنف والإرهاب ليس من الإسلام في شيء، وأنها أعمال خطيرة لها آثار فاحشة، وفيها اعتداء على الإنسان وظلم له، ومن تأمل مصدري الشريعة الإسلامية، كتاب الله الكريم وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فلن يجد فيها شيئاً من معاني التطرف والعنف والإرهاب، الذي يعني الاعتداء على الآخرين دون وجه حق.

وفي البيان الذي أصدره المجمع في ختام هذه الدورة، تم تعريف الإرهاب بأنه "ظاهرة عالمية، لا ينسب لدين، ولا يختص بقوم، وهو ناتج عن التطرف الذي لا يكاد يخلو منه مجتمع من المجتمعات المعاصرة.. وهو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان (دينه ودمه وعقله وماله وعرضه) ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور

الحرابة، وإخافة السبيل، وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأماكن العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر.

١٨- تعريف الإرهاب وفقاً للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي صدرت بالقاهرة عام ١٩٩٨م عرفت الإرهاب بأنه:

"كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأماكن العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"،

١٩- تعريف الإرهاب من وجهة نظر مجموعة دول عدم الانحياز: أوردت مجموعة دول عدم الانحياز تعريفاً للإرهاب الدولي يتكون من العناصر الآتية:

١- الإرهاب الدولي يقصد به جميع أعمال العنف وأعمال القمع الأخرى من أجل التحرر والحصول على حقها المشروع في تقرير المصير والاستقلال ومن أجل حقوق الإنسان وحياته الأساسية الأخرى.

٢- قيام الدول بأعمال إرهابية ضد دول أخرى ذات سيادة.

٣- أعمال العنف التي يرتكبها أفراد أو مجموعات من الأفراد والتي تعرض للخطر حياة الأبرياء أو تنتهك الحريات الأساسية.

٢٠- معنى الإرهاب عند الغربيين: بينما عرف الغربيون الإرهاب بتعاريف مختلفة؛ منها ما ورد في التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في أكتوبر سنة ٢٠٠١ م أن الإرهاب يعني: "العنف المتعمد ذا الدوافع السياسية، والذي يرتكب ضد غير المقاتلين وعادة بغية التأثير في الجمهور، حيث إن غير المقاتلين هم المدنيون، إلى جانب العسكريين غير المسلحين، أو الذين هم في غير مهماتهم وقت تعرضهم للحادثة الإرهابية أو في الأوقات التي لا توجد فيها حالة حرب أو عداء..."، وتعرف وكالة التحقيقات الفيدرالية الأمريكية (FBI) للإرهاب بأنه: استعمال - أو التهديد باستعمال - غير مشروع للعنف ضد أشخاص أو ممتلكات لتخويف أو إجبار حكومة أو

المدنيين كلهم أو بعضهم لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية. وفي قاموس أكسفورد نجد كلمة إرهاب (Terrorism) تعني سياسة، أو أسلوبًا يعد لإرهاب وإفزاع المناوئين أو المعارضين لحكومة ما. فالإرهابي (Terrorist) هو الشخص الذين يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه أو التهديد أو الترويع (د/إسماعيل لطفي، الإرهاب والعنف).

٢١- أما الإرهاب عند الأمم المتحدة فيعني: "أعمال العنف الخطيرة التي تصدر من فرد أو جماعة بقصد تهديد الأشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم، وسواء كان يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد آخرين ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو المواقع السكنية أو الحكومية أو الدبلوماسية أو وسائل النقل والمواصلات وضد أفراد الجمهور العام دون تمييز أو الممتلكات أو تدمير وسائل النقل والمواصلات بهدف إفساد علاقات الود والصداقة بين الدول أو بين مواطني الدول المختلفة أو ابتزاز أو تنازلات معينة من الدول في أي صورة كانت. لذلك فإن التآمر على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك في الارتكاب أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل جريمة من جرائم الإرهاب الدولي".

إذن الإرهاب هو أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف سياسية، سواء كانت المواجهة داخلية، بين السلطة السياسية وجماعات معارضة لها، أو كانت المواجهة خارجية بين الدول. فالإرهاب هو نمط من أنماط استخدام القوة في الصراع السياسي، حيث تستهدف العمليات الإرهابية القرار السياسي، وذلك بإرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار أو تعديله أو تحريره، مما يؤثر في حرية القرار السياسي لدى الخصوم.

والإرهاب هو باختصار عبارة عن العمليات المادية أو المعنوية التي تحوي نوعًا من القهر للآخرين، بغية تحقيق غاية معينة. وتقوم الجماعات الإرهابية بارتكاب أعمال عنف ذات طبيعة إجرامية، خارجة عن قوانين الدولة وهذا يدفع الحكومة المستهدفة إلى القيام برد فعل عنيف لقمع هذه الجماعات، وذلك بتفتيش المنازل مثلًا، واعتقال المواطنين وسجنهم بدون محاكمة، وسنّ قوانين الطوارئ التي تحدّ من الحريات، وغير ذلك من الوسائل التي لا تؤدي في أغلب الأحوال إلى إنهاء العنف والإرهاب، ولا تؤدي إلى القضاء على هذه الجماعات، بل إن جميع هذه الأعمال القمعية التي تقوم بها بعض الحكومات قد تؤدي إلى المزيد من الإرهاب والعنف، ومن ثم تعيش البلاد في سلسلة لا

تَنقُطع من الإرهاب والإرهاب المضاد، بين إرهاب الأفراد والجماعات من ناحية، وإرهاب الدول والحكومات من ناحية أخرى. وأثناء محاولة الإرهابيين مقاومة الحكومة بالعنف والإرهاب تعبيراً عن استيائهم ورفضهم لها، فإنهم يجعلون المدنيين أهدافاً مشروعة لعملياتهم الإرهابية.

والإرهاب وسيلة تلجأ إليها بعض الحركات الثورية، كما تستخدمها بعض الحكومات وهيئات المعارضة على حدٍّ سواء. وقد تلجأ بعض الجماعات والحركات الثورية إلى الإرهاب لفك الحصار الذي تضربه حولها بعض الحكومات التي تحتكر العنف القانوني.

٢٢- وكانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (C. I. A.) قد تبنت في عام ١٩٨٠م، تعريفاً ينصُّ على أن "الإرهاب هو التهديد باستعمال العنف أو استعمال العنف لأغراض سياسية من قبل أفراد أو جماعات، سواء تعمل لصالح سلطة حكومية قائمة أو تعمل ضدها، وعندما يكون القصد من تلك الأعمال إحداث صدمة، أو فزع، أو ذهول، أو رُعب لدى المجموعة المُستهدَفة والتي تكون عادةً أوسع من دائرة الضحايا المباشرين للعمل الإرهابي. وقد شمل الإرهاب جماعات تسعى إلى قلب أنظمة حكم محددة، وتصحيح مظالم محددة، سواء كانت مظالم قومية أم لجماعات معينة، أو بهدف تدمير نظام دولي كغاية مقصودة لذاتها".

هذه بعض التعاريف التي اعتمدتها بعض الموسوعات العلمية والمراكز البحثية والمنظمات الدولية وهي في مجملها تدور حول المفاهيم التالية:

- ١- الإرهاب هو بمثابة القتل والاعتقالات والاختطاف والتخريب والتدمير واحتجاز الرهائن وتفجير القنابل والسطو والنهب وإحراق المباني والمنشآت العامة.
- ٢- في حين ذكر آخرون بأن الإرهاب (عبارة عن استخدام العنف أو التهديد بقصد إثارة الفزع ونشر الرعب باستخدام الوسائل التي تتراوح بين الاعتقالات وتفجير القنابل في الأماكن العامة والهجوم المسلح على المنشآت والأفراد والممتلكات واختطاف الأشخاص وأعمال القرصنة الجوية واحتجاز الرهائن وإشعال الحرائق، وغير ذلك من الأعمال التي تتضمن المساس بمصالح الدول الأجنبية مما يترتب عليه إثارة المنازعات الدولية وتبرير التدخل العسكري.

- ٣- الإرهاب هو فعل إجرامي تحركه دوافع دينية، يرتكبه فرد أو جماعة من الأفراد بأسلوب يعتمد على نشر الرعب في النفوس بغية تحقيق هدف معين أيا

كان، وهذا العنصر «الرعب» هو جوهر الفعل الإرهابي وهو ما يميزه عن غيره من الأفعال المشابهة وبالتالي فلا يشترط أن يكون الفعل الإرهابي سياسياً فقد يكون اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً أو دينياً عقائدياً.. الخ، كما أنه لا يشترط أن يكون الفعل الإرهابي عنيفاً فقد يقع عمل إرهابي أشد ضراوة وأكثر خطراً بدون استخدام العنف ولا حتى التهديد به مثل تلويث مصادر المياه بالأوبئة والجراثيم والكيماويات وإشاعة تلويث الأطعمة والأغذية بمواد الإشعاع والكيماويات ودفن النفايات الذرية وإلقاء بعض الخلايا البكتيرية في مياه الأنهار إلى غير ذلك بالرغم من كل هذا السرد التاريخي والمعرفي لمفهوم الإرهاب الذي أصبح من أكثر المفاهيم الدراسية مثاراً للخلاف والجدل بين الباحثين ومراكز البحث والمنظمات الدولية في جميع أنحاء العالم والذي سبب خلافاً بين كثير من الدول لاعتبارات أمنية واقتصادية وبعضها توصف بأنها استعمارية وبعضها الآخر عقائدية أيديولوجية وأخلاقية، أقول بالرغم من كل هذا الجدل فإن الدول العربية وهي من أكثر الدول تضرراً، ومن أكثرها دعوة إلى شمولية التعريف وتوحيده والاتفاق عليه، قد وضعت لنفسها تعريفاً هو من أكثر التعاريف وضوحاً وشمولية وعدلاً ضمنته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلس الوزراء الداخلية والعدل العرب أبريل ١٩٩٨م والتعريف كما ورد في الصفحة الثانية من الاتفاقية ينص على التالي (الإرهاب كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر)

ولعل هذا التعريف يقرب وجهات النظر ويمكن المختلفين من التقارب والاستقاء إلى نقطة الحد الأدنى من الاتفاق وأن تضع الدول اهتماماتها الذاتية والمصلحية أو السياسية أو الأيديولوجية جانباً من أجل الحفاظ على حياة الإنسان وحريته وحقه في العيش بسلام وأمان على ترابه الوطني وأن يتمتع بمكتسباته الوطنية والحضارية وأن يعيش مع غيره من الأمم والشعوب في سلام وعدل وحسن جوار، وإذا كان هذا التعريف هو الأقرب إلى القبول فإنني سوف لن أتجاهل تعريفاً أصدره المجمع الفقهي الإسلامي في رابطة العالم الإسلامي في دورته السادسة عشرة التي عقدت في مكة المكرمة في الفترة من ٢١-٢٦/١٠/

١٤٢٢هـ عُرف ببيان مكة المكرمة، وفيه أعطي الإرهاب تعريفاً متضمناً ببيان الحكم الشرعي له، وفيما يلي نصه:

"الإرهاب هو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان: (دينه، ودمه، وعقله، ماله، وعرضه)، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق وما يتصل بصور الحراية وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية، أو الطبيعية للخطر، فكل هذا من صور الفساد في الأرض التي نهى الله سبحانه وتعالى المسلمين عنها: "وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ" (القصص: ٧٧).

وقد شرع الله الجزاء الرادع للإرهاب والعدوان والفساد، واعتبره محاربة الله ورسوله: {إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم} (المائدة: ٣٢).

ولا توجد في أي قانون بشري عقوبة بهذه الشدة نظراً لخطورة هذا الاعتداء الذي يعتبر في الشريعة الإسلامية حرباً ضد حدود الله، وضد خلقه.

ويؤكد المجمع أن من أنواع الإرهاب: إرهاب الدول، ومن أوضح صورته وأشدها شناعة الإرهاب الذي يمارسه اليهود في فلسطين، وما مارسه الصرب في كل من البوسنة والهرسك وكوسوفا، واعتبر المجمع أن هذا النوع من الإرهاب من أشد أنواعه خطراً على الأمن والسلام في العالم، واعتبر مواجهة من قبيل الدفاع عن النفس، والجهاد في سبيل الله.

إن هذا التعريف لا يكتفي بتحديد المفهوم بل يبين الحكم الشرعي لمرتكبه وهو تعريف لا تجد له مماثل في الديانات أو التشريعات القانونية الأخرى دولية كانت أو محلية مثل هذا التعريف يتجاهله الغربيون عن عمد؛ لأنه ينفي صفة الإرهاب مصطلحاً وفعلاً عن دين الإسلام ويستتكره ويجرم صدوره سلوكاً أو فكراً من فرد أو جماعة حتى لو كانت مسلحة ولا يريد هؤلاء ذلك للإسلام بل يريدون أن يبقى الإسلام وأبنائه متهمين تلصق بهم أي شبهة أو عمل يعتبرون في عرفهم أنه

عمل إرهابي وأن يمرروا من خلال هذا التجاهل سياسات الظلم والابتزاز وإهدار كرامة الشعوب وحقوقها الإنسانية والوطنية.

بعد هذا العرض لأكثر التعاريف شيوعاً عند الباحثين أود أن أؤكد على أمرين:

الأمر الأول: أن عدم الوصول إلى مفهوم موحد للإرهاب بين الدول وعند الكثير من الباحثين سوف لن يحقق إجماع دولي على التعاون لمحاربته وسيكون هذا مصدر فشل لكل الجهود الصادقة والمخلصة التي تسعى إليها هذه الدول لتوحيد تشريعات دولية أو محلية لمحاربته.

الأمر الثاني: أن هذا الاختلاف في المفهوم سيعزز ويعمق جذور التباين التاريخي والثقافي والفكري وربما العرقي بين الدول وسوف يسمح لقوى معينة في المجتمع الدولي الإضرار بمصالح بعض الشعوب وبعقيدتها وثقافتها واقتصادها بحجة محاربة الإرهاب، ومن هنا فلن يكون لأي تعريف مشروعية قانونية ما لم يتفق عليه دولياً يؤدي إلى أن تصبح اجتهادات الدول في تعريف ظاهرة الإرهاب أمر يتعلق بمحيطها القانوني فقط.

من هذه التعريفات: يتضح لنا ما يلي:

أن تعريف الإرهاب يقوم على عناصر أساسية وهي أعمال معينة وُصفت بأنها عنف، أو رعب وأن يكون هناك هدف أو مقصد معين يستهدفه الإرهاب، سواء كان هذا الهدف الوصول إلى السلطة، أو إسقاطها، أو إخضاع الآخرين لسلطان ممارسي الإرهاب، أو نحو ذلك من الأهداف السيئة، وأن يكون هناك جماعة منظمة تقوم بالإرهاب، وتسعى إلى تحقيق أهدافها المرسومة.

١- أن المفهوم غامض غير محدد: وأكبر أسباب غموض هذا المصطلح، وتباين التعريفات وكثرة الآراء والأقوال يرجع إلى (تباين العقائد أو الأيديولوجيات وتضاربها) التي اعتنقتها الدول، وارتضتها مناهج حياتية لها ولشعوبها.

٢- التباين في تحديد المصطلح والاضطراب فيه: وهذا ما ذكره بعض الباحثين الغربيين. ففي أبحاث القسم الفيدرالي بمكتبة الكونغرس جاء ما نصه: (تتنوع تعاريف الإرهاب على نحو واسع، وعادة تكون غير ملائمة، حتى باحثي الإرهاب غالباً يهملون تحديد الاصطلاح... وبالرغم

من ذلك رُبَّ عمل عنف ينظر إليه في الولايات المتحدة بحسبانه عملاً إرهابياً لا يرى كذلك في بلد آخر).

٣- تعدد التعريفات: تتعدد التعريفات تعدداً يربك كل قارئ بينما شأن المصطلحات أن تكون جامعة للناس على أمر سواء، كما أنها جامعة للمعرف مانعة من دخول غيرها فيه.

٤- إن التعريفات نسبية: وذلك أقر به الغربيون في أبحاثهم، ففي أبحاث القسم الفيدرالي بمكتبة الكونغرس جاء ما يأتي: (وبالرغم من ذلك رُبَّ عمل عنيف ينظر إليه في الولايات المتحدة بحسبانه عملاً إرهابياً، لا يرى كذلك في بلد آخر، ونوع العنف الذي يميز الإرهاب عن غيره من أنواع العنف كالجرائم العادية، أو عمل الجيوش في أوقات الحروب يمكن أن يحدد بعبارات تجعله معقولاً).

٥- عدم وفاء اللفظة للمعاني الداخلة فيها: إن الحالة المعينة التي يراد تسميتها بـ (الإرهاب) أوسع من أن تحصر تحت لفظ واحد، فإن ظواهر العدوان واسعة، ومتعددة الجوانب بالنظر إلى القائمين بها، وإلى المستهدفين، وإلى الظروف المصاحبة مما يجعل جمعها تحت لفظ واحد تعميماً وتعويضاً يخالف التحديد المنضبط للمعاني الذي هو سمة من سمات الأحكام.

إن عدم تحدد التعريف، أو عدمه من الأصل هو الذي دفع جميع المؤتمرات الإسلامية والعربية التي بحثت الموضوع إلى تحديد التعريف، ففي بيان الدوحة الصادر عن الدورة الطارئة التاسعة لوزراء الخارجية للدول الإسلامية المنعقد في الدوحة في ١٣ / ٧ / ١٤٢٢ هـ جاء ما يأتي: (انطلاقاً من أحكام معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي فقد أكد المؤتمر استعداد دوله في الإسهام بفعالية في إطار جهد دولي جماعي تحت مظلة الأمم المتحدة كونها المحفل الذي تمثل فيه جميع دول العالم، لتعريف ظاهرة الإرهاب بمختلف أشكاله دون انتقائية أو ازدواجية، ومعالجة أسبابه، واجتثاث جذوره وتحقيق الاستقرار والأمن الدوليين).

مفهوم الإرهاب إسلامياً :

معنى الإرهاب لغوياً :

قال ابن منظور في كتابه " لسان العرب " : رَهَبَ، بالكسر، يَرْهَبُ رَهْبَةً ورُهْباً بالضم، ورُهْباً بالتحريك؛ أي خاف. ورَهَبَ الشيء رَهْباً ورَهْبَةً: خافه.

وفي حديث الدعاء: " رغبة ورهبة إليك "، الرهبة: الخوف والفرع. وترهب غيره: إذا توعدّه. وأرهبه ورهبه واسترهبه: أخافه وفرّعه ١- هـ.

وفي " النهاية " لابن الأثير: الرهبة: الخوف والفرع. وفي حديث بهز بن حكيم: " إني لأسمع الراهبة " هي الحالة التي ترهب: أي تفرع وتخوف. وفي رواية: " أسمعك راهباً " أي خائفاً.

والرهبانية: منسوبة إلى الرهبنة، وفيه " لا رهبانية في الإسلام " هي من رهبنة النصاري، وأصلها من الرهبة: الخوف؛ كانوا يترهبون بالتخلي من أشغال الدنيا، وترك ملاذها والزهد فيها، والعزلة عن أهلها، وتعمد مشاقها، حتى إن منهم من كان يخصي نفسه، ويضع السلسلة في عنقه، وغير ذلك من أنواع التعذيب، فنفاها النبي ﷺ عن الإسلام، ونهى المسلمين عنها ١- هـ.

والإيك الآن معنى كلمة الإرهاب كما وردت في القرآن الكريم، قال تعالى: "وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ " (الأنفال: ٦٠).

قال ابن كثير في التفسير: قوله " ترهبون " أي تخوفون "به عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ" أي من الكافرين ١- هـ.

وقال تعالى في سحرة موسى: "قَالَ ألقُوا فَلَمَّا ألقُوا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ" (الأعراف: ١١٦).

قال ابن الجوزي في زاد المسير: "واستَرْهَبُوهُمْ" أي: خوفوهم. وقال الزجاج: استدعوا رهبتهم حتى رهبهم الناس ١- هـ. أي خافهم الناس.

وقال تعالى: "لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ" (الحشر: ١٣).

قال ابن كثير في التفسير: "لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ" أي يخافون منكم أكثر من خوفهم من الله ١- هـ.

نستخلص مما تقدم أن الإرهاب يعني: الخوف.. والفرع، والإرهابي: هو الذي يحدث الخوف والفرع عند الآخرين.

وعليه فكل من أحدث الخوف والفرع عند الآخرين ممن يريد إخافتهم فهو إرهابي، وقد مارس بحقهم الإرهاب، وهو يكون بذلك متلبساً بالإرهاب، ومتصفاً به.. سواء تسمى إرهابياً أم لم يتسمى.. وسواء اعترف بذلك أم لم يعترف.

معنى الإرهاب في اللغات الأجنبية :

هذا المعنى المتقدم للإرهاب لا يختلف عما تقرره اللغات الأخرى لمعنى هذه الكلمة، فقد جاء في " المورد " عن معنى الإرهاب: terror رعب، ذعر، هول، كل ما يوقع الرعب في النفوس. و terrorism إرهاب، ذعر ناشئ عن الإرهاب. و terrorist الإرهابي. و terrorize يُرهب، يُروّع، يُكرهه على أمرٍ بالإرهاب. و terror-stricken مُروّع، مذعور.

وفي قاموس أكسفورد "Oxford Dictionary": جاء في معنى terrorist: noun person using esp organized violence to secure political ends. الإرهابي هو بخاصة الشخص الذي يستعمل العنف المنظم لضمان نهاية سياسة.

إن مصطلح الإرهاب يعني في اللغات الأوربية Terrorisme والتحليل اللغوي لهذا المصطلح يؤكد انه مركب من الكلمة اللاتينية Terror وتعني الرعب، ومن المقطع Isme الذي جاء من المقطع اللاتيني Imus الذي يعود إلى أصل يوناني وهو يدل في اللغات الأوربية الحديثة على فكرة (المذهب) بحيث صار يستعمل لاشتقاق أسماء المذاهب والنظم الأيديولوجيات عموماً، وهذا ما يؤكد أن مصطلح الإرهاب على هذا النحو إنما ينصرف لدلالة على المذهب الذي يتخذ من الرعب أساساً لنشاطه وهو ما يمكن تسميته بمذهب الرعب أو الإرهابية.

مفهوم الإرهاب فقهيًا :

فقد اختلفت الآراء وتضاربت في هذا الصدد باختلاف المعايير التي يعتمدها أصحابها لتحديد مفهوم العمل الإرهابي، وهو ما يمكن أن نعزوه إلى أن كل باحث في هذا المجال يحمل أولويات معينة، وأفكار مسبقة، تسيطر على ذهنه في تحديد مدلول فكرة الإرهاب، بحيث صار كل يسعى للوصول إلى نتائج تؤكد أولوياته وتخدم أفكاره التي يؤمن بها.

و يمكن من خلال استعراض مجمل الآراء التي ظهرت في هذا الخصوص أن تحدد أهم الاتجاهات التي اتبعت لتحديد مدلول العمل الإرهابي.

- يذهب الاتجاه الأول إلى: أن ما يميز العمل الإرهابي هو طابعه الإيديولوجي، فقد عرف E.DAVID الإرهاب بأنه (عمل عنف إيديولوجي يرتبط بأهداف سياسية) ويقتصر SALDANA مفهوم الإرهاب على أعمال العنف السياسي، حيث تعرف الجريمة الإرهابية بأنها (كل جنائية أو جنحة سياسية يترتب عنها الخوف العام) وينحاز إلى هذا الاتجاه معظم الكتاب والسياسيين في الغرب،

- حيث عرف LESKER الإرهاب بأنه (النشاط الإجرامي المسمى بالعنف الذي يهدف إلى التخويف من أجل تحقيق أهداف سياسية).
- ويذهب اتجاه آخر: إلى أن ما يميز العمل الإرهابي هي صفته العشوائية، فالعمل الإرهابي هو (عمل عنف عشوائي) وأهم خصائص الإرهاب وفقاً لهذا الاتجاه أنه ذو آثار غير تمييزية، فالإرهاب لا يهتم تحديد أشخاص ضحاياه بقدر ما تهتم النتائج والآثار التي تحدثها أفعاله.
- ويذهب اتجاه ثالث: إلى أن ما يميز العمل الإرهابي هو أنه (عمل عنف ذو جسمه غير عادية) وفي هذا السياق يقول SOTTILE بأن الإرهابي يرتكب أفعالاً شديدة الخطورة لا تتوافق نتائجها مع الوسائل المستخدمة فيها. و يعرف الكاتب Aron Rpmond الإرهاب بأنه (عمل من أعمال العنف لا تتناسب آثاره النفسية مع نتائجها المادية).
- ويذهب اتجاه أخير: إلى أن ما يميز العمل الإرهابي هو كونه ((محدثاً للرعب)) وتتحدد هذه الخاصية بالرجوع إلى الأصل اللغوي لكلمة Terrorisme الذي يرجع إلى مفهوم الرعب Terreur وما يمكن أن يشمل من معاني الترويع والرغبة فمن خصائص الإرهاب المميّزة أن يخيف وأن يرعب، وأياً كان الهدف النهائي للإرهاب، سواء تغيير وضع سياسي أو جذب الانتباه إلى قضية معينة، فإن الوسيلة الفعالة التي تتبع لهذا الغرض هي إثارة الرعب، وهذه الطريقة هي وسيلة وغاية في ذات الوقت وهي العامل المميز للإرهاب.
- و استناداً لما سبق يمكن التأكيد على أنه من الصعب تعريف الإرهاب، وقد فشلت المنظمات العالمية وجميع الدول في تعريف الإرهاب، وقد سعت كل دولة إلى تعريفه من منظورها الخاص وحسب إيديولوجيتها ومصالحها، نظراً لما له من مفهوم معقد ومركب وله أبعاده العرقية والتاريخية والسياسية، ونظراً لتعدد الأبعاد والمتغيرات التي تشملها ظاهرة الإرهاب، وقد تباينت التعريفات إلا أننا في هذا البحث المتواضع نقف عند تعريفات محددة للإرهاب تتفق مع منطلقات البحث وأهدافه وأهم هذه التعريفات ما يلي :
- الإرهاب هو: السلوك الفعلي الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الأذى والضرر بالأفراد والممتلكات
- و الإرهاب هو: الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات أو أبعاد سياسية، وهذه الممارسات قد تكون فردية أو جماعية، وقد تكون سرية أو علنية، وقد تكون منظمة أو غير منظمة

كما عرف بعض الباحثين الإرهاب بأنه عبارة عن التطرف الديني الذي هو ((المبالغة في التدين والإسراف فيه، والخروج على حدود الإطار الديني والانحراف عن جادته إلى ما يتعارض مع تعاليم الدين وأحكامه، ويصل في نهاية الأمر إلى تكفير الحكام وتكفير الناس جميعاً لأنهم رضوا بكفر الحكام فإذا لجأ المتطرف إلى استعمال العنف مع غيره بحجة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنه يتحول إلى إرهابي حتى لو كان هذا العنف باللسان والكلام)).

ويتضح من هذه التعريفات أن مفهوم الإرهاب يهدف إلى التأثير على بعض السياسات والقرارات التي قد تشكل ضرراً بمصالح هذه الفئات أو الحصول على بعض المكاسب، أو تغيير النظام القائم ويسمى في هذه الحالة بالعنف الشعبي، وهنا يجب التفريق بين الدفاع عن الأرض من أجل التحرر من المستعمر وبين الإرهاب الذي يروع الأمنين

من خلال ما تقدم من تعريف للإرهاب ندرك أن الإرهاب منه ما يكون محموداً ومستحسناً ومشروعاً، ومنه ما يكون مستقبحاً وغير مشروع.

٣- الإرهاب المستحسن المشروع:

أما الإرهاب المستحسن المشروع هو الإرهاب الذي يحدث الخوف والفرع عند أهل الباطل والإجرام الذي يردعهم ويمنعهم عن إجرامهم واعتدائهم.. فيرهبهم قبل أن تتجاسر نفوسهم على الاعتداء.. ويمنعهم من التماذي في الاعتداء إن وقع منهم الاعتداء، كما في قوله تعالى: "وَأَعِثُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ". أي تخوفون بهذه القوة أعداء الله وأعداءكم من الكافرين المجرمين.. فيخافونكم فلا يتجاسرون على الاعتداء عليكم.

والإرهاب في هذا الموضع له فوائد عدة إضافة إلى كونه يمنع العدو ويخوفه من الاعتداء، منها: أنه يوفر على الأمة وعلى الطائفة المؤمنة المنصورة حروباً كثيرة.. إذ يكبح جماح العدو ويحقق عنده الهزيمة.. والنصر عليه.. من دون أن تشن معه الحروب.. وتزهق الأنفس، كما في قوله تعالى: "وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُواهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا" (الأحزاب: ٢٦). فهم هُزموا بالرعب.. ووقعوا بالأسر.. وتحت حد القتل والسيف.. بما أصابهم الله تعالى من خوف ورعب.. إذ الخائف المرعوب لا يصلح للقتال في ميادين المنابذة والقتال..!

وقال تعالى: "هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنْهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ" (الحشر: ٢). فهم يخرّبون بيوتهم بأيديهم.. بما تحقق عندهم من الهزيمة النفسية والمادية بسبب ما قذف في قلوبهم من الخوف والرعب.. "وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا".

وفي الحديث فقد صح عن النبي (ص) كما في صحيح البخاري وغيره أنه قال: "نصرت بالرعب شهراً، يُرعب مني العدو مسيرة شهر". أي نصرت بخوف العدو مني قبل أن أواجهه بمسيرة شهر.. حيث كان العدو يُصاب بالرعب والخوف لمجرد علمه أن جيش النبي (ص) متوجه إليه.. وبمسيرة شهر كامل.. فهذا إرهاب للعدو.. لكنه إرهاب محمود ومشكور ومطلوب.. إذ لولاه لتجرأ الأعداء على الاعتداء فانتهكوا حرّات العباد والبلاد..!

ونحو ذلك القصاص الشرعي؛ فإن فيه إرهاب لذوي النفوس الخبيثة والضعيفة فيزجرها ويردعها عن الإقدام على ارتكاب الجريمة.. وإنزال الأضرار بالآخرين.. فيتحقق بذلك الحياة الآمنة لجميع الناس.. كما قال تعالى: "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" (البقرة: ١٧٩).

فإن قيل كيف يكون في القصاص حياة والقاتل — بغير حق — يُقتل ويفقد حياته، والسارق تقطع يده وغير ذلك؟!..

عندما يُقام الحد على قاتل النفس بغير حق فيُقتل.. فإن في ذلك إرهاب وتخويف لكل من تحدثه نفسه بارتكاب جريمة القتل.. فينردع وينكماش على نفسه خوفاً من القصاص وإرهاباً منه.. فيُكتب بذلك الحياة لعشرات الأنفس التي كان من الممكن أن تُقتل لولا وجود إرهاب القصاص.. فبذلك يكون القصاص فيه حياة للناس، والله تعالى أعلم.

وكذلك قصاص قطع يد السارق.. فإنه يُرهب كل من تحدثه نفسه بالسرقة والاعتداء على أموال الآخرين.. فيمتنع.. فيكتب بذلك الحفاظ على أموال وحرّات الآخرين..!

وكذلك حد الحرابة، وقاطع الطريق وغيرها من الحدود.. فإن فيها حياة حقيقية لمن تأملها.. لما تتضمنه من إرهاب رادع لذوي النفوس المريضة

والضعيفة.. الذين تسول لهم أنفسهم الأمانة بالسوء بالاعتداء على حرمان الآخرين بغير وجه حق!

هذا هو الوجه الحسن والمشروع للإرهاب.. وهو إرهاب تمارسه جميع الدول والشعوب.. على مر العصور والأزمان وإلى يومنا هذا.. وإلى أن تقوم الساعة! فما من دولة إلا ولها جيشها وعتادها التي ترهب به أعداءها.. فتخوفه به من التجرؤ على الاعتداء على حدودها، وحرمانها، ومصالحها..!

هذا التسابق للدول على التسلح.. وعلى اقتناء وشراء الأسلحة المتطورة المتقدمة أولاً بأول.. لإرهاب بعضها البعض.. وإرهاب كل دولة أعداءها من الدول الأخرى.. هو عين الإرهاب.. بمفهومه المتقدم! اختراع الأسلحة الذرية والنووية الفتاكة.. والتسابق على اقتنائها.. هو عين الإرهاب.. بل ويدخل فيه كل معاني الإرهاب؛ المذموم منها والممدوح.. وما أكثر الدول - التي تنزع في هذه الأيام محاربة الإرهاب - الواقعة في هذا النوع من الإرهاب!

هذا الاستعراض العسكري السنوي لكل دولة.. فتظهر قوتها وعتادها العسكري على مرأى ومسامع الناس.. هو إرهاب.. وهو من قبيل إرهاب وإخافة أعداء تلك الدولة الداخليين المعارضين - إن وجدوا - والخارجيين سواء..! قانون العقوبات التي تسنه الدول لمجتمعاتها - بغض النظر عن فاعليته وصوابه - هو من قبيل الإرهاب.. وإخافة الناس.. ومنعهم من الاعتداء..!

الشاهد مما تقدم أن هذا النوع من الإرهاب.. تمارسه جميع الدول والمجتمعات.. المتقدمة والمتخلفة منها سواء.. وهو إرهاب ممدوح ومشروع للجميع لا يمكن أن يُدرج تحت طائلة الإرهاب المذموم.. كما لا يمكن أن يقال أن هذا النوع من الإرهاب مسموح لجهة معينة دون أخرى.. أو دولة معينة دون أخرى!

ومن الإرهاب المستحسن المشروع كذلك جهاد وقتال العدو المحتل لبلاد الآخرين.. وإرهابه بالقتال وغير ذلك إلى أن يخرج مذموماً مدحوراً.. وهذا لا خلاف على وجوبه وشرعيته.. حتى في قوانين الأمم المتحدة.. ومجالس أمنها.. التي تنص على أن لكل دولة أو شعب أو فرد معتدى عليه.. له كامل الحق في الدفاع عن نفسه.. وطرد المعتدي الغازي لبلاده..!

مع التنبيه إلى أن هذه القوانين التي تدين المعتدي الغازي سرعان ما تتقلب وتنعكس - على مذهب الأمم المتحدة التي يهيمن عليها النفوذ الأمريكي - لصالح

الغازي المعتدي.. حيث يُصبح اعتداء الغازي المعتدي مشروعاً وحقاً من حقوقه.. ومقاومة الشعب المعتدى عليه — وبخاصة إن كان من المسلمين — لذلك العدوان هو باطل.. ويُصنف على أنه من الإرهاب المذموم الذي يجب أن يُحارب.. كما هو حاصل تماماً في فلسطين المحتلة من قبل الصهاينة اليهود.. وغيرها من بلاد المسلمين!

ومنها: أي من فوائد هذا النوع من الإرهاب كذلك إضافة لما تقدم.. تحقيق الأمن والأمان للبلاد والعباد.. فلا يخاف أحد على نفسه ولا على أهله أو ماله.. لخوف المجرمين ودخولهم في جحورهم، وانكماشهم عن فعل الإجرام لعلمهم المسبق بما يمكن أن ينزل بهم لو أقدموا على فعل شيء من ذلك..!

٤- الإرهاب المذموم المستقبـح :

فما هو الإرهاب المذموم المستقبـح.. وما هي صورته وأشكاله.. وكيف يُمارس في واقعنا المعاصر..؟

الإرهاب المستقبـح المذموم وغير المشروع: هو وضع الإرهاب في غير موضعه، ولغرض يُراد منه إحقاق الباطل، وإبطال الحق)

فقصد قتل الأنفس بغير حق.. وقطع السبيل على الأمنين والمستأمنين، والاعتداء على حرمتهم.. هو إجرام ومن الإرهاب المذموم الغير مشروع..!

ومنه قصد إرهاب الأطفال والنساء والشيوخ.. وغيرهم ممن لا تجوز إخافتهم.. بأي نوع من أنواع الإرهاب أو الترويع.. فهو إرهاب مستقبـح مذموم وغير مشروع..!

ومنه الإسراف في القتل والانتقام والثأر.. ليطال الأبرياء الأمنين.. ومن لا دخل لهم في الأمر.. فهذا إرهاب مذموم ومستقبـح شرعاً وعقلاً.. كما قال تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا" (الإسراء: ٣٣).

وقال تعالى: "وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى" (الأنعام: ١٦٤). وهذه الآية الكريمة قد تكررت في عدة مواضع من القرآن الكريم؛ كما في سورة الإسراء، آية (١٥). وسورة فاطر، آية (١٨). وسورة الزمر، آية (٧). وسورة النجم، آية (٣٨). وما ذلك إلا للتوكيد على أهمية هذا المبدأ العظيم.. وهو أن المرء لا يؤخذ بجريرة وذنب غيره.

وفي الحديث فقد صح عن النبي (ص) أنه قال: "لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه، ولا بجريرته

وقال تعالى: "إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ" (يوسف: ٤٠).

وقال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا" (النساء: ٥٩).

ومنها: أن حكم الله تعالى هو العدل المطلق الذي لا يُحابي مخلوقاً.. بخلاف المخلوق فإنه - مهما اجتهد - لا بد له أن يقع في المحاباة وتحت طائلة الهوى، كما قال تعالى: "وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ" (غافر: ٢٠).

ومنها: أن حكم الله تعالى هو الأقرب للعقول السليمة، والفطر السوية، والأنفس المجردة عن التعصب والحقده.. وبالتالي أن ترضى به.

لذلك قلنا ونقول: أن هذه المسائل وغيرها من المسائل يجب أن تُرد لحكم الله تعالى وحده.. وليس لأحد سواه.

فإن قيل: مشكلة الإرهاب عالمية.. وهذا المنطق المتقدم لا يمكن أن تخاطب به غير المسلمين؟! :

إن كان حكم الله تعالى العليم الحكيم لا يمكن أن نجمع عليه الجميع.. فمن باب أولى أن لا يتحقق هذا الاجتماع على حكم مخلوق ضعيف جاهل.. "وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ" (البقرة: ٢١٦).

ثم إن أبي الآخرون إلا التخط في أهوائهم وتقسيماتهم، وعدم المتابعة.. يكفي أن تكون هذه المشكلة - مشكلة الإرهاب - محسومة وواضحة المعالم.. عند أكثر من مليار ونصف المليار مسلم.

فلا يحق أن يؤخذ شعب بكامله بجريرة شخص معين.. كما هو حاصل في شريعة الأمم المتحدة.. التي تمثل شريعة الإنسان الأوربي القوي!

ومن الإرهاب المذموم كذلك إرهاب الناس إلى حد يمنعهم من ممارسة حقوقهم الأساسية.. أو المطالبة بها.. كما هو حال كثير من الأنظمة السياسية الحاكمة في هذا العصر!

ومنه إكراه الناس وحملهم على المسير في اتجاه معين.. واختيار معين.. بواسطة الإرهاب والتخويف، والتجويع.. وترويع كل من يخالف أو يعارض..!

ومنه اتباع سياسة " الغايات تبرر الوسائل " .. فمن أجل غايات وضيعة قد تكون مادية.. وذات طابع أناني وشخصي وضيق.. يعتدون على حرمان العباد والبلاد.. وشعوب بكاملها.. بصنوف من الترويع والتخويف والتجويع والإرهاب.. فهذا كذلك من الإرهاب المذموم المستقبح والغير مشروع!!

فهذا وجميع ما تقدم يدخل دخولاً كلياً في الإرهاب المذموم والمستقبح شرعاً وعقلاً.. وإليك الآن بعض صور هذا النوع من الإرهاب.. ومشاهده وأدلتة.. كما نعيشه ونراه في واقعنا المعاصر.. عسى أن تقترب وتتضح إليك صورة هذا الإرهاب المذموم أكثر فأكثر:

نبتدئ بالحصار الأمريكي - ومعها المجتمع الدولي المتحضر - الجائر الذي كان سبباً مباشراً - حسب إحصائيات الأمم المتحدة ذاتها - في قتل أكثر من مليون ونصف المليون طفل عراقي.. تحت طائلة الجوع والمرض!!

زعموا - وقد كذبوا! - أنهم يريدون من هذا الحصار والطوق الشائك الملفوف على أعناق شعب العراق المسلم.. تأديب ومعاقبة صدام وحزبه.. وهاهي تمر أكثر من عشر سنوات عجاف على شعب العراق.. وصدام وحزبه يزداد في كل يوم عافية وسمنة.. بينما شعب العراق وأطفال العراق.. يزدادون يوماً بعد يوم موتاً وهلاكاً ومرضاً وفقراً!! (هذا في حينه).

قتل مليون ونصف المليون طفل.. أكثرهم أعمارهم دون السنة الخامسة.. تحضر ورقى ومشروع.. مادام القاتل هو الإنسان الأمريكي أو الأوربي الراقي والمتحضر!!

أين الجهة القوية والمسؤولة التي تقول لأمريكا - التي تشن في هذه الأيام حرباً على الإرهاب زعمت! - أنت بقتلك لهؤلاء الأطفال تمارسين قمة الإرهاب المذموم والمستقبح شرعاً وعقلاً!!؟

كم من مرة تنقل لنا وسائل الإعلام عن قصف الطائرات الأمريكية والبريطانية للعراق ثم تكون ضحايا ذلك القصف - المركز والنظيف! - من الأطفال والنساء والشيوخ.. ومن دون أن يقدموا أدنى اعتذار لشعب وأطفال ونساء العراق!!؟

وعن جرائم وإرهاب عصابات بني صهيون في فلسطين.. حدث ولا حرج.. فإن اليهود الصهاينة ومنذ احتلالهم لأرض فلسطين وإلى الساعة يمارسون أقبح الجرائم الإرهابية البشعة بحق الشيوخ والأطفال والنساء.. وغيرهم من المدنيين!!

فتاريخهم حافل بالجرائم وممارسة أقبح أنواع وصور الإرهاب.. وإليك هذا النذر القليل من جرائمهم الإرهابية بحق الشعب الفلسطيني المسلم الأعزل:

- ١- مجزرة بلدة الشيخ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٣١ م، حيث كان ضحاياها أكثر من (٦٠٠) شخصاً؛ أكثرهم من النساء والأطفال والشيوخ..!
- ٢- مجزرة قرية سعسع الجليل.. وقد دمروا فيها أكثر من عشرين منزلاً.. غير الذي قتلوه من أهل القرية المدنيين.. وكان ذلك بتاريخ ١٩٤٨/٢/١٤ م..!
- ٣- مذبحة قرية أبو كبير.. وكان ضحاياها بالعشرات من المدنيين.. وكان ذلك بتاريخ ١٩٤٨/٣/٣١ م.
- ٤- مجزرة دار ياسين الشهيرة بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٠ م، حيث يزيد ضحاياها عن (٣٦٠) شخصاً.. أكثرهم من النساء والأطفال والشيوخ..!
- ٥- مذبحة قرية أبو شوشة بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٤ م، وضحاياها يزيدون عن الخمسين شخصاً..!
- ٦- مجزرة اللد بتاريخ ١٩٤٨/٧/١١ م، وضحاياها يزيدون عن (٤٢٦) شخصاً من المدنيين.. أكثرهم من الأطفال والشيوخ والنساء..!
- ٧- مذبحة قرية عيلبون بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٣٠ م... وكان ضحاياها بالعشرات!
- ٨- مجزرة البعنة، ودير الأسد بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٣٠ م... وكان ضحاياها بالعشرات!
- ٩- مجزرة قرية قبية بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٤.. وقد دمر فيها عشرات المنازل.. وكان ضحاياها أكثر من (٦٧) شخصاً..!
- ١٠- مذبحة قرية قلقيلية بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١٠ م... وكان ضحاياها بالعشرات!
- ١١- مجزرة قرية كفر قاسم بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٩ م.. وكان ضحاياها بالعشرات!
- ١٢- مذبحة مخيم خان يونس جنوب قطاع غزة بتاريخ ١٩٥٦/١١/٣ م، وكان ضحاياها يزيدون عن (٢٥٠) شخصاً..!
- ١٣- مذبحة مخيمي صبرا وشاتيلا بتاريخ ١٩٨٢/٩/١٨.. التي كان بطلها أرئيل شارون رئيس الوزراء الحالي لدولة الصهاينة اليهود.. وكان ضحايا هذه المجزرة يزيدون عن (٣٥٠٠) شخصاً أكثرهم من الأطفال والنساء والشيوخ..!

هذا قليل من كثير.. فمجازر بني صهيون بحق المدنيين الفلسطينيين يصعب حصرها في هذه الأوراق.. فهم في كل يوم يُضيفون إلى سجلهم الإرهابي والإجرامي مجزرة ومذبحة جديدة بحق شعب وأطفال فلسطين.. وما أخبار الدرة.. والطفلة

إيمان.. وسياسة الاغتيالات لشركائهم في السلام والاستسلام.. وغيرهم.. عن مسمع العالم ببعيد..! يمارسون قصة العنف والإرهاب المسلح والمنظم ليكرهوا الشعب الفلسطيني على خيار الهجرة.. وترك الأرض.. وافتراش مخيمات الذل والضياع..!!

هذا الإرهاب وغيره.. كله يُمارس على مرأى ومسمع من العالم.. من دون أن يقولوا فيه كلمة شجب أو استنكار.. أو أن يصفوه بمجرد كلمة إرهاب.. وذلك كله لأن أمريكا هي التي ترعاه وتدعمه وتموله وتؤيده..!

يكفي لكي تعلم مدى تحمل أمريكا لتبعات إجرام وإرهاب عصابات بني صهيون.. أن تعلم أن أمريكا في كل عام تقطع من خزينة شعبها ما يزيد عن ثلاث مليارات دولار أمريكي تقدمها كمساعدات نقدية.. غير المساعدات العسكرية المتطورة التي تقدمها أمريكا لعصابات بني صهيون.. لكي تمارس بهذه الآلة العسكرية الضخمة والمتطورة سياستها الإرهابية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل..!

هذا كله في عرف الأمم المتحدة.. والمجتمع الدولي.. ليس دعماً للإرهاب.. ولا إيواً للإرهاب.. بينما الجمعيات الخيرية الإسلامية التي تنشط في تأمين بعض حاجيات من شردهم الإرهاب في المخيمات وعلى حدود الدول الأخرى.. هو دعم للإرهاب.. يجب أن يُصادر.. وأن تُجفف ينابيعه.. ويوقف العمل به..!!؟

أما في أفغانستان وما يُمارس بحق الشعب المسلم الأفغاني من إرهاب دولي ومنظم فحدث عنه ولا حرج.. فالقائمة طويلة.. نجتزئ منها التالي:

- هذا الحصار المضروب منذ سنوات - وإلى الساعة - على أفغانستان وشعب أفغانستان.. التي كانت من ضحايا تجويع شعب بكامله.. وبخاصة منهم الأطفال والنساء والشيوخ.. هو قصة الإرهاب المستقبج الذي يمارسه المجتمع الدولي - بقيادة أمريكا - باسم محاربة الإرهاب.. زعموا!

- هذا العرض العسكري الضخم للقوات الأمريكية الذي تقدم قصف أفغانستان.. والذي أدى إلى إرعاب وإخافة الناس.. فهاجر من جراء ذلك أكثر من مليون شخص أفغاني أكثرهم من المستضعفين من النساء والأطفال.. فتركوا ديارهم ومنزلهم ليفترشوا الأرض ويلتحفوا السماء.. على حدود دولة باكستان.. أليس هذا من الإرهاب..!!؟

- هذا القصف الطائش للقوات الأمريكية والبريطانية على أفغانستان.. بأحدث وأخطر الأسلحة.. ليطال المئات من الأطفال والنساء والشيوخ.. وغيرهم من المدنيين.. أليس هذا من الإرهاب..!!؟

- متى كانت مطاردة شخص بعينه.. مبرراً لإبادة وتشريد، وتجويع شعب بكامله..!!؟ إذا كان المرء لا يجوز أن يؤخذ بجريمة غيره.. فكيف يجوز أن يؤخذ شعب بكامله بجريمة شخص معين..!!؟
- متى كان الخلاف مع شخص مبرراً لانتهاك حرمان بلاد بكاملها..!!؟
- لا غرابة في ذلك إذا عرفنا أن الشريعة السائدة في هذا الزمان هي العدالة الأمريكية.. وشريعة الأمم المتحدة على الإسلام والمسلمين..!!؟
- إنه من الغرابة حقاً التي تستدعي السخرية.. أن تسمي أمريكا حملتها العسكرية الإرهابية هذه على شعب ومسلمي أفغانستان بـ "عملية الحرية الراسخة"!!؟
- أي حرية هذه التي تريدها أمريكا.. من إبادة وقتل شعب بكامله..!!؟
- أي حرية هذه التي تريدها أمريكا.. وهي تقسم - بالقوة وإرهاب السلاح - العالم إلى فريقين لا ثالث لهما.. فريق معها.. وفريق عليها.. وهو الفريق الذي لا يطاوعها على حربها ضد الإرهاب.. زعمت!
- فكل دولة أو شعب لا يطاوعها ولا يدخل في موالاتها في حربها الظالمة ضد شعب أفغانستان.. فهو شعب إرهابي.. ونظامه نظام إرهابي.. ستطاله الحرب والنيران الأمريكية في حملتها ضد الإرهاب..!
- أي حرية هذه التي تريدها أمريكا.. وهي تكتم الأفواه.. وترهب الإعلام من نقدها ونقد إرهابها وطغيانها.. كما حصل مؤخراً في موقفها من قناة الجزيرة وغيرها من القنوات.. إلى أن وصل بها الموصول أن تلزم وكالات الأنباء بأن ينشروا كذا؛ وهو كل ما يصب في صالحها.. وأن لا ينشروا كذا؛ وهو كل ما يصب في صالح عدوها..!!؟
- فأي إرهاب للشعوب يعلو هذا الإرهاب.. وأي كبت للحريات يفوق هذا الكبت!!؟
- أي حرية هذه التي تتشدها أمريكا.. وهي تقتلع نظاماً سياسياً - بوسائل العنف والتدمير والتآمر - ارتضاه - باعتراف الجميع - أكثر من ٩٥ % من مجموع الناس.. لتستبدله بنظام عميل لها.. لا يمثل إلا نفسه!!؟
- ألم يأت في تعريف الإرهابي - كما تقدم في قاموسهم؛ قاموس أكسفورد - بأن الإرهابي هو: "بخاصة الشخص الذي يستعمل العنف المنظم لضمان نهاية سياسية" .. وهذا الذي تفعله أمريكا وحلفاؤها الآن بحق شعب أفغانستان والنظام السياسي الذي يمثله..!

فأمريكا إضافة إلى نشاطها العسكري العنيف والمكثف لإسقاط دولة ونظام طالبان.. فهي - والمجتمع الدولي معها - تمد قوى المعارضة في الشمال التي

تمثل الفئة الأقل في أفغانستان بجميع وسائل الدعم المادي والعسكري والسياسي والإعلامي.. من أجل الوصول إلى نهاية سياسية معينة ألا وهي إسقاط دولة طالبان الحرة التي تمثل الأكثرية.. واستبدالها بدولة تمثلها المعارضة المنبوذة الخائنة العميلة.. وتكون موالية لأمريكا والغرب.. وهذا هو الإرهاب.. والإرهابي كما اتفقوا هم أنفسهم على تسميته بذلك.. وفي قواميسهم!..

فإن قيل: كيف عرفت أن المعارضة الشمالية لا تمثل الأكثرية.. وهي منبوذة من قبل شعب أفغانستان..؟ الجواب على ذلك سهل.. يدركه كل منصف.. ولعل أبرز ما يجعلنا نجزم بذلك أن هذه الآلاف والملايين التي اضطرت للهجرة إلى دولة باكستان لم يتوجه أحد منهم إلى المناطق الشمالية التي تستولي عليها قوى المعارضة الخائنة العميلة.. مع علمهم المسبق أن هذه المناطق لن تقصفها القوات الأمريكية.. ولن يتعرض سكانها للقصف أو أي ضرر.. وأن المعونات الدولية تخصصها بالعطايا مالا تخص غيرها من المناطق.. ومع ذلك فهم أثروا القل.. والجوع.. والموت على حدود باكستان ولا أن يذهب أحد منهم إلى مناطق تلك المعارضة المشبوهة الخائنة في شمال أفغانستان!..

ومن صور الإرهاب المستقبح كذلك.. هو ما رآه العالم من إرهاب فظيع بحق الشعب المسلم في الشيشان.. وفي البوسنة والهرسك.. وفي كشمير.. وفي كوسوفو.. وفي جزر الملوك الأندونيسية.. حيث المجازر والمقابر الجماعية لا تزال إلى الساعة شاهدة على إجرام وإرهاب القوم.. والتي حصلت ولا تزال إلى الساعة تحصل.. على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي المتحضر.. بل ومباركته!!..

ولو أردنا أن نقف عند مجازر القوم بحق المدنيين والمستضعفين.. مجزرة مجزرة.. وذكر تفاصيل كل مجزرة لطلال بنا المقام.. واحتاج ذلك منا إلى مجلدات!..

وغرضنا هنا التمثيل لتقريب صورة الإرهاب المستقبح شرعاً وعقلاً.. والإرهابي المجرم الذي يستحق العقاب.. وليس الاستقصاء أو الإحصاء.. فهذا مجاله الأبحاث الإحصائية وهي متوفرة — في مكتبة الأمم المتحدة! — لمن يريد..!

خلاصة ما تقدم: من خلال ما تقدم ندرك أن الإرهاب منه ما يكون مذموماً ومستقبحاً.. ومنه ما يكون ممدوحاً ومشروعاً بحسب التفصيل المتقدم.

وبالتالي لا يستحسن أن يُطلق المرء على نفسه بأنه إرهابي — كما يفعل ذلك بعض الشباب المتحمس من قبيل ردة الفعل مما يُشاهده من ازدواجية في المعايير والتقييم في توصيف ومحاربة الإرهاب — أو غير إرهابي من دون أن يُشير إلى نوع الإرهاب الذي يثبته لنفسه، ونوع الإرهاب الذي ينفيه عن نفسه.. وبخاصة أننا في هذه الأيام نعيش حملة شعواء على الإرهاب.. مزيفة المعنى والمضمون.. والوسائل والأهداف.. مما جعل هذه الكلمة في أذهان كثير من الناس تعني السب والقبح والإجرام، والاعتداء على حرمان الأمنيين.. وهذا لا بد من اعتباره عند الانتساب لهذه الكلمة.. والله تعالى أعلم.

مراجع الفصل الثاني

- ١- تم الاستعانة بمقاله للدكتور محمد عبد الله الغامدى (جدلية التعريف)
- ٢- احمد جلال عز الدين: الإرهاب والعنف السياسى - القاهرة = دار الحرية - ١٩٨٦.
- ٣- أحمد صالح السالم (الإرهاب مصطلحاً: بحث في إشكالية تعريف الإرهاب وسر غموض التعريف) البيان العدد (١١٦) ربيع الثاني ١٤١٨هـ - أغسطس ١٩٩٧م
- ٤- عبد الله المهنا - الإرهاب الدولي خطورته والتخطيط لمواجهته ١٤٠٧هـ.
- ٥- انظر د. سلطان أحمد الثقفي: آثار الإرهاب على العولمة السياحية: الرؤية والمواجهة. أعمال ندوة الإرهاب والعولمة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٦- د. عبد الرحمن بن معلا اللويحق (مدخل في تعريف مصطلح الإرهاب وبيان المصطلحات الشرعية في هذا الشأن) ملتقى خادم الحرمين: جوهانسبيرج - جنوب أفريقيا ١٤٢٣هـ
- ٧- د. محمد إبراهيم الحلوة: الإرهاب الدولي: في ماهيته وأسبابه وسبل مكافحته. المجلة العربية للدراسات الدولية المركز العربي للدراسات.
- ٨- د. عبد العاطي أحمد الصياد (الإرهاب بين الأسباب والنتائج في عصر العولمة تساؤلات تبحث عن إجابة) أعمال ندوة الإرهاب والعولمة "أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية" الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٩- د. أحمد فلاح العموش: أسباب ظاهرة الإرهاب (دراسة من منظور تكاملي) أعمال ندوة مكافحة الإرهاب «أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية» الرياض ١٤٢٠هـ
- ١٠- د. أسامة الغزالي حرب الإرهاب كأحد مظاهر استخدام العنف عربياً ودولياً، منتدى الفكر العربي

الفصل الثالث الإسلام وظاهرة الإرهاب

- أولاً: الإسلام والإرهاب.
- ثانياً: موقف الإسلام من العنف والشدة.
- ثالثاً: معضلة الإرهاب الديني.
- رابعاً: الإرهاب وحركات التحرير الوطنية.
- خامساً: الجهات الممارسة للإرهاب.
- سادساً: المجتمع الدولي والإرهاب.
- سابعاً: مستقبل الإرهاب.
- أ - مستقبل الإرهاب على الصعيد الدولي.
- ب - مستقبل الإرهاب على الصعيد الوطني.

الفصل الثالث

الإسلام وظاهرة الإرهاب

أولاً: موقف الإسلام من الإرهاب :

تذهب العديد من الجهات إلى اعتبار ما يجري من الإرهاب في العديد من مناطق العالم ذا علاقة وطيدة بالإسلام، وهو اعتبار لا علاقة له بحقيقة ما يجري. لأن ما يجري هو تحويل الإسلام إلى إيديولوجية موظفة من قبل جهات معينة للتأثير على بسطاء المسلمين المضللين بتلك الإيديولوجية المنساقين وراءهم دون وعي، ودون إدراك لأدلجة الدين الإسلامي بسبب الأمية والجهل والتخلف، وهو ما يعبر عنه بتدني مستوى التفكير لدى الجماهير العريضة من المسلمين في بلاد المسلمين في آسيا وإفريقيا بالخصوص حيث يبلغ التخلف مبلغه.

وعملية الإدلجة هي التي تقف وراء اعتقاد المؤدلجين الذين نسميهم بالمتنبئين الجدد، ان تأويلهم الإيديولوجي وان تصنيفهم لمجموعة من الشعارات الإيديولوجية هو الإسلام الحقيقي الذي يجيز لهم إقصاء وتصفية كل من يخالفهم الرأي باسم الإسلام. وهذا الإقصاء يبدأ بالنعوت، ويتطور ليصبح تصفية جسدية، وهو إقصاء لا علاقة له بالإسلام.

فالإسلام الحقيقي دين السلام، والحوار، فقد جاء في القرآن الكريم: " جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا " وجاء أيضا: "يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد إلا الله " وفيه أيضا: " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة " وجاء فيه قوله تعالى: " ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ".

والذي ثبت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ان الغزوات التي واجه فيها المسلمون المشركين جاءت نتيجة لتحرش المشركين بالمسلمين، ودفاعا عن الإسلام والمسلمين حتى لا نقول ان الإسلام أرغم الناس على اعتناقه تحت حد السيف، لأن ذلك يتنافى مع الإسلام نفسه فقد جاء في القرآن الكريم: " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ". ولذلك فعملية إقصاء المتنبئين الجدد لمن خالفهم الرأي والتأويل للنص الديني لا علاقة لها بالإسلام، وهي بالتالي لا يمكن وصفها إلا بالعمل الإرهابي سواء كان ذلك الإقصاء ماديا او معنويا إلى معتقيه الحقيقيين، وان المتنبئين الجدد المؤدلجين للدين الإسلامي هم الممارسون للإرهاب المدعم من قوى

الشر والظلم والقهر المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وذيولها الرجعية والتخلف التي تحكم بلاد المسلمين.

لا يخفي علي عارف بحقيقة الإسلام وعظيم شمائله براءة الإسلام من وصمه الإرهاب فالإسلام هو السلام، وقد قال الله تعالى مرادفاً بين الإسلام والسلام " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ " وفي مقابل ذلك فإن الإسلام جرم وحرّم كل مظاهر الإرهاب وأنواعه وسماها باسم فريد وهو الفساد في الأرض.

وعرف التاريخ الإسلامي صور من الجرائم الإرهابية ورصد لها أشد العقوبات ولعل جريمتي البغي والحراقة أقرب صور الجرائم إلى الأعمال الإرهابية.

وجاء مصطلح الإرهاب في القرآن الكريم في دلالات مختلفة لا صلة لها بالبتة بالمفهوم الغربي يقول الله تعالى: "وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ".

ومعني الإرهاب في هذه الآية هو الردع "ترهبون به عدو الله" أي تعدون من القوة ما يجعله يخاف من الحرب فيرتدع عن ممارسة العنف.

وجاء أيضاً في القرآن الكريم آيات أخرى تأتي في معناها اللغوي من مادة (رهب): "وَفِي نُسُخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ".

"يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ".

"وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ".

"لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنْ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ".

"وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ".

فالإسلام معارض لفكرة ارتكاب الجريمة ولعلا الإسلام يقوم علي مبادئ أساسية لمعرفة إذا كان الإسلام دين إرهاب ودين يدعو إليه أم لا:

١- دعوة الإسلام إلى السلام:

الإسلام هو دين السلام لجميع البشر، فلا يجتمع مع العنف والاعتداء؛ لأنهما ضدان متناقضان، والمسلمون مأمورون بالبداة بالسلام لكل من يقابلهم، وهي كلمة أمان ورحمة واطمئنان، وإشاعة للأمن بين الناس جميعاً، فلا يجتمع الضدان: السلام والعنف، بل إن المسلمين مأمورون بالبحث عن السلام والجنوح إليه إذا

جنح العدو إليه ورغب فيه، وذلك في حال الحرب المعلنة قال تعالى ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، ومن نعم الله عز وجل علي عباده نعمة الأمن فقال جل في علاه ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ، الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾.

٢- دعوة الإسلام إلى التراحم بين الناس:

الإسلام دين الرحمة، والرحمة ضد القسوة، فالرحمة من الصفات الفطرية في الخلق عامة، بل إنها من كمال فطرة البشر، وقد جعل المولى سبحانه وتعالى الرحمة غاية رئيسة في الإسلام بعد توحيد الله، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ أي رحمة للبشرية كلها. وجاءت تعاليمه كلها رحمة وشفاء لما في الصدور، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاء لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾.

ويقول الله عز وجل مخاطب رسوله الكريم (ص) ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ وهذه الآية الكريمة تدل علي أن الشدة والفظة والعنف سبب من أسباب التفرق والتشتت.

وحدث رسول الله (ص) الناس على هذا الخلق القويم، فقال عليه الصلاة والسلام: {من لا يرحم لا يرحم}، وقال: {الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء}.

٣- خلق التعامل مع غير المسلمين في الإسلام:

لقد سمت شريعة الإسلام في التعامل مع غير المسلمين سموا لم يرق إليه قانون من القوانين البشرية أو نظام من الأنظمة؛ إذ حفظ لهم الإسلام حقوقهم المالية والأخلاقية والاجتماعية، كما حفظ أموالهم وأرواحهم وأعراضهم، ولم يكرههم على ترك دينهم أو ما هو أدنى من ذلك، فخاطب القرآن الكريم أهل الكتاب خطاباً راقياً بقوله سبحانه وتعالى ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾.

وخير أية تدل علي وجوب تعامل غير المسلمين بالرحمة قوله تعالى ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، كما أعطي الله عز وجل حق الاستجارة بالمسلمين

"وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ".

وقال (ص) في خلق التعامل مع غير المسلمين: (ألا من ظلم معاهدا، أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس، فأنا حجيجه يوم القيامة)، وقال عليه الصلاة والسلام: (من آذى ذميا فأنا خصيمه، ومن كنت خصيمه خصمته يوم القيامة).

٤- الدعوة إلى الوسطية والاعتدال وعدم الغلو في الدين:

تترايد في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها العالم الإسلامي، الأسباب والدواعي التي تدفع إلى معالجة القضايا والموضوعات ذات الصلة بمبادئ الإسلام وقيمه المثلى في الاعتدال والوسطية والسماحة والدعوة إلى الحوار والتعايش بين الأمم والشعوب، من أجل بناء علاقات دولية سليمة، والعمل على استتباب الأمن والسلام واستقرار المجتمعات الإنسانية، وصياغة مستقبل مزدهر للبشرية بمشيئة الله تعالى، تسود فيه قيم الحق والعدل والمساواة والإخاء الإنساني.

ومن المعلوم أن القرآن الكريم وصف الأمة الإسلامية بالوسطية في قوله تعالى: "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ".

وتأتي الوسطية في اللغة بمعنى التوسيط وهو أن يجعل الشيء في الوسط، والوسط: اسم لما بين طرفي الشيء، وهو المعتدل، أو ما بين الجيد والردىء، وأوسط الشيء: أفضله وخياره، وأعدله، كما جاء في القاموس المحيط.

وتأتي أهمية موضوع وسطية الإسلام وسماحته في زمن يتعرض فيه الإسلام إلى هجمة منظمة وشرسة من قبل أعداء الإسلام، وبخلاف ذلك أيضا هناك خلافات في ذات الجسم الواحد، فكثر الخلافات داخل الدول الإسلامية، مما أوجب علي الجميع بالوقوف في مواجهة هذا العداء الخارجي والخلافات الداخلية.

ومن منطلق مبادئ الوسطية والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، يبدأ العمل الذي يتوجب علينا القيام به، لإصلاح أوضاعنا في العالم الإسلامي كله، ولإعادة بناء نهضتنا على أسس جديدة، بعيداً عن كل أشكال التزمّت والتشدد والغلو والتطرف، وفي دائرة القيم الإسلامية المثلى ومبادئه السامية التي تدعو إلى البناء الحضاري، وإلى الإخاء الإنساني، وإلى التقدم العلمي في جميع المجالات، بجعلها طلب العلم فريضة، والتفكير في التغيير الإيجابي والبناء واجبا، والمبادرة إلى إنجاز ضرورية مؤكدة، فيجب أن نكون أمة وسطا بيننا وبين الآخرين، سوء في

العقيدة أو الشريعة أو في الدعوة أو في التعامل مع غير المسلمين، فيجب أن نكون أمة وسطا كما قال الله عز وجل.

٥- علو مكانة النفس في الإسلام:

إن الإنسان هو الكائن المفضل الذي كتب الله له أن يتبوأ الصدارة والمكانة الرفيعة بين الخليقة والكائنات جميعا، قال الله تعالى: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا".

٦- تحريم قتل النفس:

حرم الإسلام قتل النفس وسفك الدم المعصوم، وجعل ذلك من كبائر الذنوب؛ قال تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا"، والقتل ظلما أكبر الكبائر بعد الكفر، وموجب لاستحقاق العقوبة في الدنيا والآخرة.

وقال تعالى: "مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَ تَهُمُ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ" وقال "وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا".

ومن السنة ما رواه الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله (ص): (اجتنبوا السبع الموبقات، قيل: يا رسول الله، وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق...).

وروى الإمام البخاري عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله (ص) (لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما).

٧- تحريم ترويع الأمنين:

حرم الإسلام ترويع الأمنين المباشر وغير المباشر، ووجه إلى سد كل المنافذ وأبواب الذرائع التي قد تكون وسيلة للترويع، أو تعكير الجو الأمن، وجاءت الأحكام الشرعية مانعة لبعض الأفعال التي قد تسبب ترويع الأمنين وإخافتهم مثل تحريم الإسلام للإشارة بالسلاح، إذ شدد الإسلام في النهي عن هذا الفعل. وجاء في الحديث عن المصطفى أن الإشارة بالسلاح من موجبات الاستحقاق لعذاب الله الأليم في جهنم، فقد روى الإمام النسائي عن أبي بكرة أن رسول الله (ص) قال: (إذا أشار المسلم على أخيه المسلم بالسلاح، فهما على جرف جهنم، فإذا قتله خرا جميعا فيها).

ثانياً: موقف الإسلام من العنف والشدة :

كنا قد بينا في البداية موقف الإسلام من الإرهاب.. ومعنى الإرهاب.. وهانحن نبين هنا موقف الإسلام من العنف والشدة لارتباط هذا الموضوع وتعلقه بما تقدم من حديث عن الإرهاب..!

هل الإسلام دين يدعو إلى العنف والشدة..؟!

هذه مسألة قد جنح فيها كثير من الناس والكتاب — كما هو شأنهم في كثير من المسائل — بين الإفراط والتفريط.. ففريق منهم قال بأن الإسلام دين عنف.. ويدعو إلى العنف والشدة واستدل على ذلك بأدلة، وفريق آخر ينفي ذلك مطلقاً، واستدل بأدلة..!

فما هو الحق والصواب في هذه المسألة..؟!

العنف هو ما يُقابل الرفق ويُضاده، وهو في الشرع خلقٌ مذموم.. لم يرد فيه نص واحد من الكتاب أو السنة بصيغة المدح.. بخلاف خلق "الرفق" فقد جاءت فيه نصوص عديدة تحض على التخلق والتمسك به، كما في قوله (ص): "من يحرم الرفق يُحرم الخير كله".

وقال (ص): "إن الله رفيق يحب الرفق ويُعطي عليه ما لا يُعطي على العنف".

وقال (ص): "عليك بالرفق؛ إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا يُنزع من شيء إلا شانه". وقال (ص): "إن الله رفيق يُحب الرفق في الأمر كله" وهذه صيغة عامة تفيد كل شيء بما في ذلك الجهاد في سبيل الله، حيث لا بد من أن ينضبط ويتقيد بضوابط وقيود الشرع المعروفة.. فهذا هو رفقته!

وعن قُرّة قال: قال رجل يا رسول الله إني لأذبح الشاة فأرحمها. أو قال: إني لأرحم الشاة أن أذبحها؛ أي أمتنع عن ذبحها رحمة بها! قال (ص): "والشاة إن رحمتها رحمتك الله.. والشاة إن رحمتها رحمتك الله" مرتين.

هذا فيمن يُرفق ويرحم الشاة أو البهائم فكيف بمن يرحم الناس.. فقد صح عن النبي (ص) أنه قال: "لا يرحم الله من لا يرحم الناس".

كما أن النبي (ص) قد نهى عن الغلو والتشدد في الدين؛ وهو كل ما زاد عن المشروع.. فقد صح عنه أنه قال: "عليكم هدياً قاصداً؛ فإنه من يُغالب الدين يغلبه". وقال (ص): "إنه من يُشاد هذا الدين يغلبه".

وقال (ص): "إياكم والغلو في الدين فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين".

وقال (ص): "سَيُشَدُّ هذا الدين برجالٍ ليس لهم عند الله خلاق".

هذا هو ديننا.. فهو دين رفق ورحمة للعالمين كما قال تعالى عن نبيه (ص):
 "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ" (الأنبياء: ١٠٧).

وهذا لا يعني مطلقاً أن الإسلام يقبل أن يُعطي الدنيّة أو الذل لأعداء الملة والدين.. أو يرضى أن يُصيبه ضيم من ملل الكفر والشرك من دون أن ينتصر لنفسه.. كما قال تعالى: "وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ" (الشورى: ٣٩). فهذا من أبرز خصال وصفات المؤمنين المجاهدين وهو أن ينتصروا لأنفسهم وحرمااتهم إذا ما أصابهم البغي والعدوان.

وقال تعالى: "مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا" (الفتح: ٢٩). فكما أن المؤمنين رحماء رفقاء على من يُسالمهم ويدخل في سلمهم وأمنهم أو دينهم.. فهم أشداء غلاظ على من يتجراً على قتالهم ومنابتهم ومحاربتهم، كما قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ" (التوبة: ١٢٣). أي قوة وشدة..!

فهذا موضع يستلزم الشدة والغلظة على كل من ينابذ الإسلام والمسلمين الحرب والقتال أو يتجراً على الاعتداء.. وذلك موضع يستلزم الرفق والرحمة على كل من يدخل في هذا الدين وسلمه، أو عهده وأمنه، وجواره.. حيث لا يجوز الخلط بين الموضعين، وحمل نصوص كل موضع على الموضع الآخر.. كما يفعل ذلك عديد من الكتاب والباحثين!

ولكن يمكننا القول إن مواطن الجهاد والقتال التي تستلزم الشدة والقوة والغلظة.. هي كذلك مقيدة بقيود وضوابط الشرع التي تمنع المجاهد المقاتل من أن يعمل هواه في قتل وقتال من شاء، وبالطريقة التي يشاء.

هل القوم (أعداء الإسلام) عازمون بصدق - من خلال حملتهم المعلنة - على محاربة الإرهاب.. أم أن لهم أهدافاً أخرى غير الإرهاب؟!

في الظاهر أنهم يريدون محاربة الإرهاب.. وفي الباطن الظاهر أنهم يريدون محاربة الإسلام والمسلمين.. ومنعهم من أي محاولة تمكنهم من استئناف حياة إسلامية راشدة في أي قطر من الأقطار.. إضافة إلى تعزيز نفوذهم وهيمنتهم وسياساتهم السائدة في مناطق وبلاد المسلمين، وبخاصة منها منطقة الشرق الأوسط.. التي بدت تتزعزع في الآونة الأخيرة.. والذي حملنا على القول بذلك الأسباب التالية:

- ١- من خلال ما تقدم تبين لنا أن القوم هم الإرهابيون الحقيقيون.. وهم الذين يمارسون، ويدعمون ويؤيدون الإرهاب بكل أبعاده ومعانيه.. ولو صدقوا بأنهم سيحاربون الإرهاب.. لحاربوا أنفسهم بأنفسهم.. وهذا لن يكون!
- ٢- هذه الحشود العسكرية الضخمة التي جيشتها أمريكا وحلفاؤها، والتي تكفي لغزو وتدمير عشرات البلاد.. لا يمكن أن يُصدق أنها جُيشت من أجل مطاردة أفراد معدودين متهمين بالإرهاب..!
- ٣- تصريحاتهم المعلنّة التي ما استطاعت أن تُخفي ما في صدورهم.. كما جاء ذلك على لسان الرئيس الأمريكي " جورج بوش " بأن هذه الحملة التي يقودها ضد الإرهاب إنما هي حملة صليبية ضد الإرهاب..!! وهل الإرهاب لا يُحارب إلا من خلال حملة صليبية وتعبئة صليبية..؟! وكذلك تصريح رئيس وزراء بريطانيا — التي جاءت أقل صراحة من نظيره بوش — عندما ناشد دول الغرب بأن تتحد لمحاربة الإرهاب..!
- لماذا دول الغرب وحسب.. لماذا لم تكن دول الغرب والشرق معاً.. مما يجعلنا نجزم أنه يقصد ويريد اتحاد دول الغرب الصليبي لمحاربة دول الشرق الإسلامي مبعث الإرهاب.. كما يزعمون !
- ٤- تصريحاتهم المتكررة بأن هذه الحرب قد تستغرق عشرات السنين.. وتطال دول عدة يتجاوز تعدادها الستين بلداً..! ولا نظن أن محاربة الإرهاب يستلزم هذه السنين الطوال.. وهذه البلدان العديدة..!؟
- ٥- حصر تهمة الإرهاب بالمسلمين فقط لتكون ذريعة لمحاربة الإسلام والمسلمين.. فهم ما إن حصل ما حصل في نيويورك وواشنطن.. إلا وأسرعوا في الإعلان بأن وراء هذا انحدث هم المسلمون.. الطالبان.. وأسامة وجماعته.. قبل أن يأخذ التحقيق مجراه ومداه.. مما يجعلنا نشعر بأنهم يربثون لحرب طويلة ضد الإسلام والمسلمين.. ومنذ أمد.. ينتظرون الفرصة المناسبة لها.. وقد جاءتهم!
- ما يقوم به غير المسلمين من إرهاب بشع.. ليس إرهاباً.. ولا يمكن أن يُصنف على أنه عمل إرهابي مهما كان العمل فظيماً وممعناً بالإجرام والإرهاب بحق الآخرين.. والسبب أنه ليس مسلماً..!
- منذ وقت قريب تناقلت وسائل الإعلام عن خبر مفاده أن شخصاً مسلحاً اقتحم البرلمان السويسري وقتل من أعضائه وموظفيه أربعة عشر شخصاً.. غير

الجرحي الذين أصابهم.. فجاء التعليق مباشرة بأن هذا العمل ليس عملاً إرهابياً.. والتعليل أن صاحبه سويسري الأصل.. أي ليس مسلماً!

وكذلك الخبر الذي تناقلته وسائل الإعلام عن قيام شخص في أمريكا بقطع رأس سائق الحافلة بالسكين.. مما أدى إلى سقوط الحافلة في حفرة وقتل ستة أشخاص من الركاب.. فجاء التعليق الأمريكي الرسمي أن هذا العمل ليس إرهابياً وليس له علاقة بالإرهاب.. والسبب أن صاحبه نصراني من كرواتيا.. وانتهى الأمر وكأنه لم يكن شيئاً!؟

ولو كان مسلماً لرأينا كيف حملوه وجميع المسلمين في الأرض تهمة الإرهاب.. وتبعات العمل بالإرهاب..!؟

ومنذ أيام قلائل خرجت لنا أمريكا بقائمة أخطر الإرهابيين في العالم الذين جيشت مئات الطائرات.. وعشرات البوارج البحرية وراجمات الصواريخ.. وآلاف المعدات العسكرية.. من أجل محاربتهم ومطاردتهم.. وعددهم كان اثنان وعشرين شخصاً.. كلهم من المسلمين..!!

والسؤال: لماذا كلهم من المسلمين.. ألا يوجد نصراني أو يهودي واحد في العالم قد مارس الإرهاب.. رغم أن المجازر والمقابر الجماعية للمستضعفين من المدنيين لا تزال إلى الساعة أكبر شاهد على إجرام وإرهاب قطاع كبير من اليهود والنصارى..!؟

فعلام لم يُدرج اسم نصراني أو يهودي واحد ضمن قائمة الإرهابيين المطلوبين - وما أكثرهم لو أردنا الإحصاء أو التعداد - هل لأن البلاد والعباد خلت فعلاً من الإرهابيين الذين ينتمون إلى اليهودية أو النصرانية.. أم أنها المؤامرة الصريحة لضرب ومحاربة الإسلام والمسلمين.. تحت ستار ملاحقة ومحاربة الإرهاب!؟

قد هالني خبر نشرته قناة الجزيرة في موقعها على الإنترنت بتاريخ ١٠/٣/٢٠٠١م، تحت عنوان: "تقديراً لمساندة موسكو للحرب الأمريكية، أوربا تكافئ روسيا بتجاهل ممارساتها في الشيشان"، جاء في الخبر: "توقع وزير الخارجية اليوناني جورج باباندريو أن يكون الاتحاد الأوربي أكثر تساهلاً في موقفه من الممارسات الروسية في الشيشان تقديراً لمساندة موسكو للحملة الأمريكية على ما يُسمى بالإرهاب.. وأوضح أن الاتحاد يراجع أيضاً الإجراءات التي اتخذت ضد موسكو بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان.. وقال للصحفيين في زيارة لواشنطن: سنتخذ موقفاً أكثر تساهلاً مما تفعله روسيا في الشيشان..!!" - هـ.

يا سبحان الله..! يباركون ويؤيدون الإرهاب الوحشي الذي يمارسه الجيش الروسي بحق الشعب المسلم في الشيشان - بعد أن كانوا قد أدانوه - لكون الإرهاب الذي يمارسه الجيش الملحد الروسي يطال فقط المسلمين الشيشانيين الذين ليس لهم بواكي ولا حرمة.. ولكون موسكو ستساند الحملة الأمريكية ضد الإرهاب.. زعموا!

فإن كان الغرض هو محاربة الإرهاب كما يدعون.. وليس محاربة الإسلام.. فعلام يؤيدون ويباركون الإرهاب الروسي المتوحش لشعب الشيشان المسلم.. مع اعترافهم المسبق بأن الذي تمارسه روسيا في الشيشان من انتهاك للحرمان واعتداء على المدنيين، والمستضعفين منهم.. يتنافى مع حقوق الإنسان.. وهو من الإرهاب !!؟

موسكو ذو التاريخ الحافل بالإرهاب، والتعذيب، والتقتيل لعشرات الملايين من المسلمين المستضعفين من الشيوخ والنساء والأطفال.. وغيرهم من المدنيين ممن لا حول لهم ولا قوة.. والتي لا تزال إلى الساعة أيديها ملطخة بدماء مئات الآلاف من الأبرياء في أفغانستان والشيشان وغيرهم.. الآن أصبحت ضد الإرهاب.. وأنها ستساند الحملة الأمريكية ضد الإرهاب !!؟

كل ذلك يجعلنا نضع عشرات إشارات الاستفهام على طبيعة هذا الإرهاب الذي يريدون محاربته.. ويتحالفون على ملاحقته واستئصاله !!؟

وما تقدم يدل كذلك على تلاعب الساسة الأوروبيين بمصطلح الإرهاب وفق أهوائهم ومصالحهم الذاتية المتقلبة.. وسياساتهم الخبيثة.. فيدخلون من شاءوا في دائرة الإرهاب وقت يشاءون.. ويخرجون من شاءوا من دائرة الإرهاب.. وتهمة الإرهاب وقت يشاءون.. بحسب ما تقتضيه المصلحة.. وإن كان في الحقيقة إرهابياً يُمارس الإرهاب في أبشع صورته ومعانيه..!

فمن كان معهم - مهما كان إرهابياً مجرمًا - ليس إرهابياً.. وهو منزّه عن الإرهاب.. وفوق الشبهة أو الاتهام.. ومن لم يكن معهم - مهما كان بريئاً من تهمة الإرهاب - فهو إرهابي، بل وأبو الإرهابيين الذي ينبغي أن يُلاحق ويُحارب..!!

هذا هو المقياس والضابط في تحديد الإرهابي من عدمه عند الساسة المتنفذين في أمريكا وبلاد الغرب..!!

٦- إعلانهم أكثر من مرة وبكل صراحة ووضوح أن الهدف من الحملة العسكرية الأمريكية الضخمة ضد أفغانستان ليس فقط أسامة ومن معه.. وإنما نظام الطالبان الحاكم في أفغانستان.. والتجربة الإسلامية الناشئة في أفغانستان!

بمعنى آخر أن هدفهم استئصال النظام الإسلامي الحاكم في أفغانستان الذي ارتضاه الشعب الأفغاني.. والذي يمثل ٩٥% من أراضي وشعب أفغانستان باعتراف الجميع.. واستبداله بنظام عميل موالٍ لأمريكا ولدول الغرب.. لا يمثل إلا القلة العميلة.. يحقق لهم مصالحهم وأهدافهم في المنطقة!

وهاهي أمريكا - ومعها حلفاؤها - يترجمون اليوم هذا الهدف الخبيث بكل وضوح على أرض الواقع على مرأى ومسمع من العالم.. من خلال هجماتهم العسكرية المكثفة بالقنابل الثقيلة.. والصواريخ العابرة للقارات.. على جميع المرافق التابعة لحكومة الطالبان.

هذا الذي يحصل وجميع ما تقدم ذكره من نقاط.. يجعلنا نجزم أن الحملة الأمريكية ضد الإرهاب.. هي في حقيقتها وواقعها حملة صليبية صريحة ضد الإسلام والمسلمين.. وهي إعلان حرب على الإسلام وليس على الإرهاب كما يصورون.. وأن إعلاناتهم التي تدل على خلاف ذلك.. لا تغير من هذه الحقيقة شيئاً.. فواقع حالهم يكذب ادعاءهم وهو أصدق دلالة وتعبيراً من تصريحاتهم التي هي بمثابة ذرّ الرماد في العيون..!

ونحن نقول لهم بكل وضوح: أنتم تحاولون عبثاً.. الإسلام لا يُحارب؛ لأنه دين الله تعالى الذي تكفل بحفظه وحمايته.. وعلى مر العصور وإلى أن تقوم الساعة!

حاربتم الإسلام - عبر تاريخكم الصليبي الحاقد - أكثر من مرة ومرة.. وفي جميع الميادين والساحات.. فأين الذين حاربوه.. وأين الإسلام.. الذي يزداد انتشاراً واتساعاً.. وقوة.. وفي عقر داركم.. رغم حملات التشويش والمؤامرات العديدة التي تحاك ضده من قبل ملل الكفر والشرك، وعملائهم المحليين من الزنادقة المنافقين..؟!

فأنتم عندما تحاربون الإسلام.. فإنكم في حقيقتكم تحاربون الله.. خالق السماوات والأرض.. الذي بيده الأمر كله.. والله تعالى لا يُحارب.. لأن الله لا غالب لأمره وقضائه..!

فمشيئة الله تعالى هي النافذة والماضية في خلقه وعباده.. أما مشيئة العباد لا ينفذ منها شيء إلا أن يشاء الله تعالى.

يجب أن تتذكروا كل ذلك عندما تحاربون الإسلام...!!

"وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ" (الأنفال: ٣٠).

"قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سُنُغْلُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ" (آل عمران: ١٢).
(لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ. بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ" (الروم: ٤-٥). وما ذلك ببعيد إن شاء الله.

ثالثاً: معضلة الإرهاب الديني :

تبدو معضلة الإرهاب الذي يبتلئ به العالم مستعصية على الحل في ضوء عدم الاتفاق على مفهوم محدد له تقبله الأطراف المختلفة وتلتزم به جميع القوى الدولية والإقليمية والمحلية. اكتفت جميع محاولات تعريف الإرهاب حتى وقتنا هذا بملامسة جوانبه وتبعاته الإنسانية دون الاقتراب من مسبباته وأهدافه السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية، وذلك بسبب اختلاف الرؤى بين الدول والجماعات والمنظمات الفاعلة. جاء انقسام العالم حول كيفية مواجهة الإرهاب ليلقي بظلال داكنة على كل المحاولات الجادة لإيجاد معالجة جماعية دولية له، فنما الإرهاب واشتد عوده، واختفت من أمامه أية محاولة جادة لمواجهته باستثناء المواجهتين الأمنية (من جانب غالبية دول العالم) والعسكرية (من جانب الولايات المتحدة). لم يكن غريباً أن ينقسم العالم حول مفهوم الإرهاب، فقد شهد القرن العشرين مساندة القوى الدولية لمنظمات إرهابية في إطار صراعات مريعة طويلة كان أبرزها على الإطلاق الحرب الباردة. تمحور الانقسام الدولي حول ماهية ووسائل وأهداف الإرهاب، فقد بررت القوى الدولية بعضاً من أنواع الإرهاب، مثل ذلك الذي مارسه منظمة إرجون الصهيونية ضد الفلسطينيين قبل تأسيس دولة إسرائيل، في حين رفضت تلك القوى إرهاباً طال مصالحها وأهدافها مثل الإرهاب الذي عانت منه أسبانيا على أيدي منظمة "إيتا" الباسكية الانفصالية والإرهاب الذي عانت منه بريطانيا على أيدي منظمة الجيش الجمهوري الأيرلندي. حتى سنوات قليلة مضت لم يكن العالم يعترف بالإرهاب كقضية عالمية وإنما اعتبره قضية محلية تتعلق بالمجتمعات التي عانت منه، حيث انحصرت الأعمال الإرهابية داخل الحدود الجغرافية للدول دون أن تعبر إلى المستوى الإقليمي أو الدولي.

رغم أن تدويل الإرهاب جاء في نهاية ستينيات وبداية سبعينيات القرن العشرين عندما انتشرت عمليات اختطاف طائرات تابعة لشركات طيران عالمية، غير أن ارتباط معظم هذه الحالات بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، الذي احتدم بشدة بعيد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام ١٩٦٧، أعطى تلك العمليات صبغة وطنية تحريرية، وجعل منها حالات خاصة، رغم الرفض والتنديد الشديدين الذين قوبلت به من المجتمع الدولي. لم تكن هناك حتى ثمانينيات القرن العشرين عمليات إرهابية عابرة للحدود، لذا اقتصر مفهوم الإرهاب على التعريف الذي أقرته عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٧ والذي جاء فيه أن الإرهاب هو "الأعمال التي توجه نحو دولة بغرض خلق حالة من الإرهاب في عقول أشخاص أو مجموعات معينة أو العامة." ولكن جاءت الصحوة الدينية لتيار الإسلام السياسي في مطلع الثمانينيات وما تبعها من تدويل للإرهاب الديني عن طريق قيام جماعات متطرفة بعمليات إرهابية ضد كثير من الأهداف والمجموعات خلال سنوات التسعينيات ليفرض ضغوطاً على المجتمع الدولي بهدف إعادة تعريف الإرهاب الدولي، فجاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام رقم ٦٠/٤٩ لعام ١٩٩٤ ليعيد محاولة الاقتراب من تعريف الإرهاب فذكر أنه الأعمال والطرق والممارسات التي تشكل مخالفة صارخة لأغراض ومبادئ الأمم المتحدة التي قد تشكل تهديداً للسلام العالمي والأمن وتهدد علاقات الصداقة بين الدول وتعيق التعاون الدولي وتهدف إلى تدمير حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأسس الديمقراطية للمجتمع. جاءت محاولة التعريف بصورة جديدة أشارت إلى المتغيرات الدولية التي شهدتها ممارسة الإرهاب، ولكنها جاءت عامة ولم تقترب من جوهر الإرهاب الديني وأسبابه وأهدافه بسبب الانقسامات في الرؤى بين العديد من المجموعات الدولية وبخاصة المجموعة الإسلامية من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى.

لم يتمكن المجتمع الدولي طوال السنوات الماضية من التغلب على الاختلافات المستحكمة بشأن تعريف دقيق للإرهاب. فتواجدت حالة من عدم التفاهم بين كتل ومجموعات المجتمع الدولي بشأن ماهية الإرهاب وبخاصة فيما تعلق بالخطوط الفاصلة بينه وبين المقاومة الوطنية. ما اعتبر إرهاباً لدى المجموعة (أ) قد اعتبر في كثير من الحالات مقاومة لدى المجموعة (ب)؛ فالمجتمع الدولي على سبيل المثال اعتبر أن العمليات التي تقوم بها المنظمات الفلسطينية ومنها حركة حماس الحاكمة ضد إسرائيل إرهاباً يجب إدانته، في الوقت الذي اعتبر فيه العرب هذه

العمليات نوعاً من أنواع المقاومة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي. وما اعتبر إرهاباً لدى الحكومة (١) قد اعتبر نوعاً من أنواع حرب التحرير لدى الحكومة (٢)؛ فالحكومة العراقية على سبيل المثال أيضاً صنفت الهجمات التي يشنها أبو مصعب الزرقاوي إرهاباً، في حين صنفت الحكومة السورية تلك للهجمات على أنها نوع من أنواع الحرب التحريرية ضد قوات الاحتلال الأمريكية. لا يغفى عن الذهن أن المصالح السياسية والاقتصادية لعبت دوراً حاسماً في مواقف بعض الدول من اعتداءات إرهابية، بغض النظر عن صحة هذه المواقف. فالولايات المتحدة غضت النظر عن اعتبار هجمات إسرائيلية على مدنيين فلسطينيين ولبنانيين إرهاباً، في حين اعتبرت هجمات فلسطينية على مدنيين إسرائيليين إرهاباً.

الموقف ذاته ولكن بصورة معكوسة اتخذته الدول العربية والإسلامية باعتبارها ممارسات إسرائيلية إرهاباً دولياً، في الوقت الذي أيدت فيه ومولت اعتداءات فلسطينية على أهداف إسرائيلية. لم يقف الأمر عند الاختلاف في تفسير المقاومة الوطنية، بل امتد ليشمل العنف الديني، حيث غض المجتمع الدولي أنظاره عن الإرهاب الذي شهدته الجزائر ومصر في حقبتَي السبعينيات والثمانينيات الماضيتين، فأوت دول مختلفة الكثير من الإرهابيين بدعوى حقوق الإنسان، ولم يتغير موقف المجتمع الدولي هذا إلا بعد اكتوائه بنار الإرهاب.

تعد الاختلافات في الرؤى بين العرب والمسلمين من جهة والغرب والمجتمع الدولي من جهة أخرى من أبرز الاختلافات في مجال تعريف مفهوم الإرهاب. فالعرب والمسلمون يشعرون بأن المفهوم الغربي للإرهاب يقصد منه الربط بين الإسلام والإرهاب ويراد به النيل من مكانة الإسلام والمسلمين على الساحة الدولية. في حين يرى الغرب أن الإرهاب الديني ما هو إلا إفراز لطبيعة سياسية فاسدة ساهم في تكوينها وترسيخها غياب الديمقراطية والحريات السياسية بالعالمين العربي والإسلامي، حتى أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي يعد من أبرز دعاة الحرب على الإرهاب أعلن عن خطة لإحلال النظم الشمولية بنظم ديمقراطية في الشرق الأوسط، معرباً عن أمله في أن تقود مصر والسعودية العملية الديمقراطية بالمنطقة. لا توجد أية إشارة من بعيد أو قريب إلى الإسلام في مفهوم الإدارة الأمريكية للإرهاب. المفهوم الأمريكي للإرهاب يركز على الأغراض السياسية لا الدينية له.

تشير وزارة الخارجية الأمريكية إلى الإرهاب على أنه العنف المخطط الذي تحركه دوافع سياسية، الذي لا تكب ضد أهداف مدنية غير عسكرية، لا سيما

مجموعات أو وكلاء سريين بغرض التأثير على الجماهير، بينما تشير إلى الإرهاب الدولي على أنه الإرهاب الذي يشارك فيه مواطنون من أكثر من دولة، في الوقت الذي تعرف فيه المجموعات الإرهابية على أنها المجموعات التي تمارس أو التي تضم مجموعات فرعية تمارس الإرهاب الدولي. مفهوم الولايات المتحدة لا يقوم على اعتبار أن الإرهاب يرتكب باسم الإسلام، ولكن على اعتبار أنه يرتكب لأغراض سياسية بحتة حتى وإن كان يرفع راية الإسلام ويطالب بتكوين دولة الخلافة الإسلامية. حرب الولايات المتحدة على الإرهاب تظهر أن واشنطن تتعامل مع مجموعات الإرهاب وعلى رأسها تنظيم القاعدة على أنها كيانات لها منظوماتها السياسية والعسكرية التي تشكل تنظيمات الدولة العصرية، فنرى البيانات الأمريكية تشير إلى هذا كرئيس للتنظيم، وذاك نائب للرئيس وآخر مسئول إعلامي وغيره رئيس أركان. ما هذه التصنيفات إلا انعكاس للصورة التي ترى بها الإدارة الأمريكية التنظيمات الإرهابية وأهدافها التي هي سياسية بالمقام الأول. على جانب آخر، فمفهوم المجتمع الدولي الذي عبر عنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٠/٤٩ لعام ١٩٩٤، ومفهوم الولايات المتحدة يشددان على عدم إنسانية الإرهاب وعدم احترامه للحريات وحقوق الشعوب، ويعتبران أن أي اعتداء على مدنيين يعد عمل من أعمال الإرهاب.

إذا ما انتقلنا إلى مفهوم الجانب الإسلامي لظاهرة الإرهاب، نجد أن الخوف والهلع من الغرب ويهيمنان على رؤيته للظاهرة. رغم أنه ليس هناك مفهوم محدد للإرهاب يجمع عليه المسلمون، إلا أن خيوطاً عريضة تربط بين كافة الآراء في الجانب الإسلامي. غير أنه إذا أخذنا في الاعتبار الانفصال شبه التام بين الحكومات والشعوب في العالم الإسلامي، فإن الرؤية الرسمية قد تختلف كثيراً عن الرؤية الشعبية، رغم محاولات الأنظمة الحاكمة في البلدان الإسلامية للعب بورقة الدين واستخدامها كورقة توت تخفي بها عوراتها أمام شعوبها.

من المفاهيم الإسلامية البارزة للإرهاب ذلك المفهوم القديم الذي قدمه أية الله شيخ محمد علي تسخيري مستشار الرئيس الإيراني للشؤون الثقافية والأمن العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية بطهران، في ورقة عمل تحت عنوان "تحسّو تعريف للإرهاب"، قدمها لمؤتمر الدولي للإرهاب عقدته منظمة المؤتمر الإسلامي قبل نحو تسعة عشر عاماً، ونشرته مجلة التوحيد الإيرانية بالمجموعة الخامسة، العدد رقم ١ لسنة ١٩٨٧. يرى تسخيري الإرهاب على أنه عمل ينفذ بغرض تنفيذ أهداف غير إنسانية وفاسدة وتشمل تهديد الأمن بكل أنواعه،

وانتهاك الحقوق التي يقرها الدين والإنسان. ويشدد تسخيري على أن مفهومه هذا لا ينطبق على الحالات الآتية:

- ١- أعمال المقاومة الوطنية ضد القوات المحتلة والاستعمارية والمعتدية.
- ٢- مقاومة الشعب ضد المجموعات التي تفرض عليهم بقوة السلاح.
- ٣- رفض الدكتاتوريات والأشكال الأخرى من الطغيان والجهود المقاومة لمؤسساتهم.
- ٤- المقاومة ضد التفرقة العنصرية.
- ٥- الثأر ضد العدوان إذا لم يكن هناك بديل لذلك.

غير أن مفهوم تسخيري للإرهاب ينطبق على الحالات التالية:

- ١- أعمال الاستيلاء على الأراضي والهواء والماء.
- ٢- كل عمليات الاستعمار وتشمل الحروب والعمليات العسكرية.
- ٣- كل الممارسات الدكتاتورية ضد الشعوب وكل أشكال حماية النظم الدكتاتورية وفرضها على الأمم.
- ٤- كل الأعمال العسكرية منها استخدام الأسلحة الكيماوية وقصف المناطق المدنية ونسف المنازل ونقل المدنيين.
- ٥- كل أعمال التلوث الجغرافي والثقافي والمعرفية. الإرهاب الثقافي يعد واحد من أخطر أنواع الإرهاب.
- ٦- كل التحركات التي قد تقلل من شأن الاقتصاد الوطني والدولي، والتي قد تؤثر على أوضاع الفقراء والمحرومين، وتعمق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتضخم من الديون المالية.
- ٧- كل أعمال التخابر التي تهدف إلى التأثير على اتجاه الدول نحو التحرر والاستقلال وفرص معاهدات مجحفة عليها.

من الواضح أن رؤية تسخيري تبرر أعمال المقاومة الوطنية التي قد ترتكب ضد قوات محتلة، وتجيز الأعمال التي قد توجه ضد الأنظمة الدكتاتورية الحاكمة، وتسمح باستخدام العنف المسلح لمواجهة الغزو الثقافي والنفوذ الأجنبي. من المؤكد أن رؤية تسخيري للإرهاب تقترب في بعض مظاهرها من رؤية المتطرفين الإسلاميين. فتسخيري لم يحرم الأعمال العسكرية أو الانتقامية ضد المدنيين العزل، واكتفى بالإقرار بأن الإرهاب عمل فاسد غير إنساني يهدد الأمن وينتهك الحقوق دون أن يفرق بين الإرهاب والمقاومة.

رغم اتفاق المجتمع الدولي مع تسخير في أن الدكتاتورية قد تكون سبباً في اندلاع الإرهاب، إلا أن ورقة تسخير تبرز الاختلاف العميق بين رؤيتي المجتمع الدولي والمسلمين للإرهاب، حيث يعتبر المجتمع الدولي أن كل اعتداء على مدنيين هو عمل من أعمال الإرهاب التي تتعارض مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي تصون حرمة المدنيين، في حين لم يشر تسخير إلى المدنيين على الإطلاق. كما تختلف الرؤيتان في مسببات الإرهاب، ففي حين يرى المجتمع الدولي أن الأهداف السياسية تشكل الدافع الأساسي للإرهاب، يرى تسخير أن الجوانب الدينية والغزو الثقافي والهيمنة الاقتصادية تعد اعتداءات مباشرة تتطلب ثأراً أو قصاصاً أو جهاداً ضد المعتدين. لا يبدو أن الطرفين الدولي والإسلامي سيقتربان من مفهوم واحد للإرهاب الديني ينهي المعضلة التي يعاني منها العالم الآن. الظروف السياسية الدولية الراهنة تبتعد بموقف الفريقين اللذين ربما اتفقا على التعريف اللغوي للإرهاب، ولكن يبقى الاتفاق على أهدافه وأسبابه ووسائله أملاً بعيد المنال، ومن ثم يبقى الاتفاق على معالجة دولية له حلمًا يصعب إن لم يكن يستحيل تحقيقه.

رابعاً: الإرهاب وحركات التحرير الوطنية:

إن البحث في ماهية الإرهاب يؤدي إلى التداخل بين ظاهرة الإرهاب وحركات التحرير الوطنية وضرورة التفريق بين الأعمال الإرهابية ونضال حركات التحرير الوطنية التي تناضل من أجل نيل حقوقها السياسية، إن تحديد طبيعة أعمال العنف السياسي وتحديد ما إذا كانت هذه الأعمال تدخل ضمن العمل الإرهابي أو الكفاح الوطني يعتمد على العقيدة السياسية والمصلحة الوطنية للأطراف المعنية. ويمكن اختصار معضلة التمييز بالعبرة التي تقول «إن الإرهابي في نظر البعض هو محارب من أجل الحرية في نظر الآخرين».

لقد ثار جدل حاد وطويل بين المهتمين بظاهرة الإرهاب حول مسألة التمييز بين الأعمال الإرهابية ونضال حركات التحرير الوطنية، فهناك من يرى أن استخدام العنف المسلح ضمن نضال حركات التحرير الوطنية أمر مشروع.

(جون فيهان) في كتابه «مأساة أيرلندا الشمالية» يرى أنه «ليس جريمة وليس خطأ أخلاقياً رفع الحجارة، أو زرع قنبلة، أو حمل بندقية ضد هؤلاء الذين اضطهدوا شعبنا». إنه يرى أن المجموعات الراديكالية ليس لها من خيار سوى استخدام العنف المسلح لتحقيق أهدافها السياسية.

في حين يرى (تشارلز ويلز) أن الأفراد والجماعات لها حق القتال، إذا كان ذلك ضرورياً من أجل نيل الحرية وأن عمل الثورة بحد ذاته حتى وإن كان ضد أصدقاء أمريكا وحلفائها لا يعد بالضرورة نشاطاً إرهابياً ويجب مقاومته. ويشير ويلز إلى حالة الفلسطينيين في الضفة الغربية، والسود في جنوب أفريقيا والكاثوليك في شمال أيرلندا كنماذج لحالات اضطهاد التي لا يمكن التغاضي عنها.

ويكفي أن نشير هنا إلى ما حدث في شهر نوفمبر ١٩٩٩م عند زيارة رئيس الوزراء الفرنسي (جوسبان) لإسرائيل، فقد وصف (جوسبان) خلال هذه الزيارة أكثر من مرة العمليات التي تقوم بها المقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني بأنها (أعمال إرهابية). وقد أثارت هذه التصريحات عاصفة من ردود الفعل السياسية العربية، إذ ينظر العرب إلى ما تقوم به المقاومة اللبنانية على أنه عمل بطولي يهدف إلى تحرير الجنوب اللبناني المحتل.

لقد نتج عن معضلة الوصول إلى تعريف محدد للإرهاب عدد من الصعوبات التحليلية، ومن أهم هذه الصعوبات، صعوبة الوصول إلى مفهوم مشترك بين الدول المختلفة في المناقشات التي تدور في المنظمات الدولية والإقليمية من أجل عقد معاهدة أو إصدار قرار بشأن الإرهاب.

أما الصعوبة الثانية فتتمثل في أنه حتى لو تم التوفيق بين وجهات النظر المختلفة، والتوصل إلى معاهدة تناهض الإرهاب وتضع مبادئ وأسس التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، فإن الاختلاف سينشأ مجدداً عند تطبيق المعاهدة في حالة وقوع فعل أو أفعال للعنف قد يرى البعض أنها إرهاباً ومن ثم تنطبق عليها نصوص المعاهدة، بينما يرى الآخرون أنها عمل من أعمال التحرر الوطني ولا تخضع للمعاهدة.

خامساً: الجهات الممارسة للإرهاب :

والإرهاب لا يحدث في الواقع دون وقوف جهة معينة من ورائه والجهات التي تقف وراءه هي الجهات التي من مصلحتها ممارسة الإرهاب من أجل إقصاء الآخر، أو إخضاعه أو تصفيته جسدياً أو فكرياً أو عقائدياً أو إيديولوجياً. والجهات الممارسة للإرهاب يمكن تصنيفها في :

١- الدولة باعتبارها أداة السيطرة الطبقية، فهي تلجأ إلى توظيف كل الإمكانيات المادية والمعنوية لإرهاب الطبقات المقهورة حتى لا تفكر في امتلاك وعيها الطبقي لصالح الطبقة المسيطرة. ومن مظاهر إرهاب الدولة:

- أ - شرعنة قوانين تصادر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية مما يؤدي إلى تضرر الجماهير الشعبية المقهورة.
- ب - عدم التعامل مع المواطنين على أساس المساواة فيما بينهم في إطار دولة القانون بانحيازها دائما إلى الطبقة أو التحالف الطبقي المسيطر.
- ج - عدم المساواة بين الذكور والإناث على المستوى القانوني وعلى مستوى الممارسة، وتمكين الرجل من السيطرة على المرأة وإخضاعها.
- د - عدم العمل على القضاء على الأمية التي لا زالت تطل العديد من الناس في جميع أنحاء العالم.
- هـ - خصخصة القطاع العام، وتمكين الخواص من الاستفادة من خيراته، وحرمان الكادحين منه.
- و - الحد من الحريات العامة، والفردية، مما يحرم المواطنين من التعبير عن رأيهم في مختلف القضايا التي تدعمهم، وبمختلف وسائل التعبير.
- ز - وقوف أجهزة الدولة وراء تزوير إرادة المواطنين في مختلف الانتخابات التي تعرفها معظم الدول المختلفة حتى لا تعمل الإرادة الشعبية على تغيير الخريطة السياسية بما يتلاءم مع مصلحة الطبقة أو التحالف الطبقي المسيطر.
- ح - قيام أجهزة الدولة بالوقوف وراء مصادرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية لصالح التحالف الطبقي المسيطر.
- ط - عدم العمل على تعميم الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين، وفي مختلف القطاعات حتى لا تتم مصادرة الحق في الحياة بسبب العجز عن العلاج بسبب الفقر الذي يعم معظم الأنظمة التابعة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.
- ي - إطلاق يد أصحاب الامتيازات المدعومين من السلطة القائمة في مختلف الدول التابعة للعبث بمصالح وأرزاق المواطنين، وبمختلف الوسائل، وهو ما يعمق مستوى الفقر، ويرفع من نسبة الفقراء.
- والدولة عندما لا تكون عادلة بين المواطنين المنتمين إلى مختلف الطبقات على أساس الحق والقانون تكون مستبدة وإرهابية. وهذا النوع من الدول هو الذي يتحكم في رقاب مواطني إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وهو ما يؤدي إلى إفراز ظواهر إرهابية كظاهرة البطالة، والسرقه، وانتشار المخدرات، والدعارة، والاحتكار والتهرب والرشوة، والوصولية، والمحسوبية، والزبونية، وأشياء أخرى تعشش في بنيات مجتمعات الدول التابعة المستبدة.

٢- إرهاب الجماعة المنظمة الهادفة إلى فرض الرأي على المجتمع عن طريق ممارسة الإقصاء المادي والمعنوي الذي قد يتوج بالتصفية الجسدية. والجماعة الممارسة للإرهاب هي التي تؤدج العقائد المختلفة لغاية الهيمنة السياسية في أفق السيطرة على أجهزة الدولة لتحقيق أهداف الجماعة الطبقية المغلفة باللباس الديني. وتعرف البشرية منذ تاريخها القديم، وإلى يومنا هذا، كل أشكال الإرهاب الذي مارسه جماعات معينة ضد جماعات أو أفراد، أو ضد المجتمع، وأهم الممارسات الإرهابية التي تصدر عن هذا النوع من الجماعات الإرهابية:

- أ- ادلجة العقيدة التي يعتقدها معظم الناس انطلاقاً من تأويلات محددة تختصر العقيدة في ممارسة الادلجة.
- ب- التمييز في المظهر كتعبير عن الانتماء إلى التأويل الإيديولوجي لنصوص عقيدة معينة.
- ج- إصدار الفتاوى التي تستهدف نشر الرعب في المجتمع بدعوى مخالفة العقيدة.
- د - إحاق أوصاف منحطة، ودنيئة بالمخالفين لحاملي التأويل الإيديولوجي لعقيدة معينة.
- هـ- تصفية رموز المخالفين جسدياً عن طريق الاغتيال للتخلص من حاملي الأفكار وإيديولوجيات النقيضة، والساعين إلى نشر التنوير بين أفراد مجتمعاتهم، والعاملين على تحريره ودمقرطته.
- و- التحريض على مصادرة الأعمال الفكرية التي تفضح التأويل لنصوص معينة.
- ز- استغلال المؤسسات الدينية لبث التأويل الإيديولوجي لعقيدة معينة بين المواطنين المعتنقين لديانة معينة.

وبذلك تكون جماعة معينة ممارسة لأشكال الإرهاب المختلفة من أجل الوصول إلى تحقيق السيطرة على المجتمع والتمكن من أدوات تلك السيطرة لفرض التأويل الإيديولوجي على مستوى الممارسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية كما يحصل في العديد من الدول المسماة إسلامية على الأقل.

٣- وكامتداد لإرهاب الدولة وإرهاب الجماعة هناك إرهاب الأفراد الذين يلجأون إلى ممارسات تقود بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى مصادرة حقوق الآخرين في السلامة الجسدية وفي الحياة، وحماية الممتلكات، وضمان رواج الأفكار والقيم وحق التنقل، والعمل، وغيرها من الحقوق التي يلجأ بعض

الأفراد إلى مصادرتها اعتمادا على الامتيازات التي يتمتعون بها وبدعم من السلطة القائمة وبتزكية منها.
واهم أشكال الإرهاب المنسوبة إلى الأفراد:

- أ - مصادرة الحق في الحياة بسبب الاختلاف في الرأي وبدافع الانتقام أو الرغبة في السرقة، أو كنتيجة للتأثر بالفتاوى الصادرة عن الجهات المحرضة على الانتقام والقتل دون تكليف احد بذلك.
- ب- مصادرة حق الأجر المناسب للعمل المنجز كما يحصل في العديد من القطاعات الخاصة، وحتى في بعض القطاعات العامة الموكولة إلى أفراد معينين أوكل إليهم تشغيل العاملين في تلك القطاعات على أيديهم وبرغبتهم.
- ج - مصادرة حق الحماية الاجتماعية الواجبة للعاملين في مختلف القطاعات الخاصة والعامة بهدف توفير قيمة انخراط العمال في منظمات الاحتياط الاجتماعي لصالح الأفراد المشرفين على التشغيل.
- د - التقليل من ساعات العمل بهدف التقليل من الأجور للمحافظة على أو الرفع من أرباح رب العمل دون اعتبار للضرر البالغ الذي يلحق العمال.
- هـ- حرمان العمال من التعويضات العائلية طبقا لقانون الشغل نكاية بالعمال، ورغبة في إضعاف القدرة الشرائية عندهم وهدرا لكرامتهم.
- و- حرمانهم من انتخاب ممثليهم في اللجان المتساوية الأعضاء في المؤسسات التي يملكها الأفراد، أو يوكل إليهم أمر تسييرها.

ويعتبر الإرهاب الفردي من أشكال الإرهاب الزائفة التي تتخلل أنسجة المجتمع بما في ذلك الأسر التي يمارس في إطارها أقصى أشكال الإرهاب المادي والمعنوي في حق النساء والأطفال بالخصوص، ومحاربته توكل إلى القوانين الجساري بها العمل وهو أمر رهين بمدى ملائمة تلك القوانين مع المواثيق الدولية ومدى مصداقية القضاء واستقلاليتة.

وبذلك تكون الجهات الممارسة للإرهاب قد تحددت باعتبارها غير مبالية بإنسانية الإنسان التي تقتضي تمتعه بمجموعة من الحقوق التي يأتي في مقدمتها حقه في الحياة، بهدف فرض ما تريده على المجتمع الذي يجب ان يبقى خاضعا للتضليل الإيديولوجي الهادف إلى تكريس أشكال الاستغلال المادي والمعنوي مما يخدم مصلحة الجهات الممارسة للإرهاب.

سادساً: المجتمع الدولي والإرهاب :

قد أصدرت الأمم المتحدة عدة قوانين — وفي فترة زمنية وجيزة قياسية — تعلن فيها الحرب على الإرهاب.. والإرهابيين.. ومن دون أن تحدد صفة ونوعية وشكل هذا الإرهاب الذي تريد محاربته.. وتلزم الدول التوقيع على محاربته.. وهذا يشكل فراغاً قانونياً كبيراً وخلاً حقيقياً في محاربة واستئصال الإرهاب الحقيقي المذموم..!

نراهم يصدرن عشرات القوانين — وبطريقة عصبية.. وحالة نفسية مضطربة غير متزنة في سويغات عدة — تدين الإرهاب.. وتلاحق الإرهاب.. وتجفف مصادر الإرهاب.. ومن دون أن يحددوا صفة وهوية هذا الإرهاب الذي ينبغي أن يُحارب أو أن تُجفف ينابيعه ومصادر دعمه.. علماً أنه قد مضى على المطالبة بتعريف محدد للإرهاب الذي ينبغي أن يُحارب منذ أكثر من عشر سنوات ومن جهات عدة.. ولكن إلى الساعة لم يفعلوا ذلك.. لماذا..؟!..

هذا سؤال والإجابة عليه في النقاط التالية:

١- تعريف الإرهاب الذي ينبغي أن يُحارب، وتحديد معالمه وصفته.. يجعل كل ما هو خارج هذا التعريف والتوصيف ليس إرهاباً.. والمتحرك في تلك المساحة التي هي خارج ذلك التوصيف والتعريف — وبخاصة إن كان إسلامياً — لم يعد من الممكن أن يُلاحق على أنه إرهابي.. وأن ما يقوم به من أعمال كذلك لا يمكن أن تُصنف على أنها أعمال إرهابية.. وهذا مالا يريدونه أن يقع أو يكون..!

٢- هذا التحديد لمعاني الإرهاب الذي تتبغي محاربته.. قد تستفيد منه حركات التحرر في العالم — وما أكثرها — في جهادهم ونضالهم لتحرر من هيمنة وطغيان واستعباد المستعمر المحتل.. بحيث أنها تتحرك خارج إطار الإرهاب المتفق على إدانته.. وهذا مالا يريدونه أن يقع أو يكون..!

٣- تحديد مفهوم الإرهاب الذي ينبغي أن يُحارب والاتفاق عليه.. يمنع كثيراً من الدول الطاغية أن تمارس ما تشاء من صور الإرهاب بحق الشعوب المستضعفة.. وقت تشاء.. وبخاصة منها أمريكا راعية الإرهاب العالمي.. ورببيتها دولة الصهاينة اليهود.. وهذا مالا يريدونه أن يقع أو يكون..!

فتغيب تحديد معنى الإرهاب الذي ينبغي أن يُحارب.. يُسهل لقوى الاستكبار والظلم في الأرض — على نطاق واسع — في أن تتدخل في شؤون البلاد

والعباد.. وأن تمارس الإرهاب على أوسع نطاق.. باسم محاربة الإرهاب..
ومطاردة الإرهابيين..!

كما أن تغيب تحديد معنى الإرهاب.. يجعل من هذا المصطلح معنى
مطاطاً خاضعاً لأهواء ورغبات الساسة المتنفذين.. فيدخلون من شاءوا -
ووقت يشاءون - في الإرهاب.. وتحت طائلة ملاحقة الإرهاب.. وإن لم يكن
على الحقيقة إرهابياً.. ويخرجون من شاءوا من دائرة الإرهاب.. وإن كان
إرهابياً مجرماً على الحقيقة والتحقيق!

٤- تحديد مفهوم ومعنى الإرهاب الذي ينبغي أن يُحارب ويُحاصر.. قد يُظهر
جهاد ومقاومة الشعب الفلسطيني ضد الصهاينة اليهود على أنه جهاد مشروع
لا يندرج تحت مفهوم الإرهاب.. وهذا يعني اعترافاً ضمنياً بأن دولة
الصهاينة اليهود دولة محتلة ومغتصبة لحقوق الآخرين، لا شرعية لها..
تستحق المقاومة والجهاد.. إلى أن يتحقق الجلاء.. وهذا مالا يريدونه أن يقع
أو أن يكون شيئاً منه..!

٥- تحديد مفهوم الإرهاب.. والاتفاق عليه دولياً.. يلزم بالضرورة إدانة الدول
الطاغية المتلبسة - كماً ونوعاً - بجميع ضروب الإرهاب.. وعلى رأس تلك
الدول أمريكا ورببيتها دولة الصهاينة اليهود..!

فهم لو فعلوا.. وحددوا طبيعة الإرهاب الذي ينبغي أن يُدان ويُحارب، لأدانوا
أنفسهم بأنفسهم.. وحاربوا أنفسهم بأنفسهم لو صدقوا!

فنحن نتحداهم أن يُخرجوا لنا تعريفاً للإرهاب يتفقون عليه.. من دون أن يرتد
عليهم ويكونوا هم أول المتلبسين به قبل غيرهم.. ومن دون أن يكونوا هم قد
اقترفوه ومارسوه - في أقبح صورته وأشكاله - قبل غيرهم..!

فلو قالوا الإرهاب هو قتل المدنيين وترويعهم.. فهم أول من قتل المدنيين
وروعوهم.. كما هو حاصل في أماكن عدة تقدمت الإشارة إليها!

ولو قالوا الإرهاب قتل وترويع الأطفال.. فهم أول من قتل وروع الأطفال..
وأكبر شاهد على ذلك أطفال العراق.. وأفغانستان.. وفلسطين.. والشيشان..
والبوسنة والهرسك.. وما أطول القائمة!

ولو قالوا الإرهاب هو إلقاء القنابل النووية التي تؤدي إلى قتل وترويع
الأبرياء.. فهم أول من ألحقوا القنابل النووية على هروشيما.. وفي أماكن عدة
غيرها..!

وهاهم اليوم يروضون العالم لتقبل استخدام الأسلحة النووية ضد أفغانستان.. وضد شعب وأطفال أفغانستان.. من خلال ربطهم مرض " الجمرة الخبيثة " بأسامة بن لادن.. وبالقاعدة.. ليقولوا للناس قد اعتدي على أمريكا بالأسلحة الكيماوية.. وبالتالي من حقها - كما تنص على ذلك الأمم المتحدة! - أن ترد على الاعتداء بالمثل وببنفس السلاح.. وهذا كله سيكون في حال عجزت أمريكا وحلفاؤها من تحقيق أهدافهم القريبة والبعيدة في أفغانستان من خلال استخدام أسلحتهم المتطورة الجوية والبحرية والبرية..!

ولو قالوا الإرهاب هو استخدام العنف لضمان نهاية سياسية معينة.. فهم أول من سلك ويسلك هذا الطريق.. فدعمهم لعصابات بني صهيون عن طريق العنف المسلح من أجل إقامة دولتهم في فلسطين.. وكذلك دعم حركات التمرد الإرهابية في جنوب السودان ضد حكومة السودان.. ودعم المعارضة العراقية وتدريبها على السلاح لتمارس عمليات الاغتيال والتفجير في العراق.. وأخيراً دعم الشرذمة القليلة المعارضة في شمال أفغانستان بقوة السلاح.. وتشجيعهم على قتل أبناء بلدهم ودينهم.. كل ذلك شاهد عليهم وعلى إرهابهم وإجرامهم.. وأنهم أول من سلك هذا الطريق.. وأول من سنه وشجع عليه!

ولو قالوا الإرهاب هو الاغتيالات السياسية.. فهم أول من فعل ذلك ويفعلوه..! فكيفما فسروا الإرهاب.. سيجدون أنفسهم أنهم أول المدانين بهذا الإرهاب.. وأن سهامهم المسمومة سترتد إلى نحورهم وصدورهم.. لذا نجزم أنهم لن يتفقوا على تعريف محدد للإرهاب يلتزمون به.. ليبقى ما هو محرم على غيرهم مباح لهم.. وليبقى شعار محاربة الإرهاب هو الشعار المناسب والمطاط الذي يسمح لهم بالتدخل في شؤون الآخرين كلما لاح لهم أهمية ذلك بالنسبة لأنهم ومصالحهم الذاتية..!

ويجعلنا نجزم كذلك أن هذا التنادي المحموم إلى مصادرة وتجفيف مصادر دعم الإرهاب.. ما هو في حقيقته إلا دعوة لتجفيف مصادر دعم الفقراء والمساكين المشردين في الخيام.. الذين شردهم الإرهاب الدولي المنظم الذي تتزعمه أمريكا ورببيتها دولة عصابات بني صهيون..!

جميع الأرصدة البنكية التي تمت مصادرتها وتجميدها هي تابعة لجمعيات وجهات خيرية إسلامية.. لم نسمع أنهم جمدوا أو صادروا حساباً واحداً تابعاً لجهة نصرانية.. أو يهودية.. أو مجوسية وثنية.. أو علمانية.. مما يجعلنا نضع عشرات

إشارات الاستفهام حول غايات هذه الحملة المسعورة على الأنشطة الخيرية الإسلامية ذات الطابع الإنساني.. باسم مصادرة وتجفيف دعم الإرهاب.. زعموا!!
ولو صدقوا في إيقاف ودعم الإرهاب.. لأوقفوا أمريكا عن دعم عصابات بني صهيون الإرهابية المحتلة لأرض فلسطين.. التي تقدم لها في كل عام أكثر من ثلاثة مليارات دولار تجبى وتقطع كضرائب من الشعب الأمريكي المغفل.. هذا غير المعونات العسكرية المتطورة التي تقدمها لها كهبة لتقتل بها الشعب الفلسطيني الأعزل!!

قالوا: قد نصت قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على التأكيد الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة، وكما هو مؤكد في القرار [١٣٦٢ / ٢٠٠١ .

نقول لهم بكل وضوح وصراحة أن الإنسان في كثير من البلدان وبخاصة منها العربية والتي تسمي نفسها بأنها إسلامية قد تسلطت عليها أنظمة فاشية طاغية خائنة عميلة لا تقيم للإنسان وزنا.. فقد قتلوا فيه كل معاني العزة والحرية والكرامة.. واعتدوا على جميع حرّماته وحقوقه بكل ما تعني كلمة الاعتداء من معنى.. ومع كل ذلك فقد كموا الأفواه ولم يسمحوا للإنسان أن يقول للجلاد مجرد قف - ولو للحظة - عن جلدي.. وعن اغتصاب حقوقي!!

أفتونا يا أيها الأمم المتحدة - ولا نظنكم أهلاً للإفتاء - ماذا يفعل هذا الإنسان.. إن دافع عن نفسه، وعن حرّماته.. وأزاح السكينة عن رقبتة ورقبة أطفاله قُلتُم عنه إرهابي.. وطار دتموه وحاصرتموه.. وقطعتم عليه سبل العيش والرزق.. وقُلتُم عنه قد استخدم العنف في رد الاعتداء.. وإن سكت واستكان ضاعت الحقوق كلها.. وانتهكت الحرّمات.. وقُلتُم عنه من حقه أن يدافع عن نفسه..!!

فنحن - وهذا لسان حال آلاف بل وملايين الناس ممن يعيشون في الشرق الأوسط - في حيرة من أمرنا.. فنحن بين نارين.. بين نار سياط الجلادين الإرهابيين.. وبين نار قوانين الإرهاب الصادرة عن الأمم المتحدة التي لم تحسن التمييز بين الظالم والمظلوم.. وبين المعتدي والمعتدى عليه.. والتي جاءت لتلبي حاجيات أمريكا وحلفائها في فترة زمنية معينة فقط!!

ثم هل الإنسان الأوربي لو تم الاعتداء على حقوقه.. وحرّياته.. وخصوصياته وحرّماته بالصورة التي يُعتدى فيها على الإنسان العربي المسلم.. ثم هو يدافع عن نفسه.. كنتم ستصنفونه وتطارّدونه وتحاصرونه على أنه إرهابي..!!

القضوية لا تُحسم ولا تُعالج بإصدار القوانين ضد الإرهاب.. والإكثار منها.. وإرغام الأطراف - من غير اقتناع - على التوقيع عليها.. بقدر ما تكون هذه القوانين تتسم بالعدل والإنصاف والواقعية.. وتعالج أسباب الإرهاب قبل أن تطارد وتقطف ثماره ونتائج..!

سابعاً: مستقبل الإرهاب:

رغم الجهود الدولية والإقليمية والثنائية والوطنية سالفة الذكر التي بذلت لاحتواء ظاهرة الإرهاب وردع النشاطات الإرهابية؛ فإن التطورات خلال السنوات العديدة الماضية توحى بأن الإرهاب مثل الفقر، والظلم، والجريمة أصبح من الظواهر المزمنة في المجتمع الدولي المعاصر. «إن استخدام التكتيكات الإرهابية سواء من قبل المجموعات أو الحكومات أخذ الطابع المؤسسي ودرجة معينة الشرعية كوسيلة للتغيير السياسي وكنوع من نماذج الصراع المقبولة بين الأمم».

ويرجع (مايكل جنكز) ذلك إلى عدة أسباب منها: استمرار ظاهرة الإرهاب رغم جهود الحكومات لاستئصالها، والفائدة الملموسة للتكتيكات الإرهابية التي تستخدمها الحكومات، وتساهل الحكومات تجاه الدول التي تدعم الإرهاب، وأخيراً الاختلاف حول ماهية الإرهاب الدولي.

هذا لا يعني أن الجماعات الإرهابية حققت نجاحاً، لقد شدت تلك الجماعات الانتباه العام بنشاطاتها وأوجدت حالة الطوارئ في مسرح العمليات الإرهابية، كما سبب أزمات دولية وإقليمية وأرغمت الحكومات على توظيف مبالغ كبيرة لمكافحة العمليات الإرهابية «لكنهم مع ذلك لم يحولوا هذه الإنجازات إلى مكاسب سياسية ملموسة.. في هذا المعنى يمكن القول إن الإرهاب فشل في تحقيق هدفه».

سيد أن (جورج شولتز) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، يرى أن الإرهاب ظاهرة جديدة وخطيرة يجب مقاومتها بكل الوسائل حتى يتم استئصالها.

إن الإرهاب عدوان مثل أي عدوان آخر يجب أن يقاوم بكل قوة. لقد عملنا بصلاية لردع العدوان الكبير، وذلك من خلال تقوية دفاعاتنا التقليدية والاستراتيجية، ولقد كنا أكثر نجاحاً في الماضي بالتعامل مع العدوان المحدد حيث أوقفنا المد الشيوعي.. لكن الإرهاب الذي يشكل نوعاً من العدوان قد رفع تحدياً أكبر، لقد تفرقت تكنولوجيا القتل على تكنولوجيا الأمن.

في حين يرى (جورج بول) وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الأسبق، أن مواجهة العنف بالعنف المضاد يمكن فقط أن تزيد من العنف ومن عدد القتلى

الأبرياء، إن هجوم إسرائيل على ما يسمى بقواعد الإرهاب كان له دور في ردع الإرهاب لكن في الوقت نفسه، وكما توضح الإحصاءات أدى العنف الإسرائيلي إلى قتل مئات من الرجال والنساء والأطفال الذين لا ذنب لهم سوى أنهم يعيشون في المناطق المستهدفة بالهجوم الإسرائيلي.

إن كون إسرائيل دولة صغيرة وغير آمنة وفي حالة حرب ومحاطة بأعداء جعل عنصر البقاء الهم المسيطر على ذهن القيادة الإسرائيلية، بيد أن أمريكا كما يرى جورج بول، على خلاف إسرائيل دولة كبرى تعيش ضمن حدود آمنة وتتمتع بدور قيادة وفقاً لكل المعايير الدولية.

"إن مشكلات أمريكا الأمنية تختلف وبشكل جذري في طبيعتها وأبعادها عن مشكلات إسرائيل، لذا فإذا أردنا نموذجاً للأمن الأمريكي فمن الأفضل والأجدي أن ننظر باتجاه بريطانيا التي رغم ما تعانيه من النشاط الإرهابي، فقد بقيت متمسكة بالمبادئ الإنسانية وبسلوك يمثل تراثنا المشترك.

فلو أن بريطانيا أخذت بالنموذج الإسرائيلي للتعامل مع الإرهاب فإنها قد ترد على تفجير الجيش الجمهوري الأيرلندي لفندق (غراند هوتيل) في بريتون بنسف جزء من الكنيسة الكاثوليكية في بلفاست، لذا إذا أردنا أن نتعامل مع الإرهاب بفعالية فعلينا أن نفهم تعقيداته».

أ - مستقبل الإرهاب على الصعيد الدولي:

في ضوء ما سبق استعراضه من معلومات ومواقف عن الإرهاب يمكن القول إنه من غير المحتمل القضاء كلية على ظاهرة الإرهاب في الصعيد الدولي خلال المستقبل المنظور، حيث ستستمر الأعمال الإرهابية فضلاً عن تكيف الإرهابيين مع الإجراءات الأمنية التي تتخذها الحكومات والمؤسسات من أجل القضاء على الإرهاب.

كما أنه ليس خافياً على المراقب لمسرح العمليات الإرهابية وجود ثغرات عديدة في مواجهة الإرهاب سواء بسبب النقص القائم في الاتفاقيات الدولية وعجزها عن مواجهة الإرهاب بأشكاله المختلفة أو بسبب الخلط بين العمليات الإرهابية والكفاح المسلح لحركات التحرير الوطني التي تناضل من أجل حق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن الإرهاب سيظل طاعون العصر الحاضر، وما هو أكثر خطورة أنه ليس هناك مؤشر لتلاشي مصادر الإرهاب بشكل كلي، إن الإرهاب سيبقى جزءاً من

مظاهر السياسات الدولية المعاصرة، كما أن الأمم المتحدة والقانون الدولي سيظل كل منهما أداة غير فاعلة لمواجهة الإرهاب ذلك أن تناقض مصالح الدولة سيجعل الوصول إلى إجراءات جماعية لمواجهة الإرهاب أمراً غير ممكن.

إن بقاء الإرهاب الدولي واستمرار فاعليته لا يعني فشل الجهود الدولية المناهضة له، فبين البقاء والنهية تظهر مرحلة الانكماش، وجاء الانكماش في النشاطات الإرهابية نتيجة لجهود دولية بدأت تظهر ملامحها منذ مطلع التسعينيات وتزداد وضوحاً وفاعلية مع مرور الزمن، ويرجع هذا الانخفاض الملموس في عدد العمليات الإرهابية إلى أسباب عديدة منها:

١- الأخذ بفكرة المكافآت التي تقدم من برنامج المعلومات عن الإرهاب إن هذا البرنامج الذي أخذت به في البداية الولايات المتحدة الأمريكية يقدم مكافأة مالية مجزية عن المعلومات التي تؤدي إلى منع أو إحباط الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص والأماكن الأمريكية في الخارج.

٢- معاملة ليبيا في مجلس الأمن الدولي نتيجة لاتهامها من قبل دول غربية محددة في حادثة تفجير طائرة (بان أم) الأمريكية في ٢١ ديسمبر ١٩٨٨م فوق مدينة لوكيربي بأسكتلندا، فقد تبني المجلس قراراتين خاصتين بالإرهاب وليبيا عام ١٩٩٢م، وقد فرض أحد القرارين عقوبات على ليبيا لما قيل عن ضلوعها في حادث تفجير طائرتي (بان أم) و(يو. تي. أي) الفرنسية وارتباطها بالإرهاب وعدم تعاونها في التحقيقات حول حوادث التفجير المذكورة.

وكانت تلك المرة الأولى التي تناول فيها مجلس الأمن مثل هذه القضية الإرهابية، والعقوبات وضعت موضع التنفيذ في ١٥/٤/١٩٩٢م أوقفت حركة الطيران المدني ومبيعات السلاح إلى ليبيا كما خفضت من عدد موظفي البعثات الدبلوماسية الليبية.

ورغم أن ليبيا نفت بقوة آنذاك علاقتها بحوادث التفجير المذكورة وأبدت استعدادها للتعاون - وهذا ما تم بالفعل - بما يتفق مع مبدأ السيادة الوطنية، إلا أن المعاملة التي لقيتها من مجلس الأمن الدولي جسدت إجراءً جديداً لمواجهة الدول التي يقال إنها تدعم الإرهاب.

وخلاصة القول أنه على الصعيد الدولي لا يزال الإرهاب في شكله التقليدي يمثل أحد أهم سمات السياسات الدولية المعاصرة، بيد أن تأثيره السياسي قد يتقلص بشكل نسبي في المستقبل مع ظهور عدد من المستجدات في

الساحة الدولية أنهما انكماش التوتر في العلاقات الدولية وتلاشي بؤر الصراع في المجتمع الدولي.

بيد أننا نتوقع أن يظهر شكل جديد من الإرهاب يتمثل بالإرهاب التقني، وذلك من خلال تخريب أو شل فاعلية شبكات المعلومات التقنية مثلما حدث في حالة (فيروس الحب) الذي ضرب أنظمة البريد الإلكتروني في كثير من دول العالم في شهر مايو عام ٢٠٠٠م، أو اختراق أجهزة التقنية الأمنية للدولة المعنية، وهذا الشكل من الإرهاب سيكون له تأثير اقتصادي وأمني بدلاً من التأثير السياسي الذي يحدثه الإرهاب في شكله التقليدي.

ب- مستقبل الإرهاب على الصعيد الوطني:

في هذا المستوى يمكن القول إنه يوجد مزيج من التشاؤم والتفاؤل بشأن مستقبل الإرهاب في العالم العربي، وتتمثل مؤشرات التشاؤم بـ:

١- بروز ظاهرة العولمة وما ترفعه من تحديات عديدة للدول العربية خصوصاً تحديات الخيار الديمقراطي الذي يرى تيار العولمة أنها تجسد خيار الدخول لنادي الدول المتحضرة في المجتمع الدولي، فهذا الخيار الديمقراطي يرفع تحدياً قوياً لأنظمة الحكم العربية قد يكون فوق قدرتها الاستجابة له في الوقت الحاضر، إذ إن الديمقراطية ليست مجرد صياغة نظام سياسي فحسب، بل هي تتطلب صناعات تربوية وبناءً مؤسسياً لكي تعمل لخدمة المصلحة الوطنية، وهذا يتطلب فترة من الزمن، ومتى ما وجدت الحكومات العربية أنها مرغمة على الخيار الديمقراطي بنموذجه الغربي، نتيجة لضغوط دولية، فقد يؤدي ذلك إلى نوع من الفوضى السياسية إذ ستظهر في الساحة السياسية قوى تنقصها الخبرة السياسية وتفتقر للبناء التنظيمي، هذا بدوره سيشكل بيئة خصبة لظهور العنف والاعتصاب السياسي.

٢- إن مسار التنمية الشاملة في الدول العربية تحيط به المخاطر، فبعض الدول العربية تعاني من نقص واضح في متطلبات التنمية الشاملة، في حين أن الدول العربية الأخرى قطعت شوطاً لا بأس به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تعاني من ضعف في التنمية السياسية، وما لم تسارع هذه الدول إلى تحقيق التوازن في التنمية، وذلك بالأخذ بالتنمية السياسية بشكل جدي فقد تجد الأنظمة السياسية الحاكمة في هذه الدول نفسها، وقد أصبحت ضحية لمنجزاتها الاقتصادية والاجتماعية حيث تفتقر للقدرة على الاستجابة للتحديات السياسية التي تفرزها التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما مؤشرات التفاؤل فيمكن رؤيتها من خلال الصور التالية:

- ١- إن هناك ميلاً ملحوظاً لدى قادة الدول العربية نحو الانفتاح السياسي الذي يسمح للجنين السياسي في رحم المجتمع بالتجلي على أرض الواقع السياسي، وهذا سيكون صانع القرار العربي من أخذ صورة سياسية واقعية تجعل حساباته السياسية تعكس المعادلة الحقيقية في المجتمع.
- ٢- إن الأجهزة الأمنية العربية طورت في السنوات الأخيرة خبرة جيدة في التعامل مع الجماعات الإرهابية خصوصاً في فهم الخطاب السياسي لهذه الجماعات وفي معرفة تشكيلاتها التنظيمية، بيد أن هذا التطور الذي حققته أجهزة الأمن العربية لا يمكن القول إنه بلغ مرحلة الحيلولة دون حدوث مفاجآت في المستقبل خصوصاً عندما يعتقد الإرهابي أن الحياة بالنسبة له أصبحت أقسى من الموت فيقدم على عمل لا عقلاني فردي أو جماعي يفجر ما به من مكبوت سياسي.

مراجع الفصل الثالث

- ١- أ.د. محمد محي الدين عوضي: تعريف الإرهاب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الندوة العلمية الخمسون الرياض ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٢- د. عبدالرحمن رشدي الهواري (التعريف بالإرهاب وأشكاله) الإرهاب والعولمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م الرياض.
- ٣- عبدا لهادي يو طالب: قراءات في مفاهيم أفاق الإسلام، العدد الثالث، السنة الثالثة أيلول ١٩٩٤م.
- ٤- د. أحمد بن صالح السالم: الإرهاب مصطلحاً (بحث في إشكالية تعريف الإرهاب، وسر غموض التعريف) مجلة البيان، العدد ١١٦، ربيع الثاني ١٤١٨هـ - أغسطس ١٩٩٧م.
- ٥- سامر إبراهيم الجهماني: مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، دراسة قانونية ناقدة، دار حوران للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٩٨م.
- ٦- جامعة الدول العربية: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب، أبريل/نيسان ١٩٩٨م.
- ٧- جوزيف بشارة josephhbishara@hotmail.com الحوار المتمدن - العدد: ١٥٤٠-٢٠٠٦/٥/٤.
- ٨- عبد المنعم مصطفى حليلة: www.abubaseer.com

الفصل الرابع

أسباب الإرهاب ودواعيه ومبرراته

- أولاً: أسباب ظاهرة الإرهاب
- ١ - الأسباب السياسية.
 - ٢ - الأسباب الاقتصادية.
 - ٣ - الأسباب الاجتماعية.
 - ٤ - الأسباب الفكرية.
 - ٥ - الأسباب التربوية.
 - ٦ - أسباب وراؤها دوافع فردية.
 - ٧ - أسباب بدوافع الحاجة إلى المال.
 - ٨ - أسباب وجدانية.
 - ٩ - أسباب على المستوى الوطني.
 - ١٠ - أسباب على المستوى الدولي.
 - ١١ - أسباب أخرى للإرهاب.
 - ١٢ - أسباب أخرى للعنف في المجتمعات الإسلامية.
- ثانياً: المؤثرات الخاصة على أسباب الإرهاب.
- ثالثاً: دواعي الإرهاب.

الفصل الرابع

أسباب الإرهاب ودواعيه وسبراته

أولاً: أسباب ظاهرة الإرهاب :

قبل التعرف على أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب في الوطن العربي تجدر الإشارة إلى أنه توجد مجموعة من الحقائق التي لابد أن تؤخذ في الاعتبار إذا ما أردنا تحليل الأسباب والعوامل التي تكمن وراء ظاهرة الإرهاب في الوطن العربي وأهم هذه الحقائق ما يلي :

- ١- أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة مركبة ومتشابكة ومن الطبيعي أن تتعدد وتتداخل أسبابها.
- ٢- أنه على الرغم من وجود سمات مشتركة بين الدول العربية إلا أنه توجد اختلافات بينها، خاصة فيما يتعلق بأنماط القيادة السياسية والتوجهات الأيديولوجية والارتباطات الخارجية والسياسات الاقتصادية في كل منها.
- ٣- أنه إذا ما رغبتنا في التعرف على أسباب هذه الظاهرة فلا بد أن يكون هناك تمييز واضح بين الأسباب المباشرة لها والأسباب الكامنة غير المباشرة، حيث أنه لكل حدث من أحداث الإرهاب أسبابه المباشرة التي لا يمكن استيعابها وفهم أبعادها دون الرجوع إلى المتغيرات المحيطة بهذه الظاهرة ويمكن عرض الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتربوية فيما يلي:

١- الأسباب السياسية :

تلعب العوامل السياسية دوراً بارزاً في بروز ظاهرة الإرهاب، وخاصة أن الاتجاه العام في السلطة السياسية في المجتمعات العربية قد استمر في اتجاه المركزية في السلطة والإدارة، وقد قبلت الشعوب العربية هذا الوضع لفترة من الزمن على اعتبار أن الأنظمة العربية تسعى إلى تحقيق بعض الأهداف القومية كالتحرر من الاستعمار الخارجي وتحرير فلسطين والوحدة العربية والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وغير ذلك، إلا أن هذه الأنظمة لم تحقق الكثير من هذه الأهداف وتلك الطموحات فكان من الضروري بمرور أحداث التغيير ومقاومة الوضع القائم، وفي ظل غياب الممارسة الديمقراطية في معظم البلاد العربية باستثناء القليل منها والتي تدور حول إمكانية التغيير باستخدام الوسائل السياسية السلمية كان العنف والإرهاب هو البديل المتاح أمامها.

كما أن ضعف معظم الأنظمة العربية قد لعب دوراً مهماً في دعم جماعات العنف السياسي والإرهاب المخيف في الوطن العربي، وقد عبرت بعض الدراسات عن بروز مجموعة من الملامح الرئيسية لضعف بعض الأنظمة السياسية العربية يمكن بلورتها في الآتي:

أ - وجود التمزقات والنزاعات القومية أو الإقليمية أو الطائفية أو العشائرية والتي تحدد أنماط وتوجهات الولاة تبعاً لها مما يخلق انقساماً موازياً في مراكز السلطة ويحول دون قيام السلطة على أسس اجتماعية أو قانونية راسخة ومتكاملة.

ب- تعدد القوى السياسية المختلفة التي تفتقر إلى انتظام العلاقة بينها مما يحول دون بروزها ضمن معين من التوازن الذي يعمل على تحقيق الوحدة الوطنية والولاء العام فمن الملاحظ أن كلاً من هذه القوى بغض النظر عن درجة الضعف التي تتمتع بها لطرح نفسها ضمن فرضية الإحلال محل وليس المشاركة مع القوى الأخرى من أجل السيطرة على السلطة.

ج- افتقاد معظم الأنظمة السياسية العربية لوجود توجه أيديولوجي واضح ومحدد المعالم وله صفة الاستمرار التاريخي، حتى وإن امتلكت بعض هذه الأنظمة بداية هذا التوجه فإنها لا تملك الوسائل التي يمكن عن طريقها تنشئة الشباب العربي حسب قيم النظام وتوجهاته الأيديولوجية، الأمر الذي أدى إلى إيجاد نوع من التنشئة ذات الطبيعة العشوائية.

د - الانفصال بين قيم النظام السياسي وقيم المجتمع المدني، وإذا كان النظام السياسي قد سعى كثيراً إلى تغيير توجهاته وأيديولوجياته لمواجهة قيم المجتمع المدني، فإن الأخيرة قد ظلت قوية ولها سيطرتها على الجماهير العربية - وبخاصة الشباب منهم - لأنها أعمق وأكثر انتشاراً إذا ما قورنت بقيم النظام السياسي..

يضاف إلى ما سبق من أسباب سياسية عجز بعض الأنظمة السياسية العربية عن استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة في المجتمع العربي، حيث شهدت المجتمعات العربية تحولات اجتماعية كثيرة لعل من أبرزها ازدياد عدد السكان وازدياد نسبة الشباب خاصة المتعلمين منهم، إلا أن الأنظمة العربية القائمة لم تستطع خلق المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب هذه الطاقات وإتاحة الفرصة لها للتعبير عن آرائها والمشاركة في اتخاذ القرارات، الأمر الذي دفع بالعديد من هؤلاء الأفراد إلى فقد الثقة في جدوى ممارسة أي نشاط سياسي في إطار المؤسسات السياسية الشرعية، القائمة ومن ثم فإن التحرر السياسي والعنف

والإرهاب الذي مارسه الشباب في كثير من الدول العربية يمكن تفسيره على أنه استجابة للنظم التسلطية الرجعية في هذه الدول، بالإضافة إلى الفراغ السياسي وضعف المشاركة السياسية، وهذه المشاركة متدنية وضعيفة بدءاً من الأسرة والمدرسة ومجال العمل وحتى القرار السياسي على مستوى المجتمع، ومن هنا تأتي التنظيمات السرية أو جماعات العنف السياسي والتطرف الديني وصولاً إلى الإرهاب الأعمى.

٢- الأسباب الاقتصادية :

شهدت الدول العربية تحولات اقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي في ظل ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي، حيث أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى ربط الاقتصاد العربي بالأسواق الرأسمالية العالمية، وكان من الضروري أن ينجم عن ذلك أن تكون آليات السوق هي المتحكمة في آليات الاقتصاد العربي، وقد صاحب الانفتاح تضخم ضاعت معه طبقة الموظفين والبرجوازية الصغيرة. وأصبحت السلع في متناول قلة قليلة، وقد خلقت الفجوة الطبقيّة بين الفئات المختلفة منها فئة الشباب على الانضمام إلى جماعات دينية تشعرهم عضويتهم فيها بأنهم ليسوا وحدهم في خضم الصراع.

وقد تنامت ظاهرة الإرهاب والعنف مع حقبة الانفتاح الاقتصادي والذي أتخذ طابعاً استهلاكياً استقرازيّاً، حيث شكلت التوجهات الاستهلاكية لسياسات الانفتاح الاقتصادي طرفاً ملائماً للمو ظاهرة العنف والإرهاب، حيث أدى إتخام الأسواق العربية بالسلع إلى إثارة نزوات الاستهلاك وغرائزه عند البشر، وأدى ذلك إلى تهديد قيم التقشف والبساطة، وأثار حفيظة الطبقات المتوسطة، كما أدى ذلك إلى انتشار الفساد والتبذل والإباحة، وقد انعكس ذلك على حس الشباب ودفعت بالعديد منهم إلى التساؤلات التالية :

- هل يمكن ان يحدث هذا الابتذال أو الإسراف في مجتمع مسلم؟
- هل يمكن أن يتعايش هذا الترف مع ما يعانيه أبناء الوطن العربي من حرمان؟
- زيادة تعميق وترسيخ تبعية الدول العربية للنظام الرأسمالي العالمي، وقد تمثلت هذه التبعية في الجوانب التالية :

أ - اعتماد غالبية الدول العربية علي البترول كمصدر وحيد للدخل، وعدم نجاحها في تنويع مصادر دخلها من القطاعات الإنتاجية الأخرى، وهذا بدوره أدى إلي جعل خطط التنمية الاقتصادية فيها تعتمد علي مصادر للاستثمار لا تتحكم هي فيها.

ب- هجرة الأموال العربية إلى الخارج بحثاً عن فرص استثمار آمنة بخلاف الأموال المودعة في بنوك العالم.

ج- تغلغل الشركات متعددة الجنسيات في بنية الاقتصاد العربي عن طريق قيامها بتنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية الكبيرة، وهذا بدوره أوجد تبعية تكنولوجية لهذه الشركات.

كما أن هناك أسباباً اقتصادية أخرى لعبت دوراً مهماً في ازدياد ظاهرة الإرهاب وأهم هذه الأسباب انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب، وهذا أدى إلى تضيق الرزق وصار المجتمع العربي يعاني من اختلالات هيكلية في الوقت الذي ازدادت فيه القاعدة الواسعة للهرم الاجتماعي، والتي تقبع فيها جموع الفقراء، مما أدى إلى زيادة حدة التوترات الاجتماعية وحوادث العنف والإرهاب كرد فعل للأزمة الاقتصادية التي خلقت الفجوة الطبقة بين الفئات المختلفة.

٣- الأسباب الاجتماعية :

إن التحدي الذي تمثله الجماعات الإرهابية لا يقتصر على عدم اعترافها بالأنظمة السياسية والاجتماعية القائمة في الوطن العربي، وسعيها الدائم للانقلاب عليه، وإنما يأتي أيضاً من خلفيتها الاجتماعية، فأغلب الدراسات التي تناولت هذه الجماعات تشير إلى أن الغالبية العظمى لأعضاء هذه الجماعات تنتمي لشريحة خاصة من المجتمع، وهي الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، وهذه الشريحة تتسم بقدر عالٍ من التذبذب السياسي والقلق الاجتماعي بسبب وضعها غير المستقر في السلم الاجتماعي إذ أنها ما زالت في سلم حراك اجتماعي، كما أن الأصول الاجتماعية لهذه الشرائح تعود إلى مهاجري الريف إلى المدينة ويعانون من التناقضات بين القيم التقليدية والقيم الحديثة، وكذلك الهجرة الواسعة من الريف إلى المدينة شكلت ضغطاً مستمراً على المدن بوجه عام، وعلى العواصم بوجه خاص، وزاد من تداعيات هذا الضغط عاملان أولهما: أن غالبية المهاجرين الريفيين إلى المدن أميون وغير مهرة، وبالتالي يصعب إدماجهم في العملية الإنتاجية، وإذا فأنهم في النهاية يلتحقون بأعمال هامشية غير منتجة، ومن ثم يتحول معظمهم إلى قوى عاطلة، وثانيهما: أزمة التحضر لا ترجع إلى ضغط المهاجرين وإنما ترتبط أيضاً بحقيقة أن ارتفاع معدل التحضر لم تأت، هذه الظروف أدت إلى زيادة نسبة الإحباط الاجتماعي من جراء الحياة في المدن.

كما أن هناك أسباباً اجتماعية أخرى وراء ازدياد وانتشار ظاهرة الإرهاب وقد لعبت هذه العوامل الاجتماعية دوراً كبيراً في إيجاد حالة من الإحباط واليأس لدى

الشباب العربي سواء في البلاد الفقيرة أو البلاد الغنية، وقد توصلت إحدى الدراسات التي أجريت على الشباب المصري إلى النتائج الآتية :

٦٩% لا يتوقعون الحصول على عمل مناسب بعد التخرج.

٨٣% لا يتوقعون الحصول على مسكن مناسب.

٩٦% لا يتوقعون مستقبل أفضل بالنسبة لهم.

وتوصلت دراسة أخرى أجريت على الشباب الأردني إلى أن المشكلة الاقتصادية تحتل المكانة الأولى بالنسبة لاستجابات أفراد العينة، ويأتي في الاختيار الثاني الخوف من عدم تحقق المكانة الاجتماعية الملائمة لهم، أما الدراسة التي أجريت على الشباب الكويتي فقد أوضحت أن أكثر من نصف أفراد العينة يعيشون بالخوف والقلق إزاء المستقبل المهني.

و قد قدمت إحدى الدراسات تفسيراً للأسباب الاجتماعية التي ساهمت في انتشار ظاهرة العنف والإرهاب في الدول العربية، ويستند هذا التفسير إلى ثلاثة أسباب هي:

الأول: يتمثل في الفجوة بين الواقع والمأمول، حيث يؤدي اتساع هذه الفجوة إلى الإحباط وزيادة شحنة العداء للنظام القائم لدى الأفراد، خاصة إذا ما شعر الأفراد أن هذه الفجوة راجعة لظروف اقتصادية أو اجتماعية قائمة، فعندئذ يبحثون عن بديل لهذه الظروف.

الثاني: يدور حول اختلال العدالة التوزيعية، ففي هذه الحالة يتحول الإحباط إلى سلوك عدواني، إذا ما تراءى للأفراد أن أقرانهم يحصلون على نصيب أعلى من الثروة أو المكانة الاجتماعية.

الثالث: يتمثل في الحرمان النسبي، بمعنى أن الأفراد قد يتوقعون ألا تسوء حالتهم، بينما تتحسن أحوال الآخرين في نفس المجتمع دون ما سبب مشروع فإذا ما حدث العكس كما هو الحال في معظم الدول العربية، فإن الإحساس بالحرمان والظلم يولدان غضباً وسخطاً واستعداداً لرفض النظام القائم ومقاومته.

٤- الأسباب الفكرية :

يقول أحد الباحثين إذا ما سلمنا بأنه لا يمكن إرجاع ظاهرة العنف والإرهاب في الوطن العربي إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحدها وجب علينا أن نشير إلى وجود عوامل فكرية ساهمت بدورها في إبراز ظاهرة الإرهاب

كأداة من أدوات الممارسة السياسية في الوطن العربي، وتتحدد أهم هذه العوامل في الجوانب التالية:

أ - أن الفكر العربي ليس فكراً واحداً منسقاً متجانساً، وإنما هو فكر متنوع الاتجاهات، متعدد المشارب، مختلف المناهج والأهداف وهو بحالته هذه يعبر عن واقع التعدد والتنوع والاختلاف السائد في الخريطة السياسية للمجتمع العربي.

ب- أن الفكر العربي منذ ما يزيد عن مائة سنة قد فشل في تحقيق هدفه الأسمى وهو النهضة، ويبدو ذلك واضحاً في غياب المشروع القومي الحضاري العربي، والذي يمكن أن تلتف حوله الدول العربية، وقد نتج عن ذلك أن الفكر العربي لم يستطع حتى الآن بلورة رؤية عربية واضحة، الأمر الذي أدى إلى إيجاد ما يمكن أن نسميه بالفوضى الفكرية في المجتمع العربي المعاصر.

ج- أن المجتمع العربي ما زال متمسكاً بنصوص بعيدة عن الواقع المعاش، فليست هناك علاقة مباشرة بين الفكر العربي والواقع القائم، وهذا بدوره جعل الفكر العربي قاصراً عن تحليل الواقع وتقديم الحلول العملية لمواجهة مشكلاته، لذا فليس بغريب أن يظل هذا الفكر يكرر معالجة نفس القضايا ويدور في فلك نفس المفاهيم.

د - أن البلاد العربية هي أكثر البلاد المستهدفة للسيطرة عليها ثقافياً، واستقطابها سياسياً، ونظراً لأن معظم هذه البلاد لا تلتزم التزاماً كاملاً بالإسلام في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية، فإن الباب مفتوح فيها للتيارات المختلفة، والأفكار المتباينة على اختلاف مصادرها وأهدافها، وهذا الأمر يؤدي بدوره إلى زعزعة هوية هذه البلدان وإلى تضارب أفكار شبابها.

هـ- أن الشباب العربي يشعر بالحيرة والقلق وعدم وضوح الرؤية، وهذا يؤدي إلى تحول الشباب من الإيجابية التي تتجلى في العمل على ترقية الواقع الاجتماعي أو النضال ضد القوى السياسية إلى السلبية، حيث الانسحاب من الواقع الاجتماعي، إلا أن هذا الانسحاب لا يلبث أن يكون مقدمة لإيجابية أكثر عنفاً من الحالة الأولى، فهناك نوع من الفراغ الفكري الذي يستشعره الشباب كنتيجة لعدم وضوح موقعه الاجتماعي، وضعف انتمائه السياسي الراجع أساساً إلى قصور التنشئة السياسية، وانعدام المشاركة في معارك النضال من أجل التحول الاجتماعي في الوطن العربي.

هذه هي أهم الخصائص الفكرية للبيئة العربية والتي تبين أن الفكر العربي كان في مجمله بعيداً عن الواقع الفعلي، ولعل هذا يرجع إلى الظروف التاريخية التي مر بها هذا الفكر وتطور في نطاقها والتي تتمثل في التدخل الأجنبي وما كان يعنيه هذا التدخل من تحد لهذا الفكر واتجاه النخبة الحاكمة نحو توظيف هذا الفكر لإحكام سيطرتها على تلك المجتمعات والحفاظ على الوضع القائم الذي يتيح لها التمتع بما حقته من امتيازات ومصالح خاصة بها، وقد أدى هذا الوضع إلى تحول البيئة الفكرية العربية إلى بيئة صراعية تفتقد للأدوات الفكرية التي تقوم على الحوار الهادف والاعتراف للآخرين بحقوقهم في إبداء الرأي، واحترام الرأي الآخر، والتسامح معه أياً ما كانت درجة الاختلاف.

٥- الأسباب التربوية :

إن غياب التربية أو تخلفها وتقاوعها في الوطن العربي أدى إلى تفاقم أزمة الحياة العربية على كافة الأصعدة والمجالات، وقد أثبتت معظم الأبحاث والدراسات أن نظام التعليم في الدول العربية هو نظام نمطي متخلف لم يستطع أن يستجيب لمتطلبات الواقع الجديد وتداعياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وخاصة أن النظام التعليمي في الوطن العربي هو نظام تلقيني يعتمد على حشو الأذهان، ويتم استرجاع تلك المعرفة الصماء التلقينية في العملية التعليمية الامتحانية، ويعد المعلم المصدر الوحيد للمعرفة إلى جانب الكتاب المدرسي، فهو الذي يعرف ويملك المعرفة، وعلى الآخرين الانصياع والانضباط لأوامره وتعليماته، لأنه بدون المعلم يفقد المتعلم السبيل الوحيد لتعلم المعرفة ومن هنا فإن نظام التعليم يكرس الأنا وينفي الآخر نفيًا مطلقاً من خلال المقررات الدراسية وكذلك طريقة التدريس التي تعتمد على الطريقة التقليدية، فالمعلم يعرف كل شيء والمتعلم لا يعرف أي شيء، الإذعان في مواجهة النقاش والفهم، والتنمية الفردية في مواجهة الجماعية، وهذا النوع يسمى التعليم البنكي، بمعنى أن تجعل المتعلم يعد مخزناً للمعلومات، وتودع فيه المعرفة الإنسانية، وهذا التعليم البنكي هو السائد في الدول العربية منذ زمن بعيد. وهو ينمي التطرف المعرفي والسلوكي، بمعنى أنه يكرس أحادية التفكير، والرؤية من زاوية واحدة، لذلك كان الأمر سهلاً على هؤلاء الذين استغلوا هؤلاء الشباب المتأزم نفسياً واجتماعياً بملى عقولهم بمعلومات ومعارف جديدة اتخذت الدين من خلالها وسيلة، ومن هنا كان لصيغة أمير الجماعة استجابة تربوية فورية لدى هؤلاء الطلاب الذين اعتادوا تلقي المعرفة والأوامر من شخص واحد أمير الجماعة حالياً المعلم سابقاً، والتسليم بأنه هو الذي يملك المعرفة الحققة دون سواه،

مما سهل احتواء الشباب وحشو عقولهم بمفاهيم وأفكار متطرفة تقودهم إلى العنف والإرهاب، ومن ثم كان نظام التعليم بنمطيته وبنكيته أحد الأسباب التي ساعدت على انتشار ظاهرة الإرهاب

و يمكن إجمال مظاهر أزمة التربية في الوطن العربي والتي تؤدي بدورها إلى تكريس وانتشار ظاهرة الإرهاب في الجوانب الآتية :

أ - غياب الفلسفة التربوية في الوطن العربي: حيث إن البلاد العربية أخذت بفلسفات تربوية متعددة مستعارة، وقد انعكست آثار هذه الفلسفات على التربية ولم تستطع التربية أن تحقق أهدافها لتتوسع الفجوة بين الفلسفة وبين الواقع المعاش والذي أدى إلى فقدان الهوية التربوية والثقافية.

ب- تزييف الوعي عن طريق وسائل الإعلام: تعمل وسائل الإعلام العربية على تزييف الوعي وطمس الواقع وتشويه الحقيقة وإرضاء للأنظمة الحاكمة وهذا انعكس على واقع الشباب العربي وجعله يعمل ويفكر بصورة متناقضة، فهو يتحدث عن العدالة ولكنه يمارس الاستغلال، فالقول يخالف العمل وهذا التناقض خلق أزمة تربوية في المجتمعات العربية.

ج- قصور دور المؤسسات التربوية: وهذه المؤسسات سواء الرسمية أو غير الرسمية في حاجة إلى إعادة النظر في مناهجها وأهدافها وطرائقها لأنها تعرضت للكثير من النقد نظراً لكونها معزولة عن الواقع وأن أدوارها متناقضة أحياناً مع قيم المجتمع وقد ساهمت هذه المؤسسات في غياب الفكر الثقافي الناضج وعجزت عن بناء إنسان عربي مثقف واع بمشكلات مجتمعه.

٦- أسباب وراءها دوافع فردية:

كالأسباب النفسية إذ يقدم الفرد على الإرهاب لأسباب تتعلق بحالة نفسية عنده أثارتها ضغوطات ومواقف تعرض لها، إذ كيف سيتصرف طفل رأى بأم عينيه ذبح والديه وأخوته أمامه وتلطيخ رأسه بدمائهم، كما حصل لأطفال في صبرا وشاتيلا. بالإضافة إلى أن هناك جيلاً فلسطينياً كاملاً سمي بجيل الانتفاضة. إن الأثر النفسي لأحداث ٩/١١ التي خطيت بتغطية إعلامية هائلة على الكثير من الذين شاهدوها سيكون بالغ الأثر. هذه بالإضافة إلى أن هناك أسباباً وراثية عند بعض مرتكبي الإرهاب.

٧- أسباب بدوافع الحاجة إلى المال:

حين يحتاج الفرد ولا يجد ما يسد حاجته ويلبي متطلباته المادية وعندما تتسع الهوة بين الفقير والغني وسط أجواء تنتشر فيه الفضائيات والشفافية، فماذا سيعمل

الفقير الذي لا يجد قوته حينما يقرأ إعلاناً في الصحف بأن شاباً يعرض مليون جنيه جائزة أو مكافأة لمن يجد كلبه المفقود ويعيده إليه. إن المنظمات الإرهابية بارعة في إجتذاب الشباب ضعيفي النفوس بتوفير فرص الثراء السريع لهم.

٨- أسباب وجدانية:

لقد نجح الإرهاب بتسخير وسائل الإعلام للتأثير على الوجدان فيجد من يتعاون معه في بعض الأوساط فينخرط في المجموعات الإرهابية.

٩- أسباب على المستوى الوطني:

تم التطرق إليها في مواقع سابقة من هذا البحث تتعلق بالحرمان، وغياب الديمقراطية، وخرق حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والتمييز العنصري، والاختلافات الدينية والمذهبية وانتهاك الحقوق المدنية، وتواجد القواعد العسكرية الأجنبية على أرض الوطن.

١٠- أسباب على المستوى الدولي:

إن قيام بعض الدول بممارسة الإرهاب ومساندته تساهم في نشر الإرهاب عالمياً، كما أن خلق البؤر المتوترة واستمرار الرواسب الاستعمارية يؤدي إلى إرهاب خاصة في الشرق الأوسط وأفغانستان.

إن الآثار التي ترتبت على حرب فيتنام أثبتت أن مواجهة الدول الكبرى بإتباع عنف غير تقليدي يمكن أن تحقق النصر مما ترك الانطباع عند الثوريين بأن الإرهاب وسيلة ضرورية لتحقيق الهدف.

١١- أسباب أخرى للإرهاب :

إن ظاهرة الإرهاب التي تسود في واقع ما تعبر عن تفاقم أزمة ذاك الواقع الذي يزخر بالتناقضات الحادة، ويفتقد بوصفه ممارسة مستويات الصراع المادي والمعنوي. وبطرق ديموقراطية. لأن التعامل مع الأزمة المتفاقمة إذا لم يأخذ مجراه الصحيح فإن الإرهاب يجد التربة المناسبة للإخصاب. وبالإضافة إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية، الاقتصادية، وعدم معالجتها بالطرق الصحيحة، نجد أن أسباباً أخرى تقف وراءه وأهمها:

١- السبب المادي الهادف إلى السيطرة على مصادرة الثروة، وعلى المجتمع من أجل استغلاله المادي والمعنوي، خاصة، وأن الخيرات المادية، ومصادر تلك الخيرات تعتبر محور الصراع الطبقي منذ أنقسم المجتمع إلى طبقات مستغلة للخيرات، وطبقات محرومة من تلك الخيرات.

فالجهاز الممارس للإرهاب تسعى إلى مصادرة حقوق الآخرين في الاستفادة من الخيرات المادية عن طريق:

أ - تكريس السيطرة على وسائل الإنتاج، مما يؤدي إلى الاستبداد بالثروة التي تسخر لصالح تلك الجهات وقمع ومصادرة حقوق الأفراد والجماعات عن طريق توظيف الإمكانيات المختلفة والمتعددة لتأييد السيطرة التطبيقية.

ب- توظيف الخيرات لاستغلال أفراد المجتمع في إطار السعي إلى مضاعفة التراكم المادي لرفع قيمة الجهات الممارسة للإرهاب على المستوى القومي والأمني.

ج - استثمار الثروات في الوصول إلى السيطرة على المؤسسات المالية والشركات العابرة للقارات حتى تضمن السيولة اللازمة لدعم الإرهاب على أعلى المستويات ونقله إلى أي نقطة من العالم عن طريق الشبكة التي تكون لهذا الغرض، وتمتد عبر القارات من أجل السيطرة على العالم.

د - تنظيم الاستغلال، وفق رغبة وتوجهات الجهات الممارسة للإرهاب. وحتى لا تستمر المجتمعات، والأقطار والقارات في خدمتها، وغير منتجة لممارسة الإرهاب يجب توعية المقيمين وتنظيمهم في أفق احترام حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، باعتبارها وسيلة لقطع الطريق أمام ممارسة الإرهاب التي تحصل في أي بقعة من العالم نظرا لاختلال ميزان القوى لصالح الجهات الممارسة للإرهاب أي كان نوعها.

٢- السبب الفكري والمعنوي ويتجسد في الرغبة في فرض أفكار أو إيديولوجية معينة على الناس عن طريق الإرهاب، مادامت تلك الأفكار أو الإيديولوجيات تخدم مصالح الجهات الممارسة للإرهاب، وتوظف لهذه الغاية كل الوسائل الممكنة لإرهاب الناس في حالة عدم إقناعهم بالأفكار أو الإيديولوجيات، وهذا ما يمارسه المتنبئون الجدد الموالون للأنظمة الاستبدادية القائمة في العديد من البلدان العربية والإسلامية، أو العاملون في إطار التنظيمات المؤلفة للدين الإسلامي بهدف فرض سيطرتها على المسلمين.

٣- وأولئك المتنبئون الجدد الذين يستغلون وسائل الإعلام السمعية / البصرية ومنابر المساجد لتصريف خطاب الإرهاب الفكري والمعنوي لفرض سيطرة فكر أدلجة الدين الإسلامي على عقول الناس البسطاء، الأميين الذين لا يملكون من أمرهم شيئا. فيصبحون بسبب ذلك الإرهاب الفكري والإيديولوجي خاضعين خضوعا أعمى لأدلجة الدين الإسلامي.

وما يمكن رصده في البلاد العربية الإسلامية يرصد في جميع مناطق العالم بسبب تراجع الفكر العلماني والممارسة الديموقراطية إلى الوراء.

٤- السبب العقائدي لأن الجهات الممارسة للإرهاب توظف العقائد وتفتعل الصراع فيما بينها بدعوى الحفاظ على العقيدة أو الدفاع عنها أو العمل على نشرها، وهو ما يؤدي إلى التناحر بين حاملي العقائد المختلفة واللجوء إلى الاغتيالات والتصفيات الجسدية باسم عقيدة معينة. والصراع الذي نشاهده في العديد من مناطق العالم وفي القارتين الخمس يساهم إلى حد كبير في تكريس الإرهاب العقائدي الذي يتخذ عدة مستويات.

أ- مستوى الترغيب والترهيب في إطار عقيدة معينة مما يجعل العديد من الناس ينشغلون بأمور الحياة الأخرى، وينسون ما يجب عليهم في الحياة الدنيا لحفظ كرامتهم فيصبحون عالة على غيرهم.

ب- مستوى الخضوع لعقيدة معينة دون قناعة واختيار خوفاً من التصفية الجسدية التي يتعرض لها العديد من المخالفين.

ج- مستوى الابتزاز المادي الذي يحصل يوميا في العديد من الأماكن باسم الحاجة إلى المال لتنظيم الدفاع عن عقيدة معينة.

ولذلك يبقى السبب العقائدي من الأسباب الأساسية والرئيسية التي تقف وراء إرهاب الأفراد والجماعات والشعوب.

والأسباب التي أوضحناها أعلاه ما هي إلا وسيلة من وسائل السيطرة الطبقية لتأييد استغلال الأفراد والجماعات والشعوب.

أسباب أخرى للعنف في المجتمعات الإسلامية :

يتسم "العنف الديني" مثل كل أنواع العنف، ومثل كل ظواهر الحياة الإنسانية بكثرة وتنوع الأسباب وتترابط وتتداخل بل وتتناقض أيضاً. ويعود الكثير من هذه الأسباب إلى المجتمع نفسه من حيث ممارساته وظروفه ونشأته، كما يعود قسم من الأسباب إلى البيئة التي يمر بها المجتمع الإنساني ككل؛ أي يعود إلى أسباب تأتي من خارج المجتمع فتؤثر فيه وتستثير رد فعله. لا أحد يستطيع إلا وأن يكون متأثراً بانسياب المعلومات والمعرفة والسلع والمفاهيم، فتكاد الدنيا أن تكون قرية واحدة، وحتى فإن هذه القرية قد تكون أشبه بالأسرة الواحدة لا يفصل بينها إلا ما يتعلق بالتكوين والبحث للفرد

كما أن الثقافة والمفاهيم النابعة من " إيمان صحيح وسليم " من الصعب جداً أن تُفرز إرهاباً ولا حتى استخداماً أعمى للقوة. و"الإيمان السليم" ليس صفةً لعقيدة محدودة بالذات دون غيرها، وليس صفةً لثقافة أو حضارة دون غيرها من الثقافات، فالإنسان الإنسان ليس مُحْتَكراً أو " امتيازاً " لقومية معينة أو ثقافة معينة أو زمان محدد بالذات. فالإنسان الإنسان هو عطاء إنساني أينما كان وفي أي زمان. والإسلام هو ملك للبشرية كلها التي كانت والموجودة حالياً والقادمة مستقبلاً.

والإسلام رسالة سمحة "وسَطِيَّة" معتدلة تأمر بالرفق وتنتهي عن " الغلو " و"الإفراط" و"التفريط". قال تعالى :

- "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا" (البقرة: ١٤٣).

- "وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا" (الفرقان: ٦٧).

ذلك قَطْرٌ فقط من غيث "سماحة" الإسلام، وتعود مظاهر العنف في البلاد الإسلامية أو يعود العنف الذي يسمى إسلامياً أو ألصق به إلى:

١- سوء الفهم أو الفهم الخاطئ للإسلام: هناك جماعات و"فرق" تطرح مفاهيم مشبوهة ومشوشة للإسلام، وهناك مُعرضون ذوو هوى واتجاهات خبيثة تأخذ الدين الإسلامي ستاراً لطرح شعارات دينية تتشدد في بعض الشكليات وتهمل الأمور الجوهرية. كما أن جماعات تشهر الأسلحة في وجه جماعات أخرى موجّهة لها التهم التي تصل إلى حد التكفير.

والملاحظ أن هناك كثرة في الذين ينتطحون للاختصاص بالشئون الدينية دون إعداد؛ وبالتالي بلا كفاءة ويخوضون الحوارات طبعاً بعد أن يكونوا قد أطلقوا اللحي ولبسوا الثوب الأبيض والعباءة السوداء ولفوا العمامة على الرأس مع إجراء بعض التمارين من أجل الحصول على صوتٍ رخمٍ. وربما تجد بعضهم ينطق ببعض كلمات غير مفهومة من لغة غير عربية؛ ويتصيّد الواحد منهم الفرصة لقراءة صفحة الوفيات في الجريدة ليفرض نفسه على بيت عزاء ينطلق فيه بخطاب ديني لا يجنب إلا امتعاض الآخرين ... وفي بعض الأحيان يُخطئ العنوان فيدخل منزلاً تزدحم أمامه السيارات الفارهة لمدعوين على عشاء فاخر فلا يظفر إلا بكلمات ناهرة من حارس في أغلب الحالات لا يتحدث اللغة أو اللهجة المحلية!!

إن الفهم الخاطئ للإسلام على تنوع أسبابه يحمله دعاة ليسوا بدعاة يشكل الباعث الأول للتطرف والإرهاب الذي يصل إلى الحد الذي يرتكب فيه التكفير والقتل.

٢- الهيمنة الأجنبية مهما كانت جنسيتها ومهما كان شكلها. " لقد استباحوا الوطن واحتقروا كرامة الشعب وأذلّوا وعذبوا الناس وطاردوا أهل الرأي وقادة التحرر ونهبوا الثروات وزرعوا الذعر. الأمر الذي ولد عند المواطنين أعلى درجات الغضب فتورة التحرير " وانتفضوا يطلبون الموت. ومن الأمثلة على الهيمنة الأجنبية:

- نهب الثروة الوطنية وإغراق السوق بمنتجات أجنبية وطمس المنتج المحلي.
- اغتصاب السيادة وإسقاط الدولة بحجج مبركة خرقاً لكل الأعراف والقوانين الدولية.
- إغراق الأسواق المحلية بكم هائل من المؤلفات المعادية للإرث الوطني والتشهير به والغزو الفكري بالفضائيات المتسلطة ووسائل الاتصال الالكترونية، وتغريب المجتمع.
- إقامة القواعد العسكرية فانتهاك مفهوم الاستقلال والسيادة.
- الانحياز الكامل لكل ما تقوم به إسرائيل.

٣- يمارس الحكام المحليون التعسف في استخدام السلطة، فيقمعون ويقتلون ويسجنون ويعذبون وينفون ويُهَجَّرُون ويقطعون الأرزاق الأمر الذي يدفع بالمواطن إلى العنف والإرهاب. ومن الحكام من هو جاهل ضيق الأفق لا يعرف في شئون الحكم ولا يعرف واجباته، يهمل في شئون وطنه وشعبه منصرفاً إلى الملذات فهو بذلك كأنه يمارس ضد شعبه عنفاً غير مباشر يستثير العنف المباشر لدى مواطنيه. والصورة السيئة الكاريكاتورية للمتسلط العربي المسلم في الإعلام الغربي تتَمَثَّلُ في شخص يرتدي العقال والغترة يحشو اللحم بشدقيه مُرَنِّخَةً بالخمر، تحيط به العاريات والطبالون

٤- الحاجة وعدم توفر فرص العمل: يقول المثل الأردني الشعبي " قلة الشغل بتعلم التطريز " والتطريز هنا بمفهومه السلبي وليس الفني. والبطالة فعلاً تولد الرذيلة. والفقير المحروم تتولد عنده النقمة والتمرد والغضب والعنف، إما عنف ضد نفسه فيهرب من الحياة إلى الفساد والموبقات وإلى أحضان الإرهابيين لقمة سائغة فيقودونه ويوجهونه مثل ما يوجه الإنسان الآلي بالموجّه الكهربائي عن بعد؛ وإما عنف ضد الآخرين يُهلك فيه الحرث والنسل. إن الفقر والبطالة تعني الحرمان وكلها تنتهي إلى الكفر "وأعوذ بك من الفقر والكفر". حديث نبوي.

٥- الإنسان بفطريته يدافع عن حقه ويُشهر سيفه دفاعاً عن حقه المسلوب في غياب العدالة ودولة القانون. والحق المسلوب يقود إلى التطرف والعنف وحق الشعب الفلسطيني مسلوب سواء حقه في تقرير مصيره أو في حرياته الأساسية وحقه في الحياة على ترابه الوطني وإقامة دولته المستقلة.

٦- إن قمع الحريات وتعطيل الدستور وعدم العمل بموجب القوانين والتسلط وفتح السجون، أي غياب الديمقراطية، يدفع بالناس إلى الانتقام ممن آذاهم وإلى التمرد والعنف. وبالعكس فإن التمتع بالحرية الصحيحة يقضي على العنف ويصنع الاستقرار. ولا ننسى قول عمر بن الخطاب " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً".

٧- إن ما تفرضه وسائل الإعلام من غرائب على الواقع والمجتمع الإسلامي؛ والتحدي الذي تمارسه ضد القيم الدينية الإسلامية والحضارة العربية يُشكل استفزازاً لدى المواطن العادي للدفاع عن دينه وقيمه فيضطر مكرهاً لاستخدام العنف. وواضح أن الإعلام المسموم هو سبب هذا العنف، وعلى سبيل المثال:

الأعلام المعادي للإسلام لا يصف أعمال الجيش الأحمر الياباني الإرهابية بأنها إرهاب "بوذي". ولا يصف إرهاب "منظمة العمل المباشر" بأنه إرهاب كاثوليكي أو فرنسي، أما بالنسبة لإرهاب "بادر ماينهوف" فلا يسميه بأنه إرهاب ألماني أو إرهاب بروتستاني. بينما هذا الأعلام نفسه يتصيد أي واقعة أمنية ليأخذ منها منطلقاً لتغطية طويلة مبرمجة وبتركيز عما يصفه بالإرهاب الإسلامي أو الإرهاب العربي ولا يقصد من ذلك إدانة أو تشويهاً للإرهاب ذاته وإنما يهدف إلى تشويه الدين الإسلامي وأن يطعن في الصميم القضية العربية العادلة. وما زال الأعلام العربي والإسلامي عاجزاً قاصراً لا يعرف كيف يرد ولا يقوى على الرد. إنه مهتم بما هو أهم!!

لذلك فإن الإعلام المغرض المعادي يسهم بقوة في خلق ميول التطرف والإرهاب عند الأجيال الصاعدة بما يمارسه من تحدٍ سافر للقيم والأخلاق الإسلامية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يخلق تلك النزعة بما يعرضه من أحداث وأفلام وبرامج إجرامية.

١- لقد تكاثرت الحركات والجماعات والتنظيمات التي تتبنى فكراً متعصباً منغلقة مستعالياً ومسنودة وممولة من نفوذ خارجي معاد للأمة وللإسلام، وتدفع إلى ارتكاب عنف أعمى لا يميز بين الضحايا. فكل ما ليس منتمياً لهذه الحركات دمه وماله وعرضه مستباح لأنه كافر ؛ تمثل بالشيوخ والنساء والأطفال بما

لا يقبله منطق أو عقل. وعنف هذه الحركات يؤكد عنفاً مضاداً فيستشري العنف والعنف المضاد فيستمر المجتمع نازفاً دماً وقدرة وكياناً. تتدثر هذه الحركات بأسماء دينية لتخفي حقدها وتعصبها والدين الإسلامي منها براء، هو دين السماحة ودين الرحمة

٢- هناك مواجهات لا إنسانية تعتمد إليها بعض الدول وبعض المنظمات الشعبية المناوئة، فقامت إحدى المنظمات في جنوب أفريقيا بإطلاق الفئران المصابة بمرض الزهري على تجمعات المواطنين السود ليفتك بهم هذا المرض اللعين. كما أن إسرائيل أطلقت بالعاهرات المصابات بمرض "الإيدز" في المدن العربية لتصيب الناس بالعدوى - وهو اتهام وجهته المعارضة المصرية الإسلامية ضد إسرائيل.

٣- ومن أسباب انتشار الإرهاب في البلاد العربية إتباع الطرق الخاطئة من قبل السلطات الرسمية بهدف القضاء عليه الأمر الذي يولد مردوداً سلبياً ومُداناً جماهيرياً. مثلاً تلجأ السلطة نفسها إلى ارتكاب أعمال سرية قذرة لتحمل وزرها وتلصقها بمنظمات إرهابية لتسئ إلى سمعتها، إن الأساليب الخاطئة في العلاج تجعل من المشكلة بؤرة عنيفة للمشاكل مثل:

- "لا يفل الحديد إلا الحديد". أو "داوني بالتي كانت هي الداء". أو "العين بالعين والسن بالسن". أو "الجزاء من جنس العمل".

ثانياً: المؤثرات الخاصة على أسباب الإرهاب:

هناك مؤثرات غير مباشرة بل بعيدة جداً عن أن تكون سبباً للإرهاب ولكن التفحص والتحليل وشدة الاهتمام بيّنت أنه لا بد بالأخذ بالحسبان لمؤثرات ولو كانت بعيدة جداً. فمثلاً: كنا نسمع كثيراً عن أثر الغابات في فيتنام على حركة الثوار حيث كانت تشكل عمقاً وسترأ لهم ضد النار النازلة عليهم من السماء. تأثر بموضوع الغابات الكثير من الذين قاموا ضد إسرائيل بعد انتصارها في حرب ١٩٦٧ وتصور أن الشجيرات في عجلون وجرش يمكن أن تقوم بنفس الخدمة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تم استبدال غابات الأشجار بغابات من المواطنين أي الاختباء بين المدنيين الأبرياء في أحياء المدن المكتظة بالسكان. وذلك ما حصل أيضاً حينما وجهت التهم للنظام العراقي المنحل بأنه يخفي أسلحته ذات الدمار الشامل حتى والتقليدية بين صفوف المدنيين.

ومن العوامل المؤثرة على أسباب الإرهاب:

- ١- التضاريس الجغرافية من حيث كون المنطقة جبلية أو سهلية، غابات أم سهولاً، أمطاراً وتلوجاً أم صحراء أنهاراً أو بحاراً... ولذلك فعلى السلطة القائمة أن تسيطر على إقليمها كافة حتى لا يترك فيها جيوب تخرج عن سيادتها تشكل مأوى للهاربين من القانون، ولا يغفر للدولة أن يد سلطتها لا تمتد إلى كل إقليمها: ك أفغانستان قبل سقوط النظام فيها، أو دول أمريكا الجنوبية ومناطق المافيا ومزارع المخدرات.
- ٢- طبيعة المناخ الجغرافي تحدد وسائل العنف وكيفية مواجهتها. الرياض، والهجوم على الفنادق في الدار البيضاء.
- ٣- على الدولة أن تهتم بمواطنيها في مختلف الأقاليم منعاً لنشوء بؤر التوتر، كتوزيع مشاريع التنمية على مختلف الأقاليم. وعليها أن تكون متيقظة تماماً للمناطق الحدودية، فمثلاً الأردن شديد الاهتمام بالرعاية بمناطق البادية ولكن تكرار الأحداث في منطقة معان أمر لافت للنظر وشكل خاصرة رخوة للدولة في مرات عدة.
- ٤- إدمان الخمر والمخدرات يؤدي إلى عدم السيطرة الذاتية الأمر الذي له تأثير على الجريمة السياسية والثورة الانفغالية، فعلى الدولة التعامل بشكل علمي أكثر من أمني مع هذه الظاهرة الواسعة الانتشار خاصة إذا علمنا أن الإرهاب يرسل الشخص المتفجر ليقوم بمهمته تحت التخدير. وقد استعمل هذا الأسلوب تاريخياً الحشاشون الذين عرفوا بهذا الاسم وبه كانوا يسيطرون على عقول الشباب.
- ٥- التعددية العرقية أمر ذو حدين، فإذا تعاملت الدولة معه بعدالة يتحول إلى إثراء لمجتمع الدولة، وإذا تم التعامل معه بعصبية تحول إلى سوسة تتخر المجتمع وتهدمه. والدستور الأردني هياً للتعددية عدالة حققت الأمان للبلاد من هذه الزاوية.
- ٦- إن الحكم والإدارة الناجحة هي التي تعتمد اللامركزية وليس المركزية؛ الأمر الذي يعطي حرية أكثر في اتخاذ القرار الصائب من قبل الشخص الذي على علاقة مباشرة فهو الأعم والأعرف. كما يفتح المجال أمام القيادات من مختلف الأقاليم ويقضي على البيروقراطية منابع التذمر. فأهل مكة أدرى بشعابها.
- ٧- تشجيع النقابات المهنية لجميع المهن فهي الأعرف بالاستجابة إلى أمني منتسبها وآمالهم. وكذلك تشجيع العمل الحزبي السياسي ولو باحتضانه

ورعايته حتى يصل النضج. لأن الغياب أو الخلل في التنظيمات النقابية والسياسية يشكل بؤرة للتذمر وبالتالي للعنف والإرهاب. ومن نافذة القول التأكيد على أنه على الجميع الالتزام بالقانون الذي يجب أن يشرع حسب الأقنية الدستورية. والتأكيد على ضرورة أن لكل حزب سياسي، ولكل تنظيم نقابي الأقنية الكافية الحرة للسلوك والتعبير والكل يعمل من أجل الوطن.

٨- الاهتمام بالشباب ركن الوطن الأساسي صحياً وتربوياً وثقافياً وسياسياً وأي خلل في أي منها يخلق بؤرة للتذمر المؤدية للعنف فالإرهابيون وجميع الذين ينفذون العمليات الإرهابية هم من الشباب بين ١٧-٢٢ سنة عادة.

٩- الدولة هي دولة القانون فقط وأي خروج على القانون قد يؤدي إلى أسوأ أنواع الإرهاب.

١٠- إشراك الشعب كله في القضايا الهامة إما بالعودة إليه مباشرة بالاستفتاء أو بالعودة إلى ممثليه دائماً. كانت إسرائيل ومازالت حينما تقع قيادتها تحت ضغط سياسي في قضايا مصيرية تلوح بأن الأمر يحتاج إلى استفتاء الأمة، أو تلجأ إلى انتخابات تشريعية مبكرة، وعلى الرغم من ذلك اغتالت إسرائيل رئيس وزرائها "رابين" شريك أبي عمار في صنع سلام الشجعان. وإرتسخ في الذهن العربي أن كل استفتاء نتاجه معروفة سلفاً فهو معتاد دائماً على النتيجة "الكاتالوج" للاستفتاء التي لا تزيح عن ٩٩,٩٩%. وكسرت العراق في آخر انتخاب للرئيس "الريكورد" فوصلت عندها- وبدون تكبد حلف الأيمان المغلظة- ١٠٠%. "One hundred Percent".

ثالثاً: دواعي الإرهاب :

وانطلاقاً من الأسباب التي ذكرنا فإن دواعي الإرهاب تتجسد في:

١- الداعي الأيديولوجي المتجسد في الرغبة في رفض أيديولوجية معينة على مجموع أفراد المجتمع، وخاصة إذا كانت تلك الإيديولوجية معبرة عن مصالح الطبقات التي تخدمها الحداثة بمعناها العلمي المعبر عن الفرز الإيجابي للأفكار والإيديولوجيات، والطبقات المعبرة عن مصالح الجماهير المقهورة. وأيديولوجية من هذا النوع لا يمكن أن تكون إلا يمينية أو ظلامية ذات بعد عقائدي يهودي أو مسيحي أو إسلامي أو أي عقيدة أخرى. وتوظف الجهات الراغبة في فرض أيديولوجياتها إمكانيات مادية ضخمة، بما فيها الإمكانيات السمعية البصرية، والمقروءة، والمؤسسات التعليمية، والمؤسسات الدينية،

والعلاقات الاجتماعية ومختلف المناسبات لجعل الأيديولوجية تنفذ إلى أعماق وجدان الجماهير الكادحة بالخصوص، لأنها هي المستهدفة بالتضليل الأيديولوجي في الأصل.

ولذلك فحاملوا الأيديولوجية اليمينية/الظلامية المتطرفة عندما يفشلون في تمرير الوهم على مجموع الجماهير الكادحة يعمدون إلى ممارسة الإرهاب المادي والمعنوي لجعل المخالفين ينصاعون لأيديولوجيتهم، أو يتوقفون عن مناهضتها حتى تجد طريقها إلى الجماهير المستهدفة بالتضليل، وإلا فإن التصفية ستصبح هي الطريق الأسلم لفرض الأيديولوجية.

٢- داعي السيطرة الطبقية، لأنه إذا كان الأصل في عمق الداعي الأيديولوجي هو التمكن من السيطرة الطبقية، فإن داعي السيطرة الطبقية يكتسي طابع المباشرة الذي يقتضي توظيف الوسيلة السياسية وكافة الأدوات القمعية الأخرى للوصول إلى تلك السيطرة لجعل الجماهير الكادحة في خدمة طبقة من الطبقات أو في خدمة التحالف الطبقي.

وانطلاقاً من الحاجة إلى ذلك، فالسيطرة الطبقية تعتبر الداعي المركزي لممارسة الإرهاب المادي والمعنوي من أحد المنطلقين:

المنطلق الأول: الرغبة في تحقيق السيطرة الطبقية إذا كانت الطبقة الساعية إلى ذلك في طريق الصعود.

المنطلق الثاني: العمل على تأييد السيطرة الطبقية إذا كانت الطبقة مهيمنة فعلاً على أجهزة الدولة.

وممارسة الإرهاب في هذا الاتجاه يتخذ عدة مستويات نخص منها:

- المستوى المادي الذي يربط بين الاستغلال المنهك لقدرات الجماهير الشعبية الكادحة، وقمع طليعتها، وتخريب تنظيماتها أو الحيلولة دون قيام تلك التنظيمات.

- والمستوى المعنوي المتمثل في إشاعة ثقافة الخنوع والاستسلام والوصولية، والانتهازية، وكل القيم المتدنية والمنحطة التي تجعل الناس لا يأبهون بما يجري، ولا يلتفتون إلى ما يمارس لانشغالهم باليومي والآني الذي لا علاقة له بالمستقبلي.

ولذلك فداعي السيطرة الطبقية يرتدي جميع الألبسة ويقبع وراء الدواعي الأخرى.

٣- داعي المحافظة على الهيمنة الإيديولوجية التي تبقى حاضرة بشكل مكثف في ممارسة الطبقة المسيطرة على أجهزة الدولة حتى تبقى إيديولوجيتها مهيمنة، وحتى لا تخترق من قبل الإيديولوجيات الأخرى التي تسعى إلى الوصول إلى تحقيق الهيمنة.

وهذا الداعي يعتبر امتدادا لداعي السيطرة الطبقيّة باعتبار الإيديولوجية تعبيراً عن المصلحة الطبقيّة.

وبذلك تكون الدواعي ذات علاقة وطيدة فيما بينها إلا إنها تختلف في:

١- كونها صاعدة تسعى إلى الهيمنة /السيطرة.

٢- كونها مسيطرة تسعى إلى تأييد هيمنتها/ سيطرتها.

٣- كونها تسعى إلى المحافظة على الهيمنة.

وهذا الاختلاف لا يلغي التوحد في العلاقة بقدر ما يقويه، حتى تبقى دواعي الإرهاب قائمة في الواقع بقوة السعي إلى الهيمنة. والحرص على تأييد السيطرة الطبقيّة، والمحافظة على الهيمنة الإيديولوجية مما يجعل الجماهير لا تقوى على رفع رأسها بفعل الشعور بالإرهاب المتغلغل في نفسها.

مراجع الفصل الرابع

- ١- أحمد جلال عز الدين، الإرهاب.. والعنف السياسي، القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٦م.
- ٢- أدونيس العكر، «إشكالية الإرهاب: بين الأخلاق والسياسة»، فكر، العددان (٥٦ و ٥٧) (١٩٨٩/٨).
- ٣- عصام صادق رمضان «الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي»، السياسة الدولية، عدد (٨٥)، يوليو ١٩٨٦م، (١٦).
- ٤- محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ١٩٩٩م.
- ٥- الجيش الأحمر الياباني يخوض آخر معاركه» الشرق الأوسط، ٢٠٠٠/٣/٣١م.
- ٦- أدونيس العكر، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر ١٩٨٣م.
- 7- David L Bender and Bruno Leone, Terrorism: Opposing Viwpoints, Minnesota: Green Haven press, 1986, p 14.
- ٨- حسنين توفيق إبراهيم «أزمة الخليج والإرهاب الدولي: رؤية أولية» التعاون، عدد (٢٤)، ديسمبر ١٩٩١.
- 9- Donna M Schlageck, International Terrorism: an Introduction to the Concopts and Actors, Mass: Lexington Books 1988, p 1.
- ١٠- تصريحات جوسبان في إسرائيل، الشرق الأوسط ٢٠٠٠/٢/٢٦م.
- ١١- أحمد جلال عز الدين، «ظاهرة الإرهاب: نظرة تحليلية» الأمن، عدد (٣)، جمادى الآخرة ١٤١١هـ.
- ١٢- محمد مؤنس محب الدين، الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني والدولي: دراسة قانونية مقارنة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ.
- ١٣- أحمد جلال عز الدين، الإرهاب.. والعنف السياسي، ص (١٣١).
- 14- Hans I Morgenthau, Politics aming nations: the Struggle for power and peace, New York: Alfred A Knopf, 1973, p 4.
- 15- Bender and Leone op, cit p 47.
- ١٦- حسن طلعت، في خدمة الأمن السياسي، بيروت، الوطن العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.

- ١٧- أحمد محمد رفعت، صالح بكر الطيار، الإرهاب الدولي، (باريس، مركز الدراسات العربي، الأوروبي)، ١٩٩٨م.
- ١٨- تقرير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حول مستقبل الشرق الأوسط، المجلة، عدد (١٠٤٩) ١٩/٣/٢٠٠٠م.
- 19- State Department, patterns of Global Terrorism: 1999, April, 1991.
- ٢٠- "العالم لن يتساهل حيال الإرهاب الذي تدعمه الدول"، أضواء على الأنباء، عدد (١٢) ١٩/٥/١٩٩٢م.
- 21- BBC Online Network, 11/5/2000, Time 20, 30.

الفصل الخامس أنواع الإرهاب وأشكاله ومظاهره

- أ - أشكال الإرهاب :
- ١ - الإرهاب الجسدي.
 - ٢ - الإرهاب الاقتصادي.
 - ٣ - الإرهاب الفكري.
 - ٤ - الإرهاب الإيديولوجي.
 - ٥ - الإرهاب العقائدي.
- ب - أشكال أخرى للإرهاب.
- ج - أنواع الإرهاب.
- د - أنواع الإرهاب من ناحية مشروعيته.
- هـ - مظاهر الإرهاب.
- و - مظاهر أخرى للإرهاب.
- ز - صور الإرهاب من خلال الاتفاقات الدولية.

الفصل الخامس

أنواع الإرهاب وأشكاله ومظاهره

أ - أشكال الإرهاب :

وتبعاً لما قلناه في تعريفنا للإرهاب، فإننا نجد أنه يتخذ مجموعة من الأشكال التي قد تتداخل فيما بينها، وقد تظهر منفصلة عن بعضها تبعاً للشروط الموضوعية التي تحكمها ومن تلك الأشكال:

١ - الإرهاب الجسدي:

الإرهاب الجسدي الهادف إلى إلحاق الضرر بالجسد عن طريق التعذيب الجسدي المباشر بالضرب أو السجن أو التجويع وقد يصل إلى حد التصفية الجسدية كالتخلص من الرموز الفكرية والإيديولوجية والسياسية والعقائدية، أو من أجل ممارسة الضغط عليها حتى تتخلى عن أفكارها، وتوجهاتها الإيديولوجية، والسياسية والعقائدية لصالح أفكار وتوجهات الجهة الممارسة للإرهاب.

٢ - الإرهاب الاقتصادي:

الذي تمارسه الطبقة المسيطرة بواسطة أجهزة السيطرة الطبقيّة المتجسدة في أجهزة الدولة ضد باقي الطبقات للاستحواذ على الثروة، والتمكن من الجزء الأعظم من فائض القيمة، وبواسطة " القانون " ويتمظهر الإرهاب الاقتصادي في ضعف الأجور التي لا تقوى على مواجهة متطلبات الحياة، وفي حرمان الشباب العاطل من العمل، وفي عدم شرعية التعويض عن البطالة، وفي حرمان العمال من مجموعة من حقوق الشغل، وفي غياب الحماية الاجتماعية لمختلف الشرائح الاجتماعية وفي استغلال حاجيات الناس لرفع أسعار المواد الاستهلاكية، وفي ممارسة كل أشكال الاحتكار من قبل المضاربين، وفي قيام الدولة برفع قيمة الضريبة على الأجور وفي شرعية ما أصبح يعرف بالضريبة على القيمة المضافة التي تستهدف المزيد من التضييق على المستهلكين في جميع القطاعات الاجتماعية الكادحة والمقهورة.

٣ - الإرهاب الفكري

الذي يتجسد في مناهضة حاملي الأفكار المتناقضة مع فكر الجهة الممارسة للإرهاب. ويتخذ الإرهاب الفكري مجموعة من المستويات أهمها :

- أ - منع نشر الفكر بواسطة وسائل الإعلام السمعية/ البصرية والمقروءة كالجرائد والكتب والمجلات. وحتى لا تنتشر وتتحوّل إلى أفكار سائدة بين الناس اعتقاداً من الجهة الممارسة للإرهاب نجد أن الأفكار يمكن أن تقمع وأن حرمانها من وسائل النشر يمكن أن يعتبر وسيلة لتكريس فكر الجهة الممارسة للإرهاب. وقد يصل الإرهاب الفكري إلى درجة إسكات الأصوات المعبرة عن الأفكار عن طريق التصفية الجسدية كما يحصل في العديد من مناطق العالم.
- ب- منع إقامة المهرجانات والتظاهرات الفكرية في الأماكن العمومية حتى لا يؤدي ذلك إلى نهضة فكرية نقيضة للفكر المسيطر. وحتى لا تتحوّل الأفكار إلى واقع مادي يمارسه الناس في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولذلك فمنع التظاهرات والمهرجانات يعتبر وسيلة رائدة في يد الجهة الممارسة للإرهاب وبواسطة القانون.
- ج- مصادرة الكتب والجرائد والمجلات والنشرات، بعد توزيعها لتكون في متناول القراء. وتهدف المصادرة إلى منع تأثير الأفكار الواردة فيها عن القراء الذين ينتمون إلى طبقات مختلفة، وسعيًا إلى منع الرغبة في التعرف على الفكر النقيض.

٤- الإرهاب الإيديولوجي:

الذي يحدد انطلاقاً من أن الإيديولوجية هي التعبير الفكري عن المصلحة الطبقية التي تختلف من طبقة إلى أخرى. ولذلك فالطبقة المسيطرة تعمل على توظيف جميع الوسائل لنشر إيديولوجيتها الطبقية، وفي المقابل فإنها تستغل كل الأدوات القمعية للحيلولة دون انتشار إيديولوجية الطبقات المقهورة حتى لا تشعر بانتمائها الطبقي وتبقى ضحية التضليل الإيديولوجي للطبقة المسيطرة التي توظف مختلف الأجهزة الإيديولوجية للدولة لممارسة التضليل كالإعلام السمعي / البصري، والمقروء، والمدارس، والمساجد، والمؤسسات الثقافية، والمؤسسات الشببية، والرياضية، وجرائد الأحزاب الرسمية، وفي مقدمتها الأحزاب الحكومية التي تقدم لها الإمكانيات الضخمة لنشر إيديولوجيتها، وقمع الإيديولوجيات النقيضة.

٥- الإرهاب العقائدي،:

وهو إرهاب ناتج عن :

- أ - أدلة النصوص الدينية لخدمة مصلحة طبقية معينة تختفي وراء تلك الأدلة.
- ب- التطرف العقائدي الذي يترتب عنه تصفية وإقصاء حاملي العقائد أو المذاهب المخالفة.

ج- الاعتقاد بالتمثيلية العقائدية (الرهبنة) لحاملي عقيدة معينة، والدعوة إلى مصادرة كل من يرفض تلك التمثيلية. والإرهاب العقائدي يتخذ مجموعة من المستويات:

- مستوى تكفير المخالفين واعتبارهم ملحدين، وتكفير الناس منهم حتى لا يتأثروا بالحادهم.

- مستوى الإفتاء بمصادرة الحق في الحياة الذي يمكن أن يقوم به أي شخص يقتنع بذلك.

- مستوى تنظيم مصادرة الحق في الحياة بسبب الاختلاف العقائدي لتصفية رموز حاملي عقيدة معينة أو مذهب معين.

كما أن الإرهاب العقائدي يمكن أن يحصل:

أ - إما بسبب اختلاف في الديانات كالاختلاف بين الإسلام المؤدلج، والمسيحية المؤدلجة (الصليبية) اليهودية المؤدلجة (الصهيونية).

ب- أو بسبب الاختلاف المذهبي كالاختلاف بين الشيعة والسنة من جهة، وبين مذاهب الشيعة، أو مذاهب السنة من جهة أخرى، عندما تتحول المذاهب إلى تعبيرات أيديولوجية متناقضة، وليست اجتهادات فقهية، لأن الاجتهادات الفقهية لا تحصل إلا في دين غير مؤدلج.

وبذلك نجد أن الإرهاب باعتباره مصادرة لمختلف الحقوق يتخذ بعدا شموليا ويتخلل أنسجة الحياة العامة والخاصة، ويسعى لصالح الجهة الممارسة للإرهاب وهو ما يقتضي امتلاك الوعي به، والسعي إلى إنضاج شروط قيام حوار ديموقراطي هادف من أجل تجاوز ظاهرة الشعور بالإرهاب التي تعطل آليات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمدني والسياسي في أفق استئصال عوامل الإرهاب المختلفة عن الواقع.

ب- أشكال أخرى للإرهاب :

هناك شكلان للإرهاب:

الأول: إرهاب المجموعات الوطنية التي تطالب بحق تقرير المصير والتي تستخدم الإرهاب كجزء من مخططها للوصول إلى تحقيق هدفها، ويعتقد أفرادها بوجوب الكفاح المسلح مثل المجموعات الأرمنية منذ ١٩٧٥، والجيش الجمهوري الإيرلندي، ومنظمة الباسك، وفي تاريخ الصهيونية كان هناك عدة تنظيمات إرهابية قبل قيام الدولة العبرية مثل "شتيرن" و"الأرغون" لم تلبث أن تحولت إلى جزء من

الهيكلية الرسمية للدولة، كما أن في تاريخ القضية الفلسطينية عدة تنظيمات مارست وتمارست الإرهاب والأمر فيها خاضع للنقاش بين وجهات نظر متناقضة من حيث كونها إرهابية أم نضال وطني مشروع.

الثاني: هناك إرهاب تمارسه جماعات عرقية وهدفها معلن وهو تغيير الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة، منها مجموعة بادر ماينهوف في ألمانيا، والألوية الحمراء في إيطاليا، والجيش الأحمر في اليابان، والمنظمات اليمينية المتطرفة في أمريكا وطائفة الحقيقة السامية في اليابان.

وللباحثين وجهات نظر متعددة في "أشكال" الإرهاب، فمنهم من ينظر إليه من زاوية شكل العمل الإرهابي، ومنهم من ينظر إليه من زاوية دوافع العمل الإرهابي، وتوصل مؤتمر الإرهاب المنعقد في العاصمة الأمريكية سنة ١٩٧٦ إلى تصنيف الإرهاب إلى أربعة أشكال.

- أ - إرهاب أيديولوجي ويشمل إرهاب جماعات أقصى اليمين وجماعات أقصى اليسار.
- ب - إرهاب وطني يهدف إلى تحرير الوطن من المحتل.
- ج - الإرهاب العرقي أو الديني أو اللغوي مثل إرهاب "التاميل" في سريلانكا، وعمليات الشيخ ضد الهندوس، والهندوس ضد المسلمين.
- د - إرهاب الحالات "المرضية" مثل العمليات التي يقوم بها المرضى نفسياً كقتل الأطفال دون غيرهم، أو قتل النساء فقط.

وفي سنة ١٩٧٩ في بحثه المنشور في مجلة علم الإجرام قسم "جاستون بول" الإرهاب إلى الأشكال التالية:

- ١ - إرهاب السلطة الذي تمارسه ضد رعاياها مثل حملات التطهير الستالينية في الاتحاد السوفيتي والجستابو في ألمانيا، ومحاكم التفتيش في أسبانيا، وحكم الإرهاب ليعاقبه في فرنسا، "الكاميكيز" اليابانية في الحرب العالمية الثانية. أو الإرهاب الذي تمارسه السلطة عن طريق مساعدة الإرهاب خارج حدودها مثل مساعدة الإنجليز للبروتستانت أثناء الحرب الأهلية.
- ٢ - إرهاب المقهورين ويتمثل في حرب العصابات التي تشنها الشعوب التي لا تملك القوة أو الموارد لشن حرب معلنة صريحة.
- ٣ - إرهاب الحرب الأهلية مثل الصراع الديني أو الأيديولوجي بين مجموعات من السكان تتعايش مع بعض منذ عقود كما هو واقع في إيرلندا، أو كما هو واقع في الجزائر منذ سنة ١٩٩١م.

- ٤- إرهاب الترعب والتخريب وغالباً ما يكون أعضاؤه جزءاً من منظمة كبيرة قيادتها خارج البلاد.
 - ٥- وهناك إرهاب المخدرات إذ يستخدم المهربون أساليب لتخويف وإرهاب المسؤولين في الأجهزة الأمنية وأجهزة القضاء بهدف التقليل من احتمال اعتقالهم أو ملاحقتهم.
 - ٦- وهناك إرهاب الشركات عن طريق تلويث منتجات شركة أخرى خلصة بهدف الإساءة لسمعتها وبالتالي تعريضها للإفلاس لتتراجع من طريقها.
- ويمكن كما رأينا سابقاً تقسيم الإرهاب من حيث فاعليته إلى نوعين:

الأول: إرهاب الدولة ويكون مباشراً عندما تقوم قواتها المسلحة بشن هجوم على دولة أخرى بهدف خلق حالة من الرعب لتحقيق أهداف سياسية كالغارة الجوية الإسرائيلية على مطار بيروت سنة ١٩٦٨، وعلى المفاعل النووي العراقي سنة ١٩٨١، وعلى تونس سنة ١٩٨٥ مستهدفة منظمة التحرير الفلسطينية، واعتراض طائرات عسكرية أمريكية لطائرة مدنية مصرية سنة ١٩٨٥ والغارة الجوية الأمريكية على ليبيا سنة ١٩٨٦، وعملية عناقيد الغضب سنة ١٩٩٦ وذهب ضحيتها مئات المدنيين اللبنانيين في قانا.

الثاني: إرهاب الأفراد أو الجماعات بهدف تحقيق أغراض سياسية أو ربما أغراض شخصية.

ج- أنواع الإرهاب :

لقد حاول كثير من المفكرين تحديد أنواع الإرهاب، ولكن يظل أمر هذا التحديد متوقفاً على قبول تعريف محدد الأمر الذي هو غير ممكن، وهذا يحدد نوع الإرهاب حسب الأيديولوجية التي يعتنقها، فقد يظهر كمواجهه سياسية أو كحرب عصابات، وقد يتم بواسطة مجموعات قومية أو دينية، وقد يمارسها اليسار أو اليمين بواسطة حركات قومية أو عالمية، وتتكون المجموعات الممارسة للإرهاب من متعلمي الطبقة الوسطى، ويمكن تحديد أنواع الإرهاب كما يلي:

- ١- **الدعاية بالفعل:** والمقصود هو قيام حركات ذات وجهة نظر معينة بأعمال تتم بالإرهاب لغرض إيقاظ ضمائر الأفراد والتنبية إلى برنامج وأهداف المجموعة من خلال الدعاية بالعنف والإرهاب مثل القيام بعمليات التفجير البسيطة أو حجز الرهائن وتسمى هذه المرحلة بالعمل الدعائي.

- ٢- إرهاب الطبقة: أي ممارسة الإرهاب من قبل الطبقة، ونجد أن ماركس وانجلز قد عارضا الإرهاب الفردي وأقرا إرهاب الطبقة أو ممارسة الطبقة للإرهاب.
- ٣- الإرهاب الاقتصادي: أو العنف الناجم عن القوانين الاقتصادية، ويندرج تحت هذا النوع العديد من الممارسات التي حدثت والتي تحدث والتي ستحدث، فمشاكل الإرهاب الاقتصادية تتطور وتتزايد بتطور العصور والتقنية، حيث اعتبر الإنسان سلعة واعتبره قانون العرض والطلب آلية محتومة وهذه الآلية تحدد العنصر البشري والعمل والأجر ولا يمكن لأي إنسان مهما كان اتجاهه أن يدعي أنه لا يرى الإرهاب في العلاقات الاقتصادية الدولية.
- ٤- الإرهاب الأحمر: والمقصود به العنف، حيث أنه يقوم على أساس المبادئ والعقيدة.
- ٥- العنف الأسود: ويختص بأعمال العنف العشوائية وهي لا تركز إلى عقيدة محددة وتمارسها مجموعات من الهواة المستعدين لضرب أي شخص في أي مكان أو زمان.
- ٦- ميز ويلكنسون وسلون بين ثلاثة أنواع من الإرهاب وهي :
 - أ- الإرهاب الثوري: أي العنف الثوري، وهو يهدف إلى الثورة السياسية وذلك بتحقيق التغيير الثوري الكامل في إطار الجهاز السياسي.
 - ب- الإرهاب شبه الثوري: أي العنف شبه ثوري، وهذا النوع الذي له أهداف سياسية ليست ثورية هادفاً للتغيرات المختلفة في التركيبة والأداء في النظام السياسي بذاته.
 - ج- الإرهاب الانتقامي: أو البنائي، وهو يهدف إلى الضغط على مجموعات معينة أو أفراد أو تصرفات مدانة بعدم القبول، ويمكن تطبيقه على المستوى الخارجي من قبل الحكومة ضد دول أخرى، وداخلياً لقمع مختلف المعارضات الخدمية والاضطرابات أو لإرغام الجماهير لتقبل برامج وأهداف السلطة (الدولة).
- ٧- وقد أوضح بوبريل أن العنف يرتبط بالإرهاب وينقسم ذلك إلى الأنواع التالية:
 - أ- الإرهاب التنظيمي: وتمارسه المنظمات لتأكيد الانضباطية داخل التنظيم.
 - ب- إرهاب التحالف: ويستخدم لخلق المساندة الجماهيرية.
 - ج- الإرهاب الوظيفي: إلى الحصول على مميزات إستراتيجية أو عزل الضحايا بجعل وظائفهم هدفاً لممارسة العنف.
 - د- الإرهاب المهيج المحرك: و يهدف إلى استغلال قواعد السلوك الجمعي.

- هـ- الإرهاب الدافع: ويهدف إلى خلق ظروف تفاوضية يمارس فيها التهديد بتخريب الممتلكات أو القتل أو الخطف.
- و- الإرهاب الرمزي: ويهدف إلى مهاجمة ضحايا يرمزون أو ينتمون أو يشابهون في سلوكياتهم العدو.
- ز- الإرهاب النفسي: ويهدف إلى التأثير على العقل للعامل من خلال تصرفاته أو ممارسات تزعج وضعه النفسي وتثير القلق في داخله.
- ح- الإرهاب الوطني: وهو مصنف كمرض وطني أو مستوطن وهو إهيار الدولة بالكامل في البربرية، ولعل المقصود هنا هو الإرهاب العرقي والذي يعد من أعلى درجات الإرهاب حيث يسود السلوك البربري.

د- أنواع الإرهاب من ناحية مشروعيتها :

أولاً: الإرهاب غير المشروع:

- ١- إرهاب الدولة، مثل إرهاب دولة إسرائيل وترويعها للفلسطينيين في ديارهم بسبب الأحقاد والعنصرية.
- ٢- إرهاب منظم للمنظمات الإرهابية، مثل النازية والفاشية والصهيونية وعنصرية جنوب إفريقيا قبل عهد نيلسون مانديلا.
- ٣- الإرهاب الدولي، مثل: حادث قتل ولي عهد النمسا الذي سبب حرباً عالمية، وأحداث اليابان في الغارة على جزيرة هاواي وما تبعها من أحداث الرد من قبل أمريكا بضرب هيروشيما ونجازاكي، وأحداث الهند مثل اغتيال أنديرا غاندي، وأحداث مجزرة صبرا وشاتيلا في لبنان، وأحداث اجتياح العراق للكويت، وأحداث السفارات بنairobi بكينيا ودار السلام بتنزانيا، وأحداث مدينة الخبر وأوكلاهوما ونيويورك وواشنطن. ومن أمثلة الإرهاب الدولي الحديثة ضرب مركز التجارة الدولي، والإرهاب الموجود في إيرلاندا الشمالية، حيث توجد طائفتان مسيحيان هما:
- البروتستانت، وتساند من قبل بريطانيا - المملكة المتحدة.
- الكاثوليك، وتساند من قبل المنظمات الشعبية والأفراد الكاثوليك في العالم، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: الإرهاب المشروع :

هو في الإسلام الدفاع عن النفس بقصد تخويف الأعداء والمقاومة ضد الاعتداء، قال الله سبحانه وتعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ).

فالإرهاب - الذي أشارت إليه الآية - هو الردع للتخويف، ولا يدخل في مفهوم القتال إلا إذا اعتدى علينا العدو، فتكون الآية من باب الدفاع عن النفس والمقاومة بالكفاح السياسي والمسلح.

ومكافحة الإرهاب هي مسؤولية الجميع في هيئة الأمم المتحدة والدول والأفراد والشعوب والمنظمات الدولية والإقليمية؛ ومسؤولية كليات الأمن والكليات العسكرية أن تدرس هذه الظاهرة وتضع الحلول لمكافحتها ومعرفة الأسباب لحدوثها قبل وقوعها.

هـ- مظاهر الإرهاب:

يؤكد الباحثون والمهتمون بظاهرة التطرف الديني والعنف السياسي والإرهاب أن الأفكار التي انتشرت في العالم الإسلامي وأثرت على هذه الظواهر إنما هي من أفكار وكتابات ((أبو الأعلى المودودي)) الذي أنشأ جماعة الدعوة الإسلامية في الهند في الأربعينات من القرن العشرين، فهو أول من أحيا فكر الخوارج مع فكر ابن تيمية حيث نادى بالحاكمية الإلهية وتكفير المجتمع الإسلامي، ووصفه بالجاهلية، ويتهم الحكومات الإسلامية التي لا تطبق مفاهيمه بالكفر، ورفض الديمقراطية أو مشاركة الشعب في حكم نفسه، ونادى بضرورة الاستيلاء على السلطة بالقوة لإقامة الدولة الإسلامية كما يتصورها، ولقد انتشرت أفكار المودودي في العالم الإسلامي خلال سنوات قليلة قبل وفاته في سنة ١٩٧٩ وقد اعتنقتها الجماعات الإسلامية من باكستان وإيران شرقاً إلى الجزائر والمغرب غرباً.

وقد حل يوسف القرضاوي أبعاد الفكر الديني لدى المتطرفين والذي يؤدي إلى نشر الإرهاب في الأمور التالية .:

- أ - التعصب للرأي وعدم الاعتراف بالرأي الآخر، وجمود الشخص على فهمه جموداً لا يسمح له برؤية واضحة لمصالح الخلق، ولا مقاصد الشرع، ولا ظروف العصر، ولا يفتح نافذة حوار مع الآخرين، وموازنة ماعنده بما عندهم، والآخذ بما يراه بعد ذلك، أنصح برهاناً وأرجح ميزاناً.
- ب - إلزام جمهور الناس بما لا يلزمهم الله به، التزام التشديد دائماً، مع قيام موجبات تيسير ولزام الآخرين به، حيث لم يلزمهم الله به.
- ج - التشديد في غير محله، ومما ينكر من التشديد أن يكون في غير مكانه وزمانه، كأن يكون في غير ديار الإسلام وبلاده الأصلية، أو مع قوم حديثي العهد بالإسلام، أو حديثي العهد بتوبة.

- د - من مظاهر التطرف الغلظة في التعامل والخشونة في الأسلوب، والفظاظة في الدعوة خلافاً لهداية الله تعالى وهدى رسوله صلى الله عليه وسلم.
- هـ - سوء الظن بالآخرين، والنظر إليهم من منظار أسود يخفي حسناتهم، على حين يضخم سيئاتهم، والأصل عند الإرهابي والمتطرف الاتهام، والأصل في الاتهام إدانة خلافاً لما تقرره الشرائع والقوانين.
- و - السقوط في هاوية التكفير، ويبلغ هذا التطرف غايته، حين يسقط عصمة الآخرين، ويستبيح دماءهم وأموالهم، ولا يرى لهم حرمة ولا ذمة، وذلك إنما يكون حين يخوض لجة التكفير، واتهام جمهور الناس بالخروج من الإسلام، أو عدم الدخول فيه أصلاً، كما هي دعوى بعضهم، وهذا يمثل قمة التطرف الذي يجعل صاحبه في واد وسائر الأمة في واد آخر.
- كما أضاف القرضاوي أسباباً فكرية دينية متمثلة في فكر الشخص المتطرف الإرهابي أدت إلى الدوجماتيقية وقد أجملها في الآتي.
- أ - ضعف البصيرة بحقيقة الدين، وقلة التعمق في معرفة أسرارهِ، والوصول إلى فهم مقاصده.
- ب - الاتجاه الظاهري في فهم النصوص، فكثير من المتطرفين دينياً متمسكون بحرفية النصوص دون الوصول إلى فهم فحواها، ومعرفة مقاصدها، فهم في الحقيقة يعيدون المدرسة السلفية التي ترفض التعليل للإحكام وتتكسر القياس تبعاً لذلك.
- ج - الاشتغال بالمعارك الجانبية عن القضايا الكبرى من دلائل عدم الرسوخ في العلم، ومن مظاهر ضعف البصيرة بالدين اشتغال عدد من المتطرفين بكثير من المسائل الجزئية والأمور الفرعية.
- د - الإسراف في التحريم، من دلائل ضحالة الفكر وعدم الرسوخ في فقه الدين والاحاطة بإقامة الشريعة والميل دائماً إلى التضييق والتشديد والإسراف في القول والتحريم وتوسيع دائرة المحرمات.
- هـ - التباس المفاهيم أدى إلى عدم فهم الإسلام وعدم وضوح الرؤية لأصول شريعته، إلى التباس كثير من المفاهيم الإسلامية واضطرابها في أذهان الشباب أو فهمها على غير وجهها.
- و - ضعف المعرفة بالتاريخ (الواقع - سنن الكون - الحياة) فنجد أحدهم يريد ما لا يكون ويطلب ما لا يوجد ويتخيل ما لا يقع ويفهم الوقائع على غير حقيقتها ويفسرها وفقاً لأوهام رسخت في رأسه لا أساس لها من سنن الله في خلقه،

ولا من أحكامه في شرعه، فهو يريد أن يغير المجتمع كله، أفكاره ومشاعره وتقاليده وأخلاقه وأنظمته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بوسائل وهمية وأساليب خيالية مع شجاعة وجرأة وفدائية ومن ثم يندفع إلى أعمال وتصرفات إرهابية وانتحارية.

و- مظاهر أخرى للإرهاب :

ويتخذ الإرهاب الذي يلحق المواطنين عدة مظاهر لها علاقة بأشكال الإرهاب الممارس من جهة، وبالجهات الممارسة للإرهاب من جهة أخرى، ومن هذه المظاهر:

١- حرمان المواطنين من مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. وهذا الحرمان كممارسة إرهابية يلعب دورا كبيرا في جعل الناس ينسلخون عن واقعهم، ويتخلون عن مطالبهم، وينطوون على أنفسهم سعيا إلى ضمان استمرار حياتهم في ظل الشروط المساعدة على ممارسة الإرهاب، والمتمثلة في:

أ - الحرمان من الحقوق الاقتصادية كالحرمان من الشغل، ومن الدخل المناسب لمتطلبات الحياة، ومن كل أشكال التأمين على الحياة وعلى الممتلكات مما يعود على المحرومين بالمزيد من البؤس والشقاء.

ب- الحرمان من الحقوق الاجتماعية كالتعليم والسكن والشغل والصحة والتنقل وكل ما له علاقة بالحياة الاجتماعية، وهو ما يدخل المجتمع في عمق التخلف الذي يمكن اعتباره أكبر ممارسة إرهابية في حق الشعوب من قبل الحكام.

ج- الحرمان من التفاعل مع الثقافة المحلية والوطنية والقومية والعالمية بسبب الحرمان من وسائل التثقيف الذاتي والجماعي، وهو ما يحول دون الاندماج الإيجابي في المحيط الذي يعيش فيه المحرومون وهو ما يعتبر ممارسة إرهابية بامتياز.

د - الحرمان من الحقوق المدنية التي يترتب عنها غياب المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وأمام القانون دون اعتبار الموقع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي في إطار تكريس دولة الحق والقانون التي كانت مطلبا إنسانيا منذ القديم كما هي مطلب إسلامي كما جاء في الحديث الشريف: " لا فرق بين عربي وعجمي ولا بين أبيض وأسود إلا بالتقوى " ولذلك فالحرمان من الحقوق المدنية لا يمكن اعتباره إلا إرهابا يوميا للمواطنين.

هـ- الحرمان من ممارسة الحريات السياسية، كالحرمان من حرية التعبير وحرية الانتماء الحزبي والنقابي، والحرمان من استفادة حزب معين من دعم الدولة المخصص للأحزاب، والحرمان من الوسائل السمعية / البصرية ومن حق تقرير المصير السياسي، وإيجاد قوانين انتخابية سليمة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإيجاد مؤسسات تمثيلية حقيقية معبرة عن إرادة الشعوب، وحق المؤسسات المنتخبة في مراقبة الحاكمين. ولذلك فعدم التمتع بالحريات السياسية لا يمكن تصنيفه إلا في خانة الإرهاب.

والحرمان من مختلف الحقوق، ومصادرتها لا يمكن تصنيفه إلا في خانة الإرهاب، ولا داعي إلى تصنيفه في خانة أخرى، أو إيجاد تبريرات "موضوعية" لذلك الحرمان.

٣- مؤسسة الأسرة والإرهاب الجنسي، ذلك أن المؤسسة الأسرة تعتبر البؤرة التي يتفشى فيها الإرهاب الجنسي بشكل فج. فالسيادة القانونية للرجل من خلال قوانين الأحوال الشخصية بالخصوص على مستوى البلاد العربية الإسلامية، والتحكم المالي في يده، والمرأة حسب المنطق السائد عورة يجب حجبها. وإعداد الفتيات يتحكم فيه حاجز قمعهن بدعوى الخوف عليهم من الانحراف، والأبناء يتم إعدادهم المادي والمعنوي للحلول محل الآباء. وعلى مستوى المسؤولية القانونية والجنسية في إطار الأسرة والعائلة والعشيرة والقبيلة التي لازالت عقليتها لم تتفك بعد في المجتمعات العربية والإسلامية. ومن مظاهر القمع الجنسي على مستوى الأسرة:

أ - التفريق بين الذكور والإناث في المعاملة من قبل رب الأسرة الذي يملك الصلاحية الكاملة والمطلقة في التمويل والتوجيه.

ب- حرمان الأم من تحمل مسؤولية الأسرة على مستوى التسيير والتوجيه.

ج- حرمان الفتيات من التعلم أو الاستمرار فيه في حالة السماح لها بالالتحاق بالمدرسة.

د - فرض تزويج الفتيات بدون رغبتهن، ورغما عنهن بمن يراه الأب أو الوالي مناسباً.

هـ- فرض الولاية في تزويج الفتيات وعدم ترك الولاية لهن.

و - تزويج الفتيات قبل سن ١٨ أي قبل تجاوز مرحلة الاضطراب النفسي والجسدي.

هذا بالإضافة إلى مساهمة الأسرة في تكريس العادات والتقاليد والأعراف التي يحضر فيها القمع الجنسي بشكل مكثف وهادف. وهذا التكريس في حد ذاته يعتبر أكبر ممارسة قمعية تتم في إطار الأسرة، لأن تكريس العادات والتقاليد والأعراف يحصل في إطار المؤسسة القمعية الاجتماعية التي تكرر دونية المرأة وتشجع على ممارسة كافة أشكال استغلال الرجال للنساء، والذكور للإناث..

والى جانب ذلك هناك قمع الأطفال أنى كان جنسهم، وعدم الاهتمام بالتربية النفسية والعقلية إلى جانب التربية الجسدية مما يعرضهم لكافة الأخطار التي تلحق مسلكيا بهم، وترشحهم لممارسة الانحراف.

٣- النظام التعليمي والإرهاب التربوي الذي يعتبر مستوى آخر من تكريس الإرهاب على أفراد المجتمع لأن النظام التعليمي يوضع أصلا لإعادة إنتاج نفس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. أي أنه لا يراعي أن يكون حرا أو ديمقراطيا/ مستجيبا لمتطلبات الشعوب في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

والى جانب هذا التصور الإرهابي العام نجد أشكالا أخرى من الإرهاب على مستوى :

أ - ممارسة هيئة التدريس التي تعمل غالبا على إرهاب الأطفال والتلاميذ نفسيا وجسديا مما يحول دون استئناسهم بالعملية التعليمية التربوية، فيتحول المدرس في نظر التلميذ إلى كابح للقدرات المختلفة للتلميذ، وقامع لتلبية الحاجات المعرفية، ومقبر لها، ومؤدج لمضامين البرامج التعليمية. وهذا ما يتنافى جملة وتفصيلا مع حفظ كرامة الإنسان المادية والمعنوية خاصة على المستوى المعرفي.

ب- المراقبة التربوية وغيض الطرف عن سوء التوجيه التربوي. فالتلاميذ يقعون ضحايا الهيمنة التربوية التعليمية القائمة على الإرهاب النفسي والجسدي الذين لا تعمل المراقبة التربوية على انقائهم، ولا تسعى إلى إعادة توجيههم توجيهها سليما، فيستمررون بسبب ذلك في الضياع إلى أن تلفظهم المدرسة. ذلك أن المراقب التربوي لا يتعامل مع العملية التربوية التعليمية بصفة شمولية مما يجعل مهمته تمتد لتشمل واقع المدرسة ككل، بالإضافة إلى واقع علاقة المدرس بالتلميذ، وهذا التجزيء، المشرعن تربويا لا يمكن تصنيفه إلا في إطار الممارسة الإرهابية التي تنعكس سلبا على مستقبل التلميذ بسبب غرض

الطرف عن التجاوزات التي تلحق التلاميذ على مستوى المؤسسة التعليمية ككل. وهو ما يمكن إدراجه ضمن الخلل التربوي الذي لا يمكن تصنيفه إلا في إطار الإرهاب التربوي.

ج- الإدارة التربوية التي تتحول إلى إدارة قمعية إرهابية تشبه إلى حد ما قسم الشرطة في العديد من المؤسسات التعليمية على مستوى العالمين العربي والإسلامي لدرجة أن التلاميذ يصبحون في كثير من الأحيان كارهين للمدرسة بسبب ممارسة الإدارة التي تتنافى مع ما هو تربوي على جميع المستويات. وهو ما يعتبر إرهاباً في حق الأطفال الذين لم تتبلور بعد شخصيتهم، ولم ينضج فكرهم ووجدانهم.

د - وما قلناه عن إرهاب هيئة التدريس، والمراقبة التربوية والإدارة التربوية يقود إلى مشكل آخر من الإرهاب الذي يمكن تسميته بإرهاب الذات الذي يأتي في إطار الرقابة الذاتية التي تؤدي إلى قمع الذات فكرياً ونفسياً وجسدياً. ولذلك فالنظام التعليمي والتربوي لا يمكن أن يكون هادفاً إلا بالتخلص من الممارسة الإرهابية التي تتخلل العملية التعليمية التربوية من ألفها إلى يائها من أجل إنسان جديد حر وديمقراطي وعادل، ومن أجل جيل جديد، وبطموحات متقدمة وهادفة إلى القضاء على كل أشكال الإرهاب المادي والمعنوي وإلى التعاطي مع الجهات الممارسة للإرهاب.

٤- المؤسسات القمعية وتكريس الإرهاب، لأن المؤسسات القائمة في معظم البلاد العربية والإسلامية، وباقي البلدان التابعة تعتبر امتداداً للدولة المستبدة القائمة على ممارسة الإرهاب النفسي والفكري والعقائدي، والجسدي، من أجل التسليم بشرعية الاستبداد. وتعتمد الدول المستبدة على مجموعة من الوسائل التي تزرع الإرهاب في الواقع وتعممه وتعمقه ومن هذه الوسائل:

أ - العادات والتقاليد والأعراف ذات الحمولة القمعية ويرجع الدور الخطير للعادات والتقاليد والأعراف إلى ارتباطها بالمسلقيات اليومية والآنية. مما يسمح لها بالتغلغل في نسيج المجتمع والتحكم فيه، والحيلولة دون انبثاق الممارسة الديمقراطية/الحقوقية التي تسمح بممارسة الحريات الفردية والاجتماعية التي تخلخل العادات والتقاليد والأعراف في اتجاه تكريس الحداثة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وفي اتجاه قيام دولة الحق والقانون التي لا مجال فيها لتحكم العادات والتقاليد والأعراف، لأن

القانون حينها، والذي سيكون متلائما مع المواثيق الدولية، سيكون هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة.

ب- إدارة الدولة، وقبول أشكال الإرهاب على المجتمع، لأن الإدارة المشرفة على تسيير شؤون المجتمع على المستوى المحلي والجهوي والوطني تلعب دورا مركزيا في فرض تكريس ممارسة معينة سواء كانت ذات بعد قانوني غير متلائم مع المواثيق الدولية أو مستندة إلى التعليمات والتوجيهات العليا، أو ناتجة عن إرادة رجال الإدارة الصرفة، أو أنها تستند إلى مصلحة الطبقة الحاكمة. فالممارسة التي تفرضها الإدارة المسيرة للمجتمع تهدف إلى إخضاع المجتمع بعيدا عن إرادة المواطنين ودون مراعاة لاختياراتهم، أو احترام لإرادتهم. والإخضاع في حد ذاته يعتبر ممارسة إرهابية تطل المجتمع ككل، وتؤدي إلى مصادرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وهي مصادرة لا يمكن أن تكون إلا إرهابية لتناقضها مع ضرورة احترام الحقوق المختلفة للإنسان.

ج- وتعتبر الشرطة القضائية بالخصوص امتدادا طبيعيا لإرهاب الدولة من جهة، وإرهاب الإدارة من جهة أخرى، لأن الشرطة القضائية في البلاد ذات الأنظمة التابعة تكون بارعة في التلاعب بالقانون أو في تأويل نصوصه حتى تجد الطريق سالكة لممارسة الإرهاب. على المواطنين خاصة وأنها تتمتع بامتيازات لا حدود لها نظرا لدورها القمعي من جهة وللدور الموكل إليها في إحصاء أنفاس المواطنين من جهة أخرى، ولذلك فالشرطة القضائية هي الآلة الإرهابية التي لا تتوقف عن ممارسة الإرهاب النفسي والجسدي، وباقي الأشكال الإرهابية الأخرى. ولا يمكن الحد من الممارسة الإرهابية للشرطة القضائية إلا بإعادة الاعتبار للمواطنين في إطار دولة الحق والقانون. ووضع حد للامتيازات التي يتمتع بها أفراد الشرطة القضائية. ويصبحون كباقي المواطنين أمام القانون.

د - ويبقى الدور الأساسي للقضاء الذي بيده تطبيق القانون إلا أنه بدل أن يعمل على ذلك يتحول في معظم البلدان ذات الأنظمة التابعة إلى أداة في يد الأجهزة التنفيذية، فيتحول من مطبق للقانون إلى مطبق للتعليمات، والفرق واضح بين كونه مطبقا للقانون، أي محاربا للإرهاب، وبين كونه منفذا للتعليمات أي مكرس لإرهاب الدولة في حق المواطنين الأبرياء وهو ما يتنافى مع القضاء الذي يعتبر في الواقع ملجأ للمظلومين من أجل تخليصهم من أشكال الإرهاب

التي تلحقهم على المستويين المادي أو المعنوي، وسواء كان الممارس للإرهاب فرداً أو جماعة أو دولة.

ولذلك فالضمانة الوحيدة التي تجعل القضاء يلعب دوره كاملاً لاستئصال أشكال الإرهاب المادي والمعنوي هو النضال من أجل استقلاليته حتى يبقى بعيداً عن تأثير الأجهزة التنفيذية للدولة القائمة، بواسطة التوجيهات والتعليمات ووضع حد لكل أشكال الفساد في أوساط القضاء، وإعادة النظر في التشريعات المعمول بها، وملاءمتها مع المواثيق الدولية سعياً إلى إقرار دولة الحق والقانون.

هـ- وباستعراض مظاهر الإرهاب المختلفة نخلص إلى أنه يتخلل نسيج الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وأن مصادرة الحق في الحياة بطريقة غير قانونية ليس إلا نتوجاً لتلك المظاهر والأشكال المتفشية بشكل مكثف في الواقع، ولا أحد يعتبرها إرهاباً. فما هي سبل القضاء على الإرهاب؟ وهل يمكن استئصاله من الواقع.

ز- صور الإرهاب من خلال الاتفاقات الدولية:

تتخذ العمليات الإرهابية صوراً متعددة ومتجددة للضغط من أجل تحقيق الهدف، وحين نحاول التطرق إلى صور الإرهاب بصفة عامة فلا بد من ذكر حقيقة تؤكد التطور الهائل في العمليات الإرهابية في استخدام أحدث ما توصل إليه الإنسان من إنجازات علمية. وتعرضت الاتفاقات القطاعية لمواجهة الإرهاب إلى صور عديدة للإرهاب وأهم هذه الاتفاقيات:

أ - اتفاقية منع ومعاقبة الإرهاب-جنيف ١٩٣٧:

عددت الاتفاقية في مادتها الثانية الأفعال التي اعتبرت إرهاباً وهي:

- كل فعل متعمد يهدف إلى التصفية الجسدية، أو إصابة، أو فقدان حرية أي من: رؤساء الدول والقائمين بأعمالهم أو ورثتهم أو خلفائهم وزوجاتهم أو أزواجهن؛ أو الشخصيات القيادية التي تشغل مناصب عامة في الدولة.
- التخريب المتعمد أو إتلاف بالممتلكات المخصصة لأغراض عامة وكذلك المتعلقة أو الخاضعة لسلطة دولة أخرى.
- كل فعل متعمد يعرض حياة الناس للخطر.
- تصنيع أو الحصول أو حيازة أو إمداد الأسلحة والمتفجرات أو أي مواد ضارة قصد ارتكاب أي من الأفعال السابقة في أية دولة من الدول.

ب- الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب سنة ١٩٧٧:

تم إبرام هذه الاتفاقية في ١٩٧٧/١/٢٧ في إطار المجلس الأوروبي ووصفت الجريمة الإرهابية بالأفعال التالية: خطف الطائرات؛ الأعمال التي وردت في اتفاقية مونتريال سنة ١٩٧١؛ الأعمال الموجهة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية خاصة أو حماية دبلوماسية، استعمال القنابل والديناميت والقذائف والصواريخ التي تهدد حياة الإنسان، أخذ الرهائن؛ الشروع أو الاشتراك في الأعمال السابقة. سبق للمجلس الأوروبي أن قام بخطوات لمكافحة الإرهاب فأصدر في ١٩٧٤/١/٢٤ قراراً بإدانة الإرهاب الدولي وضرورة تسليم مرتكب الإرهاب إلى الدولة صاحبة الشأن. كما أن المجتمع الدولي قد عقد عدة اتفاقات تتعلق بتهديد الأمن والسلام وحث الدول على التعاون لمواجهتها وهي:

- اتفاقية الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات، طوكيو ١٤/٩/١٩٦٣.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، نيويورك ١٢/٢/١٩٦٥.
- اتفاقية قمع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات، لاهاي ١٦/٩/١٩٧٠.
- اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني، مونتريال ٢٣/٩/١٩٧٠.
- اتفاقية قمع جريمة التمييز العنصري (الأبارثيد) ومعاقبة مرتكبيها نيويورك ٣/١١/١٩٧٣.
- اتفاقية منع وقمع الجرائم المترتبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما في ذلك الدبلوماسيون نيويورك في ٢٤/١٢/١٩٧٣.
- الاتفاقية الدولية لمناهضة اختطاف الرهائن، نيويورك ١٧/١٢/١٩٧٩.

وحسب رأي د. محمد عزيز شكري فقد توقف البحث في موضوع الإرهاب منذ اتفاقية جنيف سنة ١٩٣٧ التي لم يتم إبرامها رغم أن ضحايا الإرهاب بلغت ألاف البشر، وبُعث البحث من جديد في موضوع الإرهاب بعد خمسة وثلاثين عاماً بالحملة المقدسة على الإرهاب إثر الهجوم الإرهابي من حدين يابانيين على مطار اللد في أيار سنة ١٩٧٢، وبعده إثر مقتل الرياضيين الإسرائيليين في أولومبياد ميونخ في أيلول سنة ١٩٧٢، ثم اشتعلت الحرب على الإرهاب من جديد في مؤتمر شرم الشيخ في ١٤/٣/١٩٩٦ بعد العمليات الفدائية التي قامت بها "حماس"، و"الجهاد الإسلامي". ويعود د. محمد شكري ليؤكد أنه وبعد أن قام بمراجعة

الاتفاقيات الدولية منذ سنة ١٩٤٥ لم يعثر على مسمى لجريمة "إرهاب" بمقتضى قواعد القانون الدولي العام لغاية شهر نيسان ٢٠٠٢ الذي أصدر فيه مؤلفه عن الإرهاب بالاشتراك مع د. أمل يازجي-، وغالباً ما يُزعم بأن الإرهاب الدولي هو عنوان أو شعار تنطوي تحته الجرائم التالية:

- خطف الطائرات
- أخذ الرهائن.
- الهجوم على الشخصيات أو الممتلكات التي تتمتع بحماية دولية.
- الاستعمال غير المشروع للبريد.
- الهجوم على أنواع من المباني أو الممتلكات التي ترمز إلى شيء ما كمركز التجارة الدولي في نيويورك، والمدمرة "كول" في خليج عدن.

أولاً: خطف الطائرات :

وهي من أخطر أنماط الإرهاب؛ وحظرتها الاتفاقيات الدولية التالية:

أ - اتفاقية تتعلق بالأفعال والجرائم التي ترتكب على متن الطائرة، تم توقيعها في طوكيو سنة ١٩٦٣ وأصبحت سارية المفعول سنة ١٩٦٩. وتتعرض إلى الجرائم التي تعرض أو قد تعرض الطائرة أو ركابها أو الممتلكات التي عليها للخطر، أو الهدوء أو النظام في الطائرة أثناء تحليقها في أعالي البحار أو خارج الأقاليم الدولية.

ب- اتفاقية لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرة وقعت في لاهاي سنة ١٩٧٠ وأصبحت نافذة سنة ١٩٧١.

ج- اتفاقية "مونتريال" سنة ١٩٧١ التي أصبحت نافذة سنة ١٩٧٣ لقمع الأعمال غير المشروعة ضد الطيران المدني.

د - البروتوكول المعدل لاتفاقية الطيران المدني الموقع في مونتريال. والذي تم إقراره، في ١٠/٥/١٩٨٤ في مونتريال في الدورة الخامسة والعشرين "الإستثنائية" للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني.

ويلاحظ على الاتفاقيات أنه لم يرد فيها مصطلح "إرهاب" ولا اشتقاقاته، كما لم ترد فيها إشارة إلى الدوافع السياسية للخاطفين، ولم يشترط فيها وجوب معاقبة حالات الاختطاف بدوافع شخصية.

هاجمت إسرائيل في ١٩٦٨/٦/٢٨ بسلاحها الجوي مطار بيروت ودمرت ثلاث عشر طائرة رابضة في المطار وقتلت ما يزيد عن خمسين، وجرحت خمسة

وسبعين من المسافرين والمتواجدين الأبرياء، وفي ١٩٧١/٧/٢١ قامت طائرة عسكرية إسرائيلية بإسقاط طائرة مدنية ليبية وقتلت ركابها البالغ عددهم مائة وسبعة. وفي ١٩٧٣/٨/١٠ خطفت إسرائيل طائرة مدنية عراقية في الأجواء اللبنانية وأجبرتها على النزول في إحدى القواعد الجوية في إسرائيل بحثاً عن ركاب مشبوهين لم تجدهم على متنها.

يعتبر خطف الطائرات من أخطر الأنماط الإرهابية لأن وسائل النقل الجوي هي أهم وسائل النقل للإنسان، الأمر الذي يرتب على الإخلال بها نتائج خطيرة وأبعاد عديدة إذ تعرض حياة الركاب للخطر وتسيء لحركة الاتصال الجوي بأكملها.

ولا بد في هذا المجال من تبيان أن اختطاف الطائرات ليست ظاهرة ذات منبع شرقي أو عربي أو إسلامي، بل هي من صنع العالم الغربي تم تصديرها إلى الآخرين. كانت تخطف الطائرات من المعسكر الحديدي وتتوجه إلى أوروبا الليبرالية وتستقبل استقبال الأبطال! إسرائيل خطفت الطائرة المدنية السورية سنة ١٩٥٤ لتساوم على ركابها من أجل الإفراج عن جواسيس لها محتجزين في سوريا. وقامت فرنسا باختطاف الطائرة المغربية التي تقل الزعماء الجزائريين الستة سنة ١٩٥٦ وهي متوجهة من المغرب إلى تونس ومن بينهم الذي أصبح رئيساً للجزائر أحمد بن بيل، ومحمد بوضياف.

بين ١٩٥٠-١٩٧٠ وقع في الولايات المتحدة ٧٣ حالة اختطاف للطائرات، وفي أمريكا اللاتينية ٥١، وفي البلاد العربية ٣، وبين سنة ١٩٧٥-٢٠٠٠ حصل ٥٤٢ اختطاف للطائرات في العالم ١٩% منها فقط وقعت في أمريكا ومع فظاعة هذا الرقم، فإنه يبقى هزياً جداً أمام حجم وكثافة الطيران المدني الدولي إذ في سنة ٢٠٠٠ لوحدها تمت تسعة ملايين عملية إقلاع في الولايات المتحدة أي ٢٤١ ألف عملية في الأسبوع ولم يحدث إلا ٤٧ حادثة معظمها بسبب أخطاء في القيادة. وبلغ عدد الاتفاقات الثنائية المنظمة للطيران بين الدول أكثر من (٦٠٠) اتفاقية، أول حادث خطف طائرة في الشرق الأوسط كانت سنة ١٩٥٤ عندما اختطفت إسرائيل طائرة مدنية سورية إلى مطار اللد. وقعت أول حادثة اختطاف سنة ١٩٣٠ في "البيرو" عندما قام المعارضون باختطاف طائرة محلية ليهربوا على متنها من البلاد. وبعد ذلك من سنة ١٩٤٧-١٩٥٣ حصلت موجة من الاختطاف للطائرات في دول "الستار الحديدي" في يوغوسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا وبلغاريا هروباً من الديكتاتورية، ثم بدأت موجة أخرى في كوبا سنة ١٩٥٨ بعد نجاح

الثوار في السيطرة على الحكم وانتقل الأمر من الأقطار الشيوعية إلى أوروبا الغربية وأمريكا إذ أصبحت مسرحاً لارتكاب هذه الجرائم، وبدأت تتصاعد بشكل مفاجئ منذ سنة ١٩٦٨ وبلغ الأمر أوجه سنة ١٩٨٥، ١٩٨٦.

وقد تم توقيع ثلاث اتفاقيات دولية وضعت التنظيم القانوني والتشريعات للأمور المتعلقة باختطاف الطائرات والجرائم التي ترتكب على متنها أو ضد سلامتها اتفاقية طوكيو ١٩٦٣، واتفاقية لاهاي ١٩٧٠، واتفاقية مونتريال سنة ١٩٧١ التي تعالج أعمال العنف والتخريب الموجهة ضد الطائرات ومنشآت الملاحة الجوية، ثم استكملت بجزء مكمل لها في ١٩٨٨/١/٢٤.

أما أهم حوادث تفجير الطائرات:

- أسقطت إسرائيل طائرة ليبية مدنية فوق سيناء.
- أسقطت أمريكا طائرة مدنية إيرانية فوق الخليج العربي سنة ١٩٨٨.
- تفجير طائرة بأن أميركان فوق مدينة "لوكربي" سنة ١٩٨٩.

يؤخذ على هذه الاتفاقيات أنها لم تتطرق إلى الأسباب السياسية للاختطاف علماً بأن الكثير من حالات الاختطاف كانت للتعبير السياسي حينما أغلقت في الوجه جميع الطرق السلمية والقانونية، وقد تلجأ الدول نفسها أيضاً إلى الاختطاف سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، كما أنها هي المالكة للسلاح الجوي وتستخدمه في العمليات الإرهابية مثلاً:

- الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت الدولي سنة ١٩٦٨.
- الغارة الإسرائيلية على مطار "عنيتي" في أوغندا سنة ١٩٧٦.
- الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي في بغداد سنة ١٩٨١.
- الغارة الإسرائيلية على مدينة تونس مقرات منظمة التحرير سنة ١٩٨٥.
- اعتراض الطائرات الأمريكية لطائرة مصر للطيران وإجبارها على الهبوط سنة ١٩٨٥.
- الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا سنة ١٩٨٦.

إن الإرهاب الموجه ضد سلامة الطيران المدني له شقان يركز أحدهما على عمليات خطف الطائرات والقسم الثاني يركز على الأعمال ضد سلامة الطيران المدني، وتكمن خطورة هذه الجرائم الإرهابية في كثرة ضحاياها ففي الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ ارتكبت ٦٩٥ حالة اعتداء ضد الطيران المدني نتج عنها ٢٩٩٠ ضحية و ١٦١١٢ إصابة.

ثانياً: اختطاف وأخذ الرهائن:

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٤٦ سنة ١٩٧٧ بالموافقة على الاتفاقية التي تقمع أخذ الرهائن، واشترطت على الدول المتعاقدة فرض العقوبات على أخذ أو محاولة أخذ الرهائن. ونحن نعلم أن الخطف وأخذ الرهائن من أكثر الأنماط الإرهابية انتشاراً والأمثلة على ذلك:

- قامت إسرائيل بخطف "ادولف ايخمان" - أحد كبار زعماء النازية - في ٢٣/٥/١٩٦٠ من الأرجنتين إلى إسرائيل ونفذت فيه حكم الإعدام في القدس في ٢٩/٥/١٩٦٢.
- اختطفت الأجهزة لإسرائيل "لود فنج زند" من نابولي إلى إسرائيل.
- خطفت إسرائيل العالم الألماني "هيمتزكروج" في ١١/٩/١٩٦٢ الذي كان يعمل في مصر.
- أقدمت إسرائيل على خطف أطفال من أسر أردنية كرهائن استخدمتهم للضغط من أجل الإفراج عن أسرى إسرائيليين في حرب سنة ١٩٦٧.
- قامت إسرائيل بأسر فلاحين وأخذهم كرهائن حينما تسالت إلى "الدفرسوار"، و"فايد" و"حنيفة المصرية بعد حرب سنة ١٩٦٧.

وتعني عملية الاختطاف سلب الضحية حريتها باستخدام العنف وذلك بحجزها في مكان يسيطر عليه الخاطف من أجل تحقيق هدف محدد؛ الأمر الذي يوتر العلاقات الودية بين الدول. وكان هذا الأسلوب الإرهابي هو الأكثر شيوعاً في أمريكا اللاتينية.

ثالثاً: إلقاء القنابل وزرع المتفجرات:

وهذا النمط من العمل الإرهابي من أقدم الأنماط إذ تمت ممارسته بشكل كبير في روسيا القيصرية وفرنسا في القرن التاسع عشر. وقد ساعد على انتشاره سهولة الحصول على المتفجرات إما بالصنع أو الشراء أو السرقة؛ فكانت تزرع المتفجرات بسهولة في المقاهي والميادين العامة والمرافق الحيوية للدولة ووسائل النقل، ذكرت مصادر من الجيش الأمريكي أن أكثر من أحد عشر ألف قطعة سلاح قد سرقت من مستودعات الجيش بين ١٩٧٠-١٩٧٥ ومن ضمنها صواريخ أرض جو.

ولجأ النظام الإسرائيلي إلى هذا النمط إذ مارسه بشكل واسع فمسح عن الخارطة بالتفجير الكثير من القرى الفلسطينية وشرّد أهلها وقتل سكانها؛ ودمر المنشآت الحيوية بالقصف الجوي كالمستشفيات ومدارس الأطفال والمصانع المدنية والمقرات الإدارية ضارباً عرض الحائط بالقوانين الدولية والأخلاقية. ولا يمكن

تجاهل القصف الأمريكي لملجأ العامرية في بغداد الذي أودى بحياة المئات من الأطفال والنساء.

رابعاً: الاتفاقية البريدية العالمية:

تم توقيع هذه الاتفاقية سنة ١٩٧٤، وأبرمت سنة ١٩٧٦؛ تعهدت الدول بموجبها بتبني التدابير الضرورية لمعاقبة من يقوم بإدخال المواد المتفجرة والمواد القابلة للاشتعال بسهولة بواسطة البريد حينما لا يكون إدخالها مرخصاً حسب القوانين المطبقة.

خامساً: إرسال الطرود المتفجرة:

أستخدم هذا النمط الإرهابي بكثرة من قبل تصدير العمل الإرهابي إلى مناطق لا علاقة لها بموضوع الإرهاب، وقد مارسته منظمات إرهابية بكثرة في مطلع السبعينات ومطلع الثمانينات ضد شخصيات أردنية سياسية بإرسال الرسائل المفخخة لهم بالبريد، وحاولت إسرائيل اغتيال علماء ألمان يعملون في مصر بإتباع هذا النمط، واغتالت بهذا النمط عالمة الذرة العربية د. سميرة موسى في ٨/٥/١٩٧٢، والعالم النووي د. نبيل القليني سنة ١٩٧٥ في براغ، والعامل النووي د. يحيى المشد في ١٤/٦/١٩٨٠ في باريس.

واغتالت إسرائيل "عز الدين قلق" ممثل منظمة التحرير في باريس في ٨/٣/١٩٧٨ بزرع متفجرة في الهاتف في منزله أودت بحياته، واغتالت مجموعة من القادة الفلسطينيين في ليلة واحدة في بيروت في ٩/٤/١٩٧٣ منهم كمال ناصر، وأبو يوسف النجار، وكمال عدوان. كما اغتالت خليل الوزير-أبو جهاد- في تونس في ١٦/٤/١٩٨٨.

سادساً: إبادة الجنس:

تم التوقيع على الاتفاقية التي تمنع إبادة الجنس سنة ١٩٤٨ وأصبحت نافذة المفعول سنة ١٩٦١ إذ تنص في مادتها الثانية على أن إبادة الجنس جريمة دولية تلزم الدول الموقعة بمنعها ومعاقبتها. ورغم أن هذه الجريمة من أسوأ أنماط الإرهاب إلا أنه قليلاً ما يتم التطرق إليها؛ إذ ليس من العدل ذرف الدموع والتباكي على خطف الطائرات وأخذ الرهائن وهي بالفعل أنماط إرهابية بشعة-في الوقت الذي تغمض فيه العيون عن فظائع الذين يؤمنون بسمو وتفوق الرجل الأبيض على غيره من مخلوقات ربنا، وعن الذين يمارسون التمييز العنصري وعن الذين يبيدون أقليات أو أجناس أو أعراق بأكملها.

مراجع الفصل الخامس

- ١- عصام صادق رمضان «الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي»، السياسة الدولية، عدد (٨٥)، يوليو ١٩٨٦م،
- ٢- محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ١٩٩٩م،.
- ٣- "الجيش الأحمر الياباني يخوض آخر معاركه» للشرق الأوسط، ٣١/٣/٢٠٠٠م.
- ٤- أدونيس العكر، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر ١٩٨٣م،
- 5- David L Bender and Bruno Leone, Terrorism: Opposing Viwpoints, Minnesota: Green Haven press, 1986, p 14.
- ٦- حسنين توفيق إبراهيم «أزمة الخليج والإرهاب الدولي: رؤية أولية» التعاون، عدد (٢٤)، ديسمبر ١٩٩١،
- ٧- عبد الله المهنا - الإرهاب الدولي خطورته والتخطيط لمواجهته ١٤٠٧هـ
- ٨- انظر د. سلطان أحمد الثقفي: آثار الإرهاب على العولمة السياحية: الرؤية والمواجهة. أعمال ندوة الإرهاب والعولمة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٩- د. عبدالرحمن بن معلا اللويحق (مدخل في تعريف مصطلح الإرهاب وبيان المصطلحات الشرعية في هذا الشأن) ملتقى خادم الحرمين: جوهانسبيرج - جنوب أفريقيا ١٤٢٣هـ
- ١٠- د. محمد إبراهيم الحلوة: الإرهاب الدولي: في ماهيته وأسبابه وسبل مكافحته. المجلة العربية للدراسات الدولية المركز العربي للدراسات.
- ١١- عبداً لهادي يو طالب: قراءات في مفاهيم أفاق الإسلام، العدد الثالث، السنة الثالثة أيلول ١٩٩٤م
- ١٢- د- أحمد بن صالح السالم: الإرهاب مصطلحاً (بحث في إشكالية تعريف الإرهاب، وسر غموض التعريف) مجلة البيان، العدد ١١٦، ربيع الثاني ١٤١٨هـ أغسطس ١٩٩٧م

الفصل السادس

خصائص الإرهاب وأساليبه وأنماطه

- أولاً: خصائص الإرهاب.
- ١- خصيصة العنف.
 - ٢- خصيصة التنظيم.
 - ٣- خصيصة الهدف السياسي.
- ثانياً: أساليب وأنماط للإرهاب.
- ثالثاً: الإرهاب والجريمة السياسية.

الفصل السادس

خصائص الإرهاب وأساليبه وأنماطه

أولاً: خصائص الإرهاب :

تناول عدد من المهتمين بظاهرة الإرهاب خصائص الإرهاب وجاءت نظرتهم لهذه الخصائص من خلال تعريفهم لمفهوم الإرهاب. ورغم ما بين هؤلاء المهتمين بظاهرة الإرهاب من تباين واختلاف حول تحديد مفهوم الإرهاب إلا أنهم يلتقون حول خصائص مشتركة للإرهاب يمكن تحديدها بما يلي :

١ - خصيصة العنف :

فالعنف محور رئيسي لفعل الإرهاب حيث لا يمكن تصور الإرهاب بغير فكرة استخدام العنف أو التهديد به، كما لا يمكن تصور الإرهاب المسلم بأي شكل من الأشكال. والعنف المقصود هو «الذي يفرض لتحقيق السيطرة وإحداث الرعب»، فالرعب أو التخويف يمثل مرتكزاً أساسياً للإرهاب، إن السلاح الفاعل والمخيف الذي يتميز به الإرهاب دون غيره هو السلاح النفسي، وبدونه ويصبح الإرهاب مجرد عملية قتل عادية، وبالترهيب والرعب يتمكن الإرهاب من تحقيق هدف مزدوج، فمن جانب يفرض على العدو من الداخل أو الخارج حالة مستمرة من عدم الاستقرار الأمني، ومن جانب آخر يجعل العدو يتردد في الرد والمواجهة حتى لا يدخل في دوامة الفعل ورد الفعل مع الجماعات الإرهابية.

إن العنف الذي يمارسه الإرهاب ليس مقصوداً بحد ذاته، بل هو وسيلة وليس غاية، فأعمال القتل والاغتيال التي توجه للقادة السياسيين أو لممثلي السلطة، إنما تهدف إلى نشر حالة الرعب والخوف أكثر من مجرد التخلص من بعض الأشخاص الذين قد لا يكون في موتهم تحقيق لأي هدف.

٢ - خصيصة التنظيم :

إن العنف في النشاط الإرهابي لا يمكن أن يحدث أثره في خلق التهديد إلا كان منظماً من خلال حملة مستمرة، أي يكون النشاط متصلاً ومنسقاً من خلال عمليات أو مشروعات إرهابية تؤدي إلى إيجاد حالة الرعب، فالعنف في الإرهاب هو "عنف منظم تعد وسائله وتنظم بصورة منهجية. وبقدر ما ينظم بدقة بقدر ما تكون النتائج التي يحققها مطابقة لما كان منتظراً ومتوقعاً لها أن تكون".

فعمليات الاغتيال السياسي الفردية التي تقوم بها مجموعة من الأفراد مدفوعين بفكرة وطنية أو متطرفة لا تخلق حالة التهديد إن لم تكن متصلة بأنشطة أخرى أو

جزءاً من نشاط منظم. فاغتيال الرئيس الأمريكي (جون كينيدي) كان عملية فردية لم تحقق أثراً في إحداث التهديد الإرهابي، رغم أنها ارتكبت ضد إحدى أقوى الشخصيات السياسية في العالم، ذلك أن الاغتيال "لا يعني الإرهاب تلقائياً".

بجانب ذلك فإن كثيراً من جرائم القانون العام تحمل قدراً من البشاعة يفوق العديد من الوقائع الإرهابية، ولكنها لا تلقى الاهتمام، ولا تحدث الآثار التي تنتج من العملية الإرهابية، حيث "إن الجريمة الجنائية لا تحمل في طياتها تهديداً للنظام الاجتماعي أو السياسي في الدولة".

إن قيام حالة الإرهاب في الوقت الحاضر لا يمكن تصور حدوثها من فرد واحد، وإنما تتطلب توافراً لتنظيم قادر على القيام بالعمليات الإرهابية التي أصبحت أمراً معقداً يحتاج إلى تخطيط وتمويل وتسليح، كما يحتاج إلى العديد من الخبرات والمهارات المتعاونة التي تنفذ خطة دقيقة وألا قضي عليها بالفشل.

٣- خصيصة الهدف السياسي:

إن الذي يميز الإرهاب عن صور عديدة من الجريمة المنظمة هو أن الإرهاب يسعى لتحقيق أهداف سياسية وليس الحصول على مكاسب مادية من وراء عملياته، فهذه العمليات الإرهابية النهائي هو القرار السياسي، أي إرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار معين أو الامتناع عن اتخاذ قرار تراه في مصلحتها، ما كانت تتخذه أو تمتنع عن اتخاذها لولا الإرهاب. إن الخصيصة السياسية للإرهاب تعطيه القدر من الأهمية والخطورة التي يحظى بها، فالجرائم العادية أو المنظمة مهما بلغت درجتها من العنف والتنظيم لا تشكل في العادة ضغطاً مؤثراً على اتخاذ القرار السياسي

ثانياً: أساليب وأنماط الإرهاب :

تتعدد أساليب الإرهاب وتتبدل وتتطور وتتغير باستمرار تبعاً للظروف والمكان والقيادات والزمان والأهداف وتتفاوت تبعاً للقدرات وأكثرها شيوعاً:

خطف الطائرات أو الأشخاص: ويلاحظ أن ٦٤,٤% من عمليات الاختطاف كانت بدوافع سياسية، إما للإحتجاج على أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية، وإما للإعلان عن قضية بإعلام واسع وإما للضغط على حكومة لتعديل موقف معين أو لإطلاق زملاء إرهابيين من السجون أو للتأثير على مواقف دولة تجاه القضايا التي يعمل من أجلها الإرهابيون أو لإرغام حكومة، أو منظمة، أو

شخص طبيعي أو اعتباري، أو مجموعة من الأشخاص على القيام أو الامتناع عن عمل معين.

أما ضحايا المتفجرات فعادة ما يمثلون قيمة بحد ذاتها كالدعاية للقضية الإرهابية أو رموز ممثلة في تلك الضحايا أو إزالة عقبة تحول دون الهدف، وما أتعس حظ الضحايا من الأبرياء الذين لا ذنب لهم إلا تواجدهم صدفة في مكان العملية الإرهابية.

وكذلك أنماط الإرهاب متعددة ويمكن النظر إليها من حيث إرهاب الماضي والإرهاب المعاصر. إرهاب الدولة أو إرهاب الأفراد والمجموعات. وإرهاب داخلي وإرهاب عابر للحدود، وإرهاب ثوري وإرهاب رجعي.

لاحظنا سابقاً إرهاب الدولة ولا بأس من العودة إلى إرهاب الثورة الفرنسية ١٧٩٣-١٧٩٤ حيث تم ضرب أعداء الحكم بكل وحشية إذ صدر أمر إلى وزير الداخلية "فوشيه" بإزالة مدينة "ليون" بأكملها من خارطة البلاد، أو قول أحد اليعاقبة "يجب أن نقتل كي لا نُقتل". أو أسلوب قضاة الثورة آنذاك المتمثل في: لم نجلس في قاعة المحكمة لننصر الحقيقة والعدالة بل لنقدم الرؤوس إلى المقصلة"، وكانت النتيجة أن تم قطع رأس أربعين ألفاً من الخصوم في المقصلة وتم سجن ثلاثمائة ألف آخرين.

وكثيراً ما ترسل الدولة مجموعات إرهابية للخارج للتكيد بالمعارضين و/أو للتخريب في أراضي دولة أخرى، البعض يحلل ذلك بأنه عائد إلى وقوع الدولة في هوة ناتجة عن الفرق بين أهدافها المعلن والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها خلسة.

وهناك من يصنف الإرهاب إلى: إرهاب محلي وإرهاب دولي، ويقصد بالإرهاب المحلي محلية الهدف والوسيلة والعمل والصدى أي أن جميع أطرافه موجودون داخل الدولة وبتخطيط داخلي ونتائجه محصورة في الداخل وليس له دعم مادي أو معنوي من الخارج.

أما الإرهاب الدولي فيقصد به هو الإرهاب الذي يأخذ طابعاً دولياً حين تتوفر فيه المواصفات التالية:

- يتم بمساعدة ودعم من الخارج.
- يقع بتحريض من دولة أخرى أو منها مباشرة.
- تتعدد أمكنة التخطيط له وتجهيزه وبعيدة عن مكان التنفيذ.
- يتجاوز أثره الإقليم إلى دول أخرى.

- الفعل الإرهابي موجه ضد وسيلة أو موقع دولي.
- مسرح العملية تحت سيادة دولة أخرى.
- اختلاف في جنسيات الضحية والإرهابي والمشارك.
- أو عندما يكون هدفه إحداث تغيير في الأدوار العالمية أو بنية النظام الدولي.
- أما عقوباته فتحكمها القوانين المحلية بالإضافة لقوانين الشرعية الدولية الواردة في المعاهدات والمواثيق الدولية.

ومن أهم أساليب وأنماط الإرهاب ما يلي:

١- الإرهاب الثوري:

يسعى هذا الشكل من الإرهاب إلى إحداث تغييرات جذرية سياسية واقتصادية واجتماعية، ويهدف إلى القضاء على الرأسمالية والديمقراطية بجميع وسائل العنف كي تتسلم الطبقة العاملة مقاليد الحكم، يؤمن بالماركسية، ويريد سلطة من نوع دكتاتوري توزع الثروة بشكل اشتراكي مثل:

- الألوية الحمراء في إيطاليا تريد هدم النظام الرأسمالي فيها وسيطرة العمال على السلطة بل وتريد تفتيت حلف شمال الأطلسي. نشأت سنة ١٩٧٠.
- وتسعى الجبهة الألمانية للجيش الأحمر القضاء على النظام السياسي القائم وصولاً إلى الاشتراكية، نشأت سنة ١٩٦٨.
- وهناك منظمة "بادرماينهوف" التي انشقت عن الجبهة الألمانية.
- منظمة العمل المباشر في فرنسا وتعمل لانسحاب فرنسا من تحالفاتها العسكرية وتفكيك حلف شمال الأطلسي.
- منظمة "تيوماروس" ونشاطاتها في أمريكا اللاتينية منذ سنة ١٩٦٢.

٢- الإرهاب الرجعي:

يسعى للمحافظة على الأوضاع القائمة للهيمنة العنصرية والتيارات اليمينية وهو نقيض للإرهاب الثوري ونقيض للشيوعية والاشتراكية وخلفياته مرتكزة على قيم تاريخية وخاصة القيم ذات الطابع غير القابل للتطور.

٣- الإرهاب الأثني الانفصالي:

يعمل من أجل مصالح مجموعات عرقية وفصلها عن الدول التي تنتمي إليها لتقيم كياناً خاصاً بها إما ببقائها داخل الدولة أو تشكيل دولة أخرى. مثل منظمة الباسك - إيتا - الأسبانية، والجيش الجمهوري الأيرلندي، وجبهة "تحرير كوبك" في كندا، وجبهة التحرير الوطني في "كورسيكا" / فرنسا، والجيش السري لتحرير أرمينيا.

٤ - الإرهاب الانتحاري:

ويعمل من أجل قضية يعتبرها وطنية بأن يفجر الإرهابي نفسه أثناء تفجير أهداف يعتقد بأنها خدمة لقضيته، وأكبر مثل على ذلك أحداث ٩/١١ في أمريكا وتفجير المدمرة الأمريكية كول ونسف السفارات الأمريكية في أفريقيا؛ ولكن من يقوم بهذا العمل يقدم عليه على أنه قمة في العمل النضالي والبطولي المشروع، يمجده ويصفق له جميع المتعاطفين معه ويتمنون لو يقومون بمثله. أما الطرف المتضرر من هذا العمل فيصمه بأقذع صفات التجريم والانحطاط، والموقف الحيادي من حيث التمجيد والتجريم يجعل من صاحب الموقف عدمية لا تلاقي الاحترام، فالموقف يجب أن يكون موضوعياً علمياً لا حيادياً. والجدلية ستبقى قائمة حوله إلى أن يتبين على الساحة نفسها الخط الأبيض من الخط الأسود.

٥ - الإرهاب الفكري:

يهدف إلى محو وقمع مفاهيم قائمة، وفرض بدلاً منها مفاهيم جديدة باستخدام القمع والكبت وزرع ثقافة تروج لها جميع وسائل الإعلام صاحبة السيطرة بشكل مكثف تصل إلى حد محو الذات وتحويلها إلى آلة فاقدة الإرادة والإحساس وتعمل بشكل تلقائي ولا شعوري لخدمة النظام المسيطر. وبعد سقوط أفغانستان وسقوط العراق تكاثفت وسائل الغزو الفكري على منطقة الشرق الأوسط وأصبحت "الرجرجة" الفكرية "تدوخ" ميدان الفكر. وتقوم الفضائيات التي بدأت تنتشر منذ مطلع التسعينات بدور كبير في الموضوع لا يمكن إلا التكهّن بعدم نزاهته إلى حين التمكن من معرفة الهوية الحقيقية لهذه الفضائيات والعاملين فيها. وهذا موضوع آخر الجدلية حوله غزيرة جداً ويضاف إليه وسائل الاتصال التكنولوجية الأخرى مثل الشبكة العنكبوتية للإنترنت.

٦ - الإرهاب النفسي:

يقوم هذا الإرهاب وحسب خطة مدروسة بممارسة الأكاذيب والاتهامات والتلفيق ضد هدف معين - إما شخصية كبيرة أو مجموعة أو تنظيم - حتى ينهار ولا يعود يجد ذاته ولا يعرف رأسه من رجليه، وغالباً ما تمارسه أجهزة رسمية وغير رسمية تحت اسمه الفني وهو "عملية غسل الدماغ" وتفرغ من كل ما علق فيه ثم يتلو ذلك تسريح الشخص المعني ليعود غريباً على مجتمعه، أو يتلو ذلك الغسيل وضع عبوات جديدة في دماغه بدلاً من المفرغة ليصبح المعني شخصية جديدة لا علاقة لها بالأصل. ولعل هذا ما يفسر كيفية انتقال بعض

الأفراد من أقصى الشمال إلى أقصى اليمين بل وربما الانتقال فجأة "من قاع القفة إلى أذنيها".

ويبقى الإرهاب، الفكري والنفسي هو المحرك الأساسي لكل أعمال العنف والتطرف، والفكر الصهيوني مثال صارخ على ذلك أي على دور التكوين الفكري في ممارسة الإرهاب. كما أن المقابلات والحوارات واستطلاعات الرأي التي تجريها "عُصبة الفضائيات العربية" تؤكد هذه الحقيقة. يعتقد اليهود في فلسطين أن من حقهم استباحة الأرض والمقدسات وانتهاك الحقوق والتميز العنصري.

إن الإرهاب الذي مارسه اليهود في نهب الفلسطينيين ابتداءً من مذبحه دير ياسين وصولاً إلى مذابح صبرا وشاتيلا و... و... ما هي إلا برهان على تعمق الفكر الصهيوني في الإرهاب. إن حقيقة الإرهاب الفكري أمر معروف وممارس كثيراً من قبل دوائر صنع القرار في العالم العربي من خلال الحوار مع "طلّاع" تتصاع باغواء لبريق الفكر السياسي الغربي المهيمن على العالمية والعولمة. وظاهرة الإرهاب الفكري قد أحرزت تطوراً وتقدماً في التاريخ المعاصر في عصر الحرب الباردة وعصر الحروب التي تفجرت علناً أو الحروب التي تغلي ولم تنفجر بعد، ومورست عمليات غسل الدماغ بشدة على جبهات الصراع في مجالات التخابر، والإعلام والأمن مستخدمة التقنيات المتطورة الأمر الذي ساعد على "عولمة الإرهاب".

والمفارقة تكمن في أن الإرهاب الفكري قد ساعد على تشكيل التكوين الفكري المضاد للإرهاب عبر "المناعة المكتسبة" ضد التشويه والانحراف الفكري في عمليات غسل الدماغ وعبر التحديات التي فرضتها عمليات الإرهاب الفكري.

٧- إرهاب المخدرات:

يمتلك الإرهابيون الآن أموالاً أكثر من أي وقت مضى، وستبلغ أموال المخدرات لوحدها في سنة ٢٠٠٤ ألفين وخمسمائة مليار دولار أي ما يساوي مخزون الذهب في العالم. وسيتجاوز في سنة ٢٠١٤ ما يساوي مجموع الناتج المحلي السنوي لأمريكا سنة ١٩٩٨، وترتفع أرباح الأعمال التجارية القائمة على المخدرات والأنشطة الإرهابية الأخرى إلى (٥٠٠) مليار دولار أي ما يزيد عن ٢ % من إجمالي الناتج القومي للعالم.

بلغت قيمة مبيعات الكوكايين في أمريكا سنة ١٩٩٦ (٣٠) مليار دولار بالإضافة إلى (١٨) مليار دولار للهروين، علماً بأن مبلغ (٤٨) مليار دولار يزن (٦٢٠٠) طن من أوراق الدولارات فئة ٥، ١٠، ٢٠ دولار.

أفصح "ريموند كندال" الأمين العام لمنظمة الانتربول في نيسان سنة ١٩٩٤ أن تهريب المخدرات أصبح في يد الجريمة المنظمة. ولدى المنظمة ملفات لحوالي ربع مليون من كبار المجرمين بلغت نسبة المرتبطين بتهريب المخدرات منهم (٨٠%).

٨- الإرهاب وغسيل الأموال:

قبل ثلاثة آلاف عام كان التجار الصينيون يخفون أموالهم إنقاذاً لها من استيلاء الحكام عليها، بتحويلها إلى أصول غير سائلة، ربما كان ذلك هو أول ظهور لما عرف فيما بعد "بغسل الأموال".

لكن هناك قصة أخرى رواها رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية منذ ثلاثة عقود تذكر أن "غسيل الأموال" مصطلح ظهر في أمريكا لأول مرة في السبعينات من القرن الماضي نتيجة ما لاحظته رجال مكافحة المخدرات على التجار الذين كانوا يبيعون المخدرات للمدمنين "بالمُفَرَّق" أو بالقطعة وبالتجزئة، فكانت تتجمع لديهم فئات صغيرة من النقود الورقية والمعدنية يأخذونها إلى محلات غسيل الملابس لتنظيفها من آثار المخدرات بالبخار أو بالكيمائيات ثم يستبدلونها بنقود من فئات أكبر يمكن إيداعها بالبنوك، هنا نشأ ذلك الاصطلاح "غسل الأموال" والذي يعني أيضاً وهو الأعم تحويل الأموال القذرة إلى أموال نظيفة لا تحمل شبهة الجريمة".

وبغض النظر عن أصل المصطلح فإن القصة لم تبدأ عند من يذهبون إلى محلات غسيل الملابس، ولم تنشأ المعاهدات والمنظمات الدولية من هناك، كما أنها لم تنشأ في الاقتصاد "الخفي" أو الاقتصاد "الأسود"، إن البداية تكمن في "منسف الاقتصاد العالمي" الذي يكبر ويسمن بقدر هائل ترافقه حركة الأموال بوتيرة متسارعة في عالم التكنولوجيا والكمبيوتر الذي سهل انتقال الأموال وتنجز بضغطة زر على جهاز الكتروني، وتنتقل الأموال بالمليارات يومياً عبر أوامر الكترونية لأسواق المال والبورصات. وهذه الحركة تضم حركات رسمية تعلم بها الحكومات، وحركات غير رسمية مشروعة وغير مشروعة من باعة متجولين لا تعرف دوائر الضرائب عنهم شيئاً منهم باعة المخدرات وهم جزء من الاقتصاد الأسود الذي يجهد "لتبييض" وجهه أمام المجتمع ولتبييض أمواله. فينصب المال الملوث في أواني متعددة مثل "الذهب"، و"العقارات" والشركات الحقيقية أو شركات الواجهة، أو "التحف"، ثم يعاد سحب هذه الكميات النقدية الهائلة لإيداعها في البنوك التي تشتم رائحتها القذرة ولكنها تقبلها !! هذا بالإضافة إلى أن هناك أموال نظيفة ولكنها

تتسخ بتهريبها من الضريبة إلى "الواحاح الضريبة" التي ترحب بالأموال الفارة من ملاحقة الضريبة مثل جزر "الكايمن" في البحر الكاريبي الخاضعة لبريطانيا التي لا تزيد مساحتها عن ٢٤ كيلومتراً مربعاً ولا يزيد سكانها عن أربعة عشر ألف ولكنها تأوي خمسمائة بنك كفروع لبنوك عالمية مشهورة، وهناك "لكسمبورغ" أيضاً وهناك "لشتنتاين".

وثبت أن هناك صلة مباشرة بين عالم السياسة وغسيل الأموال والتنظيمات الإرهابية التي يزداد نفوذها بفضل إمكاناتها المالية الهائلة الناتجة عن التجارة غير المشروعة وغسيل الأموال والمخدرات و... مثلاً يبلغ نصيب الشبكات الباكستانية من تجارة الهيروين العالمية حوالي مائة مليار دولار سنوياً أي نحو ثلث الحجم العالمي لهذه التجارة والتي تمثل ١٠% من الأموال القذرة المغسولة سنوياً.

والخطورة تكمن ليس فقط في تحقيق الأرباح الحرام الهائلة بل تكمن أيضاً في تحويلها إلى إسناد لتنظيمات إرهابية سياسية عالمية وليست التنظيمات الإسلامية فقط. لم تنتبه قوى مكافحة الإرهاب لهذا الأمر قبل أحداث ٩/١١ من حيث علاقة غسيل الأموال بالإرهاب والتي بلغت وفقاً للتقديرات الأمريكية ترليون دولار سنوياً. في آب سنة ٢٠٠١ نشرت مجلة نيويورك الأمريكية أن تحقيقات في أوروبا تجري مع مدير إحدى الشركات الروسية الألمانية حول غسيل الأموال التي قد تطل الرئيس "بوتين" الذي تولى إدارة هذه الشركة "سباج" لبعض الوقت! والرؤساء أيضاً يمكن مساءلتهم في جريمة جديدة اسمها "غسيل الأموال" والتي لم يكن بعيداً عنها رؤساء سابقون مثل "سوهارتو"، وماركوس" وعدد من الرؤساء الأفارقة وربما غيرهم. كان الأمر قبل ٩/١١ يتعلق بجرائم مثل المخدرات والدعارة والرقيق الأبيض وتجارة السلاح، والفساد، الأمر الذي غدا مختلفاً بعد ذلك التاريخ فهو يرتبط بتمويل الإرهاب وبما جرى في نيويورك وواشنطن.

إن التقدير لحجم أموال "المال الحرام" التي تُغسل سنوياً رغم صعوبته يتراوح سنوياً بين ٦٠٠ إلى ١٥٠٠ مليون دولار، وبلغ الرقم حسب التقرير الصادر عن البنك الدولي سنة ١٩٩٩ ستمائة مليار دولار وهو ما يتراوح بين ٢ إلى ٥% من الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم؛ ويعادل ٢٥% من حجم التجارة العالمية، وأكثر من سبعة أضعاف مجموعة الصادرات السنوية لمنظمة "أوبك" من النفط، وما يوازي ثلاثة أضعاف احتياطات البنوك، ويُقدّر "إكرام الحق" في دراسته المنشورة قبل ٢٠٠١/٩/١١ أن الأموال التي تُغسل سنوياً تصل إلى ألف مليار دولار - ترليون -

٩- الإرهاب الوظيفي:

والمقصود به ذلك الإرهاب الذي يُمارس ضد الموظف والإرهاب الذي يمارسه الموظف نفسه. والموظف هو الشخص الذي يعمل في خدمة الأجهزة الرسمية بالإضافة إلى الذي يعمل لحساب غيره في الأجهزة غير الرسمية، وظاهرة الإرهاب الوظيفي منتشرة في معظمها في البلدان النامية حيث إنها جزء من ظاهرة انتشار الظلم والفقر والمحسوبية وغياب القانون وعدم وجود الديمقراطية. وقطاع الموظفين - في بعض البلدان - يشكل الأغلبية في قطاع العمالة، لذلك فله الوزن الكبير في المجتمع. وفي غياب التنمية الإدارية والسياسية يتحول هذا القطاع البشري إلى الخمول وعدم الإنتاجية ينخره الصدا فيفتك به إضافة إلى الآفات الأخرى التي تفتك به "يتخيل عليه مَطأ" بين الفينة والأخرى نوعيات تغلب عليها صفة "فرسان الكلام" التي تشبعهم شتماً وتفوز في النهاية بالأبل.

والموظف عموماً هو شخص مرعوب مستقبلة مرعب وواقعه مرعب، تربي على الخنوع والروتين وعبرة "أمر ك سيدى" عبارة تتسلسل بمتواليّة تضخمية من الأسفل إلى الأعلى. وحينما يتجسد مرض العظمة في الواحد منهم ولا يجد مَنْ يخاطبه حتى في غرفة نومه بهذه العبارة، فإن أجهزة التنصت - الملتصقة خلف مغسلة الحمام إذا لم يصبها الصدا أو إذا لم يحصل خطأ في تركيبها أو إذا لم يتم شراؤها بسمسرة عالية، فهي بدورها أشرف موظف على شرائها وتركيبها- ستثبت أنه كان يقف أمام المرأة ليردد أمامها ويتكرر "أمر ك سيدى"، والمفارقة العجيبة أنه في اليوم التالي وهو يهم بدخول باب عرينه في العمل يفاجئه مراسل عبي النطق يمسك بيده جريدة ذلك الصباح ويتأتى بكلمات للمواساة ولكن في أغلب الحالات بفرح ليقول له "حقوقك، فيعود من حيث أتى لا أحد يسأل عنه ولن "يرن" هاتفه بعد الآن الذي لم يكن ينقطع رنينه لا في الليل ولا في النهار يطفح بعبارات التبجل والمديح والتعظيم والغزل وجميع أنواع النفاق.

١٠- الإرهاب الإسلامي:

بعد أن أصبح مصطلح "الإرهاب الإسلامي" يتردد على كل لسان في الولايات المتحدة بعد هجمات ٩/١١، ثم تسلسل بتدفق من المحيط الأمريكي فانتشر في القارة الأوروبية بأكملها. ثم وفجأة جاءت عملية تفجير المنتجع السياسي في "بالي" في اندونيسيا والتي ذهب ضحيتها حوالي (٢٠٠) شخص أغلبهم سواح أستراليون، فدخل ذلك المصطلح كل بيت في استراليا. ثم وبشكل مثير للحزن ومفاجئ تعلن

السلطات الأمريكية أن "القناص" الذي روع أهل واشنطن بقنصه ببندقيته عدة ضحايا مدنيين هو مواطن أمريكي مسلم واسمه "محمد"، وتلقت ماكينة الإعلام الجاهزة والمستعدة والمتمنية لمثل هذا الخبر، الخبر وراحت تبثه لتؤكد أن قتل الأبرياء قام به شخص مسلم ومرتبط بالإرهاب الإسلامي.

وفجأة بدت الفضائيات المتحفزة تبث خبراً عاجلاً من موسكو حيث تقوم مجموعة من المسلمين -ومعظمهم إناث- باحتجاز ألف مواطن روسي يستمتعون بسلام بمشاهدة مسرحية راقية، وتهدد بتفجير المسرح الذي احتجزتهم فيه كرهائن، وتبث هذه الفضائيات مع الخبر فيلماً تظهر فيه إناث محجبات يمسكن بالسلاح ووراءهن على الحائط يافطة مكتوب عليها "لا إله إلا الله" وتفصح الواحدة منهن عن رغبتها في الاستشهاد والاستعداد لقتل جميع الرهائن الأبرياء، يتحدثن باسم الإسلام رافعات المصحف. ومرة أخرى يدخل مصطلح "الإرهاب الإسلامي" كل بيت في روسيا.

وأنهت القوات الروسية الخاصة صباح ٢٦/١٠/٢٠٠٢ عملية الاحتجاز للرهائن في مسرح موسكو بأن شنت هجوماً استخدمت فيه الغازات أسفر عن قتل تسعين رهينة، وخمسين خاطفاً بالإضافة إلى المئات (٦٤٦) الذين يعالجون في المستشفيات. "وطلب الرئيس الروسي من الرأي العام" الصفح لأنه لم يتمكن من إنقاذ الجميع ولكنه أثبت أنه لا يمكن تركيع روسيا.

وفي واقع الأمر إن الإرهابيين يبحثون عن هدف بارز ولا فرق عندهم إن قتلوا رجالاً أو نساءً أو أطفالاً ولا يهمهم إذا كان بين الضحايا مسلمون فهم يهاجمون في أي مكان من دون تمييز، وكثير منهم إنتحاريون مستعدون للتضحية بأرواحهم لتحقيق هدفهم السياسي، ليس لديهم أي احترام للقيم الديمقراطية، وغالباً ما يُفسَّر هؤلاء أعمالهم بأنها "طبقاً للشريعة الإسلامية". إن في ذلك تشويه للإسلام فالإسلام يشجع على حقوق الإنسان وهو متقدم على الغرب بقرون عديدة في العديد من مجالات حقوق الإنسان.

١١ - الإرهاب زمن السلم والإرهاب زمن الحرب:

تقع معظم أعمال الإرهاب زمن السلم فهي الوسيلة التي يستطيع البعض التعبير عن مواقفهم بواسطتها للأسباب التالية:

- لا تمتلك بعض الجماعات القدرة على إقناع الغير بأفكارها الأمر الذي يؤدي بها إلى الفشل والتراجع والسقوط في مستنقع الإرهاب.

- تمارس السلطة في أحيان كثيرة الضغط على جماعات لا تجد مفرّاً من الرد بعنف للتعبير عن ذاتها.
- هناك مجتمعات تفتر إلى الاستقرار حيث إن الدولة بأكملها مسرح لنزاع داخلي لم تتبلور قواه، وهناك مجتمعات يُفرض عليها من الخارج الدخول في نزاعات، وكلا الحالين يفرزان إرهاباً.
- أما ما يتعلق بالإرهاب في النزاعات المسلحة فقد نظم القانون الدولي طرق ووسائل العمليات القتالية: نظمها كل من:
 - قانون لاهاي - قانون النزاعات المسلحة.
 - وقانون جنيف - القانون الدولي الإنساني.
- وقد نظم القانونان العمليات القتالية والتخفيف من ويلاتهما وتأمين الحماية لبعض الفئات، وحرماً اللجوء إلى الإرهاب كوسيلة من وسائل القتال. وأعمال الإرهاب زمن الحرب ليست هي الانتهاكات التي حددها القانونان السابقان إنما هي:
 - ١- جرائم الحرب المفصلة في النظام الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في مادته ١/٨ أ، ب والتي ورد فيها (٣٦) جريمة من جرائم الحرب.
 - ٢- جرائم ضد الإنسانية إذا عدد النظام الأساسي في مادته ١/٧ (١١) جريمة ضد الإنسانية.
 - ٣- جريمة إبادة الجنس التي جاء تعريفها في النظام الأساسي لروما في المادة الخامسة كل فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه إهلاكاً بالكامل أو جزئياً بالقتل، أو إلحاق الضرر الجسدي أو العقلي بالأفراد، أو إخضاعهم لأحوال حياتية بقصد الإهلاك الكلي أو الجزئي أو بفرص تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة أو نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.
- لذلك يحرم على القوات المسلحة أو مَنْ تستخدمهم اللجوء إلى الإرهاب كوسيلة للقتال والمقصود بالإرهاب: الاستخدام غير المشروع للعنف المسلح فذلك خرق لقواعد القانون الدولي التي حرمت اللجوء إليه كالنص الوارد في الاتفاقية الرابعة لجنيف سنة ١٩٤٩ والمتعلق بحماية المدنيين، أو بنصوص تتعلق بفئة من الأعيان أو الأشخاص كالتحريم الوارد في المادة الرابعة لاتفاقية لاهاي سنة ١٩٥٤ التي تمنع أية أعمال عدائية ضد المنشآت الثقافية من تدمير أو إتلاف أو سرقة؛ والمادة ٤٦ من البروتوكول الأول سنة ١٩٧٧.

وقد يتبادر إلى الذهن أن الإرهاب لا يُعتبر إرهاباً إلا إذا وقع في زمن السلم. إن هذا التصور لا يرى إرهاباً في الخروقات لقوانين الحرب زمن الحرب، ولكن بماذا يمكن أن يوصف العمل الذي قامت به أمريكا سنة ١٩٤٥ في الحرب العالمية الثانية حينما ضربت مدينة "هيروشيما" اليابانية بقنبلة نووية، ألحقها في اليوم التالي بقنبلة نووية ثانية - ربما كانت هي الثانية في المخزون الأمريكي والأخيرة - دكت فيها مدينة "ناجازاكي"، وأحدثنا خراباً وضحايا ورعباً فاق كل تصور ولم يكن له شبيه بكل التاريخ السابق، والرعب كما هو معروف هو الجوهر الدال على الإرهاب والمميز له.

إن ما استخدمته أمريكا من أسلحة دمار في حرب أفغانستان فاق ما تم استخدامه في حرب الخليج الثانية الذي فاق بدوره جميع ما تم استخدامه من سلاح في حرب فيتنام الذي فاق أيضاً جميع ما تم استخدامه طوال الحرب العالمية الثانية. ويمكن افتراض أن ما استخدم من وسائل لسحق العراق فاق جميع ما مر، ولكن "كورس المبررين من مختلف الكفاءات سيؤكدون بأن للحرب ضروراتها وأدواتها ووسائلها وأن لا مجال لمقارنتها بالإرهاب.

إن الضحايا هم من البشر ومعظمهم من المدنيين الأبرياء سواء كان الإرهاب زمن السلم أو زمن الحرب طبعاً مع الفارق العددي إذ أن ضحايا الإرهاب على أيدي المقاتلين دائماً كانوا أكثر من عدد ضحاياهم زمن السلم. ومعروف أن هدف الإرهاب كان دائماً إحداث الرعب والرهبة لدى الضحايا غير المباشرين - على السواء زمن الحرب وزمن السلم -، ولأن الهدف من القنبلتين النوويتين الأمريكيتين على مدينتي هيروشيما وناجازاكي المأهولتين بالمدنيين الأبرياء هو إحداث الرهبة والرعب لدى كل اليابان سكاناً قبل القيايين لتستسلم اليابان وبالفعل استسلمت مذعورة، فإنه لا يمكن إذن وضع خط فاصل بين الإرهابيين المشاركين إليهما وهما الإرهاب زمن الحرب والإرهاب زمن السلم. وكذلك كان هدف إسرائيل عبر حملاتها الإرهابية لتهجير سكان جنوب لبنان في السنوات ١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٩٣، ١٩٩٦، وهو إحداث رعب التهجير لدى كل اللبنانيين.

إن مفهوم الولايات المتحدة وإسرائيل للإرهاب هو ذلك الذي يقع من قبل الأفراد أو من قبل غير المقاتلين أو ضدهم فحسب، فالإرهاب في نظرهما هو إرهاب مدنيين ضد مدنيين وتستبعدان صراحة الإرهاب زمن النزاع المسلح. فالهجوم على هيروشيما وناجازاكي ليس إرهاباً لأنه ارتكب من قبل عسكريين في زمن الحرب، وكذلك المذابح الأمريكية في فيتنام ليست إرهاباً وفي أفغانستان وفي

العراق إذ تقع خارج نطاق المفهوم الأمريكي للإرهاب، وتنظر أمريكا بنفس المنظار عن ذبح الفلسطينيين من قبل الجيش الإسرائيلي، إنه مفهوم مؤيد من قبل قسم من الباحثين له وزنه ورصانته.

١٢ - تنويعات إرهابية:

ينوع أحد الباحثين الإرهاب إلى: إرهاب فردي، وإرهاب جماعي، وإرهاب منظم وإرهاب عشوائي، وإرهاب الدول وإرهاب المجموعات، إرهاب مقبول وإرهاب ممجوج، وإرهاب مقنع وإرهاب مغلف، وإرهاب كرد على الإرهاب، الإرهاب للإرهاب. الإرهاب المسرحي أو الدعائي، الإرهاب الهادف، الإرهاب المبرر، إرهاب الابتزاز. بينما يرى آخرون أن من أصعب الصعوبات التي تعترض وضع تعريف محدد للإرهاب هي الأشكال المتعددة لأعمال العنف بصورة غريبة؛ فالإرهابيون قد أثبتوا قدرة فائقة وذكاءً خارقاً في اختلاف شكلية ونوعية الإرهاب وتعدد الوسائل وتطوير تقاناتها. فنوعوها إلى:

- أعمال إرهاب ضد وسائل النقل الدولي بأنواعها المختلفة كخطف الطائرات أو السفن أو القطارات أو الحافلات أو احتجاز ركابها كرهائن.
- العنف الذي تتعرض له وسائل النقل وهي رابضة في مكانها كالهجوم على المطارات ومكاتب شركات الطيران.
- العنف ضد الأشخاص بالاعتداء على سلامتهم الجسدية كالاغتيالات الموجهة ضد رموز الدولة.
- عنف ضد الأموال بإشعال الحرائق وبالمتفجرات وتدمير الممتلكات العامة والخاصة.

وجميع هذه الأعمال من شأنها إشاعة الرهبة لدى الجميع وتهدد سلامة واستقرار المجتمع الدولي وأمنه وسلامة المرافق الحيوية وتخريب العلاقات الودية التي من المفروض أن تكون هي الأساس في التعامل والسلوك الدولي.

١٣ - الإرهاب بالأسلحة غير التقليدية:

لقد شهد "الإرهاب التقليدي" تقدماً واضحاً وضخماً أثبتته عمليات "أوكلاهوما" وتفجير السفارة الأمريكية في كل من "كينيا" و"تنزانيا" سنة ١٩٩٨ وبلغت قمته في ٩/١١ داخل أمريكا فانتهدت بذلك مرحلة "التقليدي" وبدأت مرحلة "الحدث".

١٤ - ١٦٧ - الإرهاب النووي:

تتردد المعلومات عن احتمال حيازة مجموعات إرهابية على رؤوس نووية ومواد نووية تم تسريبها من الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفيتي نتيجة لحالة الفوضى التي

سادت أثناء فترة انحلال الاتحاد إذ أصبح كل شيء معروضاً للبيع في سوق النخاسة مثل القنبلة القذرة التي هي عبارة عن مادة مشعة يمكن وضعها مع مواد متفجرة تقليدية يؤدي انفجارها إلى نشر الإشعاع على مساحة واسعة محدثة أضراراً فادحة مادية وبشرية، وكذلك "الحقيبة النووية" إذ تحتوي على رأس نووي صغير وهي من تطوير المخابرات السوفيتية في الخمسينات لاستخدامها حين اللزوم في بؤر التوتر العالمية، وهناك احتمال قوي بتسرب أعداد منها إلى أيادي الإرهابيين.

١٥- الإرهاب الكيماوي:

ويستخدم سلاحاً كيماوياً سهل الصنع وسهل الاستعمال يحدث خسائر بمنتهى الفظاعة وهو نوعان: نوع يتوجه تأثيره للفنك بالأنزيمات في جسم الإنسان مثل "الأسيتيل" و"كولين ستريز"، ونوع موجه ضد الأعصاب مثل السارين والخرذل. قامت منظمة يابانية "أوم" أو "الحقيقة المطلقة" باستخدام غاز "السارين" السام في أحد أنفاق طوكيو في شهر آذار سنة ١٩٩٥ أسفر عن مقتل عشرة أشخاص وإصابة خمسة الآلاف.

١٦- الإرهاب البيولوجي:

شهدت الساحة الدولية هذا النوع بعد أحداث ٩/١١. وانتشر الذعر في أمريكا بعد العثور على رسائل فيها البودرة الحاملة للجمره الخبيثة، وانتقل الذعر إلى العالم بأكمله مما أحدث تحولاً جذرياً في العمل الإرهابي. ومن المعروف أن دولاً عديدة تمتلك ترسانات متطورة من هذا السلاح البكتيري وأشهره الجمره الخبيثة والجمره المتموجة والكوليرا والطاعون، وهناك السلاح "الفيروسي" وأشهرها الجدري والتوكسينات والسموم البكتيرية وأشهرها "البوتولينوم" و"الريسين".

١٧- الإرهاب المعلوماتي:

ويتمثل بتطويع شبكات المعلومات والكمبيوتر والانترنت لخدمة الإرهاب. لم تجد الشبكات الإعلامية بقدرتها العلمية صعوبة في استخدام هذا التقدم العلمي. ويمكن للإرهاب المعلوماتي بحيازته لهذه القدرات أن يلحق الشلل بأنظمة الاتصالات والقيادة والسيطرة أو قطع شبكات الاتصال أو "تعمية" أنظمة الدفاع الجوي أو تغيير مسارات الصواريخ أو اختراق الأنظمة المصرفية أو دربكة حركة الطيران المدني أو تعطيل قدرات المحطات النووية المنتجة للطاقة.

يقول نائب رئيس الوزراء/ وزير الداخلية في ماليزيا عبد الله أحمد بدوي في اجتماع لوزراء داخلية الـ "آسيان" الذي انعقد تحت عنوان تبادل المعلومات حول

خبرات كل دولة مع الإرهاب: هناك الإرهاب الإلكتروني والإرهاب البيولوجي، وستتولى "سنغافورة" القيادة في مساعدة دول المنظمة على التعاون في التعامل مع الإرهاب الإلكتروني. إنه شيء جديد لا أعتقد أن لدينا التشريعات المناسبة للتعامل معه، وقال إن المنظمة تدرس الإسراع في تبادل المعلومات الاستخبارية حول الموضوع.

أما تشكيل الإرهاب إلى شكل إرهاب داخلي، وإرهاب دولي فهناك رأي غالب بأن الإرهاب كله "إرهاب دولي" انطلاقاً من المحافظة على حقوق الإنسان التي عليها إجماع دولي، وما دام الاتفاق على تعريف للإرهاب لم يزل بعيد المنال، ولم تحدد محاكم دولية خاصة له، فيبقى الإرهاب إرهاباً بغض النظر عن مكانه وكل ما ورد في الاتفاقات الدولية حتى الآن والتي تسمى تجاوزاً "اتفاقيات مكافحة الإرهاب" ثنائية كانت أم إقليمية أم عالمية ما زالت تركز على القاعدة القانونية "حاكم أو سلم".

١٨- التمييز العنصري عمل إرهابي:

"تعلن الدول الأطراف أن الفصل أو التمييز العنصري جريمة ضد الإنسانية وأن الأفعال غير الإنسانية الناتجة عن سياسات وممارسات الفصل العنصري والمثابرة لها هي جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولي خصوصاً مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، هذا الإعلان ورد في المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة "الفصل والتمييز العنصري" التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١/٣/١٩٧٣. والمقصود بالخروقات التي تشكل ميذاً عنصرياً:

١- إنكار حق الحياة والحرية الشخصية إما بقتل أفراد تابعين لمجموعة عرقية معينة، أو الإيذاء الجسدي أو العقلي، أو انتهاك الحرية والكرامة أو التعذيب أو المعاملة والعقوبة القاسية أو غير الإنسانية وبالاعتقال بدون قانون وبشكل تعسفي والسجن ظلماً.

٢- جعل الحياة قاسية أو لا تطاق بشكل مدروس ومخطط حتى تؤدي بمجموعة عرقية إلى الزوال.

٣- كل التدابير التشريعية التي تهدف إلى منع مجموعة من الناس من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد، ووضع قيود مقصودة تحول دون تطور تلك المجموعة بإنكار حقوقها الإنسانية وحرّياتها

- الأساسية كالحق في العمل والتعليم وتنظيم نقابات وحرية الخروج والدخول إلى البلد، وحرية الرأي والتعبير والاجتماع السلمي وتشكيل الجمعيات.
- ٤- جميع الأنظمة والتدابير الهادفة إلى تقسيم السكان على أسس عرقية كإقامة أحياء خاصة فقط بعرق معين أو إقامة مناطق محذورة أو حذر الزيجات مع أو بين مجموعات معينة أو نزع ملكية الأراضي من جماعات بالذات.
- ٥- إخضاع مجموعة سكانية معينة للعمل الإجمالي والاستغلال الجشع.
- ٦- الاعتقال والاضطهاد والحرمان لمن يقف ضد سياسة التمييز العنصري.

يتبين أن جريمة التمييز العنصري تتضمن في ثناياها التوصيف الإرهابي للجريمة فهي تهدف إلى الهيمنة على السلطة عن طريق إثارة الذعر والتهديد الأمر الذي يدخلها أيضاً في إطار الجريمة الدولية. وأكبر مثل على التمييز العنصري هو الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، والممارسات التي كانت في جنوب أفريقيا وفي "ناميبيا". إذا كان المجتمع الدولي قد وقف ضد التمييز العنصري في جنوب أفريقيا فإنه لم يقف وقفه مشابهاً ضد السلوك الإسرائيلي. الأمر الذي يبين أن "مكافحة الإرهاب" هو سلوك سياسي وليس مذهباً قانونياً بل أداة من أدوات السياسة الخارجية فحسب. وهذا يستدعي دائماً الانتباه للخروج من هذا السلوك في سبيل عمل حقيقي للقضاء على الإرهاب. حينما قدمت لجنة "الإرهاب الدولي" مشروعاً لاتفاقية موحدة بشأن الرقابة القانونية على الإرهاب الدولي سنة ١٩٨٠ بينت أن الإرهاب لم يُعتبر بعد جريمة بحد ذاته وسعت إلى تحديد مفهوم الجريمة الإرهابية أي تحديد الجريمة الإرهابية التي يحظرها القانون الدولي بدلاً من ترك الأنشطة الإرهابية "كضيواف يحلون في مضافة الإرهاب".

١٩- الإرهاب الرقيق:

ارتفعت أصوات في المجتمعات الديمقراطية من أجل الفرق بالحيوان وحماية الحيوانات خاصة التي تستعمل في التجارب العلمية. ونشأت حركات لتحرير الحيوان وبدأت تنتقد بسهامها شركات صناعة الأدوية والمعامل الطبية وأدوات التجميل بل وقامت أحياناً بالهجوم المسلح بالقنابل والمتفجرات على تجهيزات ومعدات تلك المعامل وأطلقت سراح الحيوانات، وفي بعض الحالات وقعت اعتداءات على سلامة علماء مرموقين. واستخدم المجرمون الإرهابيون في هذا المجال أسلوب الابتزاز كسلاح حديث يزعم أن هذه المعامل والمختبرات والعلماء يلوثون البيئة. ويبدو أن هناك تحالفاً في هذا المجال يمكن تسميته بـ "إخوان الإرهاب" قد حل محل التهديد المنقسم على نفسه.

٢٠ - الإرهاب والعدوان:

كانت الجهود الدولية لتعريف العدوان جهوداً بطيئة ومتعثرة أحياناً للاعتبارات السياسية التي هيمنت على تلك الجهود. تشكلت أربع لجان خاضعة توالى على القيام بالعمل بين ١٩٦٧-١٩٧٤ حيث تم إنجاز المهمة سنة ١٩٧٤. استغرقت عملية وضع تعريف للعدوان وقتاً تراوح -حسب تعدد وجهات نظر الباحثين بين ٢٠ إلى ٣٢ عاماً الأمر الذي يثبت أن العدوان جريمة سياسية. عرفت الجمعية العامة العدوان بقرارها رقم ٣٣١٤ (٢٩) ديسمبر سنة ١٩٧٤:

هو استخدام القوة من قبل دولة ضد سيادة وسلامة أراضي دولة أخرى واستقلالها السياسي بما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، ثم عدد قرار الجمعية العامة في الفقرة الثالثة الأعمال التي تشكل عدواناً ومنها: غزو ومهاجمة أراضي دولة من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى والاحتلال العسكري أو ضم أراضي الدولة بالقوة، وقصف القوات العسكرية لدولة أراضي دولة أخرى واستخدام أي نوع من الأسلحة ضد أراضي تلك الدولة وحصار مرافئها وشواطئها، ومهاجمة القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية والسفن التجارية والطائرات المدنية؛ وإرسال دولة باسمها أو لحسابها لعصابات مسلحة أو لقوى غير نظامية أو لمرتزقة لتقوم بأعمال مسلحة ضد دولة أخرى.

والعدوان جريمة دولية متفق على تعريفه وهو في نظر الكثير من الباحثين "إرهاب مركز بل وأخطر من الإرهاب.

٢١ - الإرهاب الإعلامي:

إذا كان الإرهاب في الأصل يستخدم الإعلام كوسيلة تنقل الرعب الذي يزرعه في سبيل نشر قضيته وتطويع المرعوبين لخدمتها، فإن الإعلام بذاته مع نشوء الجيل الثالث للإرهاب أفرز شكلاً جديداً من أشكال الإرهاب ألا وهو الإرهاب الإعلامي وليس الإعلام الإرهابي الموجود على الساحة منذ الأجيال الأولى للإرهاب، وكمثل عليه ذلك الإعلام الإرهابي الذي يمارس ضد العرب والمسلمين مسخراً وسائل الإعلام الغربية الكاسحة ومطوعاً لخدمته وسائل إعلام العرب والمسلمين أنفسهم بقصد في أغلب الأحيان وبغير قصد في أحيان قليلة؛ ووصل الأمر به أنه، حتى أعمال التخريب والإرهاب التي تحدث في المجتمعات الغربية وبتخطيط وإيادي غربية، يسارعون إلى إلصاقها بالعرب والمسلمين وأصبح في العقل الباطني الغربي: "فتش عن عربي مسلم" قبل أي شيء آخر حينما تقع حادثة إرهابية لإلصاقها به.

أوردت الصحف خبراً يقول إن التلاميذ في إحدى مدارس كوريا الجنوبية أخذوا ينشدون أغنية تشيد بابن لادن وعنوانها "أنشودة الولع بابن لادن" الأمر الذي أثار رعب المدرسين في المدرسة فاستدعوا الشرطة فوراً التي وضعت حداً لهذا الميل عند الطلاب. وينشد الكوريون الصغار على لحن مستوحى من الرسوم المتحركة "أسامة بن لادن هو أكثر من يعجبني"، بينما الرئيس بوش هو أكثر من أكرهه، وعندما أكبر أريد أن أصبح إرهابياً.

٢٢ - الإرهاب وحرب الإشاعات:

يمكن اعتبار الإشاعة المدخل الآمن لتنفيذ العملية الإرهابية، ولو قام المتطرفون بتأسيس جامعة لتعليم الإرهاب لكانت مادة المتطلب الإجباري على جميع طلبة الجامعة، والشعار الذي يرفع على مدخل الجامعة، وعلى مطلع كل درج من أدراجها وعلى كل باب من أبواب قاعات الدراسة: "لا تتسرع بإطلاق الرصاص" بل ابدأ أولاً بإطلاق إشاعة، لأن الإشاعة تستقر بسهولة في أحاسيس ووجدان المتلقي وتشكل دعوة مفتوحة للنار الأمر الذي يمهد ويهيئ الجو لحادث إرهابي بعد ذلك.

٢٣ - الإرهاب ومكافحة التدخين:

حسب إجراءات جديدة تم اتخاذها من قبل السلطات في كل من البرازيل وكندا، أصبحت علبة السجائر في البرازيل تحمل صوراً فوتوغرافية مصحوبة ببيانات توضح المخاطر الصحية الناجمة عن التدخين في إطار حملة شاملة للتوعية بأضراره، ولكن المدخنين من جانبهم وصفوا هذه الحملات بالإرهابية أو بالترهيب لمكافحة التدخين.

تشمل الصورة الفوتوغرافية جانباً بأكمله من علبة السجائر. تبين إحدى الصور سيدة ورجلاً في سرير حيث تعلو مشاعر الاستياء وجهيهما؛ وأسفل الصور تحذير يقول "التدخين يُسبب العنة-العجز الجنسي. وتظهر صورة أخرى مريضاً يرقد على سرير في المستشفى وسط الأجهزة الطبية يتنفس عبر جهاز تنفس اصطناعي ويقول التحذير تحت الصورة "التدخين يسبب سرطان الرئة"، وهذا التحذير مقنن في الأردن منذ زمان طويل ولكن بدون صورة. يؤكد مسؤولو الصحة في البرازيل أنهم يحاولون دفع المدخن إلى الإقلاع عن هذه العادة السيئة من خلال العلاج بالصدمة-التي يعتبرها المدخنون إرهاباً-بسد نفسه عن السجاجة، حذت السلطات البرازيلية في ذلك حذو كندا التي كانت حملتها أكثر قوة.

٢٤ - الإرهاب والاغتصاب:

أشارت منظمات غير حكومية على هامش مؤتمر "يوم المرأة" المنعقد في باريس في ٢٠٠٢/٣/٨ إلى أن الاغتصاب أصبح بشكل متزايد يفوق الاعتقاد السائد سلاحاً إستراتيجياً في حرب تقوم على الإذلال وسط الرعب يلحق بالإنسان أضراراً دائمة. وتبين من دراسة أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة ١٩٩٩ في خمس عشرة دولة من مناطق تسودها النزاعات أن شخصاً من أصل تسعة أشخاص يعرف إما امرأة تعرضت للاغتصاب أو رجلاً مارس الاغتصاب، ورغم النصوص لحماية المرأة فهي تتعرض لأعمال العنف الجنسية التي باتت تعتمد كسلاح حربي حقيقي في بعض النزاعات حسبما أكدته منظمة "أطباء العالم" في ندوة عنوانها "النساء والنزاعات" انعقدت في باريس في ٢٠٠٢/٣/١، أوردت مثلاً من بين آلاف الأمثلة: لاجئة كانت تهرب مع زوجها وأطفالها من "سيراليون" إلى "غينيا" قبضت عليهم عصابة من عشرة أشرار اقتادوا زوجها جانباً لقتله كما يعتقد، ثم أبعادوا أطفالها ثم رموها أرضاً واغتصبوها الواحد تلو الآخر عشر مرات.

وتساءلت باحثة فرنسية كيف تحول الاغتصاب إلى سلاح حربي إرهابي جديد بعد أن كان عملاً غريزياً؟ وبينت أن الاغتصاب لم يعد نتيجة للحرب بقدر ما أصبح سلاحاً يستخدم لنشر الرعب السياسي واستئصال جماعة معينة سواء في إطار أعمال الإبادة أو التطهير العرقي، وذكرت مثلاً النساء اللاتي اغتصبن في "البوسنة" بهدف أن يَحْمِلْنَ سفاحاً من عرق منتصر، ونساء كوسوفو، وكذلك نساء التوتسي" سنة ١٩٩٤ في رواندا. والنساء الجزائريات كذلك، ولا يبقى للمغتصبات بعد ذلك إلا الصمت وفي غالب الأحيان الطفل المولود، وتشك الباحثة في أن المغتصبات سيقدمن الشكاوى استناداً إلى معاهدات جنيف سنة ١٩٤٩ والتي عززت بمجموعة قوانين سنة ١٩٧٧ التي اعتبرت الاغتصاب من جرائم الحرب. والأمر في نظرها يتطلب بذل الجهود على المستوى الثقافي.

وتساءلت "مارسيلا دانيال" من المفوضية العليا للاجئين عن الوسيلة التي تحمي المرأة من تعرضها للاغتصاب محذرة من الأشخاص الذين يستغلون المجال الإنساني ورأت أنه من الضروري منح المزيد من السلطات للنساء في إدارة مخيمات اللاجئين.

وذكرت منظمات غير حكومية أن أعمال عنف جنسية واغتصاب تمارس ضد الرجال وهي ظاهرة مُدلة أيضاً وغالباً ما يستخدم المغتصبون "الخصي" والتشويه وغيرها من وسائل العنف بهدف تدمير الشخص.

أما "كريستان سرامينو" الصحفية التي كانت في الشيشان فذكرت أنه لم تحدث إلا حالات قليلة من الاغتصاب ولكنها أبدت شكوكاً في الأمر إذ أن النساء لا يتكلمن في الأمر. إذن كيف يمكن التوفيق بين الرغبة في الإدانة من جهة والحق في لزوم الصمت من جهة أخرى! إن الضحية وبصورة تقليدية تلزم الصمت، تحترم المحامية "وسيلة مزالى" ذلك الصمت ولكنها تصر على إحراز تقدم مع الضحية، ولا ترى فضيلة الصبح إلا بعد إثبات الإدانة. وإحقاق حق الضحية لا يتم إلا عبر إدانة صادرة عن هيئة رسمية.

فالإغتصاب إذن هو شكل من أشكال الإرهاب يمارس بقصد الإرعاب وهو خرق لحقوق الإنسان وحرياته.

٢٥ - الإرهاب وعسل النحل:

أمر مثير للاستغراب أن تكون هناك علاقة بين الإرهاب وعسل النحل وابن لادن! ربما لأن أفضل أنواع العسل تأتي من اليمن مسقط رأس عائلة بن لادن، وضعت أمريكا شركة هيتا-لتجارة العسل على القائمة السوداء من بين (٣٩) فرداً أو شركة يشتبه بتعاملها مع بن لادن والتي تسعى أمريكا عن طريق تجميد أموالها إلى تجفيف منابع الإرهاب. والمعروف أن اليمن تنتج سنوياً ١٧٠٠ طن من عسل النحل الفاخر الذي يُصدر معظمه إلى منطقة الخليج العربي فالإقبال عليه هناك شديد جداً، لأنه يحل محل الفياجرا". وتؤكد نيويورك تايمز أن بن لادن يستخدم شبكة بيع وتوزيع العسل كغطاء لتجارة السلاح والمخدرات وتبييض الأموال وغسيلها.

"وهكذا يكتسب عسل النحل اليمني الفاخر طعماً لا حلاوة فيه إنه الطعم المر الذي يذيقه بن لادن للآخرين في أمريكا".

٢٦ - الإرهاب الأبيض:

تم استخدام تعبير الإرهاب الأبيض في الثورة الفرنسية من قبل القوى التي دافعت عن النظام الملكي، استخدمت هذه القوى "الإرهاب الأبيض الأول" ضد أنصار "روبسبير" في شهري أيار وحزيران سنة ١٧٩٥. وتم استخدام تعبير "الإرهاب الأبيض الثاني" من قبل الملكيين ضد أنصار "نابليون بونابرت" في صيف سنة ١٨١٥ أثر معركة "واترلو".

كما تم استخدام تعبير الإرهاب العظيم في ١٠/٦/١٧٩٤ وهو الإرهاب الذي مَسَحَ الضمانات القانونية لصالح المتهمين، ولكنه انتهى بسقوط روبسبير في التاسع من "ثيرميدور".

ثالثاً: الإرهاب والجريمة السياسية :

هناك شبه اتفاق قانوني دولي على عدم اعتبار الإرهاب جريمة سياسية بأي حال من الأحوال حتى ولو كانت دوافعها سياسية، بل هو جريمة عادية تخضع لقواعد وشروط وتسليم المجرمين أو محاكمتهم وعقابهم. والجريمة السياسية هي كل جريمة ترتكب ضد الدولة ويكون الدافع لها سياسياً حتى لو كانت سبباً في القتل والتخريب فهي جريمة سياسية.

يتمثل الإرهاب والجريمة السياسية بارتكاب العنف المنظم الذي له طابع سياسي ولكنهما يتمايزان من حيث الهدف من اقتراح العنف، فالإرهاب يهدف إلى العنف بإرسال رسالة للتأثير على السلطة السياسية لاتخاذ موقف معين، بينما ليس لدى الجريمة السياسية مثل تلك الرسالة فكل عمل إرهابي فيه جريمة سياسية ولكن ليس كل جريمة سياسية فيها إرهاب. أكدت ذلك اتفاقية جنيف في ١٦/٥/١٩٣٧ لمكافحة الإرهاب مبينة أن الجريمة الإرهابية لا تقع في إطار الجريمة السياسية ولا تمت لها بصلة. وكذلك اعتبرها المؤتمر الدولي السادس لتوحيد قانون العقوبات المنعقد في "كوبنهاجن" سنة ١٩٣٥. كما استتنت الاتفاقية العربية لتسليم المجرمين جريمة الإرهاب من الجرائم السياسية.

هذا التمييز بين الجريمتين يترتب عليه تمييز في العقوبات وطريقة تنفيذها وإمكانية تسليم المجرم أو عدم تسليمه، فعقوبة الجريمة السياسية هي النفي أو التجريد المدني، بينما الحبس العادي أو الإعدام من عقوبات جريمة الإرهاب. وعقوبة الجريمة السياسية خاضعة للتغيير والتبديل فالمجرم في طليعة المتمتعين بالعفو باستمرار وبالعكس ذلك جريمة الإرهاب. وهناك استقرار في عدم تسليم المجرم السياسي. فالتشريع الفرنسي كان طلائعياً في موضوع التسليم فيرى أن المجرم السياسي لا يشكل خطراً على الدولة التي يلجأ إليها ولم يرتكب الجريمة السياسية بدوافع إجرامية أو شخصية بل بدوافع غير أنانية. أما المجرم العادي فالمجتمع الدولي مجمع على بذل كل الجهود لتمكين العدالة من الفارين. وتقوم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية-الانتربول بدور نافذ في الملاحقة والاعتقال.

١- الإرهاب والعنف السياسي:

يمكن تعريف العنف السياسي بأنه استخدام القوة المفرطة والمدمرة ضد الأشياء أو الأفراد من أجل إحداث تغيير في أشخاص الحكم أو في نظامه السياسي بدون أي اعتبار للقوانين السائدة. فالإرهاب والعنف السياسي يشتركان من حيث

السعي لتحقيق هدف سياسي باستخدام القوة وبصورة منظمة ولكن على وجه غير مشروع. والإرهاب يهدف إلى الدعاية لقضيته بشد انتباه العالم إليها فهو يرسل رسالة للعالم متجاوزاً بذلك الهدف المباشر وهو الضحايا والدمار يريد أن يؤثر على قلب وعقل الجماهير. بينما العنف السياسي لا يتجه إلى جذب انتباه العالم فهدفه مباشر دون التركيز على المؤثرات النفسية ودون الرمزية التي يتميز بها العمل الإرهابي، والعمل الإرهابي يعتمد بصورة أساسية على استخدام الوسائل للاتصال بالجماهير لمساعدته في تحقيق أهدافه، بينما هذا لا يشكل محوراً في عمل العنف السياسي. وللإرهاب في معظم الأحيان بعد دولي، بينما طابع العنف السياسي هو طابع محلي بحت وهناك حالة قيمة تجل العمل الإرهابي؛ فما يعتبره البعض إرهاباً يعتبره آخرون عملاً بطولياً، بينما لا يتمتع العنف السياسي بمثل تلك الحالة. وكما لاحظنا سابقاً فإن النظرة القانونية إلى الإرهابي أنه مجرم عادي دون النظر إلى هدفه السياسي وعلى نقيض ذلك النظرة إلى مرتكب الجرم السياسي فبواعثه السياسية هي موضع اعتبار حين محاكمته.

وبما أنه لا بُدَّ من التذكير دائماً بالاعتقاد بأن العنف هو من مكونات الشخصية البشرية، وبما أن مفهوم "العدو" هو جوهر الشأن السياسي الغالب على سلوك الإنسان الأمر الذي يجعل من "العنف السياسي" من أبرز قضايا البشرية. ومن هذا المنطلق فإن ظاهرة العنف السياسي ترتدي أشكالاً متعددة تتراوح بين الحرب ومجرياتها المدمرة والقمع الأمني الذكي والحاذق في السرية والتستر والتخفي.

الإرهاب السياسي هو العنف بأوضح صورته وأجلى معانيه ومظاهره رغم أن العنف ليس هو الإرهاب لأن للإرهاب خصائصه التي تميزه عن باقي مظاهر العنف السياسي. صحيح أنه يأتلف مع بعضها انتلافاً يتراوح في حدته باختلاف تلك الظواهر العنيفة.

إن طبيعة العلاقة بين الإرهاب والسياسة لا تُمكن من إجراء فصل بينهما بل تتسارع إلى المزيد من التشابك والتواصل في المقاصد والأهداف وصحيح أن الجريمة تحتاج إلى توفر مميزات لتُصنّف إرهابية أي أن يكون لها مقاصد خاصة وهي تحقيق هدف سياسي، أي أن يكون المحرك لها محركاً سياسياً سواء كان وضعياً أم نبيلاً.

مثال أول:

- قامت مجموعة من اللصوص الذين لهم سوابق قضائية باختطاف طائرة قصد الحصول على فدية من وراء احتجازها للرهائن، بينما في نفس الوقت قامت

مجموعة أخرى ليست لها سوابق قضائية بخطط طائفة واحتجرت الرهائن وطلبت فدية بهدف تمويل المنظمة التي تنتمي إليها المجموعة لتمكينها من مواصلة نضالها ضد المظالم.

مثال ثان:

- تم إطلاق الرصاص على رئيس الوزراء فخر صريعاً من قبل شخص سرّحه رئيس الوزراء من عمله، تم إطلاق الرصاص على رئيس الوزراء الذي فارق الحياة لأنه يمثل تياراً متخلفاً ويجب محاربته والقضاء عليه حسب اعتقاد الشخص الذي أطلق الرصاص والمجموعة التي ينتمي إليها.

نلاحظ أن الفعل الإجرامي يتشابه في المثالين ولكن القصد العام من طلب الفدية في الشق الأول يختلف عن القصد في الشق الثاني من المثال الأول. والقصد في الشق الأول من المثال الثاني هو اغتيال رجل السياسة، بينما القصد في الشق الثاني من المثال الثاني هو محاربة تيار متخلف. يتضح إذن أن للإرهاب قصداً إضافياً يميزه عن الجرائم التي تشبهه من حيث الوقائع المادية وهو العامل السياسي الذي لن يقع الحدث أبداً لولاه. إذن فالإرهاب جزء من الجرائم السياسية رغم أن الاتفاقيات رفضت ذلك كما رأينا سابقاً لأن الدول لا تريد منح المجرم الإرهابي بعض الميزات التي منحت للمجرم السياسي. كما أن ما يمكن أن يميز الجريمة الإرهابية عن الجريمة العادية هو عامل يجوز أن نسميه مصطلح "المنطق الإرهابي"، ف الجريمة القتل مثلاً يمكن أن تتم بفعل مقصود أو غير مقصود؛ وقد تكون دوافعها دينية أو مشروعة كالدفاع عن النفس كما ربما تكون بدافع الرحمة. وقد تكون فعلاً داخل سياق إرهابي له خلفية سياسية. أوردت اتفاقية مكافحة الإرهاب الأوروبية سنة ١٩٧٧ في مادتها الأولى تعداداً لمجموعة من الأفعال أوجبت اعتبارها جرائم غير سياسية وليس لها بواعث سياسية، وأوردت في مادتها الثانية مجموعة من الأفعال اعتبرتها أفعالاً إرهابية إذا كانت موجهة ضد الأشخاص وسلامتهم الجسدية وحياتهم أو موجهة ضد الممتلكات إذا كانت تسبب خطراً جماعياً.

يعتقد أحد الباحثين أن الإرهاب غير وارد إلا مع السياسة، ومحاربة الإرهاب لا تنجح إلا في محاربة أسباب اندلاعه وهي أسباب سياسية. لكن التشريعات الدولية شأنها شأن التشريعات الداخلية فصلت في معظمها بين الإرهاب والجرائم السياسية، فالاتفاقية الدولية الأوروبية ١٩٧٧ لقمع الإرهاب أخرجت الجرائم الواردة في اتفاقية لاهاي ١٩٧٠، ومونتريال ١٩٧١، واتفاقية ١٩٧٣ من إطار الجريمة السياسية بغية استثناء مرتكبيها من الاستفادة من مبدأ عدم التسليم.

نعتقد بأن الأكاديمي الباحث في شؤون الإرهاب والراغب حتماً في وضع حد للعنف الإرهابي لا يستطيع أن يضع جانباً مثله وأخلاقه كما لا يستطيع إلا أن يحتفظ بالحد الكافي من الأخلاق رغم أن "الأخلاق" لا تقبل التجزئة، وأيضاً فمن واجبه الحرص على الأمانة العلمية. وتعود المعضلة هنا من جديد وهي إشكالية علاقة "المفكر" بـ "السلطان" والكومبارس والكورس. ويبقى الأمر على ما هو عليه في معظم الأحيان أن "المغلوب" على أمره هو وحده الذي يُعد مُجرماً، والأقل قوة هو دائماً الواجب والمحتم وصفه بالإرهاب على الرغم من تشابه أو تطابق عنف الإرهاب في جميع الحالات.

وعلى المستوى الدولي الرسمي، ما زال المجتمع الدولي حتى الآن يحدد جريمة ما بأنها إرهابية بإضافتها إلى قائمة الجرائم الإرهابية المودعة لديه على شكل اتفاقات دولية وبالقطّاعي. إذن، ومن هذا المنظور، فمن الخطأ إسقاط مفهوم الإرهاب على الجرائم الدولية التي اسمها ليس مدرجاً على القائمة الإرهابية. وبالمقابل مثلاً فقد عدد ميثاق روما لإنشاء محكمة جنائية دولية ٣٤ انتهاكا ووصف من يقوم بأي منها بأنه: "مجرم حرب" ولم يَصِفْ بأنه إرهابي. لذلك فليست من الجرائم الإرهابية قانوناً كل من:

أولاً: جريمة الحرب العدوانية وهي الاشتباك المسلح غير المبرر الذي تقوم به دولة ضد دولة أخرى مهما فعلت من تخريب وتقتيل وإلقاء قنابل تحمل رؤوساً كيميائية أو نووية أو جرثومية مما يبيث الرعب في نفوس الناس، لأنها جريمة مستقلة نودي بتجريمها منذ زمان طويل. وكان أول إنتاج دولي قانوني للعقاب بحق الجرائم ضد السلام، وضد خرق قوانين الحرب وما يرتبط بها من جرائم ضد الإنسانية هو عقاب مجرمي الحرب العالمية الثانية الذين حاكمهم الحلفاء أمام المحكمتين الدوليتين العسكريتين الأولى عقدت جلساتها في "نورمبرغ"/ألمانيا لمحكمة مجرمي المحور الأوروبي والثانية في طوكيو/اليابان لمحكمة مجرمي الحرب في الشرق الأقصى.

ثانياً: جرائم القتل والتخريب والنهب والسلب والاعتصاب وأخذ الرهائن أو الإجهاز عليها التي ترتكبها الجيوش في البلاد المحتلة، فهي تعتبر جرائم ضد قوانين وعادات الحرب مع ما تنطوي عليه من إفزاز كضرب المستشفيات والمدنيين والمدن. فهي جرائم مؤطرة في معاهدات لاهاي الأولى سنة ١٨٩٩ والثانية ١٩٠٧ ثم معاهدات جنيف ١٩٤٩ والبروتوكول الملحق بها سنة ١٩٧٧ التي تم الإشارة فيها إلى لائحة "نورمبرغ"،

ثالثاً: والأهم من كل ما سبق أنه يجب إخراج أعمال مقاومة الشعوب المقهورة والمغلوبة على أمرها والمحتلة، من التوصيف الإرهابي لأنها تقف في وجه "عدوان" وقع عليها. لقد توالى المساعي الدولية لوضع تعريف للعدوان منذ معاهدة لندن سنة ١٩٣٣ إلى أن تم التوصل إلى تعريفه بقرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٤ (٢٩) سنة ١٩٧٤ (وهو استخدام القوات المسلحة ضد سلامة إقليم أو استقلال أو سيادة دولة أخرى بكيفية لا تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة). لذلك يتضح من تعريف العدوان أنه لا يحول دون حق الشعوب في النضال للحصول على حق تقرير مصيرها باستخدام العنف والسلاح.

٢ - الإرهاب تكتيك حربي:

الحرب نزاع مسلح دموي بين جماعات بشرية منظمة، إنَّ هي ظاهرة جماعية فيها على الأقل مجموعتان متنازعتان. وبعبارة ذلك الإرهاب فهو ليس مواجهة مباشرة بين الأطراف إنما هو مستتر ومموه وغير معنٍ والضربة تأتي من طرف واحد أي أنها أحادية.. ولا يُعتبر الإرهاب نزاعاً مسلحاً لأن السلاح فيه يستعمل من طرف واحد خلال العملية الإرهابية، فالمواجهة إنَّ غير موجودة. ولكن ذلك لا يعني أن الحرب تستثني الإرهاب كلياً أثناء عملياتها العسكرية. بمعنى أن وجود الواحد لا ينفي وجود الآخر فيلجأ العسكريون أحياناً إلى الإرهاب "كأجراء تكتيكي" لتنهيار إرادة الخصم بتأثير الرعب والفرع الذي ينشره في صفوف الخصم وقادته خاصة ليضعف قتاليتهم، فيلجأ إلى قصف المدن التي ليس لها أي وزن عسكري وتكثر ضحايا المدنيين وتهدم المنشآت المدنية ويضرب المراكب التجارية ويستعمل الأسلحة المحرمة. ولكن يجب العلم والحذر فكل هذه التصرفات خارجة عن قوانين الحرب وأصولها، بل هي خرق فاضح لها. ومع ذلك فالإرهاب في الحروب التقليدية النظامية هو استثناء ولا قانوني ولكنه ليس كذلك في الحرب الأهلية.

يتواجد في الحرب الأهلية العناصر التي تتواجد في الحرب النظامية من حيث أنها ظاهرة فيها جماعتان أو أكثر تتصارعان في إطار نزاع مسلح، ولكن الحرب الأهلية تختلف من حيث أنها لا تتبع ولا تخضع للقوانين التي تحدد التصرفات ولعل ذلك هو السبب الجوهرى في استثناء الأعمال الإرهابية في الحروب الأهلية كالتصفيات الجماعية للمواطنين الأبرياء دون تمييز في الجنس والعمر والمكانة بغض النظر عن علاقة الضحايا بالنزاع، ففي نظرها ليس هناك أبرياء، فمن ليس من هذه الجماعة فهو خصمها كما وقع في الحرب الأهلية في لبنان والحرب الأهلية في الجزائر التي بدأت في نهاية ١٩٩١ وما زالت مستمرة.

فالحرب إذن لها خاصية التنظيم والالتزام بالقانون العرفي أو المكتوب فهي شكل مقنون ومنظم للعنف المسلح، وبعكسها الإرهاب الذي يكتسب فعاليته وقوته من كونه لا يلتزم بشيء، لذلك فهو مخيف ولا يهتم إلا بما يخدم هدفه وقضيته الأمر الذي يبرز "الوجه العدمي" للإرهاب فهو خارج على القانون وخاصة قانون الحرب والحكم عليه دائماً بأنه مجرم وغير قانوني.

ولكن هناك تداخل بين الظاهرتين الحرب والإرهاب إنما تبقى كل واحدة منهما تحتفظ بحدودها الخاصة بها وبفروضها، ولكل مجالها ونمطها وممارساتها التي تميزها عن الأخرى.

وقد يعتقد البعض أن الإرهاب أصبح بديلاً للحرب، فالحرب أصبحت غير مأمونة العواقب وليست محمودة النتائج؛ بينما تقوم مجموعات صغيرة بعمليات إرهابية كنوع جديد من أنواع الحرب لا تلتزم بأية قواعد ولا تخضع لأية قوانين ولا تظهر في ساحة محدودة وليست جزءاً من جيش ولا تتبع لأية سلطة. استطاعت مثلاً منظمة "الجهاد الإسلامي" أن تذل أمريكا عسكرياً في لبنان وتكلفها مئات الضحايا بسيارة مفخخة وتضطرها للانسحاب فوراً بعد أيام قليلة من تأكيد الرئيس الأمريكي أن القوات الأمريكية لن تنسحب من لبنان إلا بعد تحقيق أهدافها! ونفس الشيء حصل للقوات الفرنسية. وتلقت أمريكا نفس الدرس في الصومال. فساحة المعركة الإرهابية تمتد لتجعل من العالم كله مسرحاً لها وربما لا يستطيع أحد أن يتخذ موقفاً محايداً تجاههما.

٣- الإرهاب والجريمة العادية:

رأينا أن الإرهاب يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية، بينما يسعى المجرم إلى الحصول على مكاسب بطرق غير مشروعة، ومهما بلغت درجة عنف الجريمة العادية فإنها لا تشكل ضغطاً على اتخاذ القرار السياسي. المجرم العادي يتحرك بدوافع شخصية، بينما يرتكب المجرم الإرهابي شباب بدوافع أيديولوجية وليس بدوافع شخصية بل يضحون بمصالحهم الشخصية في سبيل الهدف الذي يتطلعون إليه ويعتبرون دوافعهم -النضال مثلاً- جهاداً في سبيل الله. فدوافع الإرهابي دوافع نبيلة وشريفة من وجهة نظره في سبيل العدالة والحق، ويضحى بذاته من أجلها. ولكن يختلط مفهوم الإرهاب مع "الجريمة المنظمة" التي ترتكبها عصابات منظمة فكلاهما يحاول نشر الرعب والذعر في النفوس والفرق بين رعبهما هو النوع وليس الدرجة.

وبين الإرهاب والجريمة المنظمة تعاون أحياناً. إذ أن الإرهاب يحتاج لخدمات بعض أفراد المنظمات الإجرامية لخبراتهم في التخطيط والتجهيز وتزييف الوثائق والحصول على الأسلحة وعلاج المصابين، وقد تقوم منظمة إرهابية باستئجار عصابة للإجرام لتنفيذ أحد عملياتها.

ويتضح هذا الخلط بين الإرهاب والجريمة العادية داخل الولايات المتحدة إذ أن الشرطة تعتبر كل العمليات التي يتم فيها احتجاز الرهائن إرهاباً، ولكن نلاحظ أن لصوص البنوك يقومون باحتجاز الرهائن تغطية لتأمين هروبهم وانسحابهم، وهؤلاء الذين يخلطون بين الجريمة بين الجريمة لا يأخذون بالاعتبار جوهر الإرهاب وهو تحقيق غايات سياسية، ومع ذلك وكما لاحظنا فإن المؤتمر الدولي لتوحيد قانون العقوبات سنة ١٩٣٥ بالإضافة إلى ما تلاه من اتفاقات دولية لا يعتبر الإرهاب جريمة سياسية بل من ضمن الجرائم الاجتماعية العادية.

والجريمة المنظمة هي تلك الجريمة التي ترتكبها مجموعات أو منظمات أو عصابات إجرامية منظمة لتحقيق مكاسب ذاتية أو منافع مالية، ويتمثل الإرهاب والجريمة المنظمة من حيث: العنف المنظم الذي تمارسه مجموعات لها أساليب متشابهة إمكانات تنظيمية وتخطيطية وسرية ومتعاونة مع دقة في التنفيذ. ولكن إذا كان بينهما قواسم مشتركة، فبينهما تمايز:

- هناك تمايز في الأهداف، فالإرهاب كما تكرر معنا يهدف إلى تحقيق مطالب سياسية ونشر دعاية لقضيته باستخدام العنف.
- بينما هدف العصابات الإجرامية المنظمة تحقيق مكاسب شخصية ومادية، فليس للإرهاب منافع شخصية بل يدافع عن مثل لديه ومقتنع بها.
- غالباً ما تتركز الأعمال الإرهابية في المناطق الحضرية، بينما تمتد الأنشطة الإجرامية إلى الريف أيضاً.
- نتائج العمل الإجرامي مقصورة على الضحايا، بينما في العملية الإرهابية تمتد إلى ما هو أبعد وأوسع من ضحاياها.

ومن نافلة القول التأكيد على أن الجريمة المنظمة تشكل خطراً على المجتمعات البشرية إذ تسلبها الأمن والاستقرار وتهدد مختلف أوجه الحياة وتخلخل العلاقات والروابط الإنسانية وتخرق الحقوق الأساسية للإنسان حق الحياة والتملك والسلامة والكرامة، إنها تشكل انتهاكاً للبناء الإنساني في القيم والتقاليد والمثل وتضرب المصالح الخاصة وأيضاً المصالح العامة. في سنة ١٩٧١ وقعت في

الولايات المتحدة ستة ملايين عمل إجرامي، منها ١٧٦٣٠ جريمة قتل. ذلك يعني أن ٣% من السكان الأمريكيين تعرضوا لشكل من أشكال الجريمة.

٤- الإرهاب والجريمة الدولية:

الجريمة الدولية هي جريمة تخالف قواعد وتقاليده النظام العام الدولي وقواعد الإنسانية تتجاوز حدود الدولة وقد تصل إلى الإضرار بالنظام الدولي وتصنف إلى:

- جرائم ضد السلام التي حددها المبدأ السادس من مبادئ محكمة نورمبرغ وهي "كل تدبير أو تحضير أو مباشرة لحرب عدوانية أو لحرب تخالف أحكام المعاهدات الدولية".
- وجريمة "العدوان" إذا قامت بها دولة ضد دولة أخرى فيجب اعتبارها صورة من صور العدوان بدلاً من اعتبارها جريمة "إرهاب الدولة" لأن جريمة العدوان محددة وواضحة بعكس الثانية. كما أن تعريف الجمعية العامة للعدوان أشار إلى صور العدوان التي من ضمنها ما ينطبق على الأعمال الإرهابية مثل إرسال وإيفاد العصابات المسلحة ومجموعات المرتزقة.

الإرهاب والجريمة الدولية :

والقانون الدولي الجنائي هو ذلك القسم من القانون الدولي الذي يحدد العقوبة ضد سلام وأمن البشرية بالنص على الجزاءات وتحديد شروط مسؤولية الأفراد والدول وغيرها من التنظيمات الدولية بهدف الدفاع عن النظام الدولي. وكان الفضل في بلورة ملامح هذا القانون لمحاكمات مجرمي الحرب العالمية الثانية من النازيين الألمان واليابان على ما ارتكبوه من جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، في محكمة نورمبرغ في ألمانيا ومحكمة طوكيو في اليابان سنة ١٩٤٥ م.

والاتفاقيات الدولية والعرف الدولي تشكلان مصدر "القانون الدولي الجنائي"، بينما القانون "الجنائي الدولي الداخلي" يتعلق بالعقوبات الداخلية ويحدد اختصاص السلطة في مكافحة الجريمة الداخلية ذات الطابع الدولي، ولكل دولة تشريعاتها الداخلية التي تبين الجريمة وعقوبتها.

وتتحقق الصفة الدولية للجريمة إذا لامست المصالح والقيم التي يحميها المجتمع الدولي أو تشكل خطورة على مَراققهِ، أو إذا كان الجناة ينتمون إلى أكثر من دولة أو إذا كانت الجريمة ضد أشخاص يتمتعون بحماية دولية. وليس شرطاً لدولية الجريمة أن ترتكبها دولة ضد أخرى، أو أن تكون الدولة مدبرة أو محرصة عليها. والجرائم التي ترتكب أثناء الحرب أو بسببها هي جرائم دولية يُحاكم

مرتكبوها سواء كان ارتكاب الجريمة بناءً على أوامر من الدولة إلى المجرم أو قام بها من تلقاء نفسه. وتعتبر القرصنة من الجرائم الدولية-ولا علاقة للدولة بها- لأنها ارتكبت في المياه الدولية.

أما العلاقة بين الإرهاب والجريمة الدولية، فهناك شبه إجماع على أن الجريمة الإرهابية هي جريمة دولية بغض النظر عن مكان ارتكابها والأطراف التي ارتكبتها لأن أثرها لا يقتصر فقط على مكان محدد أو أشخاص بالذات ولا حتى على حقبة زمنية دون غيرها.

التطرف: التطرف هو مصدر الفعل تطرّف، وتطرّف الشيء صار طرفاً (تاج العروس مادة طرف). قال الراغب: "طرّف الشيء تعني جانبُهُ ويُستعمل في الأجسام والأوقات وغيرها (المفردات للراغب الأصفهاني، مادة طرف). وعادة يكون طرف الشيء بعيداً عن الحماية بخلاف الوسط، "والتطرف" و"التنطع" و"التشديد" هي ألفاظ لها نفس المدلول كما جاءت في نصوص القرآن والسنة والآثار.

وعرف التطرف في لغة العرب بأنه مجاوزة الحد والخروج عن القصد في كل شيء فهو نقيض "التقصير". وأصله في المحسوسات الوقوف عند الطرف بعيداً عن الوسط كالتطرف في الجلوس أو المشي، ثم انتقل إلى المعنويات كالتطرف في الدين والفكر والسلوك.

والمقصود بالتطرف هو اعتقاد إنسان أو مجموعة من الناس أنها تحتكر الحقيقة، وهي فقط على حق وصواب، والغير هو على باطل وخطأ، ولذلك فهي جادة في فرض رأيها على الآخرين بجميع الوسائل وبدون أية ضوابط، "والإرهاب أحد وسائلها لفرض معتقدها وتنفيذ مآربها".

لم تخلُ في أيامنا صحيفة أو نشرة أخبار في الراديو أو الفضائيات من حوادث خرق سببها التطرف المتزايد حدة باستمرار. وفي إسرائيل أخذ التطرف مداه وبلغ أبشع صورته حين قُتل رئيس الوزراء "رابين" من قبل المتطرفين اليهود وهو بطل الكثير من حروبهم؛ فلا يأبهون ولا يكثرثون بتاريخه بل تتأسوه عندما أراد السير في طريق السلام خلافاً لمعتقدهم وسياستهم فهم عندما يقتلون "ينفذون أمر ربهم وعندما يغتصبون إنما يستردون ما وهبه لهم إلههم "يهوه".

ويبدو أن المتطرفين مقتنعون بأنهم وكلاء الله على الأرض، يكفرون من يشاءون ويحاكمون ويحكمون غيائياً وينفذون أحكامهم فيزرعون الفوضى والدمار والخراب

في فرنسا بلد الحريات ومبادئ الثورة الفرنسية في الحرية والإخاء والمساواة هناك من يثور ضد النساء المحجبات، وفي ألمانيا تطل النازية الجديدة، وفي أمريكا لا يتوانى شرطي أبيض حين ينفرد بسائق أسود البشرة بالإنهيار عليه بالضرب المبرح، وفي الهند يقتل الهندوس المسلمين، وفي إسرائيل يتخفى الفلسطيني الذي يقوم بتفجير نفسه ليفجر حافلة ركاب مليئة بالمدينين بثياب رجل دين يهودي متشدد متطرف. تلك هي صور عن المتطرفين الذين لا يخلو منهم مكان أو زمان، إنما في هذه الأيام تبدو أكثر إستشراءً بسبب ترويج وسائل الإعلام لها -جرياً وراء سبق الإعلامي أو قصداً لنشر وترويج الثقافات الخبيثة- من جهة ولسهولة الحصول على عمل وسائل التخريب من جهة أخرى. ومع ذلك فالمتهم الأول الذي توجه إليه كل أصابع الاتهام من مختلف أرجاء المعمورة هو الإسلام والمسلمون؛ لأن السيطرة كاسحة للإعلام المعادي! ولا تنسى تلك النصيحة التي قامت مدرسة فرنسية بتقديمها لذوي الطفل "إسلام" بضرورة تغيير اسمه هذا إلى اسم آخر حتى يتجنب إزعاجات زملائه من الأطفال الفرنسيين.

"والإسلام أقحم في موضوع التطرف والإرهاب إقحاماً لأن الأجهزة الأمريكية مخترقة من قبل الصهاينة وهذا أمر مُبَيَّن". مناهج التعليم في العالم الإسلامي هي أكثر مناهج العالم تسامحاً، ورئيس وزراء إيطاليا هو نتاج مناهج متعصبة خاطئة.

والتدين يختلف عن التطرف. التدين يعني الالتزام بأحكام الدين والسير على مناهجه وذلك أمر مرغوب لما فيه من خير للفرد والمجتمع ويستدعي الدعم والتأييد وليس المطاردة، وبعبارة التطرف الديني الذي يعني الإغراق الشديد بالأخذ بظواهر النصوص الدينية على غير علم بمقاصدها فيسيء فهمها إلى درجة "الغلو" المستنكر دينياً. والوصف الصحيح "للتطرف" برأي د. محمد سليم العوا هو "الغلو" وهو اللفظ الذي استعمله القرآن الكريم. لقد نهى الله أهل الأديان السابقة على الإسلام عن الغلو في موضعين في الكتاب الكريم: "يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق"، سورة النساء (١٧). وفي سورة المائدة (٧٧) "قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا هواء قوم ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا سواء السبيل".

وإذا كانت "الجريمة" هي خروج عن القواعد القانونية والاجتماعية، فالتطرف هو حركة في اتجاه تلك القواعد ولكنها تتعدى الحدود التي رست عليها القاعدة ورضى بها المجتمع.

والتطرف شيء والإرهاب شيء آخر. يفترض التطرف أن هناك "وسطاً" متفقاً عليه يمثل الاعتدال؛ والابتعاد عن هذا "الوسط" إلى الطرف سوءاً أقصى اليمين أو أقصى الشمال يُعد "مُروّقاً" أو "انحرافاً". والعبارة الشهيرة التي صاغها فلاسفة اليونان تقول: "الفضيلة وسط بين طرفين إفراط وتفریط؛ والشجاعة وسط بين التهور والجبن؛ والكرم وسط بين البخل والتبذير".

فالانحراف إذا أخذ مداه أصبح تطرفاً لأنه ابتعد عن الوسط، والمتطرف أعتنق أفكاراً قد تكون خاطئة أو مائلة عن القصد والقصد هو الطريق الواسع الميسر للسلوك. ويبدأ هذا الموقف بالعزلة والمقاطعة وبالردة والعودة إلى الجاهلية لا يلبث أن يتحول إلى مرحلة التطرف الفكري ثم استعمال العنف ضد الغير. ويرى المتطرف أن هدم المجتمع ومؤسساته هي جهاد في سبيل الله وتقرب إليه بحجة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ثم يخرج عن حدود الفكر إلى فضاء الجريمة ويتحول إلى إرهابي، قال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: "لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً".

فالتطرف إن كان دينياً أو عقدياً من نوع آخر يشكل الوجه الآخر للعملة التي وجهها الأول الإرهاب: فالتطرف لا يكتفي بالوقوف عند العقيدة بل يتجاوزها للممارسات اليومية ليصبح سمة للعلاقات. وقد وصل عنف التطرف إلى حد قتل الأب لابنه، وقتل الابن لأبيه. هناك الأب المتطرف، والمدرس، والرئيس، والرجل السياسي الذي لا يقبل بالحوار ولا بالرأي الآخر.

٥- الجرائم ضد الإنسانية:

وهي الجرائم التي تشكل عدواناً صارخاً على الإنسان أو جماعات إنسانية لإعتبارات معينة، والهدف من التجريم هو ردع جبروت السلطة التي توقع الظلم بالأقليات العرقية أو الأثنية أو القومية كما تهدف إلى تحقيق الحماية اللازمة للقيم الإنسانية ومبادئ العدالة ومقتضيات الضمير الإنساني ومنع القتل والإبادة والإبعاد والإسترقاق وكل فعل يرتكب ضد المدنيين قبل وأثناء الحرب أو في إطار جريمة ضد السلام كجرائم الإبادة الجماعية والتمييز العنصري والتعذيب واستخدام الإنسان في التجارب.

ولكل دولة الحق في أن تحاكم من يقع بين يديها من أفراد العدو على ما ارتكبه من جرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب - الإبادة، الإكراه، قتل الرهائن، نهب الأموال، التخريب التعسفي للمدن والقرى - وفقاً للاتفاقات الدولية لا فرق فيما إذا كان المجرم حاملاً لرتبة عسكرية أو حتى رئيس دولة إذا ثبت ارتكابه للجريمة.

٦ - الإرهاب والاعتقال:

لا بد من الإشارة في البداية إلى أن كل حادثة تؤدي إلى قتل إنسان تترك دائماً في النفس البشرية الخوف والفرع بمقدار يتناسب وبشاعة عملية القتل نفسها، ويتناسب مع وزن الضحية الاجتماعي والسياسي. مثلاً نشرت حادثة اغتيال الرئيس كندي الرعب في نفوس الذين تمثلهم الضحية. وكذلك حادثة اغتيال عبد الله بن الحسين في المسجد الأقصى. في القدس في ٢٠/٧/١٩٥١، وقبلها بيومين حادثة اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رياض الصلح في عمان وهو في طريقه للمطار، وكذلك حادثة اغتيال رئيس الوزراء هزاع المجالي في مكتبه سنة ١٩٦٠، وحادثة اغتيال رئيس الوزراء وصفي التل في القاهرة سنة ١٩٧١. وما يتبعه من اغتالات أخرى مثل اغتيال رفيق الحريري وسمير قصير وغيرهم في لبنان.

ولعمليات الاعتقال تفاوت في درجاتها وفي معناها ومدلولاتها والأشكال التي ترتد بها نظراً إلى دوافعها ومحركاتها وأهدافها.

وتعرف حادثة الاعتقال: بأنها: اعتداء يذهب ضحيته شخص أو أشخاص أو ممتلكات عامة أو خاصة بصورة مفاجأة وغير منتظرة من الضحية، والاعتقال لا يعني تلقائياً الإرهاب، وهو نوعان ضد الأشخاص وضد الممتلكات - بالنسف والتفجير.

اعتقال الممتلكات غالباً ما يرتكب للثأر مما تمثله هذه الممتلكات أو للثأر من أصحابها كما حصل في الاعتداء الذي وقع على محلات "ماركس أند سبنسر" في لندن لكون أصحابها من الصهاينة. هذا النموذج يمكن اعتباره إرهاباً لأنه يهدف إلى بث الذعر والتهديد لدى أصحابها لردعهم عن مشاريعهم ومواقعهم السياسية وإفهامهم أن الضربة القادمة قد توجه لهم شخصياً إذا لم يرتدعوا. إن عملية التمييز بين كون الاعتقال إرهاباً أو عنفاً تتطلب دراسة الحالة والكشف الكامل لتفاصيلها وأسبابها وأهدافها.

ومن جهة أخرى يمكن أن يكون الاعتقال للشخصية قد وقع بسبب سياسي ودون أن يعتبر إرهاباً فمقتل "يوليوس قيصر" على يد "بروتوس" يدخل في نطاق المؤامرات السرية والتاريخ مليء بأمثلتها وخاصة في التاريخ العربي الإسلامي، واعتقال رياض الصلح كان انتقاماً لإعدام انطون سعادة. فاعتقال يوليوس قيصر، واعتقال رياض الصلح ليسا عملاً إرهابياً لأن الهدف توقف عند تصفية الضحية وليس أكثر. ولكن بالمقابل يلجأ الإرهاب إلى عمليات اعتقال بهدف زرع الرعب

في نفوس القياديين الآخرين "فمنظمة أيلول الأسود التي اغتالت وصفي التل لم تقم بذلك انتقاماً فقط بل وأيضاً نشر الرعب لدى من يمكن أن يأتي بعده أو بين مريديه أو في صفوف نظام الحكم، وكذلك حالة اغتيال هزاع المجال ومن قبلهما حادثة اغتيال الملك المؤسس.

إن الاغتيال رغم أنه في أحيان كثيرة وسيلة يستخدمها الإرهاب، تبقى له خصائصه التي تحول دون انصهاره تلقائياً في الجسد الإرهابي، الإرهاب والاغتيال تبقين ظاهرتين تشتركان في وجوه متماثلة ولكن لكل منهما شخصيتها المستقلة عن الأخرى.

٧- الإرهاب وحرب العصابات:

"حرب العصابات" هي مرحلة من الحرب التقليدية ويجب أن تخضع لكل قوانينها، ولكن لا بد لها من قوانين إضافية تتناسب مع خصوصية حرب العصابات. لقد وضع ذلك التوصيف لحرب العصابات "ملك" هذه الحرب "تشي جيفارا" متأثراً بكتابات "ماوتسي تونج" عن الحروب الثورية. ثم يُضيف على التوصيف بأنها نضال جماهيري لأن العصابة هي طليعة القتال لشعبها وقوتها مستمدة من سند جمهورها، تعتمد على دعم ومشاركة الجمهور في التموين والسلاح والمأوى.

ولفظه "Guerrilla" تعني عند البعض المقاومة الشعبية، وعند البعض الآخر تعني حرب العصابات، وهي أصلاً لفظة أسبانية تصغير للفظه الحرب، ويسمى الأفراد المشاركون فيها Guerrillas أي ثوار.

وتعني "حرب العصابات" في موسوعة السياسة أسلوباً من أساليب حرب الشعوب في مواجهة العدو المحتل. كما أن مجموعة "غيريلا" تعني مجموعة مقاتلين تحارب خلف خطوط العدو فتفاجأ بهجمات متكررة؛ وهي في أحد أشكالها "حرب أعصاب".

ساهم في مفهوم حرب العصابات أبرز قادتها ومنظموها منهم: "كارل ماركس"، و"ماوتسي تونج" و"لورنس العرب"، والجنرال "جياب" في "فيتنام". تلعب حرب العصابات دوراً مسانداً للحرب النظامية أو دوراً مستقلاً في الكفاح والنضال ضد القوات الغازية.

وحرب العصابات حسب مفهوم الدكتور عبد الناصر حريز هي نمط من الحروب تمارسها قوات غير نظامية في نطاق محدود وعمليات محدودة ضد قوات عسكرية تقليدية

وحرب العصابات يلجأ إليها الطرف الأضعف فهي سلاحه؛ الأمر الذي يعيدنا إلى الإرهاب الذي فسر من قبل الكثيرين بأنه أيضاً هو سلاح الطرف الأضعف. إذن هناك قاسم مشترك بينهما وهو "محدودية" الوسائل لدى كل منهما. وتستطيع حرب العصابات أن تمارس الإرهاب بعمليات محدودة لتحقيق هدفاً تكتيكياً يستحيل تحقيقه بوسائل أخرى. يقول "تشي جيفارا": "إن لأعمال التخريب قيمة كبرى. ولكن يجب التمييز بين التخريب كوسيلة ثورية وبين الإرهاب الذي هو وسيلة غير فعالة لأنها توقع الضحايا بين الأبرياء وتهلك أناساً تحتاج الثورة لهم. والإرهاب وسيلة قيمة لمعاقبة أحد القيايين في قوى القمع فتصفيته أمر مفيد. ولكن يجب عدم قتل الأشخاص قليلي الأهمية لأن ذلك يوجب القوى القمعية".

والشعب حينما يحتضن حرب العصابات لعملها الوطني، لا يبدي إلا الذم للعمليات الإرهابية. وهنا يبدو الفرق الكبير بين حرب العصابات والعمليات الإرهابية، أي أن الشعب حاضراً للعصابات ورافضاً للإرهاب. "فالإرهاب لا يتمكن حرب العصابات، فكل حدوده ووظيفته ضمن الإطار العام للنضال السياسي

٨- التمايز بين الإرهاب وحرب العصابات:

- من حيث الأسلوب، فالعصابات تمارس مهامها بقوات عسكرية تقليدية وبهجمات مفاجئة متبعة القاعدة "اضرب واهرب"، فتهاجم الجيش والشرطة والمقرات الرسمية. بينما تغلب العشوائية على العمل الإرهابي فلا يفرق بين مدنيين وعسكريين ولا يركز على المؤسسات الرسمية أو القوات العسكرية.
- تضرب العصابات العدو بالتركيز على تواجده في الغابات والمناطق الجبلية والمستنقعات ومفارق الطرق. بينما يضرب الإرهاب في المناطق الحضرية في المقاهي والأندية والملاهي ووسائل النقل العامة.
- تركز العصابات على القوات المسلحة والمتعاونين معها، بينما يركز الإرهاب على غير العسكريين كركاب الطائرات وأطفال المدارس أو رجل دين أو مواطن عادي أو وزير.
- تسعى العصابات إلى دحر العدو الغازي وتضييق مساحات تواجده تمهيداً ومساعدة على التخلص منه، بينما يهدف الإرهاب إلى الإعلام وإثارة المشاعر وإرسال رسالة سياسية للتأثير على السلوك السياسي للدولة.
- رجال العصابات عادة ما يتحولون بعد نهاية الحرب إلى الجيش النظامي مثلما وقع في الصين وفي كوبا وفيتنام وكمبوشيا فالقانون الدولي يعاملهم كمحاربين ويستحقون معاملة الأسرى. بينما لا يتمتع الإرهابيون بذلك حسبما أقر في

المؤتمر الدولي السادس سنة ١٩٣٥ في كوبنهاجن، وحسبما جاء في الاتفاقية العربية لتسليم المجرمين.

٩- الكفاح الوطني والإرهاب:

نلاحظ أن هناك خلطاً وفي معظم الأحيان مُتعمداً بين الإرهاب والكفاح الوطني رغم أن قرارات الأمم المتحدة جاءت واضحة في إقرار حق الشعوب في الحصول على حقوقها بمختلف الوسائل بما في ذلك استعمال القوة. والخلط ناتج من أن الطرف القوي لا يقبل بالطرف الضعيف ولا بحقوقه ولا يعامله إلا بالقمع والقتل والاستغلال والتشريد؛ ولا يترك مجالاً للأمل لدى الضعيف إلا اللجوء إلى الدفاع عن حقوقه مستخدماً العنف حين اللزوم. وهو لازم في جميع الحالات. والغريب الذي يصل إلى حد التناقض مع الذات هو أن كفاح الشعب الأمريكي للحصول على استقلاله هو أمر مشروع، وكفاح الشعوب الأوروبية ضد احتلال النازي أمر مشروع أيضاً وهو بالفعل أمر مشروع- بينما كفاح شعوب العالم الثالث ضد النفوذ الغربي عموماً هو أمر غير مشروع بل هو إرهاب ولسان حالهم يقول "حلال عليّ حرام على غيري"، ويتجسد التناقض بشكل صارخ في نظرة معظم المجتمع الدولي إلى نضال الشعب الفلسطيني. فيعتبر ما تقوم به إسرائيل في قمع وذبح وتهديم وتجريف كل شيء فلسطيني أمراً مشروعاً ويقع في إطار الحرب المشروعة ضد الإرهاب. ولبّ مشكلة الإرهاب هو هنا في الموضوع الفلسطيني والحق المشروع في الكفاح، وفي القمع الإسرائيلي للإنسانية في فلسطين.

- وللتمييز العلمي بين الكفاح والإرهاب نتطرق إلى:
- الطابع الشخصي: هناك إقبال شعبي نابع من الشعور الوطني والحس الطبيعي لدى الإنسان للانخراط في صفوف المقاومة ضد المحتل المعتدي، لا بل من العار على الإنسان أن يقف متفرجاً أو غير مبال بفظائع الاحتلال؛ والشهادة يستعذبها المسلم في سبيل دينه وأمته ووطنه؛ والجهاد أحد أركان الإسلام. وبالمقابل فالعمل الإرهابي عمل معزول شعبياً بل ولا يُقبل عليه أي مواطن شريف، ولا يمثل الإرهابيون أية شريحة في المجتمع وهم فئة قليلة منبوذة.
- الحس الوطني: يندفع المواطن اندفاعاً طبيعياً للوقوف مكافحاً في سبيل وطنه، تلك هي أسس التربية الوطنية في جميع بلدان العالم. بينما ينطلق الإرهاب من أفكار مقبولة عنده ولا علاقة لها بالصالح العام ولا بالحس الوطني. ولا بد من التحذير هنا من عدم الوقوع بالخلط بين الإرهابي والمكافح الوطني، فالإرهابي فرد مجروح مكروه لا وطنية في أعماله.

عدو الحركة الوطنية: إن العدو الذي تكافح ضده القوى الوطنية هو المعتدي على الوطن سواء بالاستعمار أو بالاستغلال المباشر أو المقنع بأي شكل من أشكال الأقنعة الحديثة، والأمر لا ينطلي على الشعوب. أما العدو بالنسبة للإرهابي فهو هدف داخل المجتمع أو خارجه لاستغلاله رمزياً من أجل إرسال رسالة تحمل مطالباً غير المشروعة.

ويبقى دائماً الفارق الأهم بين الكفاح والإرهاب هو المشروعية والشرعية حسبما تأكدت في القانون الدولي وحسبما جاءت في آراء الفقهاء القانونيين. لا سند شرعي للإرهاب فهو فاقد للشرعية وجرائمه مستثناه من الجرائم السياسية.

لاحظنا في مراحل سابقة من هذا البحث أن الإرهاب لا يقتصر ارتكابه على الأفراد والجماعات بل فالدول نفسها تقوم به وتمارسه، فالغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ يقع في دائرة جرائم الإرهاب رغم اعتراض البعض على ذلك بل وبه عدة جرائم دولية أخرى فهو جريمة "عدوان"، ثم فيما بعد ارتكبت إسرائيل جرائم القتل الجماعية في معتقل الأنصار ومعتقل الخيام خرقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني.

كما أن سلوك إسرائيل في قمع انتفاضة الشعب الفلسطيني لا يقع فقط ضمن جرائم الإرهاب بل يقع في إطار مجموعة انتهاكات لقواعد القانون الدولي الإنساني ومن جانب آخر فإن ما قامت به حركات الكفاح الفلسطينية خارج فلسطين تم تصنيفها بين أعمال الإرهاب، كالهجوم على أستاذ ميونخ واختطاف الطائرات وتمت محاكمة الفلسطينيين الذين تم إلقاء القبض عليهم من الذين قاموا بتلك الأعمال رغم القصد السياسي الواضح منها. ولكن هذه الأعمال كانت السبب المباشر في تعريف العالم بالظلم الواقع على الفلسطينيين الذي لا مثيل له في التاريخ، كما أنها "كانت السبب الحقيقي لاعتراف الأمم المتحدة بالشعب الفلسطيني وقضيته وبمنظمة التحرير، وليس كما يرى البعض - بفعل الخطب والمؤتمرات ولا حتى بسبب القرارات الدولية المختلفة".

وفي مثل هذه الحالات من الكفاح رغم البواعث السياسية له، تمت محاكمة المناضلين كمجرمين عاديين فقدوا حقهم السياسي لأن الصفة السياسية منزوعة عن الفعل الإرهابي يجب التوقف ملياً عند "السياسة فيها توخياً للموضوعية رغم ما فيها من إرهاب". والأهم هو عدم التقصد بالإساءة إلى عدالة القضية الفلسطينية. نقدر تعقيدات الأمر وتناقض وجهات النظر؛ ولكن لجوهرية القضية ودورها في السلام والأمن الدوليين فهي تستحق التوقف عندها ملياً.

صحيح أن "المصلحة" هي محرك السلوك السياسي للدولة في اتخاذ الموقف سواء تطابق أو لم يتطابق مع مفهوم العدالة، وصحيح أن القوة هي التي تعطي الشرعية لمن ليس له حق وتساعد للظالم على المظلوم، ولكن الأصح من الصحيح هو أن الحق لا يموت، وما مات حق وراءه مطالب. لينظر هؤلاء ما جرى في مؤتمر "دربن" في جنوب أفريقيا سنة ٢٠٠١ وليتوقفوا ملياً عند الرأي العام الذي قهر حياء الكثير من الحكومات ووصم الصهيونية بالعنصرية-أعاد بذلك قرار الجمعية العامة الذي محتته أيضاً الجمعية العامة وهي تمثل رأي حكومات طبعاً- رغم أن هذه الحكومات قيمت إسرائيل بأنها نظام يُمثل أرقى درجات الديمقراطية والحرية.

١٠- العنف السياسي:

بدأ العنف مع الإنسان منذ بداية الخليقة وذلك حين استبعد "قابيل" أخاه "هابيل"، ورفض الاقتناع بالقاعدة حينها التي تحرم زواج التوأم التي بها بدأت قاعدة المحارم. فالعنف من سمات الطبيعة البشرية يظهر في جميع مظاهر التعبير عنها. ويتسم به الفرد كما تتسم الجماعة أيضاً. والعنف يبدأ حين يتوقف العقل عن قدرة الإقناع أو الاقتناع فيلجأ حينها صاحب العقل هذا إلى وسائل الإقناع المادية باستبعاد الآخر من أمامه إما مؤقتاً بشلّه أو نهائياً بإنهائه. فالعنف يكون دائماً حين يعجز العقل عن الإقناع؛ ويبدأ بالعجز عن الإدراك والفهم أي عن ممارسة عمله الأساسي وهو استيعاب ما حوله وفهمه، فثمة إذن عجز من العلم والفهم والحجة فينغلق العقل على الهوى والطمع. ومتى انغلق العقل انطلقت اليد.

لذلك نلاحظ على جميع أنواع العنف مهما كانت ادعاءاته العنصرية أو الدينية أو اللغوية أو العرقية، التشنج والانغلاق رغم وجود الأدلة ضده-والعجز عن الحوار مع الغير، لأن الحوار مع الذات مقطوع في الأصل فتسيطر غريزة فرض الادعاء بالقوة باعتبارها حجة لا تحتاج إلى دليل. ونظرة فاحصة إلى مرتكب العنف تبين عليه تشوه العقل والنفس في الوجه وفي الفكر.

انتشر العنف حالياً؛ يمارسه أفراد ومنظمات ودول وتعتدي على الغير المختلف عنصرياً أو جنسياً أو دينياً أو ثقافياً؛ وتبالغ في الاعتداء بحجة الدفاع المزعوم عن النفس؛ وتحترك لنفسها تحديد القيم وتفسير النصوص والانفراد بالحق. كل ذلك في الوقت الذي لا يوجد فيه دين أو أخلاق أو قانون إلا ويحظر القتل والاعتداء على النفس والمال والتدمير حتى ويحظر السب والشتم. وتتأجج ظاهرة العنف حدة حينما يطغي اليأس وبؤس النفس بانغلاق العقل والقلب من شدة التدهور والبؤس المادي.

إن اعتبار العنف عملاً فعالاً لا يؤدي أبداً إلى التوصل إلى حلول للمشاكل الاجتماعية والسياسية، والأسوأ من ذلك أن الشفاء صعب من الجراحات التي يحدثها لأن العنف لا يؤدي إلا إلى العنف والذي يزيد الطين بلة استشرى "المفهوم الوحشي" للسياسة على المفهوم "المدني" لها.

والعنف كما جاء في "لسان العرب" هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به. وهو ضد الرفق وكل ما في الرفق من خير ففي العنف من الشر مثله. والتعنيف هو التوبيخ والتفريع واللوم. وهناك عنف عشوائي بدون تمييز وهو شر بلا نقاش، وهناك عنف هادئ يريد استخدامه ردع الظلم أو استرداد الحق أو تأديب الآخر ممن تحت ولايته وهو نوع مقبول من العنف، وبمقدار ما يكون قتال الأعداء شرفاً ونبلًا، فإن استخدام العنف ضد الأخ وضد المواطن لتسكير الاقتتال جريمة لا تغتفر.

والعنف ليس صفةً يتميز بها العرب عن غيرهم كما تصورهم وسائل الإعلام الغربية المغرضة وكأن العنف مزروع في الجينات العربية. وإذا كان العرب مسؤولين عن جزء من هذه التهمة فالغرب ليس بريئاً من زرع هذه الصفة في المنطقة العربية بما بذره من بذور للصراعات الدموية والتي شارك واحتضن نموها وترعرعها. والنزاع العربي الإسرائيلي يكاد يصرخ وهو يشير باللائمة إلى صانعه الذي هو الغرب بأكمله وكذلك حرب الخليج وحروب لبنان.

وينقسم العنف إلى عنف اللسان أو التعبير الذي لا يقل إيلاًماً عن العنف الجسدي، فهو يُخرس كل حوار ويُميت الفكر باللائمات التي يقذفها تكفيراً وتخويناً. "هناك حروب إبادة كلامية لإبادة الفكر". وحرمان الإنسان من إشباع حاجاته ومن حقوقه الأساسية هي عنف آخر. وهناك عنف الدولة غير المشروع ضد رعاياها أو غيرهم إضافة إلى عنفها المشروع المقنن لتطبيق القانون وحفظ الأمن. العنف ظلم يخرّب كل البنيان.

والظلم والاستغلال والطغيان تشكل ينابيع العنف ولا بد من القضاء عليها أولاً لتمهيد الطريق للقضاء على العنف أو تقليصه كما اكتشف كل باحث موضوعي. والعنف مبرر فقط في حالتين، حينما يقع اعتداء على الوطن فالدفاع عنه حق شرعي، وحينما يكون اعتداء على حقوق الإنسان فالدفاع عنها أيضاً حق شرعي وفي كلا الحالتين يشترط عدم التعرض للمدنيين الأبرياء، ولا ننسى أن للسلطة حق استعمال العنف حسب الأنظمة والقوانين.

ويمكن أن يُعرّف "الصراع" بأنه التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بسبب اختلاف في المصالح والقيم، فتتخرط الأطراف في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال القهرية بهدف إلحاق الضرر والأذى بالطرف الآخر مع إصرار كل طرف على تعظيم مكاسبه وتأمين قوته على حساب الأطراف الأخرى". والفرق الجوهرى بين الصراع والعنف في أن الصراع أوسع من العنف، والعنف يشكل إحدى آليات إدارة الصراع وحسمه، فالعنف هو مظهر للتعبير عن الصراع، والإرهاب شكل من أشكال العنف وشكل من أشكال الصراع ويرمي كل خصم خصمه بالإرهاب، الأمر الذي أثار الخلط واللبس والتخبط، والذي زاد الأمر تعقيداً استخدام الإرهاب بانحيازات قيمية وأيديولوجية وسياسية فأصبح يُقدف صفةً في وجه جهة معينة كسلاح دعائي للتشويه ولتبرير الانتقام منها

والعنف ظاهرة "عدمية" ولا مرجعية قيمية أو دينية أو وضعية تحبذه أو تحت على استخدامه إلا الأيديولوجيات التدميرية ورموزها كما هو حال "الشارونية". إن الشارونية أيقظت العالم مفزوعاً في محاولة جادة للبحث عن الوسائل الناجعة للحد من العنف العسكري والاقتصادي والسياسي والثقافي والفني الذي يمارسه الإنسان ضد أخيه الإنسان.

وقد يختلط "العنف" السياسي في أذهان البعض "بالإرهاب" بسبب التقارب الشديد بينهما إذ أنهما يسعيان إلى تحقيق مقاصد سياسية، وكل منهما يستخدم أو يهدد باستخدام وسائل عنيفة وغير مشروعة لتحقيق تلك المقاصد الأمر الذي يعتبر خروجاً عن القيم والعلاقات المألوفة والمتعارف عليها.

والعنف ملازم للإنسان منذ البداية، فحيث هناك خلاف ونزاع بين بني البشر فهناك أيضاً العنف. ويختلف العنف من مجتمع إلى مجتمع ومن حضارة إلى أخرى تبعاً للقيم السائدة. مثلاً في بعض الأدغال الإفريقية يعتبر تقديم الأضحيات البشرية أمراً عادياً وليس عنفاً في حين أن التنافر بين البشر يعتبر جرماً لا يُغتفر. إن ذبح بقرة في الهند عند الهندوس يمثل قمة العنف، بينما ذبح بقرة في المجتمع الإسلامي أمر عادي. فالعنف يختلف باختلاف القيم والمعايير في المجتمعات المختلفة.

وتشهد المجتمعات المعاصرة بروز علم خاص بالعنف وهو "Violencology" كفرع مستقل من المعرفة تقوم بتدريسه المعاهد والمؤسسات الحكومية والأسباب الدافعة لذلك:

- تكاثرت نشاطات الدول فخرج البعض منها عن المهمة الأساسية للدولة بالتورط في مهام ليست محمودة.
- هناك فجوة تتفاقم بين طبقات المجتمع تخصب الصدام.
- تقدم التكنولوجيا وتطور إنتاج آلات العنف وتقدم تقنيات الاتصالات.

وإذا كان العنف السياسي قد تبلور وارتبط بالدولة؛ فالعنف الاجتماعي سبق ظهور الدولة وأوسع من العنف السياسي ففيه ظواهر القمع والقوة في مختلف مجالات الحياة بما فيها العنف السياسي. والعنف السياسي هو اللجوء إلى القوة ضد الأفراد خرقاً للقانون بهدف تغيير في نظام الحكم أو أشخاصه؛ كما أنه يتضمن أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الضرر والخسائر في أهداف محددة لإحداث نتائج ذات لون سياسي. وهو تدخل في حرية الآخرين لحرمانهم من حرية التفكير والرأي واتخاذ القرار لتحويلهم إلى وسيلة في مشروع. وتتنوع أنماط العنف السياسي كعنف مبرر أو غير مبرر، عنف مشروع أو غير مشروع، عنف مباشر أو غير مباشر، عنف نفسي أو عنف هروبي.

وينتمي إلى العنف المشروع كل استخدام للقوة لإحقاق حق ورفع الظلم، كطرد الاحتلال بالقوة. أما العنف غير المشروع فهو استخدام القوة للاحتفاظ بحق مزعوم كالقوة التي تمارسها سلطة من قمع وتكيل بالمعارضين.

إن عامل النزاع المصاحب دائماً للمضمون السياسي من شأنه خلق حالة دائمة من العنف، وفي الأوقات الراهنة القائمة على "التقنية" تقوى إغوائية العنف لما لها من خاصية الفعالية، وبالذات لدى الدول الأقوى التي تستخدمه بشكل صريح أو مستتر لفرض سيطرتها. ومن المؤكد أن الدول التي يبدو أن العالم واقع في حوزتها ما كانت لتصل إلى ما هي عليه من هيمنة إلا بمهاراتها في توسل العنف بشكل مؤسسي في طريقة التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك، فإذا كانت السياسة نشاطاً اجتماعياً لتنظيم الأفراد والجماعات داخل الكيان السياسي وتأمين المصلحة والرفاهية له، فهي تعتمد على القوة في تأمين الاستقرار الداخلي والقدرة على ردع العدوان الخارجي، فالقوة هي المرتكزات التي تقوم عليها السياسية؛ والقوة تعني العنف الموزون مبدئياً - المدعوم بالقانون والأنظمة.

وإذا كانت السياسة اتخذت معنى "فن الممكن" لفترة طويلة، فالآن هي ليست كذلك، إنها وبكل فظاظة "تحقيق المصلحة" تحقيقاً مجرداً مطلقاً وبمعزل عن أية توصيفات تجميلية. ذلك يضفي على السياسة معنى لم يكن سابقاً مما يجعلها تقترب تماماً من "الإرهاب السياسي".

١٢- وللتمييز بين الإرهاب والعنف السياسي:

- هدف الإرهاب هو الدعاية لقضية ما وجذب الرأي العام لها ولأبعادها المختلفة، وهذا ليس موضوع اهتمام العنف السياسي.
- يحرص الإرهاب من خلال العنف على تجاوز الهدف المباشر إلى أفراد وطوائف أخرى عبر رسالة يرسلها أو إحياء يفرضه. بينما العنف السياسي ذو هدف مباشر دون التركيز على المؤثرات النفسية ودون الرمزية التي يتميز بها الإرهاب.
- يركز الإرهاب على قلب وعقل الجماهير للتأثير على سلوكهم وهذا ليس وارداً في صور العنف السياسي الأخرى.

مراجع الفصل السادس

- ١- د/عبد العزيز مخيمر، الإرهاب الدولي، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، ٢-
د/أمام حسانين عطا الله، الإرهاب، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤.
- ٢- أسامة إبراهيم، مبادئ وقف العنف، دار التراث الإسلامي، ٢٠٠٢، ٤) محمود
مراد، العرب والإرهاب، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٦، ٥) إبراهيم نافع،
كابوس الإرهاب، مركز الأهرام، ١٩٩٤.
- ٣- د. محمد الهواري، الإرهاب: المفهوم والأسباب، موقع وزارة الشؤون
الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد علي الشبكة الدولية
(www.al.aslam.com)، السعودية.
- ٤- د. محمد الحسيني مصيلحي، الإرهاب مظاهره وأشكاله، جامعة الإمام، موقع
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف،، السعودية.
- ٥- د. إسماعيل لطفي بن عبد الرحمن جافاكيا، الإرهاب والعنف والتطرف في
ميزان الشرع، موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية.
- ٦- د. عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الإرهاب والغلو، جامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية، موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية.
- ٧- أ. عبد المقصود محمد سعيد خوجه، التعامل مع الإرهاب والعنف والتطرف،
موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المرجع السابق، السعودية.
- ٨- د/ مطيع الله بن دخيل الله الصرهيد الحربي، حقيقة الإرهاب المفاهيم
والجذور، موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المرجع السابق،
السعودية.
- ٩- د. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، دور المدرسة في مقاومة الإرهاب
والعنف والتطرف، موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المرجع السابق،
السعودية.
- ١٠- د. علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، الجذور التاريخية لحقيقة الغلو
والتطرف والإرهاب والعنف، موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف،
المرجع السابق، السعودية.
- ١١- العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي ط المعهد العالمي للفكر،
د/ عبد الحميد أحمد أبو سليمان.
- ١٢- د/ سلامة إسماعيل محمد، مكافحة الإرهاب الدولي، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.
- ١٣- د/هالة مصطفى، الإسلام السياسي في مصر، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢.

- ١٤- د/ جهاد عودة، عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥
- ١٥- د/ محمد محمود سعيد، جرائم الإرهاب، دار الفكر العربي، ١٩٩٥.
- ١٦- احمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة، دار الحرية، ١٩٨٦.
- ١٧- احمد جلال عز الدين مكافحة الإرهاب، دار الشعب، ١٩٨٧.
- ١٨- محمد سعيد العشماوي، السلام السياسي، سينا للنشر، ١٩٨٩.
- ١٩- عبد الله الخضري، الإرهاب حقائق وأباطيل، مجلة الكويت - العدد ٢٧٠-٣ ربيع الأول ١٤٢٧هـ.
- ٢٠- محمد الحنفي sihanafi@hotmail.com الحوار المتمدن - العدد: ١١٣٥ - ١٢/٣/٢٠٠٥.

الفصل السابع

العنف في المجتمع: المدرسة مثلاً

- ١- مقدمة.
- ٢- العنف في المدارس.
- ٣- المجتمع الفلسطيني انموذجاً للعنف.
- ٤- العنف مسؤولية من؟
أولاً: المسؤولية المجتمعية:
ثانياً: دور التربية الديمقراطية:
ثالثاً: العوامل النفسية والاجتماعية:

الفصل السابع

العنف في المجتمع: المدرسة مثلاً

١- مقدمة:

هذا الموضوع هو مقدمة لمحاصرة أسباب العنف من خلال الارتقاء بعملية التعليم والعلاقات الداخلية في المدرسة، للتخفيف من حدته من خلال الوعي على الإطار العام للمجتمع وموقعه من التاريخ والعالم وتفعيل عملية التعلم كمقدمة لتربية مدنية تقوم على الحوار. ونحب هنا أن نشير إلى أن بحث موضوع العنف في المدرسة في البلاد العربية له علاقة بالمدارس في هذا العالم، فليس غريباً أن تبحث ٨٠ دولة هذه المشكلة في مؤتمر عالمي رعته وزارة التربية الفرنسية في باريس بالتعاون مع اليونسكو في آذار ٢٠٠١.

لا يستطيع الباحث أن يعزل أية ظاهرة اجتماعية كانت أو سياسية أو اقتصادية أو فكرية عن الظواهر الأخرى في المجتمع كثوابت ومتغيرات، إضافة إلى ما يضطرب من أحداث أو أفكار في المجتمعات القريبة والبعيدة.

والمفكر الاستراتيجي هو ذلك الإنسان المسؤول محلياً (وطنياً) وقومياً إن وجدت له دائرة قومية، وإنسانياً وهي الدائرة الكبيرة التي نتحرك كلنا فيها. لا يستطيع أن يعزل التفاصيل الصغيرة جداً في مجتمعه، بل في كل قطاع من قطاعات مجتمعه، عن التفاصيل الأخرى المناظرة في الأماكن الأخرى خارج بلده أو إقليمه. وهو معني بشكل رئيس حتى يتأهل أن يكون مفكراً استراتيجياً وفيلسوفاً واقعياً بعيد النظر أن يلم بشكل مقبول بكل ما يضطرب في مجتمعه وفي العالم حتى يستطيع أن يوظف المعلومات التي يكتسبها في بحث ومعرفة ظاهرة ما يهتم بها، وحتى يكون قادراً أن يعرف على أية أرض يقف. إنه البناء إذن سواء ما كان متعلقاً بالمجتمع الواحد أو أحد قطاعاته أو العالم الكبير من حوله وصولاً إلى النظرة الأسمى نحو العالم كله (الأرض) كقرية صغيرة مقابل مجرات الكون وأفلاكه ونجومه وكواكبه.

وبالطبع ينطبق هذا الحديث على قطاع الفكر المجتمعي ومنه الفكر التربوي والتعليمي، وما نود أن نؤكد عليه هو أهمية ربط قطاع التربية والتعليم بما يحدث في المجتمع الواحد والعالم كدائرة أوسع من مجرد إقليم ضيق انسجاماً مع ثورة الاتصالات والإعلام والعولمة بحديها السلبي والإيجابي، ذلك أنه اعتاد الباحثون، حتى هذه الأيام في بلادنا وفي غيرها، على البحث الجاف الأكاديمي الداخلي فيما

يخص قطاعات التربية والتعليم والثقافة، ومنشأ ذلك أسلوب التربية التقليدية في مجال البحث وعدم اكتساب البعد الاستراتيجي في ربط القطاعات ببعضها وصولاً إلى استخدام أمثل للمعلومات سواء أكانت قادمة من القطاع المبحوث أم من القطاعات المساندة الأخرى. ونحن بشكل عام، يجب أن نكون معنيين في البدء من حيث انتهى الآخرون، وهو ألا ندرس التربية والتعليم في غياب التأثير والتأثر بالقطاعات الأخرى داخل المجتمع الواحد، ثم داخل المجتمعات الأخرى.

فالتعليم والتربية كمجال فكر ينتمي لما يعرف بالبنى الفوقية، له اتصال بالمنظومة الفوقية التي تضم الثقافة والفنون والفلسفة والأديان والاجتماع والعلوم الاقتصادية والسياسية وغيرها، وله اتصال بالمنظومة التحتية المشكلة من وسائل الإنتاج والمواد التي يركز عليها عيش الإنسان عضوياً وبيولوجياً وحيوياً، فالزراعة والصناعة والخدمات والعمران تشكل البنية المادية التحتية للإنسان، وثمة اتصال وتأثر في تطوير البنيتين في علاقتهما الأزلية معاً، بمعنى أن بنية العقل تطور بنية المادة، التي بدورها تكون عاملاً محفزاً ومستقراً لصاحب العقل أن يطورها.

هذا في مجال المجتمع الواحد، أما في مجال المجتمعات الأخرى، فإن ثمة اتصال وتأثر وتأثير مشترك بين المجتمع الواحد بهذه المجتمعات، وهذا الاتصال له ثمراته في التعرف على خبرات الآخرين. وقد ظل هذا التأثير والتأثير المشترك مضبوطاً منذ الحضارات القديمة حتى عقود قريبة، وكان من الممكن السيطرة عليه، إلا أنه مع تقدم وسائل المواصلات التي سهلت التنقل، ومع تقدم الاتصالات بما فيها الثورة الإعلامية والمعلوماتية التي مثلت تكنولوجيا المعلومات الهائلة تتويجاً لها، فقد أصبحت السيطرة على عملية التبادل الثقافي والفكري على وجه الخصوص ضعيفة في ظل هذا الانفجار الذي بدأ أخيراً مع ظهور شبكات المعلومات العالمية المختلفة. وبذلك اختلت النظرة للمجتمع الواحد والمجتمعات الأخرى كحالة استقلال وعزلة، ومن هنا امتدت العالمية بشكل أو بآخر إلى تحريف لغوي آخر هو العولمة، ونحن لسنا هنا في مجال تفسير العولمة اقتصادياً أو فكرياً أو فلسفياً، بل نحن نتعاطى مع الوجود سلباً كان أم إيجاباً.

وما دامت الصورة متشابكة إلى هذه الدرجة، فمن الأولى قراءة أية ظاهرة داخلية بشكل مجتمعي مع الظواهر الأخرى، وقد آن الأوان للدرس التربوي أن ينطلق من قمم البحث الأكاديمي الضيق إلى فضاء البحث الواسع، ثم من قال أن الأكاديمية هي الضيق؟ الأكاديمية في أصلها تنزع نحو الكمال المعرفي المستند

للمعلومات، لكن قد تكون المشكلة في الأكاديميين، ومنهم التربويون، أي المشكلة فينا نحن حين نغض الطرف (ونحن مع الطلبة والمعلمين) عما يحدث في البلد والعالم من أحداث تؤثر علينا جميعاً، ثم نحكي النعامة فندس رؤوسنا في الرمل وتنصرف إلى التعليم والتربية بشكل مجرد.

٢- العنف في المدارس:

وهكذا ليس من الصعب معرفة أن هذه الظاهرة هي من نتاج تراكم معرفي وثقافي منذ أمد طويل أصاب المجتمع والمدرس، إن هذه المشكلة قائمة على بقاء أنواع من العلاقات العنيفة داخل مدارسنا، وهي ليست ظاهرة وطنية بل هي ظاهرة عالمية أصابت المدرسة في غير بلاد واحدة، لذلك حين نحلل هذه المشكلة ونناقشها لا نكون في مجال الجلد الذاتي، بل نحن في مجال عالمي يناقش قضية إنسانية تهم ملايين البشر، تلك الأسرة التربوية التي تشكل معظم أفراد الشعوب. لقد نشأت المشكلة منذ أزمان طويلة، وهي ليست نتاج اللحظة، وقد تشربت مشكلة العنف من أصل تصادم الآراء والأحكام والنظرة إلى السلطة والقوة، ولذلك علاقة بأسلوب الحكم والحياة المعيشية الاجتماعية في الأسرة والشارع والسوق والمؤسسات.

ولما كان التربويون جزءاً من هذه الحياة، فقد اكتسبوا عادات العنف من أصل حياتهم وقرونها الأخرى في المجالات التي اضطربوا فيها حينما كانوا أطفالاً قبل المدرسة، وطلبة ودارسين وباحثين ومعلمين ومديري مدارس وقائمين على مؤسسة التربية والتعليم.

إن المساهمة في حل هذه المشكلة التي نتعرض لها جميعاً أو تعرضنا لها حين كنا أطفالاً ذات يوم، ستدفع نحو تطوير العملية التعليمية في بلادنا، ذلك أن القضاء على العنف داخل أروقة المدرسة سيؤدي إلى انصراف الطلبة والمعلمين ومديري المدارس والمسؤولين إلى تجويد تلك العملية، وسيعطي مجالاً لازدهار التربية والتعليم، هذا في المجال الواحد، وفي مجالات المجتمع المدني المنشود، سيساهم في تخريج عشرات الآلاف من الطلبة كي يكونوا مواطنين إيجابيين ومدنيين على طريق احترام آراء الآخرين والبعد عن الصدام الفكري والاجتماعي والسياسي، وعلى المدى البعيد سيخلق علاقة أكثر وضوحاً ومتانة بين مواطني كل دولة عربية وبين أشقائهم العرب والدول الأخرى، مما يعزز من فرص السلم الدولي المبني على التفاهم المشترك، وستكون العدالة الدولية وجهاً كبيراً للعدالة الاجتماعية في المجتمع الواحد. ومع تصويب مسار العلاقات الإسرائيلية العربية فستكون هناك

فرصة أكبر لحماية منجزات السلام بين الشعبين اللذين يعيشان سوياً على هذه الأرض الواحدة، مما قد يعطي فرصة للأجيال القادمة للعيش بعيداً عن العنف، وفي ظل نزع فتيل الحرب في هذه المنطقة من العالم ينصرف الناس في بلادي وغيرها إلى الإصلاحات الأخرى التي كانت الحرب مبرراً لعدم إصلاحها، وسيكون في البال حل مشكلات المرأة والطفل والفقر والتطرف وتوزيع الموارد وامتلاك التكنولوجيا والرفاهية لجميع أفراد المجتمع. إن خلق مدرسة تقوم على اللاعنف يعني في نهاية المطاف خلق عالم يحترم الإنسان وحقوقه ويوصل العيش المشترك.

بمعنى آخر هناك مبرز قوي وأخلاقي وعالمي لمحاربة أشكال العنف في جميع القطاعات ومنها القطاع المؤسس للمواطنين، وهو القطاع التربوي، وفي الوقت الذي ننفق فيه على بناء مشاريع البنية التحتية، فإننا بحاجة لمن يحافظ عليها، وعلينا أن نبذل بسخاء لإشاعة هذه الفكرة، لأنها تشكل ضمانة السلم الاجتماعي الداخلي والدولي. وليست المسألة مجرد إنهاء هذه الظاهرة في الصفوف المدرسية، بل هي مدخل لإنهاء الصراع والنزاع الدولي، وهنا مكنم الخطورة والأهمية، إن المعلم الذي يحارب العنف هو مقاتل شجاع ضد ظواهر الحروب في كل زمان ومكان، تلك الحروب التي يكون أكلها الناس والأطفال وكل الأبرياء.

ويحق لنا أن نستفيد من الإنجاز الإنساني الموروث، إضافة إلى التراث الديني فيما يتعلق بما يشبه العنف الذي اصطلح عليه بهذا الاسم. ونحن أمام نظرتين: الأولى مادية حول نشوء الإنسان وتطوره على الأرض وصراعه مع الطبيعة وصراعه مع الإنسان على البقاء، وقد مر هذا الصراع الذي لا بد قد استلزم عنفاً مصاحباً له أثناء عملية الصراع في حلقات مختلفة، وهو صراع مادي حول المصالح انتهى بصراع فكري حاد، ويستطيع الباحث أن يدرس تاريخ البشرية كي يجد مبتغاه في تاريخ الحرب والسلام، أما النظرة الثانية فدينية في بداياتها ثم تلتقي مع الخط التاريخي الشفوي والمدون الذي خطه الإنسان، ولما كانت الأديان كبيرة الأثر على البشر، فإننا معنيون أن نثبت بعض الأحداث في مجال الصراع والعنف.

في الكتب السماوية هناك إشارة إلى خلق آدم وزوجه ومنعهما من أكل ثمرة التفاح (أو غيرها) في الجنة، أي أنهما يقعان في المحذور، وبذلك يتلقيان رداً عنيفاً من الله عز وجل، وينزلان إلى الأرض بأمر من الله "فقلنا يا آدم إن هذا عدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى، إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وإنك لا نظاماً فيها ولا تضحى، فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد

وملك لا يبلى، فأكلا منها فبدت لهما سوءاتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وعصى آدم ربه فغوى، ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى، قال اهبطا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو فأما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى" (الآية ١١٧-١٢٣ سورة طه).

وفي العهد القديم (التوراة) نقرأ نصاً واضحاً أن الإنسان لن يحصل على أي شيء إلا بعد صراع وجهد "وقال لآدم... بالتعب تأكل منها كل أيام حياتك" (الآية ٨ من تكوين ٣ و٤ الاصحاح الثالث).

ومن خلال تناسل آدم وحواء، جاء هابيل وقابيل، وتدل العلاقة بينهما على وصول الإنسان (قابيل) إلى مستوى خطير من العنف بحيث وصل إلى درجة القتل، وكانت بذلك أول جريمة في تاريخ الإنسان: "وانل عيهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قرباناً فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر، قال لأقتلك، قال إنما يتقبل الله من المتقين، لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين، إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين، فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين". (سورة المائدة/ الآية من ٢٧-٣٠).

وقد ورث بنو الإنسان صفات بني آدم خيراً وشرها، قد تكون هذه الصفات متأصلة في الإنسان، لكن لا نستطيع إغفال جانب اكتساب الصفات من المحيط البشري.

قال تعالى "وهديناه النجدين"، "وخلقنا الإنسان في أحسن تقويم، ثم رددناه أسفل سافلين"، "ونفس وما سواها فالهههما فجورها وتقواها" وسيجد الباحث الكثير من النصوص الدينية حول الخير والشر الذي يندرج تحت أحد عناوين العنف. وهناك متسع للباحثين لرصد هذه النصوص الدالة على القتال والعنف وتحليلها وبيان أثرها على المجتمع وعلى طلبة المدارس الذين يدرسونها، ونحن هنا نشير مجرد إشارة عابرة ونحن نتحدث باختصار شديد عن تاريخ العنف.

وقد تطورت الأسرة الممتدة عند آدم وبنيه، ومع تطور حياتهم، وتطور أساليب عيشهم نشأت الآراء المختلفة لكل منهم، وهنا نتوقع أن التصادم الفكري (والمصلحي) كان له ما يبرره في ذلك المستوى البسيط من الحضارة.

إن التاريخ السياسي للعالم ولهذه المنطقة يدلنا على الصراعات المختلفة التي صاحبته أعمال عنيفة أخذت في أهم أشكالها "الحروب"، ومع تشكل الإقليم العربي -

الإسلامي نتيجة الفتوحات العربية الإسلامية، نشأت للكتل الكبيرة المتصارعة، ثم نشأت ثنائية الشرق - غرب والتضاد بين بلاد العرب والمسلمين وبلاد أوروبا والأقاليم الأخرى. ومع هذا الصراع بين الكتل الكبيرة نشأ صراع داخلي داخل الدولة العربية الإسلامية نفسها، إضافة لصراع داخل الأمراء والنبلاء الأوروبيين أيضاً.

ونشأت في بلادنا داخل الإقليم الكبير صراعات عنيفة انعكست على الجمهور فتصدع السلم الاجتماعي. ولا تسعفنا أدبيات تلك النزاعات عن أثر الصراعات على أعمال العنف داخل الأسرة والشارع والمدارس، واقتصرت الأدبيات على رصد العنف السياسي فيما أشارت بعضها إلى تدهور أوضاع الناس خصوصاً الوضع الأمني، إلا أنه ما زال حتى الآن من يطلق عليه "صراع الحضارات"، وما مقالات صموئيل هنتجتون في هذا المجال، إلا تذكير بصراع الكتل الكبيرة المختلفة دينياً وحضارياً.

ولنا أن نتذكر الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. ولم تسلم بلادنا من مشاكل العنف في أيام الدولة العثمانية خصوصاً عندما اتبعت سياسة التتريك وعدم الاهتمام برفاهية الأقاليم العربية، ومع وصول الرجل المريض (تركيا) إلى وضع التدهور التام، حل الاستعمار الأوروبي محل الظلم التركي، فنشأ عندنا نوع مبرر من العنف، وهو العنف الوطني والقومي (الثوري) ضد الاستعمار، وما بعد الاستعمار ظهر العنف الثوري (من نوع آخر) ضد القوى التقليدية (والحزبية) الأخرى في المجتمع الواحد، وكأن أنظمة الحكم الشابة الثورية قد ورثت العنف من الاستعمار، ونتيجة سوء وضع الحكم السياسي الذي استمر منذ عهد الاستقلال حتى الآن، ومحاولة بعض القوى المشاركة في الحكم عن طريق مبدأ تداول الحكم في النظم الديمقراطية، ونتيجة قمع الأنظمة لهذه الجماعات ومنها الجماعات الإسلامية على وجه الخصوص، فقد ظهر لدينا في الشارع العربي عنف بعض الجماعات الإسلامية الموجه ضد أنظمة الحكم التي لم تستطع استيعاب هذه الجماعات ضمن اللعبة الديمقراطية، فلسطينياً اقتصر العنف المذكور ضد إسرائيل وكان الصراع مع السلطة محدوداً، لكن في ظل قيام دولة فلسطينية بنظام حكم غير تعددي، قد ينشأ مثل هذا العنف الذي ظهر في الدول العربية، وبالطبع فنحن نتحدث عن العنف بشكل عام دون تحديد الإيجابي والسلبي، أو حتى التدخل من جانبنا، وخلال الحديث عن العنف في فلسطين، العنف السياسي والعسكري ضد الاحتلال الإسرائيلي، فس نجد الكثيرين يبررون هذا العنف ضد الاحتلال على المستويات الدولية والعربية والمحلية، بل هناك شرعية لهذا العنف الثوري. ونتيجة

لبروز التيارات الثورية الوطنية والإسلامية في عقدي السبعينات والثمانينات، فقد ظهر عنف داخلي تمثل في أحداث الجامعات المحلية وكليات المجتمع وحتى المدارس الثانوية نتيجة التنافس على قيادة الشارع الفلسطيني.

٣- المجتمع الفلسطيني انموذجاً للعنف :

المجتمع الفلسطيني هو مجتمع عربي شرقي ينتمي إلى العالم، وهذا يعني أنه يعاني العنف المحلي ضمن الإطار الخاص. ونتيجة كونه عربياً فسيعاني من المشاكل التي يتصف بها المجتمع العربي، كذلك الشرقي، وبانتمائه إلى العالم، فهذا يعني تأثره أيضاً ببعض ما يعاني منه العالم انسجاماً مع الاتصال الذي يحدث بين فلسطين والعالم الخارجي. وتمثل التربية الوسيلة التي يتم من خلالها بث الأفكار العامة ومنها أفكار ومفاهيم تخص العلاقة داخل العائلة التي تمثل اللبنة الأولى في المجتمع.

وقد انتقد د. هشام شرابي في هذا الصدد هذا الأسلوب حين أشار إلى سلبيات التعليم "إن التعليم كما يجري في إطار العائلة وخارجها، يتميز بصفتين رئيسيتين، فهو من جهة يقلل من أهمية الإقناع والمكافأة، ومن جهة أخرى يزيد من أهمية العقاب الجسدي والتلقين"

ولما كان المجتمع العربي إسلامياً في غالبية، فهو سيتأثر بأساليب التربية الدينية التقليدية التي تميل إلى التهديد والوعيد "إن الخطاب الديني في عديد من الدول العربية يميل إلى التهديد والوعيد أكثر مما يدعو إلى العقيدة المركزة والإقناع الرشيد، ويؤول في آخر الأمر إلى التوقف عند تصنيف الأمور بصورة مبسطة حق وباطل، حلال وحرام، سواد وبياض، وبذلك فهو يفتح الباب على مصراعية للتطرف الديني الذي يشكل رجماً لملكة الإنسان في التفكير والاجتهاد وكفراً بحكمة الله ونعمته. فإذا ربطنا أسلوب التربية التي يقوم بها رجال الدين (والتعليم أيضاً) بأسلوب التربية في البيت، لوجدنا أن هناك انسجاماً بينهما خصوصاً أن سلطة الأب مطلقة في الأسرة العربية، بل أن مجتمعنا هو مجتمع أبوي كما نعيشه وكما تراه دراسات المجتمع العربي التي تناولت الحياة العربية الاجتماعية.

وما دمنا في الحالة العربية لمجتمعنا، قلنا أن نربط بين مناهج الحكم ومناهج التعليم،.. "دور الدولة في التعليم في البلدان العربية يتجاوز دور التنسيق بكثير، فهي بادئ ذي بدء تقوم بالإشراف على كتابة المناهج، وهي لا تتورع عن كتابة المناهج ذات العلاقة الوثيقة بالمسائل السياسية مثل الدين والتاريخ وغيرها، بطريقة

تأمل من ورائها اكتساب الشرعية السياسية في نظر الشعب الذي لم تلجأ إليه أبداً للحصول على الشرعية، وأحياناً تلقي الأنظمة السياسية جانباً بكل مظاهر احترام الاستقلال الأكاديمي، حيث تنص قوانين الجامعات صراحة على تحقيق الانسجام والتكامل بين أهداف التعليم العالي ومخططات الدولة.

لقد كان المجتمع الفلسطيني جزءاً من الدولة العربية الإسلامية ابتداءً من الفتح العربي في زمن الخليفة عمر بن الخطاب حتى سقوط الدولة العثمانية، ثم تعرض للانتداب البريطاني، وبعد ذلك تعرض جزء منه للاحتلال الإسرائيلي والجزء الآخر للحكم العربي (الأردني، والمصري)، ومع قيام أول سلطة وطنية في فلسطين واستلامها مسؤوليات التربية والتعليم عام ١٩٩٤ حتى الآن، فإننا نجد أنه بالرغم من استمرار الحالة العربية، إلا أن هناك توجهاً تربوياً على الأقل نحو تفعيل التربية وعصرنتها وبث مفاهيم ديمقراطية في العملية التعليمية، ومن هذه المفاهيم إقامة علاقة إنسانية بين أركان العملية خصوصاً بين المعلم - الطالب، واستلزم ذلك طلب الوزارة صراحة بعدم استخدام أساليب العنف المادي واللفظي تجاه الطلبة بالإضافة لنشر العشرات من المرشدين النفسيين في المدارس لتوجيه سلوك الطلبة وفهم نفسياتهم وحل مشاكلهم بأساليب تربوية حديثة بعيداً عن الأساليب القديمة. ومعنى ذلك أن رأس الهرم التربوي يتفق مع اللاعنفي في المدارس، لكن المشكلة تظل كامنة في الطالب والمعلم والمدير، كونهم مواطنين ما زالوا يتأثرون بالمجتمع الذي يعيشون فيه.

أما على المستوى السياسي، فإنه وبعد تأسيس أول مجلس نيابي "المجلس التشريعي" في عام ١٩٩٥، وانسجاماً مع وثيقة الاستقلال التي تبنتها م. ت. ف في عام ١٩٨٨، فإننا نجد صراحة النية باستخدام النهج الديمقراطي في التعامل، وسنضطر إلى أن ننتظر قليلاً حتى نتأكد من تطبيق شعار الديمقراطي في فلسطين، ولن نكون متشائمين، بل أننا نزعّم أن الوضع سيكون أفضل من غيره، وحتى ننشئ مجتمعاً ديمقراطياً قائماً على الحوار بعيداً عن العنف بكل أشكاله فمعنى ذلك هو تفعيل المؤسسة التربوية.

وإذا كنا ما نزال في الحالة العربية، فإننا أيضاً كحالة فلسطينية نتعرض لهذا التصادم الخارجي مع إسرائيل والغرب (حسب مستويات العداء) وكذلك التضاد بين م. ت. ف والحركات الإسلامية، وبين السلطة والمعارضة، بل بين التنظيمات نفسها والتنافس الداخلي في المجموعات الصغيرة، ومعنى ذلك أن هذا التضاد

والتصادم السياسي سينعكس على المجتمع الذي نعيشه، ومع وجود رأي عام ينادي بالديمقراطية، فقد نشطت جماعات حقوق الإنسان وغيرها المرتبطة بالسلطة والمؤسسات غير الحكومية بدعم من مؤسسات تمويل أجنبية، نشطت في التبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان كأسلوب لتخفيف حدة الاحتقان السياسي والفكري الذي تعاني منه النخبة وال جماهير على حد سواء، وانتشرت المجموعات في العمل داخل أوساط المجتمع في مناحي المرأة والطفل والحريات السياسية والقضاء والصحافة، بل وصلت إلى تثقيف السلطة وخصوصاً أجهزتها الأمنية حول هذه المفاهيم المدنية. وفي هذا الصدد، أصبح تناول مسألة العنف ضمن المصطلح السائد عالمياً وهو العنف الداخلي في المجتمع الواحد بعيداً عن العلاقة مع إسرائيل، فكان بذلك تناول العنف يقع ضمن الإطار العام لإشاعة مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في فلسطين.

لذلك فإن العنف العام الداخلي الذي نعاني منه هو وليد تراكم طويل، وليس هو وليد يوم وليلة، ومعنى ذلك أن تخفيفه يستلزم فهم تاريخ الوضع السياسي والتاريخي للحياة السياسية والاجتماعية في فلسطين، وقد قمنا بعرض مختصر لهذا التاريخ كإطار عام. ونتيجة ذلك التراكم، أصبح العنف سيداً للأحكام التي تقوم بها الذهنية العربية "إذا كانت الهيمنة أسلوباً للتعامل بين البشر، فإن العنف أو التهديد به يصبح سيد الموقف، اللجوء إلى العنف أو التهديد به لفض المشاكل البسيطة والمعقدة أمر محتوم يبرز في كثير من تفاعلاتنا اليومية، التهديد بالضرب والقتل والاعتقال والتهجير والتدمير يصدر عنا بشكل تلقائي عفوي لا شعوري، العنف من صلب تراثنا، العنف كأسلوب للتعامل جزء من شخصيتنا الاجتماعية والنفسية، حتى أننا نفهم الحب المقدس، وممارسة العشق والوصال، نفهمه فتحاً وخزقاً وقرطاً وحرثاً، واللجوء إلى الهيمنة والعنف أو التهديد بهما أسلوب شامل وعام"

وإذا كان العنف يقع على المواطنين بشكل عام، وإذا كان أسلوباً بينهم، فإن العنف بشكل خاص يقع في مجتمعنا على الأطراف الضعيفة مثل المرأة، الطفل، وهذا يقودنا إلى أن الطلاب والطالبات باعتبارهم أطفالاً، فهم معرضون في الأصل للعنف مرتين كونهم مواطنين وكونهم أطفالاً. أما الطفلة، فهي معرضة للعنف باعتبارها مواطنة وطفلة، وباعتبارها تنتمي إلى عالم المرأة، وأظن أن جزيئية تعرض الفتاة/ الطالبة للعنف في المدارس هو أمر بارز وينسجم مع العنف الذي تتلقاه في كل مكان تعيش أو تعمل فيه أيضاً.

وقد فسر د. فؤاد زكريافي مقال له بعنوان "اضطهاد المرأة عند جماعات الإسلام السياسي" ظاهرة العنف والاضطهاد الذي تتعرض له المرأة (وبالطبع الطفلة) باعتبار ما سوف يكون، بقوله "إن التعليل الذي يفسر هذه الظواهر كلها هو أن لدى هذه الجماعات ميلاً طاعياً إلى إبقاء المرأة في حالة تشيؤ، فهم في صميمهم يرون المرأة شيئاً يمتلكه الرجل ويستمتع به، ويحرصون على أن يردوها دائماً إلى حالة "الشيء"، كلما فكرت في تجاوز هذه الحالة من أجل إثبات أنها كائن بشري يعلو على مستوى الممتلكات المجردة، وأنها ينبغي أن تعامل كغاية في ذاتها لا كمجرد وسيلة لإمتاع الغير أو لخدمتهم"، لقد استبقنا الحديث عن المرأة/ الطفلة، وذلك لأهمية هذا الموضوع في مجتمعاتنا العربية، ومقصدنا هو توضيح حالة فلسطين (العربية) التي تتعرض فيها النساء والأطفال لعنف مزدوج وثلاثي أكثر من باقي قطاعات المجتمع، ولأن تعاملنا مع الطلبة في المدارس هو تعامل مع الأطفال، فمعنى ذلك أن العلاقة الأسرية في البيت سوف تنعكس عليهم.

إن العلاقة بين الوالدين لها أثر كبير على الأطفال، وقد أشارت إلى هذا الأثر نازك سابا يارد في مقال لها بعنوان "المرأة والعنف الممارس عليها" نقتبس منه أثر ذلك على الأطفال "هذا العنف يترك أثراً بالغاً في الأولاد، أحياناً تحرم الأم الضحية أولادها ما يحتاجون إليه من عطف وعناية، إذ تكون مشغولة بمشكلاتها وبحماية نفسها وقد يضرب الوالد أولاده أيضاً، ولكن، حتى إن لم يفعل، فقد بينت الدراسات أن الأولاد الذين يشاهدون والدهم يضرب أمهم يصبحون قلقين، عصبيين، ميالين إلى العزلة، يبللون السرير، يعانون أوجاع الرأس والمعدة، يصابون بالربو، والتأتأة، أحياناً يتأخرون في دروسهم، أما الصبيان منهم فيمارسون بدورهم العنف على رفاقهم وفي ألعابهم. وأهم من هذا كله، أن تفكير هؤلاء الأولاد يصبح بالغ التعرض للخطأ، سيظنون أن العنف شيء طبيعي في الحياة، وأن العنف هو الطريقة الوحيدة لحل مشكلاتهم. أن العنف أمر مقبول، وقد دلت الإحصاءات في الخارج على أن ما بين ٥٠ و ٨٠% من الرجال الذين يضربون شريكاتهم نشأوا في أسر كان الوالد فيها يضرب الأم ومرة أخرى سنجد أنفسنا مدفوعين إلى التركيز على أن العنف الممارس على المرأة بشكل خاص هو مصدر كبير وخطير ينعكس على أفراد الأسرة ومنهم الأطفال الذين سيكتسبون هذه الصفة. ورغم معاناة مجتمعنا العربي من هذه الظاهرة، إلا أنها ظاهرة عالمية وليست مقتصرة على الأسرة العربية فقط.

٤- العنف مسؤولية من ؟

أولاً: المسؤولية المجتمعية:

"تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على الإهمال وإساءة المعاملة أو الاستغلال"

نص من اتفاقية حقوق الطفل:

هناك عدة نصوص سواء في مجال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو اتفاقية حقوق الطفل أو نصوص منظمة العمل الدولية، إضافة إلى التشريعات العربية والمحلية تنادي بالحفاظ على الطفل، ولكن الحقيقة أن المشكلة لا تكمن في مجرد إصدار القوانين مهما كانت عادلة وسامية، المشكلة في تطبيق المجتمع لها. لقد نصت التشريعات على تعليم الأطفال وحمايتهم ومشاركتهم، وركزت على الحنان عليهم وعدم تعنيفهم أو ضربهم أو الإساءة إليهم مادياً أو لفظياً، ومحلياً نشطت المؤسسات في التنظير حول حقوق الطفل، ويوجد يوم يحتفل فيه الفلسطينيون بيوم الطفل، بمعنى أن الصورة في أدبيات حقوق الطفل على المستوى النظري جيدة، لكن ماذا عن التطبيق؟ ماذا عن وضع الطفل في الحقيقة؟

تبين التشريعات الدولية أن الطفل هو ما دون الثامنة عشرة، أي أن طلاب المدارس جميعاً أطفال، وهنا المشكلة الكبرى فيما يتعلق بالمدارس في جميع أنحاء العالم، إنها تتعامل مع الأطفال وهو أصعب أنواع التعامل، في هذا السياق جرى في السنوات الأخيرة بشكل شبه ممنهج الحديث عن العنف في المدارس كجزئية تنتمي إلى الحديث العام عن حقوق الإنسان وحقوق الطفل في فلسطين. وقد لاحظ التربويون والباحثون والعاملون في مجال الصحة النفسية أن ثمة مشكلة تتعلق بوضع أطفال فلسطين النفسي، ولم يكن من الصعب التعرف على جوانب المشكلة. إن تعرض الأطفال (الطلبة) للاحتلال الإسرائيلي كباقي جوانب الحياة في فلسطين، جعلهم في مجال تأثر بانعكاس أثر الاحتلال على المواطنين وعليهم، فالنضال ضد الاحتلال كان بأساليب مختلفة عنيفة، كما أن الوضع الاقتصادي ونشوء الفقر أيضاً غذى سلوكيات العنف عند الطلبة. فإذا أضفنا الأساليب التقليدية في التربية والتعليم والمناهج وأسلوب التفقيح والامتحانات والوضع الاجتماعي للأسرة الفلسطينية، فسنستطيع التعرف على عدة مجالات ضاغطة على الطلبة ولدت العنف في

المدارس على أكثر من صعيد، وما زال جزء كبير من هذه المؤثرات موجوداً، أي أن التحول ما زال محدوداً لا سيما مع وجود الاحتلال.

وهناك عدة دراسات تشير إلى العنف في المدارس أو قل عنف الأطفال بشكل عام، كما مثل هذا الموضوع وقائع المؤتمر الخامس الذي عقده مركز الدراسات والتطبيقات التربوية بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم في يومي ١٧ و ١٨ من تموز ١٩٩٦ في رام الله، وسأشير هنا إلى دراسة رصدت الأثر السيء للاحتلال الإسرائيلي على الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين قامت بها د. ميشيل سلفان، ونشرت صحيفة يديعوت أحرونوت تقريراً عنها في ١٩٩٩/١/٧، حيث هناك اعتراف من باحثة إسرائيلية بأن سياسة الاحتلال تجعل الأطفال الفلسطينيين أكثر عنفاً، لذلك فإننا متفائلون مع زوال الاحتلال أن تخف حدة العنف لدى أطفالنا وطلبتنا.

على المستوى الاجتماعي، فإنه بإمكاننا تخفيف حدة الآلام التي يتعرض لها الطلبة باعتبارهم أطفالاً وهم في بيوتهم على وجه الخصوص، وسنركز في السطور القادمة على سلوك المجتمع تجاه الطفلة/ الطالبة، فقد أظهر استطلاع رأي أجراه مركز التدريب المجتمعي وإدارة الأزمات في غزة على عينة من الطالبات الجامعيات أن ٨٨% منهن عرضة للإصابة بالأمراض النفسية في المجتمع

ولا أظن أن الطالبات في المرحلة الثانوية بعيدات عن تلك المعاناة، سواء في الحزن أو الاكتئاب وغير ذلك، ويظهر أن هذا الشعور الذي لازم الطالبات الجامعيات هو نتيجة تراكم مر معهن منذ سنوات الطفولة في الروضة والمدرسة حتى الجامعة.

ويتفق د. فضل أبو هين مدير المركز الذي أجرى الاستطلاع، مع الرأي السائد الذي يحمل الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية هذه الضغوط. ويضيف: "إن الضغط الاقتصادي يولد اليأس وإحساس الإنسان بعدم قيمته وعدم فعاليته خاصة حينما يقف الإنسان عاجزاً أمام سد حاجات أسرته وسط هذه الظروف الصعبة"

ونسنتج من هذا الاستطلاع أن هناك سلوكاً عنيفاً تعرضت له الطالبات أدى إلى هذه النسبة المعرضة للإصابة بالأمراض النفسية، وقد أجري يوم دراسي خاص حول العلاقة بين العنف الممارس ضد النساء وظاهرة تأنيث الفقر، عقد في غزة، تحدث فيه عدد من الباحثين منهم د. نادر سعيد الذي أشار إلى عالمية العنف، كما تحدث عن ضرب النساء، ومنهم د. فضل أبو هين الأستاذ المساعد في كلية

التربية في غزة، وهناك إشارة واضحة لعلاقة الفقر مع العنف ضد النساء وإشارتنا المستمرة والمتكررة في هذه الصفحات لتعرض النساء والفتيات للعنف تأتي من باب ربط تعرضهن للعنف الذي ينعكس بالتالي على الأطفال، الذين يتعرضون للعنف في البيت، وفي المدرسة، كون المعلمات (المضروبات والمعنفات) هن نساء تعرضن للعنف رغم مستواهن الثقافي. إضافة إلى نقل الطلبة سلوك البيت إلى المدرسة.

ولا أستطيع الفصل بين المدرسة والبيت، لذلك فإن الطفلة تحت سن ١٨ عاماً حين يزوجونها (الأهل) مبكراً فإنها تتعرض لعنف مباشر وغير مباشر "إن الزواج المبكر في جذوره وأصوله يعبر عن رغبة جامحة ومتأصلة في الثقافة العربية للسيطرة الجنسية على المرأة وتسخير جسدها وعقلها ونفسيته لصالح رغبات الرجل... إن الزواج من فتاة صغيرة في العمر يمكن الرجل من بدء علاقته معها على أسس غير متكافئة تتلوها محاولات مستمرة لإحكام السيطرة تتعزز بسبب قدراته المادية والثقافية وتفوق تجربته العملية والحياتية عليها. إن التفوق الاقتصادي والتجربة الأوسع للرجل تجعله يشعر بشكل دائم بأفضلية، وإذا قام باستخدام العنف ضدها فهي تتعلم أن هناك تبريراً لمثل هذا العنف.

إن الوضع التربوي ليس مسؤولية قطاع التربية والتعليم وحده، لذلك فإن وضع (جزيئية العنف في المدارس) ليس مسؤولية المعلمين والمعلمات، بل أنها مسؤولية مشتركة مجتمعية، لا بد من جميع القطاعات أن تدلو بدلوها من أجل تكامل الرؤية وتنفيذ الحلول لتخفيف حدة الظاهرة والحد منها نهائياً إن أمكن "إن قضية العنف في المدرسة ليس مصدرها الوحيد هو المعلم وإنما نتعامل بأن المعلم في النهاية هو المسؤول الأول عن هذه العملية التربوية المعقدة بكل معانيها ثقافياً وحضارياً، إضافة إلى اكتساب الطلاب العادات الفكرية والوجدانية وأنماط السلوك السليمة وكيفية التفكير حتى يكون دور المعلم مساعداً ودليلاً وداعماً للطلاب بحيث يصل مستوى العلاقة بين المعلم والطالب إلى درجة مجسدة بالتعاون والتكامل". وليست القضية مقتصرة على العلاقة بين الطلبة والمعلم، بل إن هناك تجاوزات في علاقات الطلبة الداخلية وصلت حد الدموية، واستخدام الآلات الحادة، وقد تحدث تقرير صحفي عن هذا الموضوع، واستطلعت كاتبة التقرير عدداً من الآراء، فأكد د. فضل أبو هين الأستاذ المساعد في كلية التربية في غزة، أن المدرسة مجال يتعامل فيه الطلبة ويحتكون مع بعضهم البعض مما يهيئ الفرص أمامهم لإبراز شخصيتهم المراهقة باتباع أساليب منحرفة مشيراً إلى أنه كلما زاد الاحتكاك بين

الطلبة بشكل أكبر توقعنا حدة في السلوك خاصة أن مدارسنا تفتقر إلى الاتساع وزيادة عدد الطلاب في الفصل الواحد، بالإضافة لعدم وجود ملاعب وبرامج ترفيهية للطلبة ليتم تفريغ طاقات الطلبة من خلالها.

إن ظاهرة العنف، بين الطلاب تظهر بشكل ملموس في أوساط الأسر الفقيرة التي تعاني من ازدياد في عدد أفرادها وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين، حيث يكون مناخ المدرسة الأكثر نجاعة لاستخدام السلوك العدواني، كما أن توكيد الذات هنا يتم من خلال العنف كأسلوب سيء جداً، وهو يختلف عن توكيد الذات بشكل إيجابي "توكيد الذات: قدرة الفرد على التعبير الملائم عن أي انفعال يتعرض له نحو المواقف والأشخاص، فيما عدا التعبير عن القلق، وتشمل هذه الانفعالات التعبير عن الصداقة والمشاعر الوجدانية التي لا تؤذي الآخرين، أو لا تؤدي إلى انتهاك حقوقهم.

لذلك يجب أن نظل متنبهين إلى أن المدرسة مجال للتعبير عن السلوك الذي يكتسبه الطالب/ الطالبة في المجتمع "تمثل المدرسة اليوم صندوق رنين يردد صدى كل المشكلات التي يعانيها الصغار، يأتون إليها ليعبروا عن شقائهم وهذا بالتحديد ما يقود إلى تلك اللامبالاة تجاه المدرسة"، وهذا يؤكد أن مشكلة العنف هي مسؤولية مجتمعية "المدرسة كانت عامل اندماج مهم، وينبغي أن تبقى كذلك... أنها تمثل المكان الذي تتقارب فيه الفروق"،

ويتفق الكاتب إبراهيم بن عيشة ويتحدث عن العنف هناك مع ما ذكره الأستاذ جميل سليمان في الملتقى التربوي في كون المسؤولية مجتمعية "العنف في المدرسة ليس ظاهرة ناتجة عن طريقة عمل المؤسسة التربوية الوطنية، للأسف فإن المدرسة بمنزلة الصدى للمشكلات التي يواجهها الشبان في مجتمعنا اليوم، وينبغي خصوصاً تفادي تحميل المدرسين مسؤولية الأمر أو أن يقال عنهم أنهم السبب في مشكلة نقص التواصل مع الشباب. إننا في مواجهة اهتزاز يعرفه المجتمع في إطار أزمة اقتصادية دولية، ومن البديهي أن شقاء هؤلاء الأطفال يعبر عن نفسه في المدرسة، ويظهرون بهذه الطريقة ثورتهم على غياب الآفاق أمامهم التي تعني فرص العمل".

لذلك نرى الكاتب الجزائري المذكور يطالب "بتوفير الإعلام الجاد الذي لا تشوبه مغالطة ويتمتع بالقدرة على إعطاء طابع من المسؤولية للمواطنين، وبالتالي نزرع فتيل العنف، والعنف ليس إلا وليد الشعور بالمظلومية والحرمان، ممارسة

القدرة على هضم الظلم وتحويله إلى فعل إيجابي، أعتقد أن توزيعاً أحسن للثروات الثقافية والمادية سيكون حلاً جيداً في وجه العنف والتهميش".

ثانياً: دور التربية الديمقراطية:

إن تشديدنا على إشاعة التربية الديمقراطية لم يأت من فراغ، ذلك أن مظاهر العنف هي نتيجة عدم شيوع تلك التربية، في الحالة العربية ثمة انسجام بين أنظمة الحكم وأسلوب الوعظ والإرشاد الديني وبين أسلوب التلقين في التربية والتعليم، وقد أشرت لهذه العلاقة في مقال لي بعنوان "التفكير الإبداعي في التربية والتعليم". خللت فيه تلك العلاقة التقليدية التي يحب الحاكم من خلالها الشعب المطيع، وقد خلصت إلى نتيجة مفادها أن استخدام التعلم يتفق مع الديمقراطية لأنه يعطي الفرصة للطلبة كي يشاركوا ولا يظلوا في مجال التلقي السلبي فقط الذي تستلزمه القيم الاجتماعية الناتجة عن نظام حكم سياسي تقليدي "وتنشئ القيم الاجتماعية التقليدية التي تنعكس في نظام تعليمي تقليدي شخصية لها سمات محددة أهمها الضعف في القدرة على التفكير المستقل والقدرة على التجديد والابتكار والتطوير، وتفرز عدم الثقة في النفس في نقاش موضوعات لا تتطلب ترديداً أو اجتراراً لمعلومات، وتفرز هذه القيم أيضاً الخوف من سلطة المجتمع، وتعزز عدم القدرة على التعامل مع ما هو جديد وغير مألوف، وتضعف الشعور بوجود حقوق فردية لدى الشخص أو الطالب وتنتج شخصية مكبلة عاجزة غير مبدعة ودون مقدرة على إعادة إنتاج المعرفة".

وفي ظل أنظمة غير ديمقراطية، تزدهر التربية التقليدية، وكما يزدهر القمع السلطوي لمجموع الشعب والنخب المفكرة والآراء المعارضة، لأنه على الجانب الآخر سنجد ازدهاراً لمظاهر السلطة السيئة عند المسؤولين التربويين بدءاً من المعلم ومدير المدرسة، وبالتالي فإن العنف المتبادل بين أركان المؤسسة التربوية هو عنف ناتج عن النظام السياسي والاجتماعي والثقافي بشكل عام. والسلطة أياً كانت فإنها تلجأ خصوصاً في المجتمعات غير الديمقراطية إلى الإلزام والإحكام دون نقاش لأنها أصلاً فاقدة للثقة في قيادتها الفكرية للمجتمع، وتخشى من الرأي الآخر، وهذا ينسجم مع الخطاب الديني القائم على التهديد والوعيد في بلادنا العربية كما ذكر عبد الفتاح عمر في "الديمقراطية والثقافة السياسية" الذي أشرنا إليه من قبل "يقول ماكس فيبر أن السلطة توجد حينما أفرض إرادتي رغم مقاومة الآخرين لها، وهي حسب فولتير فإنها تجعل الآخرين يتصرفون تبعاً لاختياري".

إن المرء يشعر نفسه أنه أكثر من مجرد إنسان حين يتمكن من فرض نفسه ومن جعل الآخرين أدوات تطيع رغبته مما يعطيه لذة لا تضاهي" لذا ليس من الغريب أن يضيف رضوان جودت زيادة في مقاله المذكور "خطاب العنف.. مقاربة نفسية أنثروبولوجية": إن ثمة علاقة بين القوة والعنف، ويتساءل: وهل هما وجهان لعملة واحدة أو أن لكل منهما سياقاً مختلفاً؟ وهل تتميز الممارسة في كل منهما؟ يجري تعريف القوة في السياق السياسي بأنها إمكانية فعل يمكن ضبطها وتوجيهها بواسطة الإرادة، أي أنها قابلة للقوننة والتنظيم، أما العنف فهو حالة شذوذ في استعمال القوة تخرج من المألوف والطبيعي والعادي وعن النظام والقانون".

إننا نقبل الإرادة إذن التي تستخدم القوة لتنظيم المصلحة والحقوق وفق النظام الديمقراطي، ولا تسمى تلك الإرادة القوية بالعنف، لأن العنف كما هو معروف الآن هو أسلوب شاذ في التعامل مع المشاكل. وهذا يسوقنا بشكل عام إلى الحديث الموجز عن شرعية العنف عند الأيديولوجيين الذين لا يقبلون التعددية، وظهر ذلك عند الشيوعيين وغيرهم من المفكرين، حتى عند الوجوديين أمثال بول سارتر، وقد بحث الكثيرون عن مبررات العنف السياسي والفكري كونه طريقاً إلى النجاة للمجتمع والأفراد، ونستطيع الرجوع إلى أدبيات السياسيين الأيديولوجيين لتتعمق في هذا الموضوع الخطير، الذي كانت النازية والفاشية والشيوعية نتيجة له. وما يهمنا هنا هو أنه ما زال العديد من التربويين يلجأون إلى العنف وينادون به تحت ذرائع واهية.

إن النقاش حول "شرعنة العنف" كما ذكر رضوان جودت زيادة في مقاله ليس بعيداً عن مبررات التربويين حول استخدام العنف في المدارس. ونحن هنا فقط نشير مجرد إشارة لهذا النقاش كي نثبت بأن المدرسة مؤسسة صغيرة تتأثر بالمجتمع، وإصلاحها بالتالي مرتبط (للأسف) بإصلاح المجتمع. ورغم أننا قد نتقبل سلوك السياسي غير الديمقراطي في التعامل مع الأفراد والجماعات، إلا أننا لا نجد عذراً للتربوي في إقامة أية علاقة قائمة على العنف وهو يوصل المعلومات ويتعامل مع الأطفال داخل أسوار المدرسة، لأن "التربية تتميز عن غيرها من العمليات بوجود "جانب إدراكي" بمعنى أن المتعلم يدرك (يفهم) ما هو بصدد تعلمه. وفي غياب الجانب الإدراكي لا يكون هناك مفر من الاعتماد على أساليب غير عقلانية في ترسيخ المعتقدات، هذه تشمل في أدنى درجاتها أنماطاً مختلفة من العقاب الجسدي الذي كان عادة متبعة في المدارس إلى عهد قريب، كما تشمل أنواعاً شتى من العقاب المعنوي، مثل النبذ والتخجيل والتهدي" إن الطفل الذي

يتعرض لهذه المظاهر يكتسبها، وهو لا يتعلم (المعلومات) فقط، ولا يتعلم عدم المناقشة والطاعة الفكرية والرضا بالأمر الواقع الذي يفرضه أسلوب التلقين فحسب، بل يتعلم بهذه الأساليب جميعها التي تدخل في بناء شخصيته، وهذا مكن الخطر "إن الطرق التربوية من طراز "تقبل هذا ولا تسأل عن السبب"، "تقبل هذا وإلا..." ليست فقط أساليب تتبع في غرس المعتقدات والقيم في أذهان المتعلمين، فما من ضمانة لدينا أن دورها سوف يقتصر على دور الوسيلة، ذلك أنها جزئياً على الأقل تعبيرات عن قيم معينة. والشخص الذي يتعلم (س) من الأشياء بواسطة التلقين لا يتعلم (س) فقط، إنما يتعلم بالإضافة إلى ذلك أنه من الجائز (بل ربما من الطبيعي) أن يستعمل الإنسان هذا الأسلوب في تعليم (س)، وهذا بالطبع موقف قيمي (بما هو مقبول وطبيعي وما هو خلاف ذلك)"

ثالثاً: العوامل النفسية والاجتماعية:

ما زلت أتذكر بكثير من الحزن والأسى والغضب أيضاً وصايا زملائي الأقدم مني في مهنة التعليم حينما بدأت أعمل "كمعلم" في بداية حياتي العملية، ومن أسخف هذه الوصايا هي وصية التجهم والضرب لأتفه الأسباب وقسوة الألفاظ وعدم اللين، ذلك أنه من وجهة نظرهم سيجلب الهيبة للمعلم الجديد. والحق أن ذلك الشيء السيء ليس مقتصراً على قطاع المعلمين، بل ينطبق على الفكر السلطوي المجتمعي القامع للحرية الفردية وحرية الحركة والنقاش وحرية التعلم وتكوين الرأي، فالحاكم عندنا ورجل الدين وهما الأكثر تأثيراً في الجمهور يتميزان ويتمتعان بصفة القسوة لفرض الهيبة في النفوس، لذلك فإن الأب، الأخ الأكبر، المعلم... هما إقراراً لهذا الوضع البوليسي غير المدني.

الحاكم ورجل الدين وغيرهما من أصحاب السلطة يصغيان لأنفسهم، لذلك لن نجد غرابة في تعنيف أطفالنا وعدم الإصغاء لهم خوف ضياع جزء من الهيبة "هناك منا من يلجأ للحل السهل، فالصوت العالي الغاضب والسخرية والإهانة لربما توقف الخطأ للحظات، ولكنها تترك مع الطفل والشاب مرارة وغضب وشعور بعدم الثقة بالنفس لسنوات. ومنا من يتستر وراء قناع يعتقد أنه يعطي لشخصه هيبة وجلال تمنع التماذي في كسر الحدود المحصنة بين المربي وأطفاله، فيأخذ الخوف مكان الاحترام والتردد مكان المبادرة والسؤال، وتدرجياً يفتقد الطفل القدرة على التفكير والتحليل والنقد والاستنتاج والتي هي من أهم مهارات التعلم. وبالمقابل

يتعلم الطفل هو الآخر أن يلجأ إلى الحلول السهلة لمواجهة مشاكله ويكتسب قيماً مبنية أساساً على استخدام أشكال العنف مع الآخرين

والحقيقة أن أكثر المعلمين والمعلمات المتجهمين والعنيفين إنما يلجأون إلى استخدام العنف اللفظي والمادي في التعامل مع الطلبة نتيجة قصور في شخصياتهم (النفسية والتعليمية)، وأزعم أن عدم سيطرة المعلم على إدارة المعلومات داخل الغرفة الصفية وضعفه التربوي في خلق الوسائل التربوية والأساليب في تقديم المعلومات وضعفها يؤدي إلى عدم تحمل ميل الطلبة الحيوي للتفكير والنقاش، كما أن الطلبة يملكون القوة كمتعلمين في تقييم المعلم/ة، فإذا كان هناك ضعف ما في شخصية المعلم فإنه سيلجأ إلى العنف كمنقذ ومهرب في آن واحد، فالمعلم الذي لا يستطيع جذب انتباه الطلبة وتركيزهم من خلال المعلومات وطرق تقديمها سيلجأ إلى العصا كمخلصة له من هذا الموقف المحرج، لذلك ليس غريباً أن نرى معلمي الرياضيات واللغة الإنجليزية ينتمون إلى هذه الفئة لأسباب موضوعية تتعلق بهذين الباحثين وأسباب ذاتية تتعلق بهما في هضم تلك المواد وجذب الأطفال إليها. لذلك لجأ د. مصطفى حجازي إلى تفسير العنف لدى الإنسان بالمقهور كوجه آخر للقهر والإرهاب الذي يعيشه الإنسان في المجتمع المتخلف، إذ يتحول العنف إلى وسيلة أخيرة في يد الإنسان للإفلات من مأزقه ومن خطر الإندثار الداخلي الذي يتضمنه هذا المأزق إلى سلاح أخير لإعادة شيء من الاعتبار المفقود إلى الذات من خلال التصدي مباشرة أو مداورة للعوامل التي يعتبرها مسؤولة عن ذلك التبخيس الوجودي الذي حل به. العنف هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمه.

ولما كانت العلاقة بين الطالب والمعلم قائمة على الاتصال المباشر، فإن حسن الاتصال القائم على الحوار والمشاركة من قبل الطلبة في التعلم واعتبار (الطالب) محور العملية التعليمية (حقيقة لا شعار) سيخفف من حدة أي عنف محتمل. ولو وسعنا دائرة (المعلم - الطالب) إلى (الإنسان - الآخر) فسنجد أن العنف أو النزاع أو تصادم الإرادات المحتمل هو وليد هذه العلاقة بين الأنا والآخر. وأحب أن أشير إلى أحد تفسيرات علم النفس للعنف من خلال مدرسة وجهة النظر الظواهرية التي تحدث عنها د. مصطفى حجازي حين قال: "إن العنف كغيره من أشكال السلوك هو نتاج علائقي، أو بكلمة أكثر دقة، نتاج مأزق علائقي. أما التدمير والقتل فهو كارثة

علائقية تصيب الذات في الوقت نفسه الذي تتصب فيه على الآخر وتبيده. إن العدوانية هي طريقة معينة للدخول في علاقة مع الآخر.

أليس ذلك دليلاً على أسلوب المعلمين في بداية متجهمّة عدوانية في الحصص الأولى في المدرسة التي يعملون فيها أول مرة؟ إن ذلك بلا شك أسلوب إنساني تقليدي قائم على الخوف على الذات من أن ينكرها الآخر، والمعلم يريد أن يضمن خوف الطلبة منه واحترامهم القائم على الخوف ومن ثم يبدأ بالتراخي قليلاً سواء في سحنة الوجه المتجهمّة أو الضرب والألفاظ القاسية لأنه فاز في الجولة الأولى معهم، وعليه الآن أن يظهر بريق أسنانه قليلاً.

مراجع الفصل السابع

أولاً: الكتاب والعلماء :

- وليد المسعودي
- فهمي هويدي
- عوني فرسخ القدس العربي نشرت في 2005/01/13
- الفيتوري ضو
- محمد عبداللطيف آل الشيخ * - « صحيفة الجزيرة » - ٨ / ٥ / ٢٠٠٧م
- تحسين يقين .

ثانياً: المراجع

- ١- شام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، القدس، منشورات صلاح الدين، ١٩٧٥.
- ٢- عبد الفتاح عمر، الديمقراطية والثقافة السياسية، في الندوة العربية حول التربية وحقوق الإنسان الديمقراطية، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ١٩٩٣.
- ٣- محمد نور فرحات، الحريات الأكاديمية: المفهوم والإشكاليات النظرية، مع إشارة إلى الوضع في الوطن العربي، في الندوة العربية حول التربية وحقوق الإنسان والديمقراطية في الوطني العربي، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ١٩٩٣.
- ٤- فؤاد اسحق الخوري، الذهنية العربية، العنف سيد الأحكام، بيروت، دار الساقى، ١٩٩٣، ص ٢٨.
- ٥- سطور العدد (٣-٤) شباط، آذار ١٩٩٧.
- ٦- أبواب، مجلة قصصية تصدر عن دار الساقى، بيروت، العدد ١٧، ١٩٩٨.
- ٧- المعجم الوسيط.
- ٨- فتحي المسكيني، ما هو الإرهاب؟ نحو مساءلة فلسفية، دراسات عربية، السنة ٣٤، العدد ١ / ٢ / ١٩٩٧.
- ٩- موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، الكويت، دار سعاد الصباح، ط ١، ١٩٩٣.

١٠- من مقال بعنوان "خطاب العنف، مقارنة نفسية وأنثروبولوجية" لـ رضوان جودت زيادة، باحث من سوريا، دراسات عربية، العدد (١ و ٢) السنة الخامسة والثلاثون.

١١- معتز سيد عبد الله، وصالح عبد الله أبو عيادة، ١٩٩٥، أبعاد السلوك العدواني، دراسة عملية مقارنة، دراسات نفسية، العدد الثالث.

١٢- من مقال صحفي بعنوان "سؤال يتعمم على الحدث والحاضر العربي: هل ينجز العنف أحداثاً ديمقراطية؟" لـ عبد الحميد البكوش، كاتب ورئيس وزراء ليبي سابق، المقال نشرته جريدة القدس في تاريخ ٧ / ١ / ١٩٩٩.

١٣- المصدر / عطا القيمري، ترجمة الصحف الإسرائيلية ٧ / ١ / ١٩٩٩ م.

١٤- نشرة العمل الأهلي، ٢٨ / ١٢ / ١٩٩٨، العدد ٤، تصدر عن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

١٥- من تقرير صحفي نشرته صحيفة الأيام بتاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٩٨، بعنوان "تحت شعار حق الفتيات والنساء في حياة خالية من العنف".

١٦- من مقال للدكتور نادر سعيد بعنوان "الزواج المبكر: علاقة جنسية غير متوازنة"، الأيام ٢٨ / ١٢ / ١٩٩٨.

١٧- من مقال للأستاذ جميل سليمان، الملتقى التربوي، العدد الرابع ١٦ / ١٢ / ١٩٩٨، نشرة تربوية تصدر عن المؤسسات التربوية الأهلية.

١٨- تقرير صحفي بعنوان "بعد ضبط مئات الآلات الحادة بحوزة الطلبة: هل تتحول مدارسنا إلى ساحات للعنف والسلوك العدواني"، نفوذ البكري، الحياة الجديدة، ١٢ / ١٩٩٨.

١٩- اقتباس د. معتز سيد عبدالله في مقال بعنوان "علاقة السلوك العدواني ببعض متغيرات الشخصية"، مجلة علم النفس، العدد ٤٧، ١٩٩٨٧. أصل الاقتباس من:

20- Wolpe, J, 1973, The Practice of Behaviour therapy, 2nd ed., New Yourk, Pengamon

٢١- من مقابلة مع الكاتب الجزائري إبراهيم بن عيشة، أجراه الطبيب ولد العروسي، نشرته مجلة الجيل، العدد ١٢، ١٩٩٨.

٢٢- مسيرة التربية، صحيفة وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

٢٣- من تمهيد لـ د. جورج جقمان، لكتاب التربية والديمقراطية، للدكتور رجا بهلول ضمن سلسلة ركائز الديمقراطية، مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية ١٩٩٧.

- ٢٤- وردت هذه الأقوال في حنة أرندت، في العنف، ترجمة إبراهيم العريس، بيروت، دار الساقى، ١٩٩٢.
- ٢٥- التربية والديمقراطية، د. رجال بهلول، ص ٩٠، سلسلة ركائز الديمقراطية، مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧.
- ٢٦- من افتتاحية "الملتقى التربوي"، العدد ٤، إصدار المؤسسات التربوية الأهلية، ١٩٩٨.
- ٢٧- د. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي،.
- ٢٨- اقتبس د. جبر محمد جبر، في مقالة بعنوان "بعض المتغيرات الديمقراطية المرتبطة بالأمن النفسي"، مجلة علم النفس، عدد ٣٩.
- 29- Maslow ،A, Motivation and Personality, 2nd, New York, Harper and Row. ١٩٧٠ ،
- ٣٠- المصدر السابق، اقتباس من كتاب أحمد عزت راجح، أصول علم النفس، ط ٩ ، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، بدون.
- ٣١- من اقتباسات في مقال لتجاهات الوالدين نحو لعب الأطفال، لـ د. عادل محمد هريدي، علم النفس، العدد ٤٣، ٩٧.
- ٣٢- من مقال بعنوان "كاتب سيء السمعة"، من ملف من أجل الطفولة، مجلة سطور، العدد ١٢، ١٩٩٧.



الفصل الثامن

الإرهاب في المحافل الدولية*

تم الاستعانة في هذا الفصل بـ
• الدكتور/ خالد عبيدات

الفصل الثامن

الإرهاب في المحافل الدولية

مقدمة :

هناك شبه إجماع لدى قطاع كبير من الباحثين في جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى بعض الصيحات من هنا ومن هناك من قبل بعض السياسيين في العالم الثالث على ضرورة عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة ليحسم موضوع الإرهاب بتحديدته وتأطيره بحيث يتم قطع الشك في تداخله مع أشباهه، وتحديد أسس جريمته وتحديد العقوبات عليها. يقابل هذا الموقف موقف معاكس تماماً من سياسيين وقادة كبار لدول كبرى تخضع لهم مراكز أبحاث ذات باع طويل، ترى في عقد مثل هذا المؤتمر مضيعة للوقت، بل وأكثر من ذلك فهي ترى في هذا المؤتمر مساعدة للإرهاب. لذلك فهي تقف ضده وتهتمش كل من يدعو إليه، فكلما بقي موضوع الإرهاب عائماً هلامياً كلما كان الأمر في صالحها وتريد أن تكيفه في اللحظات المناسبة تكييفاً يحقق مصالحها.

و يؤكد محمد حسنين هيكل أن فكرة مؤتمر عالمي لبحث قضية الإرهاب قد فات أوانها، والفكرة طرحت نفسها عدة مرات وانعقدت بالفعل لهذا الغرض قمة دولية التأمّت في شرم الشيخ في ١٣/٣/١٩٩٦ وتبيّن -حسب رأيه- أنها قمة لمساعدة "بيريز" /رئيس وزراء إسرائيل لإعادة إنتخابه. فشلت القمة في تحديد غرضها وسقط بيريز متدحرجاً من درجة إلى درجة إلى درجة أدنى إلى أن وصل إلى القاع.

وحضر هذا المؤتمر الذي إنعقد تحت إسم المؤتمر الدولي لصانعي السلام لسنة ١٩٩٦ سبعة وعشرون دولة بهدف تعزيز السلام وتدعيم الأمن ومحاربة الإرهاب، وكان من أبرز الحاضرين له الملك الحسين بن طلال، والرئيس الأمريكي السابق "بل كلنتون" والرئيس المصري محمد حسني مبارك ورئيس وزراء إسرائيل بيريز. وجاء في كلمة كلينتون: "لا بد لنا أن نعمل على وقف موجة العنف والإرهاب سواء من جانب الفلسطينيين أو الإسرائيليين. ينبغي أن لا نهوّن من أمر ما وقع في الآونة الأخيرة ذلك لأن المواجهة ليست بين العرب والإسرائيليين ولكنها أصبحت مواجهة بين قوى السلام وقوى معادية للسلام، ولا بد من قطع الطريق على قوى الشر والإرهاب من النيل من عملية السلام".

وجاء في كلمة الحسين "يؤكد الأردن على ضرورة التمييز بين الإرهاب والجهاد الذي يستند إلى العقيدة واحترام الموائيق. ولا بد من مواجهة الإرهاب مواجهة دولية لا إقليمية وعلينا إيجاد آلية دولية تعمل على تعريفه ووضع الأسس الكفيلة بوأده في مهده من حيث التدريب والممارسة والتمويل". وأضاف "ثمة تداخل مُربك في مصطلحات هذا العصر شاهدنا الكثير منها في الشرق الأوسط، فالإستشهاد ليس الانتحار والفداء ليس الإرهاب، والجهاد في سبيل الله لا يعني قتل الأبرياء..." وقد وقع البيان الصادر عن المؤتمر الرئيسان الأمريكي والمصري.

في واقع الأمر وفي مجال البحث في الإرهاب في المحافل الدولية يكتشف المرء أن هناك أزمة في القانون الدولي. صحيح أن قواعده كانت مستقرة ومتوازنة ومطاعة بنسبة عالية من الانصياع والاحترام - في الأيام التي كان فيها توازن القوى في العالم متوفراً وقائماً بين عملاقي مرحلة الحرب الباردة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. ولكن في حينها كانت عملية "الجزاء" تشكل أزمة القانون الدولي إذ أن توقيع العقوبات - وسلطتها قابضة بين يدي مجلس الأمن - كان أمراً مُسيئاً بكل ما في التسييس من معنى وهو رهن باستعمال حق الفيتو الذي سبب للقانون الدولي أزمته.

وانقضت مرحلة الحرب الباردة وذاب الاتحاد السوفيتي ودخل العالم في مرحلة القطب الواحد، فأصبحت أزمة القانون الدولي أشد بلاءً تكاد تعصف بقانونية القانون الدولي ألا وهي القياس بمكيالين. وحين تطبيق القانون الدولي على الإرهاب يواجه بالجو الذي يمكن أن يكون مبدأه غير المعطن ولكنه مبدأ راسخ لا أحد يتزحزح عنه: "أنا معك في محاربة الإرهاب شرط أن تكون معي في محاربة الإرهاب - ولكل نظرته ومفهومة الخاص به بالإرهاب -، فهل في مثل هذا الجو هناك حاجة حقيقية أو يمكن تحقيقها لتعريف الإرهاب!! يجذُّ الباحث الموضوعي نفسه في موقف الاستغراب حين يضع يده على مواقف تحارب الإرهاب بمكيالين وليس بمكيال واحد فيتساءل إلى أي مدى ستصل إذن الحملة للخالية لمحاربة الإرهاب؟ وإلى أي مدى يمكن لراكب القطار أن يستمر وإلى أين وحتى متى!! والقطار يسارع الخطى على سكة لا تحديد فيها لمعنى الإرهاب ولا تحديد لمراكزه، وهذا الراكب يستمر في التمتمة "أنا ضد الإرهاب"، "أنا مع محاربة الإرهاب" ... أنا ... أنا. ولكنه فجأة يتوقف عن التمتمة حينما خبط "الكمساري" على كتفه هامساً في أذنه قائلاً "لا تكن أبلهياً وأعلم أن قدس الأقداس قد أقتحم". (المقصود بقدس الأقداس مركز التجارة الدولي ووزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن).

مظهران للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب:

لا يشك أحد في مدى خطورة الإرهاب على الأمن القومي لأي بلد من بلدان العالم، هذا الخطر إذا لم يماثل خطر الحرب النظامية فهو يزيد عليها. والدولة المعرضة لخطر الإرهاب مخطئة تماماً إذا اعتمدت فقط على إجراء حاسم يمكن أن يساندها فيه المجتمع الدولي؛ فالقاعدة المعروفة "ما حكّ جلدك مثل ظفرك"، وعلى الدولة أن تعتمد على حقها كما الفرد في الدفاع الشرعي عن النفس، إنه حق متوارث طبيعياً بالإضافة إلى نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي غياب التنسيق الدولي لمحاربة الإرهاب، كما في حالة وجوده أيضاً فعلى كل دولة- وإنسجاماً أيضاً مع توصيات متكررة في المؤتمرات الدولية لمكافحة الإرهاب- أن تكون يقظة وتعمل ذاتياً على توفير ما يلي:

- وضع تشريع داخلي يضع عقوبات صارمة على جرائم الإرهاب.
- تكوين أجهزة خاصة بها لجمع المعلومات عن الإرهاب والإرهابيين، ثم توقع الاتفاقات التي تتيح الفرصة لهذه الأجهزة للتعاون مع أجهزة الدول الأخرى.
- الاعتماد على نظام أمني فعال يقوم بحماية الأشخاص والأماكن التي تشكل هدفاً للإرهاب.
- ومن نافلة القول التأكيد على ضرورة بناء أجهزة فعالة من القوات العسكرية والقوات الأمنية قادرة على التدخل والقمع في المهد لأية عملية إرهابية.
- على الدولة أن تعمل بفعالية في المجتمع الدولي فتساهم في تكوين الاتفاقات القائمة للإرهاب والتوقيع عليها على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف.
- تشارك في توقيع العقوبات على الدول الحاضنة أو المصدرة للإرهاب أو تأويه أو تسانده أو تشجعة.

وتتمثل مجالات التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في مجالين رئيسيين:

أولاً: التعاون المادي مع الدول الأخرى في تبادل المعلومات عن الإرهابيين ونشاطاتهم، وإجراء تدريب مشترك للأجهزة المكلفة بقمع الإرهاب مع أجهزة الدول الأخرى المثيلة وتبادل السلاح والمعدات الجديدة المبتكرة وتقديم التسهيلات المطلوبة لمكافحته بدون أية حساسيات سيادية.

ثانياً: التعاون على المستوى القانوني وذلك بأن تقوم الدولة بالحيلولة دون هرب الإرهابيين ونجاتهم من العقاب إما بمقاضاتهم أمام المحاكم الوطنية وإما بتسليمهم إلى الدولة ذات العلاقة التي إما أن تكون الجريمة قد وقعت في أراضيها أو ضد ممتلكاتها أو ضد مصالحها إستناداً إلى القاعدة "حاكم أو سلم".

هناك إعتبارات تتداخل أحياناً تحول أو تدفع الدولة إلى عدم معاقبة الإرهابيين:

- أ - من وجهة نظر الدولة أن الجريمة المرتكبة ليست جريمة إرهابية بل هي عمل وطني ولذلك فهي تقدم الإيواء لمن قام بها بدلاً من محاكمته أو تسليمه.
- ب- ليس للدولة مصلحة في عقاب مرتكب الجريمة لأن ما قام به لا يمس مصالحها ولذلك فلا ترغب أن تدخل نفسها في صراع لا ناقة ولا جمل لها فيه، خاصة وأن معظم الجرائم كانت تهدف إلى الإفراج عن مساجين من أعضاء التنظيمات التي ارتكبت الجريمة، وإحتفاظ الدولة بمعتقلين من هذا النمط سيعرضها في المستقبل لعمليات إرهابية مماثلة. وكثيراً أو -عادة- ما تتصرف الدولة تجاه مثل هذه الحالات بأن تقوم بعملية إعتقال مؤقتة للمجرمين لا تلبث أن تفرج عنهم بدون إعلان في أقرب الأوقات وتهيئ لهم المغادرة إلى حيث يرغبون.

وتحوطاً لمثل هذه المواقف جاءت محاولات الاتفاقيات أو الاتفاقيات الدولية لتؤكد وتلزم توقيع العقوبة على الإرهابيين إما بمحاكمتهم حسب التشريع الوطني للدولة -إذا كان في تشريعها نص وعقوبة- أو بتسليمهم إلى الدولة ذات العلاقة. وعلى كل الأحوال إذا إعتبرت الجريمة غير سياسية.

ويُعتبر عمل الإرهاب "دولياً" حينما ترتكب الجريمة في إقليم دولة وكان:

- ١- موجهاً ضد أية دولة أخرى أو منظمة دولية.
- ٢- ضد مواطن ينتمي إلى دولة أخرى.
- ٣- أو ارتكب من قبل شخص فارٍ يعبر حدوداً دولية ومطلوب تسليمه إلى دولة أخرى.

والفعل يصنف إرهابياً دولياً إذا كان مستحقاً للشجب أو مثيراً للفوضى والإضطراب في بنية المجتمع لدرجة أنه لا يمكن لأية بواعث نفسية أن تكون مبرراً له وينطوي على عنصر دولي فإن قمعه حينئذ يصبح موضع إهتمام دولي. ولكن يبقى التساؤل من هو الذي سيحدد إستحقاق شجب الجرائم التي هي ذات شأن دولي ثم ما هو المضمون الحقيقي للعنصر الدولي الذي يضيفي "الدولية" على عمل إرهابي حتى يستحق العقاب الدولي. نحن نعتقد أن كل عمل ثبت أنه يكتسب صفة الإرهاب هو إرهاب دولي لأن الإرهاب بذاته فيه صفة دولية. ودائماً ترتبط الدوافع التي تحرك الدولة من أجل إتخاذ تدابير عالمية ضد الإرهاب بوقائع معينة

تتعرض لها الدولة وتثير مشاعر المواطنين فيها وتهيج إحساس الدولة بالخطر الداهم عليها والذي يهدد مصالحها. وأكبر وأحدث مثال على ذلك أحداث ٩/١١ في أمريكا. وعلى سبيل المثال:

- كان الدافع للمؤتمر الذي عقدته عصبة الأمم سنة ١٩٣٧ في جنيف من أجل الحماية من الإرهاب وعقاب مرتكبيه إغتيال ملك يوغوسلافيا الكسندر الثاني، ومعه وزير خارجية فرنسا الذي كان في إستقباله في مرسيليا في ١٠/٩/١٩٣٤ من قبل عناصر من منظمة "يوستاش"، الأمر الذي دفع فرنسا لتركيز جهودها لعقد مثل هذا المؤتمر إلى أن انعقد في سنة ١٩٣٧ في جنيف / سويسرا.

- كما أن حادث اغتيال الرياضيين الإسرائيليين في ميونخ والهجوم على مطار بن جوريون سنة ١٩٧٣ كان الدافع لبدء بحث موضوع الإرهاب في الأمم المتحدة في نيويورك.

- والمشروع الذي تقدمت به الحكومة الهولندية للمؤتمر الذي إنعقد في الأمم المتحدة في نيويورك سنة ١٩٧٣ من أجل قمع وعقاب الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بما فيهم الدبلوماسيين، كان رد فعل لحادث إحتلال السفارة الأندونيسية في لاهاي في ٣١/٤/١٩٧٣.

- دارت مناقشات في اللجان التحضيرية للمؤتمر الخاص بالتدابير ضد إحتجاز الرهائن لردة فعل ألمانية لإحتلال السفارة الألمانية في ستوكهولم في ٢٤/٤/١٩٧٥ من قبل مجموعة من منظمة "هولجر مينز كوماندو".

ومن المعروف أن أعمال العنف قد إستشرت منذ الستينات من القرن الماضي ضد الدبلوماسيين مما دفع المجموعة الدولية إلى عقد مؤتمر لحمايتهم في فينا توصل إلى إتفاقية سنة ١٩٦١ لحماية الدبلوماسيين، تلاه مؤتمر في نفس المدينة سنة ١٩٦٣ توصل إلى إتفاقية ثانية شبيهة بالأولى ولكن هذه المرة لحماية أعضاء السلك القنصلي.

إتفاقية جنيف سنة ١٩٣٧ لمنع الإرهاب والقضاء عليه:

تعكس القوانين طموحات وآمال المجتمع البشري وتعالج قضاياها سواء القوانين المحلية أو القوانين الدولية فهي تنظم مجتمع الدول والعلاقات فيما بينها وتضع الحلول للنزاعات التي قد تنشأ بينها. والقانون الدولي هو خلاصة لما إستقر عليه العرف والممارسات الإرادية للدول. فكان من البديهي إذن أن لا يتوجه القانون

الدولي لمعالجة الإرهاب قبل أن يتواجد الإرهاب على الساحة الدولية بكثافة وخطورة تستدعي العلاج، إذ كان الإرهاب ظاهرة محلية نادرة الحدوث ولم تتوسع ولم تؤثر بصورة ضاغطة على حسن العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي. ولكن حين تطورت الظاهرة الإرهابية وتشابكت العلاقات الدولية وتضادت المصالح وكثرت النزاعات وتوسعت الهيمنة من دولة على دول أخرى إنتشرت أعمال العنف وخرجت خارج الحدود لتأخذ أشكالاً عديدة: منها الحروب ومنها الكفاح المسلح ومنها الإرهاب. لم تكن الحالة تستدعي أن تفرض محاولات جادة في إطار التعاون الدولي لمعالجة حالة العنف بشكل عام والإرهاب بشكل خاص إلا في نهايات القرن التاسع عشر ومع بدايات القرن العشرين خاصة وأن العنف والإرهاب كان يمارس من قبل الدول الإستعمارية صاحبة اليد العليا، ولم يكن في مقدور المناطق التي تمارس عليها الهيمنة والاستعمار أن ترد على ذلك العنف والإرهاب لا بالفعل ولا حتى بالصياح.

جاءت محاولة عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى وبعد حادث إغتيال ملك يوغسلافيا الكسندر الثاني فضغطت فرنسا على عصبة الأمم لعقد مؤتمر لمعالجة مسألة الإرهاب إنعقد في "جنيف" سنة ١٩٣٧، ولكن مجيء الحرب العالمية الثانية وأد هذه المحاولة في مهدها فلم ترَ النور إنما شكلت مرجعاً للجهود التي جاءت بعد زوال عصبة الأمم ونشوء هيئة الأمم المتحدة مكانها، فأصبح من أهم مشاغل القانون الدولي التصدي لآثار الحرب العالمية الثانية، فجعل ميثاق الأمم المتحدة من أولى إهتماماته تجنيب العالم ويلات الحروب والعمل من أجل السلام والأمن الدوليين فحظر الحروب ومنع احتلال الأراضي بالقوة وعمل على احترام سيادة الدول واستقلالها.

والأمر الذي يستحق الإشارة إليه هو أن تجريم الأفعال الإرهابية نبع من القانون الدولي وليس من القانون المحلي، فإتفاقية جنيف سنة ١٩٣٧ هي التي لفتت الأنظار إليه عقب إغتيال ملك يوغسلافيا الكسندر الثاني، ووزير خارجية فرنسا "لويس بارثون" في مرسيليا سنة ١٩٣٤. والأمر الجدير بالملاحظة أيضاً هو أن هناك عدم وحدة حال بين القانون الدولي والقانون المحلي فيما يتعلق بعقوبة جريمة الإرهاب؛ بمعنى ليس هناك إستجابة في دولية العقاب تتناسب مع دولية الإرهاب. "وهذا هو سبب معاناة العالم مع الإرهاب حتى تعالت الأصوات الداعية لضرورة التعاون الدولي لمواجهة الإرهاب".

وقع المعاهدة في جنيف سنة ١٩٣٧ ٢٤ دولة تحت عنوان منع الإرهاب والقضاء عليه وفرضت على كل دولة منع أي نشاط إرهابي ضد دولة أخرى وتعهد المشاركون بمعاقبة كل من يمارس الإرهاب. وكما ذكرنا سابقاً لم يتم إبرام الاتفاقية إلا من قبل الهند، والسبب يعود إلى مdahمة الحرب العالمية الثانية للعالم التي عصفت تقريباً بكل شيء بما فيها عصبة الأمم المتحدة نفسها التي قامت بالدعوة للمؤتمر الذي أنتج الاتفاقية. ومع هذه المعاهدة أقر المؤتمر معاهدة أخرى تتعلق بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

إن إتفاقية منع الإرهاب لسنة ١٩٣٧ كانت معنية بالذات وعلى وجه الخصوص بالدوافع التي إنعقد من أجلها المؤتمر وهي حماية رؤساء الدول بالدرجة الأولى والشخصيات العامة القيادية في الدولة. ومثلت المحاولة الأولى التي تعالج الإرهاب من الناحية القانونية وبالذات الإرهاب الذي يتضمن عنصراً دولياً فقط وكرست مضمونها للتأكيد على ذلك العنصر ويلاحظ أنها إقتصرت على الإرهاب المرتكب من قبل "الفرد" والموجهة ضد "الدولة" كما يتضح ذلك من التعريف الذي بينته الاتفاقية للإرهاب في مادتها الأولى، ومن طبيعة الأعمال التي حذرتها في المادة الثانية والمادة الثالثة ومن المادة الرابعة التي تحدد المجرم بأنه "الإنسان". والاتفاقية بمجملها تعتمد مبدأ "إما أن تُسلّم وإما أن تحاكم وهو مبدأ لا ينطبق إلا على الأفراد. طبعاً كل ذلك يتلاءم مع طبيعة الظروف في ذلك الزمن فبواعثها كانت حادثة الإغتيال بالإضافة إلى أنه لم يتواجد بعد في ذلك الوقت أفعال جنائية يمكن نسبها إلى الدول أو عملاتها على المستوى الدولي. والأمر ذاته ليس مستغرباً. فما زال حتى الآن تردد كبير، ورفض في حالات أخرى لنسب الإرهاب إلى الدولة أو أجهزتها، فالإرهاب فقط في نظر الكثيرين هو تلك الأعمال التي يرتكبها أفراد إما بصفاتهم الفردية أو بصفاتهم التي ينتمون فيها إلى تنظيم أدنى مستوى من تنظيم الدولة. إنه مفهوم سائد له أوساطه السياسية وأدبياته السائدة.

جاء في المادة الأولى لاتفاقية جنيف سنة ١٩٣٧ أن الإرهاب هو الأفعال الجنائية الموجهة ضد دولة بهدف إثارة الفرع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو الجمهور. ثم عدت الاتفاقية في مادتها الثانية والثالثة الأعمال الإرهابية على سبيل الحصر كالتالي:

- الأفعال المتعمدة ضد حياة أو سلامة أو حرية أي من الأشخاص التالية:
- أ - رؤساء الدول أو خلفائهم بالوراثة أو التعيين أو من يتمتعون بامتيازاتهم.
- ب - الأشخاص القياديون من السلطة إذا كانوا عرضة للجريمة بسبب وظائفهم.

ج- الأضرار أو التخريب المتعمدين للممتلكات العامة أو المملوكة لدولة أخرى عضو في الاتفاقية.

د - ارتكاب أعمال خطرة تعرض حياة الناس للأخطار.

هـ- الشروع في الجرائم السابقة.

و- صنع أو حيازة أو تقديم أو الحصول على أسلحة وذخائر ومتفجرات أو المواد الضارة بقصد تنفيذ أي من الجرائم المذكورة في أي بلد كان.

ز- تكوين جمعية أو الاتفاق بهدف ارتكاب الأفعال السابقة أو التحريض عليها أو المساهمة فيها أو المساعدة عليها.

وتشترط الاتفاقية توفر العناصر التالية بكل فعل إرهابي من الأفعال المذكورة:

- أن يكون الفعل موجهاً ضد الدولة.

- أن يكون ذا صبغة دولية.

- يثير الرعب.

- أن يكون وارداً حصراً في المادتين الثانية والثالثة.

وقررت الاتفاقية إستثناء الجريمة الإرهابية من الجرائم السياسية.

وبعد الحرب العالمية الثانية إتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بالإجماع رقم ٩٥ في ١١/١٢/١٩٤٦ يؤكد مبادئ القانون الدولي التي اعتمدها محكمة "تورمبورج"، يُعَدُّ الجرائم الموجهة ضد السلم والأمن الدوليين ويقسمها إلى جرائم ضد السلم، وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كما أقرت الجمعية العامة بالتوافق إتفاقية "مكافحة إبادة الجنس البشري والجرائم ضد الإنسانية" بالإجماع في ديسمبر عام ١٩٤٨. والجرائم الإنسانية هي أفعال القتل والإبادة والإستتصال والإبعاد والأسترقاق وكل عمل لا إنساني يرتكب ضد المدنيين والإضطهاد بدوافع سياسية أو عرقية أو دينية سواء أيام الحرب أو في أيام السلم.

وبعد الحرب العالمية الثانية وقع العالم في مرحلة "الحرب الباردة" أو "السلم الساخن" وواجه القانون الدولي القضايا الناتجة عن حروب التحرير فكانت الدعوة إلى عقد مؤتمرات جنيف سنة ١٩٤٩ المتعلقة بتحسين أوضاع الجرحى والمرضى من القوات البرية والقوات البحرية وحماية المدنيين زمن الحرب ومعاملة أسرى الحرب. وعلى أثر تضاعف أعمال العنف والإرهاب التي طالت دولاً عديدة خصوصاً الدبلوماسيين إنعقد مؤتمر فيينا-كما لاحظنا سابقاً- لحماية الدبلوماسيين والعلاقات الدولية. تبعه مؤتمر آخر سنة ١٩٦٣ لحماية القناصل. وزادت موجة إختطاف الطائرات وحجز الرهائن وإحتلال السفارات. الأمر الذي حرك الدول المتضررة

للدفاع عن نفسها فعقدت إتفاقات بينية لمكافحة الإرهاب وتوصلت بعض الدول الأوروبية إلى كبح جماح الإرهاب الذي لم يكن له أيولوجية واضحة ولم يرتكز على قاعدة قوية من الجمهور. وأخفقت دول أخرى في مواجهة الإرهاب الذي يتخذ صفة الكفاح الثوري؛ ولكن إذا كان فرضاً من الممكن القضاء على هذا النوع من الإرهاب - وهو أمر في غاية الصعوبة -، فالصعوبة التي تكاد تكون معجزة هي كيفية القضاء على الإرهاب الذي تمارسه الدولة أي "إرهاب الدولة" وخاصة حينما تمارسه دول لا تتكسر شوكتها كالولايات المتحدة، إسرائيل، بريطانيا، فرنسا أو روسيا - الاتحاد السوفيتي سابقاً - فمن هي الجهة التي يمكن لها أن تردع تلك القوى العظمى ما دام أن مجلس الأمن مقعد وعاجز رغم أن ميثاق الأمم المتحدة يوكل مهمة تحقيق الأمن والسلام أساساً إلى مجلس الأمن وإستثناءً إلى الجمعية العامة. ومع ذلك فقد هبّت الجمعية العامة فزعاً بعد أحداث ميونيخ ومطار بن جوريون للتصدي لموضوع الإرهاب وحاولت تعريفه ووضع التدابير ضده، ولكنها بدأت تصطدم بحواجز لم تقوَ على اجتيازها وقدم "كورت فالدهايم" الرجل الطيب تقريره حول أسباب الإرهاب في ١٩٧٢/٩/٨ الذي على أثره توصلت الجمعية العامة إلى قرارها رقم ٣٠٣٤ الذي أكد شرعية النضال الوطني وفصله عن الإرهاب. وشكلت الجمعية العامة لجنة مكونة من ٣٥ دولة ما لبثت أن تفرعت إلى ثلاث لجان لتعريف الإرهاب، ووضع أسبابه، ثم وضع الإجراءات المناسبة لمكافحته.

- تبنت الجمعية العامة قراراً في ١٩٧٣/١٢/١٤ لمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الشخصيات التي تتمتع بالحماية الدولية ومعاقبة مرتكبيها.
- وتوصلت الجمعية العامة - بناءً على مبادرة من ألمانيا الغربية - إلى القرار ٣٢/١٤٨ في ١٩٧٧/١٢/١٦ حول إحتجاز الرهائن، كما توصلت إلى قرار مماثل في ١٩٧٩/١٢/١٧.
- اتخذت الجمعية العامة قراراً في ١٩٨٧/١٢/٧ أدان إرهاب الدولة، والأنظمة العنصرية والإحتلال الأجنبي ودعا إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد مفهوم الإرهاب عارضته أمريكا وإسرائيل

وسبق وتوصلت الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٣١٤ في كانون أول سنة ١٩٧٤ إلى تعريف العدوان بأنه إستخدام القوة من دولة ضد سيادة وسلامة أراضي دولة أخرى واستقلالها السياسي الأمر الذي يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة. وعدد القرار الأعمال التي تشكّل عدواناً: غزو ومهاجمة أراضي دولة من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى، والاحتلال العسكري، أو ضم أراضي الدولة بالقوة، وقصف

القوات العسكرية لدولة لأراضي دولة أخرى واستخدام أي نوع من السلاح ضد أراضي تلك الدولة وحصار مرافئها وشواطئها ومهاجمة القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية والسفن التجارية والطائرات المدنية، إرسال الدولة باسمها أو لحسابها لعصابات مسلحة أو لقوى غير نظامية أو لمرتزقة لتقوم بأعمال مسلحة ضد دولة أخرى".

تناول احد الباحثين في بحث له "دور المؤسسات والهيئات الدولية في التصدي للإرهاب" أشار فيه إلى التطور الذي حققته هذه الأجهزة وبيّن فيه رغبة وإهتمام المجتمع الدولي بإنشاء أجهزة مستقلة لمكافحة الإرهاب مثل "جهاز منع الإرهاب" أسوةً بالجهاز الدولي الذي تم إنشاؤه لمكافحة المخدرات والذي أسس لجنة لمكافحة المخدرات تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن المقارنة بين الإرهاب والمخدرات من حيث قدرة المجتمع الدولي للقضاء عليهما ومكافحتهما ما هي فقط إلا مؤشر على أن المجتمع الدولي يستطيع أن يحقق النجاح في مكافحة بعض الآفات التي يهدد خطرهما الجميع. ولكن طبيعة الآفتين مختلفتين جداً من حيث الجوهر والمضمون إذ لا سياسة في مضمون آفة المخدرات، بينما كل مضمون الإرهاب يتركز على السياسية. رغم أننا لا نختلف مع سيادة اللواء حينما يؤكد أن الأجهزة والمؤسسات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات هي التي كانت خلف اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للاستراتيجية العالمية لمكافحة المخدرات، ولكننا نختلف معه حينما يفترض أو يطالب بإنشاء أجهزة مثيلة لمكافحة الإرهاب تقوم بممارسة الضغوط على الجمعية العامة للأمم المتحدة للتوصل إلى إستراتيجية لمكافحة الإرهاب كما توصلت إليه في مكافحة المخدرات.

إن المضمون السياسي هو الذي لن يقود إلى نفس النتائج، وهناك مصلحة للجميع في القضاء على المخدرات ولكن هناك مصالح متضاربة في القضاء على الإرهاب ولا نختلف في أن مكافحة الإرهاب تتطلب الاتفاق على مفهوم الإرهاب، كما لا نختلف بأن الهيئة الدولية التي ستقوم بمكافحة الإرهاب يجب أن تتوفر لها الفاعلية والمصادقية والحيادية والأحترام سواءً بإنشاء هيئة جديدة حائزة على تلك الصفات، أو إعادة تلك الصفات إلى الأمم المتحدة لتفعيلها.

الدبلوماسيون محصنون :

رغم العناية الشديدة التي تبذلها جميع الدول تجاه الدبلوماسيين لتسهيل مهمتهم وحمايتهم لما يتمتعون به من صفة تمثيلية لبلادهم ولما يفترض أن فيهم من

الصفات النبيلة ما تجعل الواحد منهم فوق أية شبهة مهما كانت، ورغم أن من مصلحة كل دولة حماية الدبلوماسيين المعتمدين لديها لأن حمايتهم في الأصل هي مسؤولية الدولة المتواجدين فيها، ولأن حسن حمايتهم يعكس قدرة الدولة الأمنية كما يعكس مدى التزامها بمسؤوليتها وبنفس الوقت ينعكس على دبلوماسيها في الخارج ولو من قبيل مبدأ المعاملة بالمثل. رغم كل ذلك فما زال الدبلوماسيون يشكلون صيداً ثميناً للإرهابيين أو يكاد ينفرد الدبلوماسيون بهجمات الإرهابيين وذلك راجع لصفاتهم التمثيلية وللأدوار الهامة التي يقومون بها فأصبح الإرهاب بالنسبة لهم مصدر تهديد أعظم وتتضاعف عليهم الهجمات. فبعد سنة ١٩٦٧ تضاعفت الاعتداءات على الدبلوماسيين خمسة أضعاف، وعانى منها إلى حد كبير ممثلو ١١٢ بلداً.

ونشرت الولايات المتحدة تقريرها الإحصائي عن أحداث الإرهاب سنة ١٩٨٣ التي وقعت ضد الدبلوماسيين إذ تم إغتيال عشرين سفيراً يتبعون لـ ١٤ دولة، وتم إختطاف دبلوماسيين من ٤٣ دولة. وتم إحتلال سفارات ٤٥ دولة. وبلغ مجموع الهجمات ضد الدبلوماسيين ٧٥ هجمة، وتمثل هذه الأرقام إرتفاعاً لأعمال الإرهاب ضد الدبلوماسيين بنسبة ٥٠% منذ حادث إرتهان موظفي السفارة الأمريكية في طهران سنة ١٩٨٠.

وذكر مكتب مكافحة الإرهاب في دراسته للإرهاب ضد الدبلوماسيين في تقرير آخر، أن هذه الاعتداءات بلغت سنة ١٩٧٥ ٣٠% من جملة الأحداث الإرهابية وقفزت بعد عشر سنوات إلى ٥٤%. وسيبقى الدبلوماسيون دائماً هدفاً مفضلاً للإرهابيين فالإرهاب يركز على كل ما من شأنه إذاعة أخباره على نطاق واسع الأمر الذي يتحقق بسهولة في العمليات الموجهة ضد الدبلوماسيين.

أصبح معروفاً للجميع أن الإعتداء على الدبلوماسيين إنتهاك صارخ لقوانين الحصانة الدبلوماسية وتقاليدها ويثير اهتمام مجتمعاتهم أولاً بالإضافة إلى المجتمع الدولي بأكمله ويكون سبباً في إثارة الأزمات الدبلوماسية بين الحكومات.

وهناك الكثير من الاتفاقات الدولية التي تحمي الدبلوماسيين بالإضافة إلى ما إستقر عليه العرف من توفير الحماية لهم.

- إتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية سنة ١٩٦١.
- إتفاقية فينا للعلاقات القنصلية سنة ١٩٦٣.
- الإتفاقية الخاصة بالإمتيازات والحصانات في الأمم المتحدة.

- وقعت الدول الأمريكية سنة ١٩٧١ إتفاقية لقمع الأعمال الإرهابية التي تستهدف الدبلوماسيين.
- الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب سنة ١٩٧٧.
- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة ١٩٩٨
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/١٤٦ سنة ١٩٧٩ الذي ينص على عدم احتجاز الرهائن.
- أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في ١٤/١٢/١٩٧٣ إتفاقية منع وعقاب الجرائم التي تقع ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بما فيهم الدبلوماسيون.

وعلى العموم يمكن القول إن التعاون الدولي كان ناجحاً تماماً في حماية الدبلوماسيين والبعثات الدبلوماسية فأصبح هذا التعاون من أقدم وأرسخ المبادئ في الشؤون الدولية. إنه من نافلة القول التأكيد على أن البعثات الدبلوماسية، أكثر إستهدافاً من غيرها للإرهابيين وما أكثر الإعتداءات على البعثات الأمريكية في أمريكا اللاتينية، أو على البعثات التركية من قبل جبهة تحرير أرمينيا.

قمع القرصنة الجوية مثال لتعاون المجتمع الدولي :

لقد عنى موضوع القرصنة الجوية بالكثير من الجهود الدولية التي تكلفت بدرجة عالية من النجاح، ليس بالدرجة التي حظي بها موضوع حماية الدبلوماسيين من إجماع في الرأي، ولكنه يُعتبر نجاحاً يؤكد أن طبيعة الضرر الذي يواجه كل البشرية يمكن أن يوحد الجهود البشرية لمواجهته.

إتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ تعاملت مع الجرائم العادية التي تقع على متن الطائيرة وهي في الجو ووضعت القواعد لتنظيم الإختصاص القضائي بين الدول وفرضت لزوم إعادة الطائيرة المخطوفة إلى الدولة المالكة، وتعهدت الدول المتعاقدة بوضع العقوبات على الجرائم المرتكبة على متن الطائيرة. ولكن الاتفاقية تجنبت الخوض في الزام الدولة بمحاكمة تلك الأفعال أو تسليم مرتكبيها إلى الجهة التي تطلبهم للمحاكمة.

ووسعت إتفاقية لاهاي سنة ١٩٧١ وإتفاقية مونتريال سنة ١٩٧٣ من أحكامها كي تشمل الأشخاص الذين يرتكبون الأفعال التخريبية ضد الطائرات والمطارات المدنية أو يعرضونها للخطر أو يدمرونها أو يؤذونها أو يستخدمون المفرقات في تهديدها.

لم تحظ إتفاقيتا لاهاي ومنتريال والبروتوكول الملحق بها سنة ١٩٨٤ بالموافقة العددية الدولية الكبيرة التي حصلت عليها إتفاقية طوكيو بسبب إختلاف وجهات النظر حول الموضوع الشائك وهو الخلط بين أعمال الكفاح وأعمال الإرهاب، فعملية إختطاف الطائرات قد تأخذ مظهر الإجرام الإرهابي وقد تكون أحد أوجه الكفاح الوطني.

حاولت كل من كندا والولايات المتحدة الضغط على الدول التي لم توقع على تلك الإتفاقيات في أن تتعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة خطف الطائرات وهددت بعدم تقديم الخدمات لطائراتها. وطرحت ذلك الموضوع على المؤتمر الدولي الجوي المنعقد في روما سنة ١٩٧٣، لكنه ووجه بالرفض لما فيه من إنتهاك لسيادة الدولة إذ لا يجوز إلزام دولة بتنفيذ إتفاقيات لم توقع عليها.

ويبقى موضوع إختطاف الطائرات المدنية موضوعاً في منتهى الخطورة يُحاول الإرهاب دائماً توظيفه تحقيقاً لأهدافه، ويبقى بالمقابل موضوعاً محل إهتمام كل دولة في تأمين سلامته خاصة وأن العالم بدأ يهتم بالدخول في مرحلة تصنيع طائرات نقل مدنية عملاقة تتسع لحوالي ألف راكب فالطائرة يمكن أن تساوي قرية بأكملها من حيث عدد السكان.

صحيح أن الأعمال المرتكبة ضد الطيران المدني ذات البعد السياسي تشكل من الناحية النسبية العددية قطرة في محيط كثافة الطيران اليومي، وصحيح أيضاً أنها تشكل نسبة صغيرة عددياً من الأعمال الإرهابية الأخرى إلا أن لها حساسية خاصة تعود لطبيعة الطيران المدني والخدمات التي يقدمها ولذلك ستبقى سلامة الطيران المدني في غاية الأهمية.

ويلاحظ أن وسائل الملاحقة الجوية ومنشأتها كانت هدفاً مباشراً للإرهاب في مرحلة ما قبل ٩/١١/٢٠٠١، إلا أن حوادث الدمار الهائل التي أوقعتها جريمة ٩/١١ في كل من نيويورك وواشنطن جعلت من الطائرة المدنية قنبلة متفجرة مدمرة تستهدف المعالم الهامة فتدمرها وتوقع في نفس الوقت آلاف الضحايا من الأمنيين الأبرياء، وبدلاً من أن يكون الإرهاب وسيلة ضغط لتحقيق هدف، أصبح الإرهاب - باستخدامه طائرة مدنية - وسيلة إنتقام أوسع من أن تتخيله وتستوعبه المدارك البشرية.

ولنعترف أن جميع الإتفاقيات التي تم التوصل إليها حتى الآن للقضاء على الإرهاب في مجال الطيران المدني لم تكن تكفي لردعه، وكذلك لم تكف الإجراءات الفردية التي تقوم بها الدولة لوحدها في زيادة الإجراءات الأمنية في المطارات

وعلى الطائرات، فالإرهاب نكي وقادر على التكيف مع جميع الإجراءات الأمنية فيتفوق عليها.

أخذ الرهائن :

والمقصود بأخذ الرهائن مصادرة حرية الإنسان والتهديد بقتله وإيذائه بهدف الضغط على جهة ما لترضخ لمطالب الخاطفين، وفي غالب الأحيان لا يكون للرهائن أية علاقة بالموضوع من قريب أو بعيد ولا يعرفون عنه شيئاً.

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٩ إتفاقاً لمنع أخذ الرهائن وحرمت الضغط الذي يمارسه الخاطفون عليهم من أجل إكراه شخص أو منظمة أو دولة، ودعت الاتفاقية الدول المتعاقدة إلى وضع التشريعات الداخلية لتحريم هذه الأفعال.

كانت الإتفاقية الأوروبية سنة ١٩٧٧ قد نصت على مثل الإجراءات التي نصت عليها إتفاقية الأمم المتحدة، كما نصت على مثلها الإتفاقية العربية لقمع الإرهاب سنة ١٩٩٨م.

تصدير الإرهاب:

تمت إثارة هذا الموضوع وبإلحاح من قبل الولايات المتحدة بعد مقتل الرياضيين الإسرائيليين في دورة الألعاب الأولمبية الدولية في أيلول سنة ١٩٧٢ في ميونيخ في ألمانيا، وكذلك بعد ذلك الفيض من الرسائل الملوغمة والطرود المتفجرة التي إنطلقت من كوالا لامبور، وبومبي، وسنغافور، ونيودلهي، وبلغراد وامستردام إلى عناوين وشخصيات في الأردن ومصر وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا والأرجنتين والبرازيل وأستراليا وكمبوديا. وهدفت الجهات الإرهابية من إرسال هذه الطرود والرسائل المتفجرة إلى الإخلال بأمن وسلامة المجتمعات كوسيلة للإعلان عن مشكلات وجذب إنتباه العالم إليها. وقد جاء مشروع الاتفاقية المقدم إلى الجمعية العامة لقمع مثل هذه الأعمال من الإرهاب الدولي ليحول دون إنتشار العنف من الأراضي التي تتواجد فيها المشاكل إلى دول ليست طرفاً في تلك المشاكل أو الصراعات، ولتحتوي العنف في أضيق نطاق ممكن داخل مناطق الصراع نفسها وتجنب الأطراف الثالثة أضرار تلك الصراعات.

تحول العالم إلى "خلية نحل" لمكافحة الإرهاب:

لم يبدأ قلق العالم من الإرهاب مع أحداث ٩/١١ في أمريكا، ولكن تلك الأحداث أوقعت أمريكا فجأة ومعها العالم في ذعر شديد، فكأن الإرهاب إذن قد بلغ

قمة أمجاده! لأن إثارة الذعر بذلك العمق وبذلك الانتشار هو الوسيلة التي يُمرَّرُ بها الإرهاب أهدافه. إن قلق العالم من الإرهاب سائد قبل أحداث ٩/١١ ومنذ زمان طويل، ولكن كانت ميزة تلك الأحداث بأنها حولت العالم وخاصة الدوائر ذات العلاقة - إلى خلية نحل للعمل في مكافحة الإرهاب أو نشطتها فأخذت لا تهدأ ولا تستقر.

استحوذت الأدوات العسكرية على الأغلبية الساحقة من الجهود العالمية المركزة على مكافحة الإرهاب، فاندفعت الولايات المتحدة إلى الرد العسكري على هجمات ٩/١١ حتى قبل أن تتوفر لديها الأدلة ما دامت القناعة متوفرة، وقامت وبسرعة مذهلة مستخدمة كل ثقلها في بناء تحالف دولي واسع لمكافحة الإرهاب عسكرياً بالدرجة الأولى له غطاء سياسي كفيل بتأمين وتحقيق التنسيق في المجالات الاستخباراتية والأمنية والمالية ويكاد يكون عنوانه "من ليس معنا فهو مع الإرهاب" ... فأخذ العالم يهرول للركوب في القطار قبل أن يفوته القطار ولكل أسبابه ومبرراته رغم إختلافها من دولة إلى أخرى. وكثيراً ما تزامنت الأقدام وتداشلت الأكتاف. والهرولة لم تهدأ ولن تهدأ. وفي بلادنا العربية كاد الجميع أن يهتف صارخاً "أنجُ سعد فقد هلك سعيد".

كما ركزت أمريكا -التي قادت الحملة بدون منافس أو منازع أو معارض على تطوير تشريعات حادة خاصة بها أولاً- لمكافحة الإرهاب لتكون نموذجاً إندفع الجميع إلى نسخه بل أعادت النظر بكل سياساتها المتعلقة بالتأثيرات والهجرة، وتبنت مجموعة لا تحصى من الإجراءات الوقائية الداخلية -ولها كل العذر في ذلك "المقروص من الأفعى يخاف من جرّة الحبل"-، مثل الاعتقال بدون إذن قضائي، والمحاكمات العسكرية، واعتراض البريد الإلكتروني، والأشتباه إستناداً إلى اللون أو الشكل أو الدين، فأصبحت الحالة الأمنية أشبه ما تكون بالهوس الأمني، وأخذت المجتمعات الغربية والشرق أوسطية، والشرق أقصوية أيضاً، تنسخ وتقلد فوراً ما قامت به أمريكا. أي أن ما تقوم به أمريكا جدير بأن يحذى حذوه.

وأخذ الجميع يتلمس أو يحاول أن يتصرف ليضع يده على العوامل التي تدفع إلى بروز الإرهاب بأشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما تلك العوامل الكامنة وراء الكراهية لأمريكا ومعها الغرب، وأخذت أصابع الاتهام تتوجه إلى العالم العربي والعالم الإسلامي. ثم بدأ التفكير في ضرورة إصلاحات ديمقراطية واقتصادية واجتماعية جذرية في البلاد التي تفتقر إليها -وما أكثرها في العالمين العربي والإسلامي-، وإذا لم تحصل هذه الإصلاحات ذاتياً وطوعاً فهناك

من يكفل فرضها من الخارج. بعض الأنظمة اللاديمقراطية أصبحت عبئاً ثقيلاً ومنفراً على حلفائها! فغدت فجأة-الأنظمة- تبلع ريقها وتتلمس رقابها.

صنعت دول آسيا الوسطى من تعاونها ضد الإرهاب فقد أقام "إتحاد الدول المستقلة" بقيادة روسيا مركزاً مضاداً للإرهاب في "قرغيستان" بتمويل روسي وبقيادة وكلاء إستخبارات روس. ورعت الولايات المتحدة مؤتمر آسيا الوسطى لمكافحة الإرهاب الذي وحد جهود كل من الولايات المتحدة وروسيا ودول آسيا الوسطى وعدد من الدول الأوروبية ومصر وتركيا.

ويلاحظ تقرير وزارة الخارجية الأمريكي عن الإرهاب أن عام ٢٠٠٠ شهد توقيع ثلاثين بلداً على "الإعلان الدولي لإيقاف تمويل الإرهابيين" الذي يشكل إطاراً شرعياً دولياً للاستقصاء والقبض على ومحاكمة الذين يتورطون في تمويل الإرهابيين ويقدم إجراءات وقائية لتعيين وقمع مصادر تمويل الإرهاب ولتقييد تحرك التحويلات المالية العابرة للحدود الدولية.

وحسب ما جاء في دراسة صادرة عن "المركز الحقوقي للإرهاب في القوانين الوطنية"، هناك ثلاث وخمسون دولة قامت بتشريع قوانين ضد الإرهاب وفاءً لالتزاماتها بما نصت عليه المواثيق الدولية من جهة، ومن جهة أخرى تلبية لاحتياجاتها المحلية. فرنسا مثلاً شرعت القانون رقم ١٠٢٠/٨٦ سنة ١٩٨٦ عرف الإرهاب بأنه خرق للقانون يقدم عليه فرد أو تنظيم بهدف إثارة اضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب".

والأردن أجرى تعديلاً على القانون المتعلق بالإرهاب سنة ٢٠٠٢ إلزاماً بما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٧٣. وسوريا مثلاً صدر فيها التشريع رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ الذي عرف الإرهاب: الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر وترتكب بوسائل كالمواد المتفجرة والأسلحة الحربية والمواد الملتهبة والمنتجات السامة والمحركة والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً. واستبدل مجلس الشعب المصري قانون الطوارئ بقانون آخر لمكافحة الإرهاب.

وأصدرت الحكومة الهندية بعد شهر من أحداث ٩/١١ في أمريكا قانوناً يعطيها صلاحيات واسعة لإعلان أية جماعة تمارس عنفاً سياسياً بأنها منظمة إرهابية وتعتقل وتحاكم من تقرر من أعضاء تلك الجماعة أو المتعاطفين معها. ويتيح القانون للأجهزة الأمنية حق التنصت على أي نوع من الاتصالات السلكية أو الإلكترونية أو الشفوية في الحالات المتعلقة بأعمال إرهابية وإستخدامها كدليل في

المحكمة، ويقيد القانون حرية الصحافة ويعرض الصحافيين للمقاضاة في حالة إخفائهم أية معلومات تتعلق بجرائم إرهابية. وحظرت السلطات خمسة وعشرين منظمة بموجب هذا القانون من بينها عدد كبير من الجماعات المسلمة في كشمير / القسم الذي تحت السيطرة الهندية بالإضافة إلى حركة طلاب الهند المسلمين.

وأقر الاتحاد الأوروبي لائحة مشتركة بأسماء المنظمات التي يعتبرها إرهابية من بينها "حزب الله" اللبناني وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، ومنظمة "إيتا" الإسبانية التي تنادي باستقلال مناطق الباسك، والجيش الجمهوري الأيرلندي. كما أقر قائمة بأسماء أشخاص إرهابيين مكونة من خمسة وعشرين شخصاً معظمهم من الناشطين العرب من جنسيات سعودية ولبنانية وكويتية.

أما رئيس البنك الدولي "جيمس وولفensoون" فطالب في اجتماع عقد في واشنطن الدول الغنية بفتح أسواقها أمام إقتصاديات الدول النامية وأبرز ضرورة محاربة الفقر لأنها أصبحت أولوية لضمان الأمن والسلام في كل أنحاء العالم وبين أن معالجة الفقر لم تعد حقيقة أخلاقية وضرورة اجتماعية واقتصادية فحسب بل قضية محورية تشغل بال من يعمل من أجل الأمن والسلام في العالم.

وكشف وزير خارجية البرتغال بصفته رئيساً جديداً لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي (وتضم ٥٥ دولة) عن أن المنظمة عاقدة العزم على تعديل ميثاقها لتدخل بنداً خاصاً بمكافحة الإرهاب الدولي ليصبح من المهام التي يجب على المنظمة القيام بها، ومع ذلك ستكون مكافحة الإرهاب المهمة الأولى للمنظمة ابتداء من العام ٢٠٠٢. وستقوم كل دولة عضو بتعيين ممثل خاص لها لدى المنظمة يكون مسؤولاً عن مكافحة الإرهاب.

وأكدت مجموعة الدول الثماني العظمى في ختام قمتها المنعقدة في "كالفاري" في كندا تصميمها على القيام بعمل واسع النطاق ومتواصل لحرمان الإرهابيين من أي دعم والحيلولة دون أن يجدوا لهم ملاذاً في أي مكان وإحالتهم للقضاء وخفض التهديد بتنفيذ هجمات إرهابية. كما إتفق القادة على مبادئ وخطوات تمنع الإرهابيين أو ممن يدعمونهم من الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو تطوير أسلحة نووية أو كيميائية أو إشعاعية أو بيولوجية أو صواريخ بعيدة أو قريبة المدى وكذلك المواد والمعدات أو التكنولوجيا ذات الصلة. وسيعمل القادة على ضم جهود الدول الأخرى إلى جهودهم.

وصدر عن القمة الإسلامية المجتمعة في الدار البيضاء / المغرب سنة ١٩٩٤ "مدونة قواعد السلوك" لمكافحة الإرهاب توضح بجلاء تناقض الإرهاب مع تعاليم

الشريعة الإسلامية، وأدانت الإرهاب بجميع أشكاله أياً كان مصدره ومهما كانت دوافعه. كما بيّن مؤتمر قمة عدم الانحياز في اجتماعه في كولومبيا سنة ١٩٩٥ الإجراءات اللازمة لمكافحة الإرهاب.

ولم نتوان الدول في تفعيل التعاون الثنائي فيما بينها لمكافحة الإرهاب وتعقب مرتكبيه وتقديمهم للعدالة فعقدت إتفاقات قضائية لتسهيل مطاردة الإرهابيين وأحكام تسليمهم ونقل المحكوم عليهم ونقل إجراءات المحاكمة والمساعدة القضائية. ولكن كل هذا لا يعني أن الجهود لمكافحة الإرهاب وصلت إلى الدرجة الكافية للقضاء عليه فما زال الطريق طويلاً.

لقاءات حكومية للوقاية من الإرهاب:

إستضافت الجزائر. في ١١/٩/٢٠٠٢ في الذكرى الأولى لأحداث نيويورك وواشنطن اجتماعاً حكومياً لدول الاتحاد الأفريقي لبحث خطة عمل بشأن الوقاية من الإرهاب ومكافحته. شارك فيه -بالإضافة لدول الإتحاد- عشرون من ممثلي حكومات غير افريقية من بينها الولايات المتحدة وروسيا واليابان ومعظم البلدان الأوروبية بالإضافة إلى منظمات ومؤسسات دولية منها الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية-الانتربول- وكان قد تم الاتفاق على عقد هذا الاجتماع من قبل الزعماء الأفارقة في إجتماعهم في "جوهانسبيرغ" في جنوب افريقيا التي أشهرت ميلاد "الاتحاد الافريقي" خلفاً لمنظمة الوحدة الأفريقية".

شارك في إجتماع الجزائر عشرون من وزراء خارجية إفريقيا بالإضافة إلى مشاركة مائة وستين خبيراً إفريقياً في شؤون الإرهاب وذلك لإعداد خطة عمل كفيلة بتنفيذ الاتفاقية الأفريقية حول الوقاية ومكافحة الإرهاب التي جرى التصديق عليها خلال القمة الأفريقية سنة ١٩٩٩ التي انعقدت في الجزائر. وتركز خطة العمل على تطوير التعاون الافريقي في محاربة الإرهاب عبر الأجهزة القضائية والجمارك وتبادل المعلومات ومراقبة الحدود وتضييق موارد الإرهاب المالية وشبكات الدعم والتنقلات غير المشروعة للأموال والأشخاص. وقد جرت أعمال اللقاء على شكل ورشٍ للعمل ونقاشات علنية.

ودعا الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد مفهوم الإرهاب في كلمته التي أفتتح بها الملتقى الدولي حول "الإرهاب الإسلامي العابر للأوطان"، إنها فكرة تستحق البحث حيث يمكن لمثل هذا المؤتمر الدولي إقرار معاهدة دولية شاملة ضد الإرهاب تجسد التعهدات في مجال تسليم المشتبه بهم

والتعاون القضائي وتوفير التجهيزات المناسبة لمكافحة الإرهاب؛ ومن أجل أن تتركز الجهود في ذات الهدف فلا بد أولاً من التوصل إلى تحديد العدو المشترك أو تحديد الإرهاب. واعتبر بوتفليقة أن الملتقى المنعقد في العاصمة الجزائرية سيوفر الفرصة للمساهمة في سد الثغرات الواضحة في التفهم المشترك لظاهرة الإرهاب بمختلف أوجهها. ويهدف الملتقى إلى التعريف بالتجربة المؤلمة التي خاضتها الجزائر في حرب الإرهاب الدموي المستمرة منذ سنة ١٩٩٠، كما يهدف إلى تأكيد الطابع العابر للكوطن لظاهرة الإرهاب، وإلى بحث ماهيته التاريخية وقاعدته الاجتماعية.

ودارت جلسات اللقاء التي استمرت يومين حول المحاور التالية:

- جذور الإرهاب وآليات إنتاجه.
- تطور ظاهرة الإرهاب وطابعها الدولي.
- الديمقراطية في مواجهة الإرهاب.
- سبل إرساء تعاون دولي كفيل بمكافحة الإرهاب.

وتبنى قادة دول "الفرانكوفونية" في ختام قمتهم المنعقدة في بيروت في ١٠/٢٠٠٢/ "إعلان بيروت" كبيان ختامي شكل الإرهاب محوره الرئيسي إذ أدان الإرهاب بشدة على أن تتم مكافحته طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ودعا إلى ضرورة قيام تعاون وثيق بين كل دول العالم وحكومات الفرانكوفونية لتجنب هذه الآفة ونادى الدول-وخاصة أعضاء الفرانكوفونية- إلى الانضمام بأسرع ما يمكن لكل المعاهدات الدولية المناهضة للإرهاب وتنفيذها. ودعا البيان أيضاً إلى إنجاز معاهدة شاملة عن الإرهاب وأكد أن جميع الإجراءات التي تتخذ لمكافحة الإرهاب يجب أن تحترم المبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين.

وأدان قادة دول "منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا/المحيط الهادي" المكون من واحد وعشرين دولة المجتمع في "لوس كابوس/المكسيك" في ٢٦/١٠/٢٠٠٢، بأقصى العبارات الهجمات الإرهابية في موسكو وبالي والفلبين، وأكد القادة أن الإرهاب تحدي مباشر لتطلعات منتدى التعاون إلى قيام إقتصاد حر ومنفتح ومزدهر، لذلك فهم ساعون إلى ترسيخ التعاون الدولي لإجتثاث الإرهاب في المنطقة. وتبنى القادة مجموعة من التدابير لمكافحة الإرهاب. منها لزوم "تصفيح أبواب قمرات القيادة للطائرات التجارية والتشدد في تفتيش الحقائب، وتشديد تدابير السلامة البحرية. وقد وردت هذه التدابير في خطة أعدها وزير النقل الأمريكي "نورمان مينيتا" سُميت "خطة ستار" التي سبق وقدمها لإجتماع الوزراء التمهيدي للمؤتمر..

وتوصل قادة الإتحاد الأوروبي والرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في إجتماع للقمّة عُقد في "بروكسل" / بلجيكا في ٢٠٠٢/١١/١١ إلى إتفاق حول خطة عمل مشتركة لمكافحة الإرهاب تتضمن إجراءات محددة يتم التّعهد من خلالها بتبادل المعلومات والتعاون. وتعهد الإتحاد الأوروبي وروسيا في إعلان مشترك بزيادة تبادل المعلومات بينهما حول نشاطات وتحركات الأفراد أو المجموعات المرتبطة بشبكات إرهابية أو التي تقيم علاقات مع هذه الشبكات، وحول التحويلات المالية المشبوهة وتهريب المواد المتفجرة، وكذلك حول الأشكال الجديدة من النشاطات الإرهابية بما فيها التهديدات الكيماوية والبيولوجية والنووية..

ووقعت الولايات المتحدة وعشر دول من جنوب شرق آسيا-مجموعة الآسيان- في ٢٠٠٢/٨/١ ميثاقاً لمكافحة الإرهاب جاء تنويجاً لسلسلة من المبادرات التي طُرحت خلال الخمسة أيام الماضية بدفع من وزير الخارجية الأمريكي أثناء إجتماع للأمن في "بروناي". وقال الوزير كولن باول معلقاً على الميثاق "إنه ميثاق سياسي يربط "الآسيان" والولايات المتحدة في علاقة أكثر قرباً والقيام بمزيد من العمل معاً، ويهدف الميثاق إلى التعاون من أجل مكافحة الإرهاب الدولي والحوول دون تحول المنطقة إلى معقل للإرهابيين ومنع تمويل الشبكات الإرهابية ووضع سياسة لمكافحة مشتركة بواسطة تبادل المعلومات الاستخبارية.

كما تبنت الآسيان وشركاؤها الأربعة في مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين خطة محددة لمكافحة الإرهاب.

ودعت مجموعة الدول الست-روسيا، الصين، قرغيزستان، كازاخستان، أوزباكستان، وطاجاكستان- في منظمة "شنغهاي" في إجتماع لها في موسكو إلى إحترام القانون الدولي في مكافحة الإرهاب بعيداً عن إتهام دين معين أو قومية معينة؛ كما دعت إلى التعاون بين القوات الأمنية والعسكرية وجميع الأجهزة الخاصة للدول الأعضاء، وكذلك إلى تعاون المجموعة مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة.

أساليب التعاون الدولي في مواجهة الإرهاب:

الوسط الطبيعي لنمو الإرهاب، والبيئة المفرخة له هي حالات الاضطراب والتفكك التي يصاب بها مجتمع ما. يقابل ذلك لا مجال للإرهاب في بيئة تتمتع بالأمن والعدل والإستقرار والولاء والانتماء، ولو إستجاب العقاب الموجه للإرهاب

ومرتكبي الإرهاب لدولية الإرهاب وتوسعه وخطورته وضخامته وذكائه وقدرته،
لكان العقاب - كفيلاً بكبح جماح التيار الجارف للإرهاب. ويجب الوعي تماماً
لجذور الإرهاب والتركيز عليها من جهة، ويجب الوعي التام وإدراك الجذور
العميقة لمكافحة الإرهاب من جهة أخرى.

وأمام الانتشار المتلاحق للإرهاب وتنامي تعدد صورته وأشكاله وإحتيازه
للحدود بدأت فكرة التعاون الدولي لمكافحته وقامت تحالفات دولية بل وشنت
حروب اشعلت النيران فدمرت وأهلكت وسحقت. هناك الحلف المقدس ضد
الإرهاب، واتفاقية أوروبية سنة ١٩٧٦ في ستراسبورغ، ومعاهدات بين دول
أمريكا اللاتينية، وبين الدول الأسكندنافية، ودول غرب أوروبا، ودول قارة آسيا،
والدول التي كانت في المعسكر الاشتراكي، وبين اليابان ودول أخرى، وبين الدول
الأفريقية، وبين الدول الإسلامية، ودول عدم الانحياز، والدول العربية، وهناك
مجموعة "تريفي" للتسيق بين مختلف الأجهزة المختصة في القارة الأوروبية.

مؤتمر طارئ لوزراء الخارجية العرب :

وبناءً على طلب من السلطة الفلسطينية لبحث الأوضاع المتردية في الأراضي
المحتلة واستمرار العدوان الإسرائيلي المتصاعد على الشعب الفلسطيني وممارسة
إسرائيل إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني عقد وزراء الخارجية العرب إجتماعاً
طارئاً في ٢٠/١٢/٢٠٠٢ في القاهرة أصدر بياناً شديداً وصف فيه الأوضاع
الفلسطينية بالمتدهورة يوماً بعد يوم من شدة تعرضها للإرهاب الإسرائيلي الرسمي
الذي يهدم البيوت ويغتال الأبرياء ويخرب المزارع ويقطع الأشجار ويخنق المدن
والقرى بفرضه الحصار عليها ومنع التجول، ويمعن في الاستمرار بسياسة
الاستيطان، ويستعمل كل القسوة والبطش محاولاً فرض الاستسلام على الشعب
الفلسطيني وقيادته وإرغامهم على قبول سلام إسرائيلي يُعتبر في حد ذاته وصفاً
لاضطراب هائل في منطقة الشرق الأوسط إذا ما تم فرضه.

ولاحظ الوزراء خطورة الوضع في الشرق الأوسط بسبب سياسة إسرائيل
التي تصاعد عدوانها على الشعب الفلسطيني والتي تصدر عن يقين إسرائيل بأن
هناك حماية لها ولسياستها الرافضة للسلام العادل وأنها مهما خرجت عن إطار
القانون الدولي والقوانين الإنسانية والعرف الدولي؛ فلن يتمكن مجلس الأمن الدولي
من إدانتها بسبب تمتعها بالفيتو الأمريكي ظالمة أو مظلومة، وأن الدول والحكومات

والمسؤولين فيها يمكن وضعهم تحت الضغط والتهديد إذا هم حاولوا مجرد إتخاذ موقف متوازن من النزاع العربي الإسرائيلي".

وزاد البيان من حدة لهجته-التي جاءت خارجة عموماً عن المؤلف بسبب جو الإرهاب المسيطر على المنطقة-حينما قال: "إن تحدي الشعوب والمشاعر العربية بل والاستخفاف بها سواءً باعتبار الإجراءات الإسرائيلية دفاعاً عن النفس رغم أنها قوة إحتلال، واستخدام الفيتو الأمريكي لحماية الإحتلال وممارساته؛ ووصف المقاومة بالإرهاب دون تفرقة بين المقاومة المشروعة للإحتلال وبين واجب حماية المدنيين وفرض شروط مجحفة على الفلسطينيين. كل ذلك سيؤثر سلباً على مصالح كثيرة ويؤجج النفوس ويؤدي إلى المزيد من الإرهاب.

وقد وجه الوزراء نداءً إلى أمريكا بأن تعود لتلعب دور الوسيط النزيه في الصراع العربي الإسرائيلي وأن تكف عن تأييد سياسة التوسع الإسرائيلي ودعمها للإرهاب الإسرائيلي، وقد اتخذت أوجه التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي لمواجهة الإرهاب الأساليب التالية:

أولاً: على مستوى التنظيمات الدولية:

إستطاعت عصبة الأمم المتحدة سنة ١٩٣٧ في جنيف صياغة إتفاقية لقمع ومنع الإرهاب توصلت إلى تعريف الإرهاب وحصرت الجرائم الإرهابية ووضعت أسس التعاون في مكافحته ووضعت العقاب له بل واستحدثت محكمة خاصة لملاحقته. وكما رأينا لم تر الإتفاقية النور فعصفت بها إندلاع الحرب العالمية الثانية ولكنها شكلت أرضية للجهود الدولية في المراحل التي تلتها.

كما توصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك سنة ١٩٧٣ إلى إبرام إتفاقية لحماية الأشخاص الدوليين. وتوصلت أيضاً إلى إتفاقية في سنة ١٩٧٩ تتعلق بمكافحة أخذ الرهائن كأحد أشكال الإرهاب الدولي.

ثانياً: على مستوى المنظمات المتخصصة:

تمكنت منظمة الطيران المدني الدولية من التوصل إلى ثلاث إتفاقيات حول منع وقمع الإرهاب الذي يتعرض له الطيران المدني في طوكيو سنة ١٩٦٣، وفي لاهاي سنة ١٩٧٠، وفي مونتريال سنة ١٩٧١ وإلى بروتوكولات معدلة سنة ١٩٨٤م.

ثالثاً: على مستوى المنظمة الدولية البحرية:

أسوة بالإتفاقيات التي أنجزت في ميدان الملاحة الجوية، تمكنت المنظمة البحرية من وضع إتفاقية ضد القرصنة البحرية وإختطاف السفن وأخذ الرهائن.

رابعاً: على مستوى المنظمات الإقليمية:

على مستوى جامعة الدول العربية تم إنجاز إتفاقية بين الدول العربية لقمع الإرهاب سنة ١٩٩٨ تم إبرامها من قبل المجموعة العربية.

- وعلى مستوى المجلس الأوروبي تم إبرام إتفاقية سنة ١٩٧٨. كما وافق البرلمان الأوروبي على نزع الصفة السياسية عن الإرهابيين ومنع التفاوض معهم سنة ١٩٧٨. وفي سنة ١٩٨٢ وافق المجلس الأوروبي على إنشاء ثلاث لجان للتعاون في كل من: النواحي الأمنية، النواحي القانونية، والنواحي القضائية على أن تقوم مجموعة "تريفي" بتولي مسؤولية التنسيق بين مختلف الجهات الأوروبية المختصة بمواجهة الإرهاب، مربوطة برئيس الوزراء في فرنسا ومقرها في العاصمة الفرنسية باريس.

- وعلى مستوى منظمة الدول الأمريكية تم التوصل سنة ١٩٧١ إلى "إتفاقية واشنطن" لحماية الأشخاص الذين يتمتعون بحصانة خاصة.

خامساً: على مستوى بيانات صادرة عن لقاءات رؤساء الدول:

- في سنة ١٩٧٨ صدر بيان عن قمة الدول السبع الأكثر تقدماً-الولايات المتحدة، اليابان، كندا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا- تركز على حماية الطيران المدني وتنظيم عقوبات على الإرهاب الموجه ضده.

- صدر عن إجتماع القمة الاقتصادية في مونت بلو/كندا في يوليو سنة ١٩٨١ بيان حول حقوق الإنسان الأساسية التي ينتهكها الإرهاب، ودعا دول المجتمع الدولي إلى إبرام جميع الاتفاقات الدولية الخاصة بمواجهة الإرهاب.

- صدر إعلان عن قادة الدول السبع إثر إجتماعهم في طوكيو في ١٩٨٦/٥/٤ يفصح عن تضامن المجموعة في مكافحة الإرهاب وخاصة إرهاب الدولة ومحاصرته وفرض العقوبات على الدول المصدرة له والمشجعة له، وطالب بعقد إتفاقات ثنائية وجماعية لتسليم الإرهابيين.

- كما أعلنت الدول السبع في ١٩٨٧/٧/١٠ إثر قمعتها المنعقدة في فينيسيا/إيطاليا تؤكد إستمرار عزمها على الوقوف بوجه الإرهاب وأثنت على الجهود التي تبذلها منظمة الطيران المدني، والمنظمة البحرية الدولية لضمان حماية وسلامة الركاب.

الواجبات الدولية المترتبة على الدولة لمواجهة الإرهاب:

يحتوي القانون الدولي على مجموعة القواعد والمبادئ التي تبين إلتزامات وحقوق الدول تجاه الدول الأخرى والمجتمع الدولي، كما تنظم سلوك الدولة في

محيطها الدولي. ومن المفروض أن على كل دولة أن تلتزم بنصوص القانون الدولي، ويترتب على أي خرق لهذه الالتزامات تحريك قواعد المسؤولية ضد الدولة الخارقة فيُرتب عليها التزاماً بمعالجة الضرر الذي أوقعته والتعويض عنه. ويمكن مناقشة المسؤولية الدولية في موضوع مواجهة الإرهاب كما يلي:

أولاً: إنه من المفهوم الواضح أن كل دولة أبرمت اتفاقاً أن تلتزم بما جاء فيه من أحكام وتنفذه بدون تردد وبحسن نية، ويترتب على الإخلال بالاتفاق تحريك المسؤولية ضد المُخل. وعلى كل دولة أبرمت اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية الموقعة في لاهاي في ١٦/١٢/١٩٧٠ أن تلتزم بتحريم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات وأن تُشرّع ذلك في تشريعاتها الوطنية وتُحرّمه بفرض العقوبات الرادعة، وأن تتخذ التدابير لتأسيس إختصاص أجهزتها للنظر في هذه الجرائم إذا وجد الفعل أو الفاعل في إقليمها فتقوم بمحاكمة الخاطف أو تسليمه وإعادة السيطرة على الطائرة لقائدها الشرعي، والاعتناء بالركاب والملاحين ومساعدتهم على مواصلة رحلتهم. إن الإخلال بتلك الالتزامات يعرض الدولة للعقوبات التي قد تقوم بها الدول الأطراف في المعاهدة.

ثانياً: ولنفترض أن دولة لم تكن طرفاً في الاتفاقية ولم تتضمن إليها ولم توقعها فإن ذلك لا يعني أنها معفاة من الالتزام بمكافحة الإرهاب لأنها إرتضت لنفسها أن تكون خارج الاتفاقية؛ إذ أن هناك مبادئ عامة في القانون الدولي تفرض على كل دولة إحترام إستقلال وسيادة أي دولة أخرى وسلامة أراضيها، وتحظر عليها أن تستخدم إقليمها الجوي والبري والبحري في إيقاع الضرر بالآخرين. وهذا يعني أن على كل دولة الالتزام القانوني بعدم إرهاب أي دولة أخرى بتهديد أو خرق أمنها واستقرارها وسلامة إقليمها، وعدم مساعدة أو تشجيع أو السماح لأية فئة إرهابية باستخدام إقليمها لمثل هذه الأعمال الإرهابية أو منحهم حق اللجوء أو إيواءهم. لقد نصت المادة الثانية من قانون الجرائم الدولية الذي أقرته لجنة القانون الدولي في ٢٨/٧/١٩٥٤ "إن قيام سلطات الدولة بتشجيع الأنشطة الإرهابية ضد دولة أخرى أو قيامها بالتسامح تجاه الأنشطة الإرهابية ضد دولة أخرى" يعتبر عملاً إجرامياً. وتؤكد ذلك فيما بعد في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤/١٠/١٩٧٠ والمتعلق بمبادئ القانون الدولي حول العلاقات الودية والتعاون بين الدول كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة. لقد أكد الإعلان التزام كل دولة بالإمتناع عن تنظيم أو تشجيع

أعمال الحرب المدنية والإرهابية ضد دولة أخرى أو تقديم المساعدة لمن يقومون بذلك أو السماح لهم أو مشاركتهم سواء تواجدوا على إقليمها أو على إقليم تلك الدولة.

تبين إذن أن على كل دولة إلزام قانوني بمنع وقمع الإرهاب سواء كانت طرفاً في معاهدة تنص على ذلك - وهو من باب أولى - أو لم تكن طرفاً فالنصوص العامة للقانون الدولي تلزمها بذلك. وعلى كل دولة إتخاذ الإجراءات والتدابير التالية للوقوف مع أعضاء المجتمع الدولي في وجه الإرهاب.

- إقرار التشريع الوطني داخل إقليمها بتحريم الإرهاب.
- تكوين أجهزة مختصة -قادرة وكفؤة- أمنية وقضائية وثقافية.
- تشديد الرقابة على السلاح بشتى أنواعه.
- أن تقوم بتبادل المعلومات حول الإرهاب مع الدول الأخرى.
- مراقبة حدودها بقبضة تحول دون أية حركة للإرهاب.
- وطبيعي، فإن عليها أن تمتنع عن القيام بالإرهاب أو تشجيعه أو مساعدته.
- محاكمة الإرهابيين أو تسليمهم.
- الإرهاب ليس جريمة سياسية بل جريمة عادية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة تبحث باستمرار موضوع الإرهاب:

بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة تبحث في موضوع الإرهاب والتوصل إلى تحديد له والعناصر المكونة له ومعرفة أسبابه والوسائل الفعالة لعلاجها منذ نهاية الستينات من القرن الماضي وبداية السبعينات إثر إستشراء موجات العنف السياسي على الصعيد الدولي وتكاثر عمليات إختطاف الطائرات وحجز الرهائن والأخطار الناتجة عنها معرضة حياة الأبرياء للخطر، وتخرق حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وتجرح وتؤذي مشاعر الإنسانية بشكل عام، وتوتر العلاقات بين الدول وتتسبب ركائز الاستقرار في البيئة الدولية وتهدد الأمن والسلام العالمي ومصالح الدول وأمن مرافقها الحيوية وسلامتها.

واتخذت الجمعية العامة سنة ١٩٦٩ قراراً يدين إختطاف الطائرات المدنية والسيطرة عليها بالقوة وهي محلقة في الجو مغربة عن قلقها لتزايد الأعتداءات والتدخلات غير القانونية في حركة الطيران المدني الدولي. وطالبت الجمعية العامة في قرارها دول العالم بلزوم إتخاذ الخطوات الفعالة الكفيلة بوقف هذه الاعتداءات لما تسببه من خطر على حياة الأبرياء، وأكدت على الأعضاء وجوب سن تشريعات

محلية وتفعيلها لقمع تلك الأعمال ومحاكمة مرتكبيها، وطالبت الأعضاء بإسناد جهود منظمة الطيران المدني والتصديق على الاتفاقيات المتعلقة بالموضوع.

ثم اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٨٦ في ١٩٧٠/٩/٩ وناشد جميع الأطراف بالأفراج فوراً عن جميع الركاب وأطقم الطائرات المخطوفة، وطالب باتخاذ الإجراءات لوقف خطف الطائرات ومنع أية اعتداءات على الطائرات المدنية على المستوى الدولي.

وبعد ذلك اتخذت الجمعية العامة قراراً ركزت فيه على الدور الحيوي للنقل الجوي المدني في المحافظة على روابط الإحترام والود بين الدول وأدانت خطف الطائرات أو أي تدخل في وسائل النقل الجوي مؤكدة على ضرورة اتخاذ الوسائل الرادعة لهذه الأعمال وملاحقة الإرهابيين ومحاكمتهم. وتم اتخاذ القرار بالإجماع.

وأعرب مجلس الأمن مجدداً في ١٩٧٢/٦/٢٠ عن قلقه المتزايد حيال تهديد حياة الركاب على الطائرات المدنية والملاحين بسبب الاستيلاء عليها وأكد على ضرورة وقف تلك الأعمال مجدداً طلبه إلى الدول اتخاذ الإجراءات الرادعة لتلك الأعمال.

ومنذ سنة ١٩٧٢ بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتكثيف جهودها وحملتها على الإرهاب ولم تكف بالإدانة للإرهاب الموجه ضد أمن النقل الجوي وسلامته بل إنتقلت إلى مرحلة أعم وأوسع فبدأت تتناول الإرهاب بشتى أشكاله وصوره ودوافعه، وبدأت تغوص في الظروف والبيئة والأسباب المنتجة للإرهاب ودوافع الإرهابيين، كما بدأت تفكر في وضع تحديد للإرهاب متفق عليه دولياً وعلى الوسائل السانحة لمكافحة. وصدر عن الجمعية العامة عدة قرارات تحت فيها أعضاء المجتمع الدولي على التعاضد وتوحيد الجهود لقمعه ومعاقبة مرتكبيه من بينها القرارات التالية:

رقم القرار	رقم الدورة	التاريخ
١٠٢	٣١	١٩٧٦/١٢/١٥
١٤٧	٣٢	١٩٧٧/١٢/١٦
١٤٥	٣٤	١٩٧٩/١٢/١٧
١٠٩	٣٦	١٩٨١/١٢/١٠

١٩٨٣/١٢/١٩	٣٨	١٣٠
١٩٨٤/١٢/١٧	٣٩	١٥٩
١٩٨٥/١٢/٩	٤٠	٦١
١٩٨٧/١٢/٧	٤٢	١٥٩
١٩٨٩/١٢/٤	٤٤	٢٩
١٩٩١/١٢/٩	٤٦	٥١

قام "كورت فالدهايم" الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة سنة ١٩٧٣ أعرب فيه عن صعوبة حل قضية الإرهاب بسبب تعقيداتها وتشابكاتها، ولكنه لم يتردد في توجيه الإتهام إلى الدول الكبرى ووصفها بأنها تتحمل الجزء الأكبر من أسباب إنتشار ظاهرة الإرهاب، وأهم أسباب الإرهاب كما أوردها فالدهايم:

أ - تقاعس الدول الكبرى عن القيام بواجباتها-والدول الكبرى آنذاك هي أمريكا وفرنسا وإنجلترا والاتحاد السوفيتي، واستخدامها حق النقض-الفيتو بطريقة تشير الأحقاد بوجه لا منطق فيه ولا يمكن للعقل أن يقبله ويتناقض مع مبادئ الأمم المتحدة في إحقاق حقوق الإنسان الأمر الذي أدى إلى عجز منظمة الأمم المتحدة.

ب- تواطؤ الدول الكبرى أدى إلى فشل التعاون الدولي وإلى عدم حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.

ج- تكالب القوى الكبرى على إغتصاب حقوق الشعوب المستضعفة والحاق الظلم بها وحرمانها من أدنى حقوق الإنسان، ولم تتمكن الأمم المتحدة من مساعدتها.

وأكد فالدهايم في تقريره على ناحيتين:

الأولى: هناك أعمال إرهابية واضحة للعيان لا بد من عقابها، ولكن هناك أعمالاً في الجهة الأخرى يتم التعامي عنها ترتبط بقضايا سياسية واجتماعية واقتصادية نابعة من الظلم والقهر الذي تتعرض له الشعوب المستضعفة.

الثانية: لا بد من التعرف على أسباب الإرهاب أولاً لكي يتم القضاء عليها وكل محاولة تتجاهل أسبابه الجوهرية سيكون مُصيرها الفشل: "إن القمع لا يمكن أن يُنقذ مجتمعاً حينما يقتنع المواطن بأن الثورة هي السبيل الوحيد" كما قال

وزير خارجية بلجيكا. وقال الرئيس الفرنسي "جورج بومبيدو" في ٩/٢١/١٩٧٢: "إننا ندين الإرهاب بمقدار ما يصيب أرواحاً بريئة دون تمييز؛ ولكن علينا أن لا نغرق في الأوهام إذ أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب الفلسطيني إذا لم يكن لدينا حل للقضية الفلسطينية؛ إنه يستحيل القضاء على ظاهرة من هذا النوع إذا لم نبادر إلى معالجة السبب الجوهري لهذه الظاهرة.

وبدأت الجمعية العامة في مناقشة موضوع الإرهاب في دورتها السابعة والعشرين سنة ١٩٧٢ تحت البند التالي نصه في جدول أعمالها:

"التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي الذي يُعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو يؤدي بها أو يهدد الحريات الأساسية، ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمل والشعور باليأس الأمر الذي يحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية بما فيها أرواحهم محاولين بذلك إجراء تغييرات جذرية". وقد كان المحرك للمناقشات حول هذا البند في الجمعية العامة حادثة أخذ الرهائن الإسرائيلية في أولومبياد ميونخ سنة ١٩٧٢ من قبل إرهابيين ينتمون إلى منظمات ثورية فلسطينية. أعرب جميع المتحدثين عن قلقهم من إزدياد تفشي ظاهرة الإرهاب وطالبوا المجتمع الدولي أن يحشد جهوده وتعاونيه لوضع وسائل فعالة لقمع ومنع الأعمال الإرهابية، وبتحليل للمناقشات التي جرت من خلال الكلمات التي ألقاها مندوبون لثلاث وتسعين دولة تبين:

أ - إتفاق تام على إدانة الإرهاب.

ب- تباينت الآراء حول مفهوم الإرهاب.

ج- تباينت الآراء على الوسائل لقمعه.

وظهرت ثلاثة اتجاهات:

أولاً: إتجاه لا يرى في الموضوع إلا التركيز على الوسائل القائمة وهذا الإتجاه بزعماء الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية.

ثانياً: إتجاه يركز على ضرورة علاج الأسباب التي تدفع إلى الإرهاب ويضم عموماً مجموعة دول عدم الانحياز من دول عربية وإفريقية وآسيوية.

ثالثاً: إتجاه يركز على التمييز بين العنف للتحرير وتقرير حق المصير من جهة وأعمال الإرهاب ضد الأبرياء والشخصيات المحصنة ووسائل النقل الدولية التي تفتقد الشرعية. ويضم هذا الاتجاه الدول السائرة في فلك الاتحاد السوفيتي آنذاك.

وكانت نتيجة تلك المناقشات أن أصدرت الجمعية العامة قرارها الشهير رقم ٣٠٣٤ في ١٨/١٢/١٩٧٢، نادت فيه بضرورة التعاون الدولي من أجل تدابير فعالة لقمع الإرهاب ودراسة أسبابه مع التأكيد على حق الشعوب في الكفاح من أجل إستقلالها وتقرير مصيرها. وطلب القرار من الدول الأعضاء إبرام الاتفاقات الدولية التي تعالج بعض أشكال الإرهاب. وقررت الجمعية العامة تشكيل لجنة من خمس وثلاثين دولة يسميها رئيس الجمعية العامة مراعيًا التمثيل الجغرافي لدراسة الملاحظات التي تتقدم بها الدول عن الإرهاب.

ودأبت الجمعية العامة بعد ذلك على بحث موضوع الإرهاب في دوراتها اللاحقة السنوية فمثلاً في دورتها التاسعة والثلاثين سنة ١٩٨٤، أدرجت بناءً على طلب سوفيتي بنداً تكميلياً على جدول أعمالها تحت عنوان: "عدم جواز سياسة الإرهاب الصادر عن الدول بهدف تقويض النظم الاجتماعية والسياسية لدول أخرى ذات سيادة، فتناولت بذلك "إرهاب الدولة". جاء في قرار الجمعية العامة رقم ٣٩/١٥٩ في ٧/١٢/١٩٨٤ الذي ورد فيه "أعربت الجمعية العامة عن عميق قلقها لأن ممارسة الإرهاب الصادر عن الدول أخذت تتزايد أكثر فأكثر في العلاقات بين الدول باستخدام تدخلات عسكرية وأعمال أخرى ضد سيادة الدول واستقلالها وضد حق تقرير المصير للشعوب.

وفي سنة ١٩٨٥ إعتدت إسرائيل - ممارسة إرهاب الدولة - على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. كما تم إختطاف الباكورة السياحية الإيطالية "أشيل لورو" من قبل منظمة فلسطينية، ومقتل كهل أمريكي على متنها. وإعتراض الطائرات الأمريكية في الأجواء الدولية في البحر الأبيض المتوسط لطائرة مدنية مصرية وإجبارها على النزول في إحدى القواعد الأمريكية في إيطاليا واختطاف الفلسطينيين الذين كانوا على متنها الذين قاموا باختطاف الباكورة السياحية "أشيل لورو"، الأمر الذي حول المناقشات التي دارت في إجتماعات الدورة السنوية للجمعية العامة إلى حلبة سياسية لإدانة هذه الأعمال الإرهابية وتبادل التهم، فهي أعمال إرهابية إشتملت على إرهاب الدولة، وإرهاب الجماعات. لذلك تمحورت المناقشات حول إرهاب الدولة باعتباره أشد أنواع الإرهاب خطراً على أمن وسلامة المجتمع الدولي والمطالبة بإجراءات رادعة ضد الدول التي تدعمه أو تمارسه. وطالبت الجمعية العامة بوضع إتفاقية لحماية السفن من العمليات الإرهابية.

وأصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٦١/٤٠ تاريخ ١٩٨٥/١٢/٩ الذي يمكن وصفه بأنه:

- يمثل محصلة للآراء المختلفة في الإرهاب بعد مضي أكثر من ثلاثة عشر عاماً من الجهود الدورية للأسرة الدولية على مستوى الأفراد والدول جميعاً "لتعريف ظاهرة الإرهاب واقتراح طرق معالجتها.
- يقدم أرضية مقبولة لفهم المعاني والدلالات للإرهاب كسلوك عدواني يميز بالتضاد في الفهم بين ما يدافع عنه سياسة الغرب وجوهرهم القانونية من جهة، وبين ما يدافع عنه بعض السياسة في الدول النامية ومستشاروهم القانونيون من جهة أخرى.
- أشار القرار إلى أكثر من شكل من أشكال الإرهاب سواء ما يتعلق بالفاعل أو طبيعة العمل الإرهابي أو مكان الحدث الإرهابي.
- أكد القرار على العلاقة اللازمة بين ظاهرة الإرهاب والأسباب الكامنة وراءه.
- وفي الدورة الثانية والأربعين لسنة ١٩٨٧ أضيف بند تكميلي على جدول أعمال الجمعية العامة بناءً على طلب من سوريا وبدعم من المجموعة العربية ممثلة بالكويت والجزائر تحت عنوان: "عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لتحديد معنى الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب في سبيل التحرير الوطني". واتخذت الجمعية العامة قرارها بموافقة ١٥٣ دولة واعتراض أمريكا وإسرائيل، وإمتناع هندوراسيا. وأهم الأفكار التي جاءت في القرار:
- تمتنع الدول عن إعداد أعمال إرهابية داخل إقليمها أو خارجه ضد دولة أخرى أو مواطنيها.
- إلقاء القبض على الإرهابيين ومحاكمتهم أو تسليمهم والحث على وضع إتفاقات بهذا الشأن.
- تعديل التشريعات الداخلية لتوائم القرارات الدولية لمكافحة الإرهاب.
- دعم حق تقرير المصير للشعوب وحربتها واستقلالها حسب ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي حول العلاقات الودية بين الدول.
- وأصدرت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين سنة ١٩٩٤ بياناً بشأن التدابير الرامية لمنع الإرهاب والقضاء عليه فيه مجموعة من التوصيات والتوجيهات. كما صدر بيان آخر عنها في دورتها الحادية والخمسين سنة ١٩٩٦ يتضمن بعض الإجراءات وهي ذات صبغة تنفيذية لعل أهمها تنظيم اللجوء السياسي والحيلولة دون أن يستفيد منه الإرهابيون حتى لا يفلتوا من العقاب.

وكانت اللجنة السادسة حاضنةً لمناقشات مطولة حول أهمية عقد مؤتمر دولي لتحديد الإرهاب والتمييز بينه وبين كفاح الشعوب من أجل التحرير ركزت فيها المجموعة العربية على ضرورة عدم الخلط بين الإرهاب والنضال وحق تقرير المصير، ودفعت باتجاه عقد مؤتمر دولي للتمييز بينهما. وكان موقف الولايات المتحدة والدول الغربية معارضاً لعقد هذا المؤتمر فهي لا ترى فيه أية فائدة وتنتشر الشكوك حول جدواه. بينما كان موقف المجموعة الاشتراكية موافقاً على عقد المؤتمر يؤيدها معظم الدول الأفريقية شرط وضع جدول أعمال للمؤتمر يُصاغ بتوافق الآراء. واتخذت الجمعية العامة قراراً شبيهاً بقراراتها السابقة وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل جهوده بتلمس آراء الدول حول الإرهاب بكل أشكاله ووسائل مكافحته بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة.

سبق وذكرنا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٣٠٣٤ تاريخ ١٨/١٢/١٩٧٢ أوكلت إلى رئيسها تشكيل لجنة من ٣٥ دولة لبحث موضوع الإرهاب؛ وقد قامت بدورها بتشكيل ثلاث لجان الأولى للتصدي لتعريف الإرهاب، والثانية للتوصل إلى وضع الأسباب الكامنة وراء الإرهاب والثالثة لتحديد الخطوات التي تؤدي للوقاية من الإرهاب وعلاجه.

أولاً: اللجنة الفرعية لتعريف الإرهاب الدولي:

بداية إن الولايات المتحدة لا ترى فائدة في وضع تعريف محدد للإرهاب وتفضل إتباع أسلوب عملي في تحديد الأفعال الأكثر خطورة تمهيداً للوصول إلى اتفاقات دولية تقمع وقوع هذه الأفعال على غرار الاتفاقات المتعلقة بالنقل الجوي المدني أي أنها تريد تعريفاً للإرهاب "بالقطاعي".

رأى بعض الأعضاء أنه يتحتم في البداية تعريف المكونات التي تجعل من العمل عملاً إرهابياً دولياً، ومنهم من لا يرى إرهاباً في أعمال العنف التي يرتكبها أفراد داخل الدولة لأنها تدخل تحت مظلة الشؤون الداخلية للدولة؛ ناقضهم آخرون يرون أن الإرهاب الداخلي غالباً ما يرتب آثاراً دولية فلا بد إذن من إدراجه تحت دائرة التدابير الدولية المتعلقة بالإرهاب.

ورأى البعض أن الإرهاب الذي تحركه دوافع شخصية هو إرهاب دولي يجب مكافحته على المستوى الدولي، وناقضهم رأي مضاد لا يعتبره دولياً فالقانون الداخلي كفيل بالتعامل معه، وطالب هذا الرأي بأن ينحصر عمل اللجنة فقط في تعريف الأعمال الإرهابية التي تحركها دوافع سياسية. ركز البعض على إبقاء حق

الشعوب في تقرير مصيرها خارجاً عن موضوع الإرهاب وينبغي الفصل بين حركات التحرر والإرهاب الدولي وأن من حق الشعوب استخدام كل الوسائل المسلحة دفاعاً عن حقها في تقرير مصيرها. والذي يجب أن يدخل في إطار تعريف الإرهاب هو الإرهاب الذي تمارسه الدول ضد شعوب بأكملها بهدف إزالتها والسيطرة عليها مستخدمة القوة المسلحة أو تدفع بمجموعات إرهابية إلى دولة أخرى لإثارة الرعب والفرع لدى المواطنين وإسقاط الأنظمة السياسية الشرعية القائمة فيها. ركزت دول أخرى على أنه على اللجنة أن تقصر جهودها على أعمال الإرهاب التي يقوم بها أفراد أو جماعات، وتستثني من هذه الجهود الأعمال الإرهابية التي تقوم بها دول تتدخل مباشرة أو غير مباشرة بشؤون الغير، لأن - حسب رأي هذه الدول - كلاً من:

- أ - الإعلان الخاص بالعلاقات الودية بين الدول.
- ب - مبدأ حظر استخدام القوة بين الدول.
- ج - مبدأ المساواة بين الشعوب.
- د - مبدأ تنفيذ الالتزامات بحسن نية. لأنها أوب، ج، د) تحرم الإرهاب، والعمليات العسكرية تخضع للقواعد الدولية في وقت النزاعات المسلحة فهي لا تدخل إذن ضمن الأعمال الإرهابية.

ثانياً: اللجنة الفرعية لبحث الأسباب الكامنة وراء الإرهاب:

ركزت بعض الدول على أن هناك علاقة إرتباط بين أسباب الإرهاب، والتدابير الواجب إتخاذها لقمعه، واشترطت قبل مكافحة الإرهاب ضرورة دراسة أسبابه، من هذه الدول سوريا وتترانيا. يقابل ذلك أن السويد واليابان لا تؤيد ذلك بل ترى ضرورة الفصل بين أسباب الإرهاب وإجراءات مكافحته لأن الأسباب متعددة وواسعة ولا ينبغي اعتبارها الآن بل على المدى الطويل لصعوبة القضاء عليها كلياً، إنما الآن فمن الواجب التركيز على القضاء على الأعمال الإرهابية التي تهلك حياة الأبرياء وعدم إنتظار القضاء على الأسباب. ويرى هؤلاء ضرورة الإسراع إلى تبني إجراءات عاجلة تقضي على الأعمال الإرهابية مثل خطف الطائرات والإعتداء على السلك الدبلوماسي.

ثالثاً: اللجنة الفرعية لبحث تدابير قمع الإرهاب:

يرى البعض أن الخطوة الأولى يجب أن تبدأ بوضع تعريف محدد متفق عليه للإرهاب وتحديد دوافعه، وذلك قبل إتخاذ أية تدابير لقمعه تجنباً لعدم الوقوع في

معاربة عدو غير معروف وإلا فإن كلاً سيحارب على ليله بدلاً من أن يُغني كل على ليله-. إرتأت بعض الوفود أن الإرهاب سينتهي تلقائياً إذا إنتهى الاستعمار وتم منح الشعوب حقها في تقرير المصير وإذا إنتهت التفرقة العنصرية. ورأت وفود أخرى ضرورة وضع إتفاقية دولية لقمع الإرهاب وإتخاذ إجراءات فعالة لقمعه مع حفظ حق تقرير المصير وعدم التعرض له- ومنع تصديره وتطبيق مبدأ المحاكمة أو التسليم. بينما نادى آخرون بوضع سلسلة من الإتفاقات تعالج كل شكل من أشكال الإرهاب لوحده، مثل أخذ الرهائن، أو الإعتداء على الدبلوماسيين، أو الرسائل الملغمة. ونوه آخرون بالتركيز على ضرورة وضع تشريعات وطنية لقمع الإرهاب واقترح آخرون العمل على مستوى العلاقات الثنائية والإقليمية.

ومن الملاحظ أن ما هو إرهاب في نظر دول العالم الثالث ليس إرهاباً في نظر الدول الغربية، وما هو نضال وطني مشروع عند دول العالم الثالث هو إرهاب في نظر الآخرين عموماً.

ويتضح من إستعراض وجهات النظر التي طرحت في اللجان الفرعية الثلاث مدى تباين وجهات النظر حول تحديد الإرهاب وأسبابه وكيفية التصدي له. ولم يتم حتى الآن إحراز أي تقدم لتذليل وتقليل الخلافات وعن قناعه، ولكن قد يحصل لوئي الذراع أحياناً الأمر الذي لا يشكل تقدماً بالمعنى الصحيح والحقيقي للتقدم.

لقد قامت هذه اللجان الفرعية الثلاث بإعداد دراسات وتقارير خلال عدة دورات يمكن الإستنتاج منها بوضوح:

- لم تتمكن اللجان من الإتفاق على طرق محددة للوقاية من الإرهاب، فالبعض كان يصر على ضرورة التحصن بترسانة قانونية ضد الإرهاب على المستوى الدولي بالإضافة إلى ترسانة قانونية على المستوى الوطني، بينما يرى بعض آخر أن الوسيلة الفعالة هي القضاء على الإرهاب نفسه الذي هو أمامنا وبشكل سريع وعاجل باستخدام جميع وسائل القوة.
- لم يحصل إتفاق أيضاً على دوافع الإرهاب وأسبابه، إذ رأت بعض الدول أنها الفقر والعوز، والتدخل في شؤون الدول الأخرى وخلق الفتن فيها ودعم الفئات التي تعمل على زعزعة النظام القائم بهدف تقويضه. بينما رأت بعض الدول أن خلق حق تقرير المصير هو الدافع الأساسي للإرهاب، ورأى آخرون أن غياب الديمقراطية هو سبب الإرهاب.
- تناقضت مفاهيم الدول للإرهاب وأثبتت عدم قدرتها على وضع تعريف محدد بل وعجزت عن إختيار أي من مشاريع تعريف الإرهاب التي قدمت للجنة

الفرعية على أنه في جميع الدورات التي إجتمعت فيها هذه اللجان الفرعية قامت بتقديم التوصيات للمجتمع الدولي ومنها:

- ضرورة الإنضمام لجميع الاتفاقات الموجودة لمحاربة بعض أنواع الإرهاب.
- وجوب إحترام حق تقرير المصير.
- تشجيع التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.
- التشديد على ضرورة وضع تعريف محدد للإرهاب جامع ومانع.
- ضرورة محاربة أسباب الإرهاب.

لم يقتصر الأمر على ما قامت به اللجان الفرعية بل واصلت الجمعية العامة جهودها كما أن مجلس الأمن بعد ٢٠٠١/٩/١١ أصدر القرار ١٣٦٨ في ١٩/٩/٢٠٠١ ثم القرار ١٣٧٣ في ٢٨/٩/٢٠٠١.

على العموم بلغ عدد الاتفاقات الدولية المتعلقة بالإرهاب إثنتي عشرة إتفاقية وهي:

- ١- إتفاقية طوكيو ١٩٦٣ حول خطف الطائرات.
- ٢- إتفاقية لاهاي أيضاً ١٩٧٠.
- ٣- واتفاقية مونتريال ١٩٧٣.
- ٤- إتفاقية منع أخذ الرهائن سنة ١٩٧٩ في نيويورك.
- ٥- إتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في فينا ١٩٨٠/٣/٣.
- ٦- البروتوكول الملحق باتفاقية مونتريال ١٩٧٣ والموقع سنة ١٩٨٨.
- ٧- إتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة المتعلقة بسلامة الملاحة البحرية الموقعة في روما في ١٩٨٨/٣/٥.
- ٨- بروتوكول الأعمال غير المشروعة ضد سلامة المنصات الثابتة الواقعة في الجرف القاري الموقعة في روما في ١٩٨٨/٣/١٥.
- ٩- الإتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية الموقعة في ١٩٩٧/١/١٥.
- ١٠- الإتفاقية الدولية لقمع وتمويل الإرهاب تاريخ ١٩٩٩/١٢/٩.
- ١١- إتفاقية نيويورك سنة ١٩٧٣ الخاصة بمعاقبة الجرائم ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية.
- ١٢- إتفاقية لمنع الإستعمال غير المشروع للبريد. وبقي هناك مشروعان قيد الدرس هما: الإتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب النووي، والاتفاقية الشاملة لمحاربة الإرهاب الدولي.

قرارات مجلس الأمن الدولي بعد أحداث ٩/١١/٢٠٠١:

الدمار والدماء في ٩/١١، ذلك الحدث الإرهابي الذي لم يسبق له مثيل أبداً في تاريخ البشرية؛ والطافح بالحقد والكراهية والانتقام؛ والذي مرغ إنسانية الإنسان؛ حرك الولايات المتحدة بما يتناسب مع الحدث بل وأكثر بكثير جداً، وتحرك مع أمريكا المجتمع الدولي بأكمله ليس للرد فقط على مرتكبي الحدث بل ومن أجل وضع حد نهائي للعمل الإرهابي كي لا تقوم له قائمة بعد ذلك ما إستطاع العالم إليه سبيلاً. فاجتمع مجلس الأمن الدولي مباشرة في اليوم التالي للحدث وهو صاحب الولاية الدولية بالمحافظة على أمن وسلامة العالم ليواجه الحدث على مستوى الحدث.

أ - قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٦٨ (٢٠٠١):

اجتمع مجلس الأمن على وجه السرعة في اليوم التالي للحدث في جلسته رقم ٤٣٧٠ واتخذ قراره رقم ١٣٦٨ عاقداً العزم على أن يكافح وبكل الوسائل وبلا إستثناء التهديدات الإرهابية التي تعرض ويتعرض لها السلام والأمن الدوليان، مُسلماً-ومن تحصيل الحاصل- بحق كل فرد أو جماعة أو دولة بالدفاع عن النفس كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة. وأدان بصورة قاطعة وبأقوى العبارات الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت ضد أمريكا في ٩/١١ في كل من العاصمة الأمريكية واشنطن، ونيويورك، وبنسلفانيا، واعتبرها تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ودعا مجلس الأمن جميع أعضاء المجتمع الدولي للعمل معاً وعلى وجه السرعة لملاحقة والقبض على مرتكبي تلك الأحداث المروعة ومنظميها ورعاتها وتقديمهم إلى العدالة. وحمل مجلس الأمن المسؤولية للذين خططوا أو ساعدوا أو دعموا أو أورا مرتكبي هذه الأعمال..

وحث مجلس الأمن أعضاء المجتمع الدولي على ضرورة حشد كل الجهود لمنع وقمع الأعمال الإرهابية، كما ويشجعهم على زيادة التعاون والالتزام الأكيد بتنفيذ الاتفاقات الدولية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما القرار رقم ١٢٦٩ (١٩٩٩) في ١٩/١١/١٩٩٩..

وأكد مجلس الأمن على إستعداده لإتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات وخطوات للرد على الهجمات الإرهابية مدار البحث، ولمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وأنواعه ومهما كانت أسبابه وأهدافه، إلتراماً من مجلس الأمن بالمسؤوليات التي ولاها له ميثاق الأمم المتحدة. وبذا يبدو أن مجلس الأمن بالإضافة إلى إلترامه بالمسؤوليات المناطة به من ميثاق الأمم المتحدة يؤكد على الحق الأصيل لكل دولة

بالدفاع عن نفسها أي أن لأمريكا أن تدافع عن نفسها بطريقتها التي تقررها بالإضافة إلى تعاونها مع مجلس الأمن الدولي ومع المجتمع الدولي. فانطلقت أمريكا تشن حرباً على الإرهاب لا هوادة فيها وسيُرت حملتها العسكرية داعية جميع أعضاء المجتمع لركوب القطار وأخذت التلويحات بالتهديد تنطلق من هنا وهناك "من ليس معنا فهو مع الإرهاب". ويجب أن لا ينشغل أحد بإيجاد المبرر أو إثبات التهم أو تحديد مفهوم الإرهاب. "كما تقوله أمريكا هو الصحيح"، و"الإرهاب هو الإرهاب وكفى".

ب- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١):

إتخذ مجلس الأمن بالإجماع قراره رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١) في جلسته رقم ٤٣٨٥ المنعقدة في نيويورك في ٢٨/٩/٢٠٠١ أي بعد مرور ستة عشر يوماً على قراره السابق حول نفس الموضوع. أعاد مجلس الأمن التأكيد على قراراته السابقة رقم ١٢٦٩ (١٩٩٩) تاريخ ١٩/١١/١٩٩٩، ورقم ١٣٦٨ (٢٠٠١) تاريخ ١٢/٩/٢٠٠١، كما أكد من جديد إدانته للهجمات في ٩/١١ وعزمه على قمع ومنع مثل تلك الأعمال لأنها تهدد للسلام والأمن الدوليين، وبين أيضاً حق الدفاع عن النفس للفرد والجماعة والدولة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، ودعا إلى التصدي بكل الوسائل للأعمال الإرهابية التي تتزايد وتتصاعد مما يثير قلق المجتمع الدولي، وضرورة أن تعمل جميع الدول معاً وعلى نحو عاجل على قمع الأعمال الإرهابية بزيادة التعاون فيما بينها وبتنفيذ التزاماتها الواردة في الاتفاقيات الدولية. وشدد القرار على ضرورة اكتمال التعاون الدولي لمنع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية أو الإعداد لها في أراضيها.

وأعاد المجلس في قراره التأكيد على المبدأ الذي أرسته الجمعية العامة في إعلانها الصادر سنة ١٩٧٠ بقرارها رقم ٢٦٢٥ (د - ٢٥)، وعلى قرار مجلس الأمن رقم ١١٨٩ (١٩٩٨) تاريخ ١٣/٨/١٩٩٨ الذي بين أنه يتوجب على كل دولة أن تمتنع عن القيام بأي عمل ترهب فيه دولة أخرى أو تحرّض على أي عمل إرهابي أو المساعدة أو المشاركة فيه أو تسمح بأية أنشطة إرهابية في أراضيها تهدف إلى ارتكاب تلك الأعمال.

وإستناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إشتمل قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ على أن تقوم جميع الدول بالخطوات العملية التالية:

أ - فيما يتعلق بتمويل الإرهاب:

١ - منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية.

- ٢- تحريم قيام رعايا هذه الدول عمداً بتوفير الأموال أو جمعها بأية وسيلة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. لكي تستخدم في أعمال إرهابية أو في حالة معرفة أنها تستخدم في أعمال إرهابية.
- ٣- القيام فوراً بتجميد الأموال أو أي أصول مالية أو موارد إقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالاً إرهابية أو يحاولون ارتكابها أو يشاركون في ارتكابها أو يسهلون ارتكابها؛ أو لكيانات يمتلكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص؛ أو لأشخاص وكيانات تعمل لحساب هؤلاء الأشخاص والكيانات أو بتوجيه منهم، مما في ذلك الأموال المستمدة من الممتلكات التي يمتلكها هؤلاء الإرهابيون ومن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات أو الأموال التي تديرها هذه الممتلكات.
- ٤- تحظر على رعايا هذه الدول أو على أي أشخاص أو كيانات داخل أراضيها إتاحة أية أموال أو أصول مالية أو موارد إقتصادية أو خدمات مالية أو غيرها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للأشخاص الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية أو يحاولون ارتكابها أو يسهلون أو يشاركون في ارتكابها، أو للكيانات التي يمتلكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص أو للأشخاص الذين يعملون بإسم هؤلاء الأشخاص أو بتوجيه منهم.
- ٥- يعلن مجلس الأمن أن تمويل الأعمال الإرهابية عن علم يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ب- فيما يتعلق بالإرهاب: على جميع الدول:

- ١- الإمتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، ومنع تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع السلاح عنهم.
- ٢- إتخاذ الخطوات للحيلولة دون ارتكاب عمليات إرهابية والإنذار المبكر للدول الأخرى وتبادل المعلومات معها.
- ٣- عدم توفير الملاذ الآمن للذين يدعمون أو يديرون، أو يرتكبون، أو يؤون أو يمولون الأعمال الإرهابية.
- ٤- مننع من ورد في البند السابق من استخدام أراضيهم في تنفيذ أعمال إرهابية ضد دول أخرى أو مواطني تلك الدول.
- ٥- وجوب تقديم أي ممن ورد في البند السابق إلى العدالة، ووجوب إدراج الأعمال الإرهابية في التشريعات الوطنية بوصفها جرائم خطيرة والنص على عقوبات صارمة عليها.

٦- تبادل المعلومات بين الدول فيما يتعلق بالتحقيقات أو الإجراءات المتعلقة بقمع تمويل أو دعم الأعمال الإرهابية.

٧- فرض رقابة صارمة على الحدود تحول دون تحرك الإرهابيين، وعلى أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر ومنع تزويرها أو إنتحال شخصيات حاملها.

ج- التعاون بين الدول:

وفيما يتعلق بالتعاون لقمع الإرهاب فعلى كل دولة:

١- تبادل المعلومات مع الدول الأخرى وخاصة فيما يتعلق بتحركات الإرهابيين والشبكات الإرهابية ووثائق السفر المزورة أو المزيفة والاتجار بالأسلحة والمتفجرات والمواد الحساسة، واستخدام تكنولوجيا الاتصالات، وامتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل.

٢- تبادل المعلومات في الشؤون الإدارية والقضائية التي تقيم الإرهاب.

٣- التعاون الثنائي من خلال إتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف لمنع وقمع الأعمال الإرهابية.

٤- الإنضمام بسرعة إلى الإتفاقات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب ومن بينها الإتفاقية الدولية لقمع وتمويل الإرهاب المؤرخة في ١٢/٩/١٩٩٩.

٥- التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للإتفاقات الدولية والبروتوكولات ذات الصلة بالإرهاب وقراري مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩)، ١٣٦٨ (٢٠٠١).

٦- الحيلولة دون إستغلال اللجوء السياسي من قبل الإرهابيين طبقاً للأحكام ذات الصلة من القوانين الوطنية والدولية بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعدم الاعتراف بالإدعاءات بوجود بواعث سياسية للجريمة الإرهابية.

د- الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة:

يلاحظ مجلس الأمن بقلق الصلة الوثيقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والاتجار غير المشروع بالسلح والنقل غير القانوني للمواد الكيماوية والبيولوجية والنووية وغيرها من المواد التي يمكن أن يترتب عليها آثار مميّة. لذلك فعلى الدول تعزيز التنسيق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي تدعيماً للإستجابة العالمية للتحدي والتهديد الخطيرين للأمن العالمي.

هـ- تشكيل لجنة لتنفيذ القرار:

ووفقاً للمادة ٢٨ من نظام المجلس الداخلي، قرر المجلس إنشاء لجنة من كامل أعضائه لتراقب تنفيذ هذا القرار تستعين بالخبرات اللازمة. وعلى جميع الدول أن

توافي اللجنة في مدة أقصاها تسعون يوماً بما قامت به من خطوات تنفيذاً لهذا القرار. ويؤكد المجلس عزمه على متابعة تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة وفقاً لمسؤولياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

الأسئلة الموجهة إلى الدول عن سبل مكافحة الإرهاب:

قامت اللجنة التي شكلها مجلس الأمن من أجل تطبيق بنود قراره رقم ١٣٧٣ بتوجيه مجموعة من الأسئلة إلى الدول يفترض أن تجيب عليها في مدة لا تتجاوز تسعين يوماً. والإجابات تحت طائلة المساءلة مجدداً إذا إرتأت اللجنة ضرورة لذلك. وكانت الأسئلة كما يلي:

- أ - في مجال مكافحة تمويل الأعمال الإرهابية ووقفها:
 - ما هي الإجراءات التي اتخذت من أجل منع تمويل الأعمال الإرهابية ووقفها؟
 - في تجريم قيام رعايا الدولة عمداً بتوفير الأموال، ما هي النشاطات المذكورة في هذا البند التي تشكل في بلادكم خرقاً وما هي العقوبات المطبقة؟
 - في القيام دون تأخير بتجميد الأموال وأي أصول مالية ... ما هي الإجراءات التشريعية أو الآليات المعتمدة في بلادكم من أجل تجميد الأموال والأصول لأشخاص يرتكبون أعمالاً إرهابية في المصارف لديكم والمؤسسات المالية؟ ومن المفيد أن تعطي الدولة نماذج عن الإجراءات التي إتخذتها.
 - الحظر على رعايا هذه الدولة إتاحة أي أموال أو أصول مالية للأشخاص الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية أو للكيانات التي يمتلكها أو يتحكم بها. ما هي الإجراءات المتخذة لمنع النشاطات المذكورة في هذا البند؟
- ب- في مجال الإمتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية:
 - ما هي الإجراءات أو القرارات التشريعية أو غير التشريعية التي وضعت لإعطاء هذا المجال مفاعيله؟ وبشكل خاص ما هي العقوبات أو الإجراءات القانونية في بلادكم لوضع حد أولاً لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية؟ وثانياً لمنع تزويد الإرهابيين بالسلاح؟ وما هي الإجراءات الأخرى التي اتخذت لمنع النشاطات؟
 - في إتخاذ الخطوات الضرورية لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية، ما هي الإجراءات الأخرى التي تتخذونها من أجل منع وقوع أعمال إرهابية وبالذات ما هي آلية الإنذار المبكر التي وضعتكم موضع التنفيذ من أجل تبادل المعلومات مع الدول الأخرى؟

- عدم توفير الملاذ الآمن لمن يمولون الأعمال الإرهابية. هل ثمة قوانين أو آلية تمنع توفير الملاذ الآمن للإرهابيين وعلى سبيل المثال قوانين تهدف إلى إستبعاد الأشخاص المقصودين في هذا البند؟ من المفيد أن تعطى الدولة نماذج وأمثلة من هذه الإجراءات.
- منع الدول إستخدام أراضيها لتنفيذ أعمال إرهابية ضد دول أخرى. هل لديكم قوانين أو إجراءات تمنع الإرهابيين من استخدام أراضيكم من أجل تنفيذ مآربهم ضد دول أخرى أو ضد مواطني تلك الدول؟ من المفيد إعطاء أمثلة ونماذج عن هذه الإجراءات.
- ضمان أو كفالة إدراج الأعمال الإرهابية في القوانين والتشريعات المحلية. ما هي الإجراءات المتخذة من أجل ذلك ولكي تأتي العقوبات على مستوى جسامه هذه الأعمال؟ من المفيد إعطاء نماذج من الإدانات التي حصلت والعقوبات بشأنها.
- تزويد الدول بأفضل المساعدات وأقصاها في ما يتصل بالتحقيقات: ما هي الإجراءات والآليات التي وضعت لمساعدة الدول الأخرى؟ يفضل إعطاء تفاصيل حول كيفية إعتداد هذه الإجراءات عملياً.
- منع تحركات الإرهابيين بفرض ضوابط على الحدود: كيف تمنع المراقبة المعتمدة على حدودكم تحركات الإرهابيين؟ وما هي الإجراءات المعتمدة لإصدار أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر؟ وما هي الإجراءات المتخذة لمنع تزيف هذه الوثائق أو انتحال شخصية حاملها؟
- ج- وفي مجال تبادل المعلومات العملية:
 - ما هي الإجراءات المتخذة لتكثيف تبادل المعلومات الاستخبارية في المجالات المذكورة وتسريعها في بند (وثائق السفر، الاتجار بالأسلحة، وبالمتفجرات، واستخدام الإرهابيين لتكنولوجيا الاتصالات، وأسلحة الدمار الشامل)؟
 - في تبادل المعلومات والتعاون في الشؤون الإدارية والقضائية: ما هي الإجراءات المتخذة من أجل تبادل المعلومات والتعاون في المجالات المذكورة في هذا البند؟
 - في التعاون في ترتيبات واتفاقات ثنائية أو متعددة: ما هي الإجراءات المعتمدة للتعاون في هذا الحال؟
 - الإنضمام إلى الاتفاقات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب ومنها اتفاق مكافحة تمويل الإرهاب سنة ١٩٩٩: ما هي نيات حكومتكم في ما يتعلق بالتوقيع وإبرام الاتفاقات والبروتوكولات ذات الصلة؟

- في التنفيذ الكامل لكل الاتفاقات الأخرى: المطلوب تقديم كل المعلومات حول تطبيق هذه الاتفاقات والبروتوكولات والقرارات المقصودة في هذا البند هما القرار ١٢٦٩ لسنة ١٩٩٩، والقرار ١٣٦٨ لسنة ٢٠٠١.
 - اتخاذ التدابير المناسبة قبل منح اللجوء السياسي: ما هي القوانين والآليات التي وضعت من أجل ضمان ألا يكون طالبو اللجوء السياسي قد ساهموا في عمليات إرهابية قبل منحهم صفة اللاجئ؟ يفضل تقديم أمثلة حول الموضوع.
 - عدم الاعتراف بالإدعاءات بوجود أسباب سياسية: ما هي الإجراءات لمنع الإرهابيين من الحصول على وضع اللاجئ السياسي؟ يفضل إعطاء تفاصيل عن القوانين والإجراءات القانونية التي تكفل ألا تكون الأسباب السياسية مبرراً لتدبير رفض الإرهابيين، وكذلك تقديم أمثلة.
- ويتضح مما تقدم مدى جدية الأمر الذي لا نقاش فيه، فعلى كل دولة أن تجيب على هذه الأسئلة التي وجهتها اللجنة المكونة من جميع أعضاء مجلس الأمن وبكل صدق وشفافية، وتحفظ اللجنة بحقها في المزيد من الاستفسارات.

نقد موجه ضد القرار ١٣٧٣ الذي إتخذه مجلس الأمن:

يُلاحظ أن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ في ٢٨/٩/٢٠٠١ ركز على عنصر أساسي وهو الدعوة إلى منع تمويل الأعمال الإرهابية وتجريم قيام رعايا الدول عمداً بتوفير الأموال وجمعها بأي وسيلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أرضها لكي تستخدم في أعمال إرهابية كما يلزم القرار الدول الأعضاء بالإمتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية.

كما فوض القرار بصورة غير مباشرة الولايات المتحدة بشن أي هجمات عسكرية دون اللجوء مرة ثانية إلى مجلس الأمن، ويذهب القرار إلى أبعد من ذلك إذ يمنح التفويض للدولة لاستخدام القوة العسكرية كخيار للدفاع عن النفس في حال تعرضها لأي هجمات إرهابية. وقد صادق مجلس الأمن على القرار في مدة ثلاث دقائق وصدر بدون أن يواجه أي نقاش رغم أنه أخضع التشريعات والنشاطات (الأمنية والاقتصادية المصرفية) لجميع الدول إلى نصوص هذا القرار الذي ألغى السرية المصرفية وفرض تعديل القوانين لتصبح متوافقة مع بنوده المصاغة.

وعلى الرغم من أن القرار يؤكد الحق الراسخ للفرد والجماعة والدولة في الدفاع عن النفس، وهذا أمر محمود وتقره مبادئ القانون الدولي وضمن الشرعية

الدولية إلا أنه أغفل في نفس الوقت حق تقرير المصير وحق مقاومة الإحتلال. والأمر الهام جداً الذي يجب التطرق إليه حتى لا يبقى العدو شبحاً يترأى لكل جهة على هوى هواجسها، ما أغفله القرار ولم يتناوله هو تحديد مفهوم هذا العدو وهو "الإرهاب" ولم يحدد أي مواصفات له. ورغم أن القرار قد فاق في أهميته ومفاعليه، جميع ما تم إتخاذه سابقاً من قرارات دولية وما وقع من إتفاقات بشأن الإرهاب؛ فالقرار يمتلك قوة إلزامية تلقى على الدول جميعاً تبعات تنفيذه، وكل دولة تتقاعس ستكون معرضة إلى العقوبات طبقاً للمادة ٤١ من الميثاق والتي تؤدي إلى الحصار والمقاطعة الجزئية أو الكاملة بل وأكثر من ذلك إستخدام الوسائل العسكرية!!

لم يقتصر القرار على تحديد مبادئ عامة بل تطرق إلى أدق التفاصيل الإجرائية التي هي من إختصاص القوانين الوطنية للدولة، فطلب القرار تجميد الأموال وأية أصول مالية أو موارد يستفيد منها الإرهاب، كما طلب عدم توفير الملاذ الآمن له بل وفرض ضرورة تبادل المعلومات للكشف عنه، وفرض على الدول موافاة المجلس بتقارير عن الخطوات التي تتخذها تنفيذاً للقرار.

إن هذا القرار إستثنى شمول الدولة بصفة الإرهاب فنفي بذلك وجود "إرهاب الدولة"، ولم يستثن الكفاح الوطني من الإرهاب ولم يتم بتحديد مفهوم الإرهاب ... وهي ثلاث ثغرات كبيرة جداً في القرار سوف تؤدي إلى مشاكل كبيرة إذا لم تكن ظهرت حتى الآن فلن تبقى في الظل طويلاً!

سوف ينشأ عن هذا القرار سقوط الملاجئ الضريبية وسقوط السرية المصرفية وسوف تتحول كل البنوك إلى بيوت زجاجية. ووجه بنك التسويات الدولية الذي يُعتبر بمثابة المصرف المركزي للمصارف المركزية في العالم تعليمات إلى المصارف المركزية تقضي بتشديد الرقابة على هوية الزبائن، وفي السياق نفسه قامت ألمانيا بإنشاء قسم مركزي لإعداد قسائم تعريف بأصحاب الحسابات المصرفية في ألمانيا على أن يكون جزءاً من لجنة الرقابة على المصارف،، وستقوم البنوك البريطانية بالإلتزام بتوضيح هوية الزبائن بما في ذلك تلك البنوك التي تعتمد نظام النشاط الخارجي off shore.

إن مجلس الأمن الدولي بإصداره القرار ١٣٧٣ "أصبح يمتلك ناصية القدرة والسلحية القانونية الدولية وفي أي وقت أو ظرف على أن يخضع لإرادته المطلقة - التي هي إرادة الدولة المسيطرة عليه - موجودات ومطلوبات القطاع المصرفي في أية دولة. وأباح هذا القرار لمجلس الأمن السيطرة على جميع

النشاطات الاقتصادية والأمنية والمخابراتية والتشريعية والأجهزة القضائية في أي دولة. بمعنى أنه بعد هذا القرار إنتفى إستقلال أي دولة، بل ستقع جميع الدول تحت صلاحياته الواسعة. وفي حال تمنع الدولة عن التعاون مع مجلس الأمن فسوف تعتبر مساندة للإرهاب وفي هذه الحالة "تحل عليها اللعنة" فتطبق بحقها مواد الفصل السابع من الميثاق التي تتيح إطلاق الصلاحيات القصوى لمجلس الأمن؛ فالدولة المعنية إذن غير متعاونة، حينها بالإمكان إتخاذ إجراءات بحقها تتراوح من إجراءات دبلوماسية إلى عقوبات إقتصادية وتتصاعد إلى ضربة عسكرية. ويرى د. سابا الياس الخبير الاقتصادي والوزير اللبناني السابق أن جوهر القرار ١٣٧٣ يعتدي على أبسط حقوق الإنسان وسيادة وحرية الدول إذ أن على الدول -إنصياعاً للقرار- أن تعدل تشريعاتها بما يتناسب مع القرار مما يشكل تجاوزاً على صلاحيات السلطات داخل الدولة القضائية والتشريعية والمالية.

هذا وقد أقر مجلس الأمن في ٢٠٠٣/١/٢٠ بالإجماع وبحضور ١٣ وزير خارجية ومندوب سوريا الدائم ومندوب تشيلي الدائم إعلاناً لمكافحة الإرهاب ويحذر هذا الإعلان من الخطورة المتزايدة من أن يتمكن إرهابيون من الوصول إلى مواد نووية أو كيميائية أو بيولوجية وأن يستخدموها.

قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٩٠ (٢٠٠٢):

إتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٣٩٠ (٢٠٠٢) في جلسته ٤٤٥٢ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ وبعض ما جاء فيه:

- يؤكد من جديد على قراره السابق رقم ١٣٧٣، ١٣٦٨ ويكرر تأييده للجهود الدولية الرامية إلى إستئصال الإرهاب وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.
- يؤكد من جديد إدانته القاطعة للهجمات الإرهابية التي وقعت في ٩/١١ ويعرب عن تصميمه على منع جميع هذه الأعمال، ويلاحظ إستمرار أنشطة أسامة بن لادن وجماعة القاعدة في مجال دعم الإرهاب الدولي ويعرب عن تصميمه على إستئصال هذه الشبكة، ويلاحظ المجلس إصدار الولايات المتحدة لقرارات اتهام لأسامة بن لادن وشركائه بإرتكابه جرائم منها تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي / كينيا، ودار السلام / تنزانيا في ١٩٩٨/٨/٧.
- يقرر المجلس أن "الطالبان" لم تستجب للمطالب الواردة في الفقرة ١٣ من القرار ١٢١٤ (١٩٩٨) في ١٩٩٨/١٢/٨، والفقرة ٢ من القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرارات ١، ٢، ٣ من القرار رقم ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

- يدين المجلس الطالبان لسماعها باستخدام أفغانستان قاعدة لتدريب الإرهابيين والقيام بأنشطة إرهابية بما في ذلك قيام شبكة القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية بتصدير الإرهاب، ولإستخدامها المرتزقة الأجانب في أعمال عدائية في إقليم أفغانستان. ويدين شبكة القاعدة لارتكابها أعمالاً إرهابية إجرامية ترمي إلى التسبب في هلاك العديد من المدنيين الأبرياء وتدمير الممتلكات.
 - وقرر المجلس أن على جميع الدول إتخاذ التدابير التالية فيما يتعلق بأسامة بن لادن وأعضاء منظمة القاعدة وجماعة الطالبان وسائر الجماعات والأفراد والمشاريع والكيانات المرتبطة بهم:
 - أ - تجميد الأموال وغيرها من الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية التابعة لهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
 - ب- منع مرورهم أو دخولهم لأية دولة.
 - ج- منع التوريد أو البيع أو النقل أو التعامل معهم.
- وعلى جميع الدول أن تلتزم بذلك وتقدم كافة المعلومات عن أ، ب، ج إلى اللجنة التابعة لمجلس الأمن.
- ويبدو أن العدو أصبح واضحاً تماماً سواء من وجهة نظر أمريكا أو من وجهة نظر مجلس الأمن عموماً. العدو هو -وبدون موارد أو تغطية- منظمة القاعدة بزعامة أسامة بن لادن، والنظام الذي يحتضنها ويقدم لها المأوى. والملاذ هو نظام الطالبان الذي يسيطر على أفغانستان. وهناك قناعة تامة بأن حوادث ٩/١١ قد خطط لها ومولها ونفذها تنظيم القاعدة المسنود من قبل نظام الطالبان.

الفصل التاسع

ظاهرة الإرهاب وخلفيتها الفكرية والثقافية

- أولاً: محددات ثقافة الإرهاب.
- ثانياً: الإرهاب... بديل جلد الذات.
- ثالثاً: المنطقة العربية كلها تحت الاحتلال، من بلاد الشام إلى بلاد المغرب.
- رابعاً: الإصلاح بين الطروحات الأمريكية والطموحات العربية.
- خامساً: إقصاء النخب العربية.
- سادساً: طموحات الإصلاح العربية.
- سابعاً: في غياب دراسات وأبحاث وحلول عربية.
- ثامناً: الوعي الثقافي ودوره في التصدي للإرهاب.

الفصل التاسع

ظاهرة الإرهاب وخلفيتها الفكرية والثقافية

أولاً: محددات ثقافة الإرهاب :

لم يوجد الإرهاب كمقولة وظاهرة حديثة في التداول الإعلامي والثقافي الحديث إلا من خلال كونه مرتبطاً بالمحددات والأسس التي تستند عليه، وقد تختلف هذه المحددات من طبيعة إلى أخرى تبعاً لإيديولوجيا المنتصر السياسي والثقافي في مجتمع ما، بحيث يغدو ذلك الإرهاب من حيث أثره وحضوره وانتشاره على الأفراد الذين يملكون صفات الخروج عن النسق السياسي الجاهز، مالكا لمسميات ليس لها علاقة معينة بالإرهاب وترويع الجماهير، وذلك الأمر وجد كثيراً عندما تريد السلطة أن تحافظ على شمولها واستبدادها.

ومن ثم هنالك الإرهاب الذي يغطي المجتمع بأساليب الخوف والترويع والقتل المجاني، كل ذلك يشكل أسلوباً أمنياً متبعاً من قبل السلطة الشمولية، ولا تختلف بذلك "أميركا" من حيث وصفها لثقافة الإرهاب وتحليلها للفكر الأحادي الذي يقصي الآخرين، ولكنها تملك ذات الأساليب التي تتبعها السلطة الشمولية، وإن اختلفت الطرق والمناهج والأيديولوجيات، ولكن في النهاية إن المنتصر يملك جاهزاً معيناً عن ثقافة الإرهاب يكمن في الأحادية في التفكير، عدم احترام حقوق الإنسان، التعصب الفكري والوجودي، النظرة إلى الآخر بشكل مريب ومعزز من خلال أساطير الوقوع في نظرية المؤامرة ومحاولات الإلغاء الكلي للذات وكيانها، وهنا قد تبدو بعض هذه المحددات موضوعية لدى المجتمعات التي لا تدرك الزمن الثقافي التاريخي الحديث أو لا تعي الآخر إلا من خلال الذات التي تفكر وتنتج التصورات التي عادة ما تكون غير موضوعية وبعيدة عن القراءة المعرفية والوجودية لذلك الآخر. إن أميركا تتبنى خيار مواجهة الإرهاب، ولكنها تفتقد إلى الجوهر الحقيقي في كيفية محاربته، متمثلة في عدم احترام إرادة الشعوب وتدخلها السافر في كثير من الدول، عن طريق رسم عوالم مستقبلية مظلمة (وما يحدث في العراق مثلاً) بحجة نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان محاولة بذلك تعميم نموذجها وتأطير العالم بسياقها، ومن ثم هنالك الإرهاب الممارس بحق من يعتمد أسلوباً يخرج عن النسق الشمولي الذي تمتلك.

وهنا نقول إن جميع الأنساق الشمولية من رأسمالية واشتراكية زائفة، تمارس الإرهاب بحق المختلف والمغاير، وما موجود اليوم من ظواهر من الإرهاب بجميع أشكاله في المنطقة العربية الإسلامية، لا يخرج من طبيعة التعامل بين مزدوجتين الغرب " متطور حديث" ينظر إلى الدول العربية الإسلامية وفق أسلوب دعائي إعلامي على أنها بؤرة للإرهاب والعنف وكذلك " العالم العربي، الإسلامي " يرى الغرب رائدا للانحلال والهيمنة والإلغاء الكلي للذات وفق أسلوب دعائي عقائدي لدى الكثير من الأصوليات.

ولا نقول إن المنطقة العربية ليست بؤرة للإرهاب والعنف في الأزمنة الراهنة، وذلك بسبب جمود الأنظمة السياسية وفساد الوعي المجتمعي، فضلا عن تخريب العلاقة الحقيقية مع العالم المعاش وسيادة النزعات الأصولية التي تتبنى خيار العنف والإقصاء المادي المباشر لجميع التشكيلات المختلفة عن جازها الثقافي، حتى غدت هذه المجتمعات رائدة للكثير من الحركات الخلاصية التي تستند إلى فكرة " المطهر " أو المنقذ الذي يجب أن يسود العالم وإن اختلفت التسميات، فتتظيم القاعدة يمتلك محددات نهائية للإرهاب تكمن في تأسيس " الدولة الإسلامية " التي ينبغي لها أن تحارب الجميع وتصدر أدوات العنف والإقصاء إلى الآخرين، ولو اطلع باحث ما على طبيعة الحوارات الجاهزة والتعليقات المكتوبة على الانترنت، فإن المحصلة النهائية هي وجود كم هائل من العرب المسلمين من يناصر القاعدة في توجهاتها، وذلك إن دل على شيء فإنه يدل على أن بنية الشموليات طاغية على الوعي العربي الإسلامي، ولا توجد هنالك أساليب تفكير حقيقية من الممكن أن تساهم في الخروج من ازدواجية الذات والآخر على حد سواء من حيث وجود الأول قائما على الإقصاء والعنف، والثاني داعما أساسيا لهذه الذات من حيث طبيعة التعامل معها وفق منهج السيطرة والهيمنة والإلغاء، والنتيجة إن ذات الأنساق تحمل الشموليات بحيث تغزو محاربة الإرهاب أمرا في غاية الوهم.

إن محاربة الإرهاب في المنطقة العربية الإسلامية ينبغي أن تتم من خلال كشف الكثير من الحقائق حول الذات والآخر بشكل يجعل الأول واعيا للزمن من حيث التخلف والراجع والنظرة السلبية القائمة على عبادة الماضي الذهبي، ومن خلال تعرية الآخر الرأسمالي الذي يستهدف تكوين المزيد من التوسع والهيمنة على حساب الإنسان وتطوره وكرامته، وما يحدث في العراق دليل حقيقي على أن

الإرهاب لا يحمل وجهها واحداً أو أيديولوجيا واحدة معينة، بل هنالك التداخل فيما بين القديم والحديث والصراع على امتلاك السلطة وتقسيم المكان والزمان إلى كتل بشرية منغلقة على نفسها، ورافضة لفكرة التعايش والاندماج في بوتقة الكل الاجتماعي، بشكل يضمن حالة الاحترام والتعددية والمساواة في الكسب والحصول على السلطة، من خلال أساليب التداول السلمي الاجتماعي.

إن محددات ثقافة الإرهاب تظهر في العالم العربي الإسلامي من خلال أسس التربية الاجتماعية التي تعمل الدولة على نشرها، وهذه الأسس قائمة على وجود الفكر الأحادي، الذي يخلو من إمكانية توجيه النقد إليه أو محاولة الشك في أصوله ومناهجه، وهذه الأصول غالباً ما تتلاعب بها القوى السياسية التي تدعم الثقافة والتوجيه المجتمعي والتربوي، بحيث أنتج لدينا ذلك التفكير الأحادي محددات أخرى تكمن في غياب النظرة التاريخية أو غياب النظرة إلى الزمن على أنه فاعل بشري محدد من خلال أساليب الصراع على الثروات والخيرات وامتلاك المعنى الذي يضفي ويدعم شرعية الامتلاك تلك، وذلك الأمر موجود في القوانين والشرائع التي تقسم العالم إلى امتيازات وطبقات وأشكال اقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة في ما بينها.

وهناك أيضاً المحدد الثالث يكمن في غياب الأسلوب العقلاني في التعامل مع الآخر، الذي كثيراً ما يستغل الشموليات التي نمتلك من حيث الجهل في قواعد اللعبة السياسية والثقافية التي من الممكن أن تجعل المجتمعات العربية الإسلامية في حالة مختلفة ومغايرة لو أنها اعتمدت على التوازن في تحقيق الفرص والإمكانيات التي تساهم في التطور والبناء والتنمية الاقتصادية واستيراد التكنولوجيا في حالة التخلي عن التفكير الأحادي أو وجود الأنظمة الواحدية السلطوية في قيادة الكثير من البلدان، فذلك الأمر من شأنه أن يخفف الكثير من بوادر المواجهة ويجعلها خفية قائمة على سلطات تعمل بواسطة الاقتصاد والاستقلال الثقافي الحر والمختلف عن تأثير الآخر، فضلاً عن بناء حداثة مختلفة وأكثر إنسانية من تلك القائمة على الاستعلاء والهيمنة والوصول إلى مصادر الثروات والكشف عنها عن طريق العنف والإرهاب، وتجربة اليابان خير دليل على النجاح الذي تحقق في الكثير من الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية، الأمر الذي جعلها مختلفة في حداثتها وتطورها وعمرانها.

إن تجاوز محددات ثقافة الإرهاب التي ذكرناها أعلاه بحاجة إلى قراءة تاريخنا العربي الإسلامي بشكل جديد ومختلف عن جميع الجاهزيات السائدة، مع

تعرية الفكر الأحادي السلطوي الذي ما يزال يحكم الكثير من المؤسسات، من حيث الأصل والنشأة وذلك بحكم تقادم الأنظمة وجمودها على حالة معينة دون أخرى، كذلك الحال مع وجود الوعي بالزمن وتغيير العلاقة مع الآخر، وهنا لا نعني الآخر الغربي فحسب بل نعني الغريب، المختلف، المتعدد، الذي يعيش داخل الجغرافية الاجتماعية التي نمتلك ويفكر بطريقة مختلفة عنا، إن تغيير علاقتنا مع الآخر يجعل الوجود مؤنسنا وقائما على الفهم الحقيقي لثقافة الهيمنة، سواء تلك التي تبثها القوى السياسية والاقتصادية والثقافية الجاهزة لدينا أو تلك التي تبثها القوى المعروفة في جاهزها العنفي، المسلح، التي تتدعي امتلاك المفاهيم الحديثة حول حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات كافة، ولكن بشكل مزدوج وخال من التطبيق والمساواة في تحقيق هذه الحقوق بالنسبة للمجتمعات التي تقع في خانة التخلف والتطرف وانهايار الزمن كبعد انساني تطوري بشكل دائم.

ثانيا: الإرهاب ... بديل جلد الذات :

تجدد الحوار حول الإرهاب والعنف في أعقاب التفجيرات التي حدثت في الجزائر والمغرب، وترددت أصداؤها قوية في أرجاء العالم العربي، وكان - ولا يزال - تفسير ما جرى أحد أهم محاور ذلك الحوار، وفي عدد الأحد الماضي (٤/١٥) من «الشرق الأوسط» نموذجان للتفسير، أحدهما من الأستاذ عبد الرحمن الراشد، وكانت خلاصته أنه لا أمل ولا فائدة، ففي بلادنا متطرفون دينيون يتعجلون الذهاب إلى الجنة، ولا تهمهم الحياة الدنيا ويريدون أن يأخذوا إلى القبر أكبر عدد ممكن من الناس، وهم مستعدون للذهاب إلى آخر الدنيا لمقاتلة الكفار، الذين يبلغ عددهم في نظرهم خمسة مليارات إنسان. النموذج الثاني تمثل فيما كتبه الدكتور تركي الحمد، وبدا أكثر عمقا، من حيث أنه أرجع الظاهرة إلى ثلاثة أسباب هي: عنف الدولة في المنطقة، وشيوع فكرة المؤامرة بين جماهيرها، الأمر الذي يستفزها ويعبئها ضد العالم، أما السبب الثالث فهو شيوع ثقافة ساكنة أحيطت بقداسة، حولتها إلى «تابوه» لا يقبل المساس أو التغيير، الأمر الذي جعلها متصادمة باستمرار مع العالم الخارجي.

الفرق بين النموذجين هو الفرق بين التبسيط والتركيب، ففي حين أن الأول يرى أننا بين خيارين: إما أن نستأصل أولئك الإرهابيين أو نتركهم يحاربون العالم إلى الأبد، أما الثاني فهو يقول لنا: تعالوا نفهم القصة ونتحرى أسبابها، علنا نتمكن من معالجة الأسباب فنحصل على نتائج أفضل.

عندي بعض ملاحظات على النموذجين، أبدأها بتسجيل عدة نقاط أرجو أن نتفق عليها:

- إن العنف وما استصحبه من إرهاب ظاهرة طارئة في العالم العربي، حيث لا يكاد يتجاوز عمرها ربع قرن، الأمر الذي يدعونا إلى ضرورة التفكير في «المتغير» الذي طرأ خلال تلك الفترة، حتى أوصول الأمور إلى ما وصلت إليه، بالتالي فالادعاء بأن العنف يمثل جزءاً أصيلاً من ثقافة المجتمع، لا أساس موضوعياً أو تاريخياً له.
- إن العنف شأن غيره من التحولات الاجتماعية المهمة يتعذر تحميله على سبب واحد، وإنما تتدخل في إنتاجه عوامل متعددة اجتماعية وسياسية واقتصادية، ليس ذلك فحسب، وإنما هذه الأسباب تختلف في أولوياتها وفي درجة إسهامها من بلد إلى آخر، فأسباب العنف في الجزائر تختلف عنها في العراق مثلاً، كما أن الطبيعة البشرية تختلف في البلدين. وإذا كان الفقر سبباً لإثارة سخطهم وغضبهم في بلد، فقد يكون القمع السياسي هو السبب في بلد آخر، وقد يكون شيوع الفساد أو التحلل الأخلاقي أو التغريب من الأسباب المؤدية إلى ذلك السخط.
- والأمر كذلك، فإن التعميم في إطلاق أسباب العنف قد لا يكون دقيقاً، وبسبب الخطأ فيه فإنه قد يربط نتائج خاطئة في التحليل، ولذلك فإن الحوار إذا أريد له أن يتجنب ذلك المحذور، فما كان مفيداً أن ينصب إما على كل حالة على حدة، وإما أن يدعو إلى تحري طبيعة الأوضاع الاجتماعية والسياسية في كل بلد.
- لا يفوتنا في هذا الصدد أن نلاحظ أن أغلب العمليات الإرهابية التي تمت إنما وجهت إما إلى مصالح دول أجنبية بذاتها، أو ضد مؤسسات السلطة. وهذا الخيط - إذا صح - فإنه ربما أضاء لنا طريقاً نستطيع أن نمضي فيه، لكي نحاول أن نجيب عن السؤال: ما الذي أدى إلى سخط المجموعات الإرهابية ضد هذين الهدفين بوجه أخص.

إننا ونحن نفكر في المسألة ينبغي أن ندرك جيداً أن العالم العربي له خصوصية لا تتوافر في أي مكان آخر بالعالم تتمثل في اجتماع عاملين مهمين هما النفط وإسرائيل، فضلاً عن موقعه الاستراتيجي بين الشرق والغرب بطبيعة الحال، صحيح أن النفط موجود في مناطق أخرى من العالم، إلا أن وجود إسرائيل لا مثيل له في مكان آخر بالعالم. وقبل إسرائيل وقبل النفط (في عام ١٩١٦) كانت بريطانيا وفرنسا قد اقتسمتا النفوذ في العالم العربي في مؤتمر سري ذاع أمره في وقت لاحق، حينما

أعلنت اتفاقية سايكس بيكو. هذه الخلفية ينبغي أن تظل حاضرة في الأذهان دائما، لأنها تعني أن السياسة الغربيين لديهم أسباب قوية لبسط نفوذهم قدر الإمكان في المنطقة العربية تحت دعوى «حماية المصالح»، التي تعاضمت بمدى الوقت، وهي الحماية التي غدت جزءا من استراتيجيات الدول الكبرى في المنطقة، الأمر الذي يعني أن الكلام عن مخططات غربية - أو مؤامرة إذا استخدمنا المصطلح الشائع - له أصله الذي يتعذر إنكاره. وإن كان من المهم للغاية أن تعطى تلك المخططات حجمها الطبيعي، وألا يبالغ فيها بحيث تغدو مهربا نلجأ إليه، لكي نتجنب الاعتراف بأخطائنا.

إنني أحذر من الإفراط في جلد الذات، واتهام شعوبنا وثقافتنا بالمسؤولية عما نعانيه من تطرف وإرهاب. ولا أعرف لماذا هذه المسارعة إلى محاولة إقناع أنفسنا وإقناع الآخر بأن ثمة شيئا غلطا في «جيناتنا» أو في مرجعيتنا الثقافية، ولماذا لا نركز على الموضوع وليس الذات، أعني أن نتوجه بالبحث في طبيعة الظروف التي تغيرت، وأثبتت في بعض حقولنا أشواكا باتت تدمي حياتنا وتتغصها.

إن ما يحتاج إلى بحث جاد حقا هو ما الذي أصاب تربتنا حتى أصبح هذا هو حالها؟ لا شيء تغير في جيناتنا، ولا شيء تغير في مرجعياتنا الثقافية، ولكن الذي تغير هو الظروف التي نعيش في ظلها، حتى إذا سلمنا بأن هناك أناسا يريدون الذهاب إلى الجنة، وأن يأخذوا معهم إلى القبر أكبر عدد من البشر، فمن واجبنا أن نتساءل: من أين جاء هؤلاء الناس؟ ولماذا ظهروا في هذا الزمان ولم يظهروا في أزمنة أخرى، حين كانت التحديات أكبر، أعني حين كانت

ثالثا: المنطقة العربية كلها تحت الاحتلال، من بلاد الشام إلى بلاد المغرب :

إننا نمارس الكسل العقلي إذا اكتفين بأن نحاكم البشر وحدهم، ثم ننصرف متصورين أننا «فهمنا القصة»، لأن التحدي الحقيقي يتمثل في تحري الملابس والخلفيات التي أنبتت تلك الشريحة من البشر، لأننا إذا مضينا وراء ذلك التبسيط، وقمنا باستئصال هذه الفئة من الناس - على فرض أن ذلك ممكن نظريا - فإن الثربة التي أنبتتهم ستنتج لنا جيلا آخر ربما يكون أشد قسوة وغلظة، على الأقل لأنهم سيكونون آتين من تربة جرى ريبها بالدم. (عند علماء الاجتماع) فإن ثمة ظروفًا إيجابية تستخرج من الناس أفضل ما فيهم، كما أن هناك ظروفًا سلبية

تستخرج من الناس أنفسهم أسوأ ما فيهم، لذلك فإن أي تحليل رشيد ينبغي أن يوجه أكبر قدر من الاهتمام لتلك الظروف، سواء كانت داخلية أو خارجية.

في الوقت ذاته، فإن لدى الأمريكيين مقولة مضيئة تسلط الضوء على القضية التي نحن بصددتها، خلاصتها أنه إذا تكرر رسوب تلاميذ أحد الفصول، فينبغي أن يخضع المدرس للفحص والمساءلة، لأن ذلك الرسوب يعني أنه فشل في أن يستخرج من الطلاب أفضل ما فيهم.

ليس عندي أي تبرير أو دفاع عن سلوك الشبان الذين ارتكبوا العمليات الإرهابية التي وقعت في الجزائر العاصمة والدار البيضاء، فما تورطوا فيه جرائم تستحق عقوبة مشددة، لكن إلى جانب ذلك أدعو الباحثين على الأقل إلى النظر في تفسير تكرار «رسوب» هؤلاء الشبان، والتفكير في تحليل الملابس التي أفضت بهم إلى تلك النتيجة البائسة.

لا يفوتني في هذا الصدد أن أنبه إلى أن معالجة ظواهر التطرف والإرهاب في وسائل الإعلام تتسم في أغلبها بذلك المنهج الذي يسارع إلى المحاكمة. وتلك المهمة ينهض بها رجال الأمن وسلطات الضبطية القضائية، في حين ينتظر من وسائل الإعلام ومؤسسات البحث العلمي أن تلجأ إلى التحليل وتحري الجذور والخلفيات، لأن ذلك هو المنهج الذي ينير الطريق أمام وضع اليد على الأسباب، تمهيدا لمعالجة النتائج.

بسبب من ذلك، فإنني أذهب إلى أن المنهج الذي اتبعه الدكتور تركي الحمد هو الأقرب إلى الموضوعية، وأيا كانت تحفظاتنا على الأسباب التي أوردها، ومنها ما هو صحيح مثل إشارته إلى عنف الدولة، وكون العنف يولد العنف، إلا أنه يحسب له أنه اجتهد في رصد الأسباب التي أنتجت الظاهرة، وهو اجتهد يفتح الباب لمناقشة الموضوع من زاوية الظروف الاجتماعية والسياسية الكامنة وراء حوادث العنف المتكررة.

ثمة بعد آخر في المسألة لم ينل حظه من الاهتمام في السجال الراهن، هو أن الكلام كله مركز حول مواجهة التطرف والإرهاب، وهو حوار مفيد لا ريب طالما التزم بالموضوعية في التناول، لكنني أحسب أنه لا يزال من الأهمية بمكان أن نفكر في إفساح المجال للاعتدال، إلى جانب السعي لمكافحة التطرف. وعلمائنا يعبرون عن ذلك المنهج بقولهم إنك إذا أردت إغلاق أبواب الحرام، فإن أنجح الوسائل لذلك هي فتح الأبواب على مصارعها أمام الحلال. ومن أسف أن تلك الأبواب الأخيرة

ليست مفتوحة بما فيه الكفاية في أغلب أقطار العالم العربي — وتلك قصة أخرى على أي حال.

رابعاً: الإصلاح بين الطروحات الأمريكية والطموحات العربية

الثقافة العربية الإسلامية وفيروس الإرهاب:

في نهاية تشرين أول (أكتوبر) ٢٠٠٣ صرح وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد أنه من الضروري شن حرب فكرية.

وأوضح أن الإرهاب لا يمكن هزيمته بالقوة العسكرية فقط، وإنما أيضاً عبر محاولة كسب العقول والقلوب، وحرمان الجماعات المعادية لأمريكا من تجنيد شباب جدد.

وما كان قد صرح به رامسفيلد ليس إلا تعبيراً عن البند الأول في استراتيجية المحافظين الجدد الذين يدعون بأن العالم الإسلامي، وبخاصة جزءه العربي، إنما هو حقل تربية فيروس الإرهاب. ويذهبون إلي أنه ينبغي ليس فقط اجتثاث المنظمات الإرهابية من جذورها، وإنما أيضاً لا بد من تخفيف المستنقع الذي تربت فيه. ويقررون أن المهمة الجديدة للسياسة الأمريكية الخارجية ليست مجرد استخدام القوة علي نحو نشط، وإنما أيضاً إعادة تشكيل البيئة الداخلية للمنطقة، وهي الدول التي حسب ادعائهم ترعى الإرهاب المعادي للولايات المتحدة، نتيجة افتقار حكوماتها للكفاءة وتخلفها الاقتصادي، وجمود منظماتها الدينية، وتخلف انظمتها التربوية.

والقول باعادة تشكيل المنطقة العربية ليس جديداً علي الاستراتيجيات والإدارات الأمريكية، ولا هو من تداعيات تفجيرات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١، ولا يعود فقط لعام ١٩٨٩ واعتماد الاستراتيجيين الأمريكيين اعتبار الإسلام العدو الأول الجديد للامبريالية الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وما كان يسمى منظومة الدول الاشتراكية. إذ في مطلع سنة ١٩٥٧ أعلنت الإدارة الأمريكية مبدأ ايزنهاور لملء الفراغ في الشرق الأوسط بعد سقوط هيبة وفعالية قوي الاستعمارين الانكليزي والفرنسي، اثر فشل العدوان الثلاثي علي مصر في خريف سنة ١٩٥٦. ويومها كانت الحركة القومية العربية، وعقيدتها وأفكارها ودعوتها القومية، موضوع الهجوم الأمريكي. وحينها استقطبت الحرب المعلنة علي الفكر والعمل القومي العربي أنظمة ومنظمات عربية من اقصى اليمين إلي اقصى اليسار، وقعت أسيرة الظن بأن الحركة القومية العربية الساعية للوحدة

والتغيير الاجتماعي إنما هي، وليست الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، مصدر الخطر الأول علي مصالحها وطموحاتها .

غير أن حرب الأفكار في زمن الرئيس بوش وإدارة المحافظين الجدد متميزة كيفيا عما كانت عليه أيام الرئيس ايزنهاور وإدارته. ذلك لأن الحرب الباردة مع السوفييت وضعت ضوابط علي الحركة الأمريكية في العالم الثالث، بحيث غابت عن الخطاب الأمريكي النبرة العنصرية الصارخة. كما كان للأنظمة والمنظمات العربية والإسلامية مكانتها واعتبارها ودورها في نظر الإدارة والأجهزة الأمريكية يوم ذاك.

وفي إجبار بن غوريون سنة ١٩٥٧ علي الإنسحاب من سيناء وقطاع غزة دون قيد أو شرط مؤشر علي الظروف التي كانت تحكم حركة الإدارة والأجهزة الأمريكية، كما أن في ذلك دلالة محدودة تأثير جماعة الضغط اللوبي اليهودية في صناعة القرار الأمريكي.

والحال مختلف نوعيا علي عهد الرئيس بوش وإدارته فالذي يدير حرب الأفكار اليوم ثالوث المحافظين الجدد، والأصوليون المسيحيون المعروفون بمصطلح المسيحية الصهيونية، وغلاة الصهاينة من يهود وغير يهود. والثلاثي مسكون حتي النخاع بالمركزية الأمريكية والنظرة الدونية للآخر، وبخاصة المسلم، والعربي المسلم بصورة أكثر خصوصية. وليس في ممارسات صقوره وأدبياتهم ما يدل علي إدراكهم أنهم في مواجهة أمة عريقة التاريخ كان لها إسهام طويل في الحضارة الإنسانية، بل إنما يتصدون لأنظمة متخلفة فاسدة، ومجتمعات فاقدة الإرادة والطموح، وبشر مسكونين بكراهية الآخر والانغلاق دونه، وقيم وثقافة عفا عليهما الزمن وباتا مصدرين أساسيين من مصادر العنف والإرهاب.

وعلي ذلك لم يعد بين الأنظمة والمنظمات والشخصيات العربية والمسلمة من هو بمنجاة من الشكوك والاتهامات، بل وللمساءلة والمحاسبة من قبل دوائر صناعة القرار وأجهزة الإعلام الأمريكية. وكنتيجة لهذا الطوفان من الإرهاب السياسي والفكري ارتعدت فرائص كثيرين في معظم الأقطار العربية والإسلامية، إن لم يكن فيها جميعها. وبالتالي تعددت، ولا تزال، عمليات إعادة النظر في البرامج والكتب المدرسية والجامعية، وبالذات مواد التربية الإسلامية واللغة العربية والاجتماعيات، وألفت اللجان الفنية ورصدت الأموال السخية لتنفيذ ذلك، في محاولة اتقاء مخاطر إجراءات محاكم التفتيش الأمريكية وما قد تصدره من أحكام صارمة لا يسمع فيها شهود ولا تقبل الاستئناف .

ومؤخرا ذكرت وكالات الأنباء أن مؤسسة راند الأمريكية أبرمت عقدا مع إحدى دول مجلس التعاون الخليجي من المتوقع أن تصل قيمته مليارات الدولارات، تلتزم بموجبه بعملية تطوير وتحديث المناهج والكتب المدرسية في الدولة المتعاقد معها. كما ذكر أن المؤسسة الأمريكية سوف تعهد لأكاديميين وتربويين عربا ومسلمين بتنفيذ القسط الأكبر من العملية، وأنه من المتفق عليه أن يعمم استخدام المنتج النهائي للعملية في عدد من الاقطار العربية. ومؤسسة راند من أبرز مراكز الأفكار الأمريكية القريبة من المحافظين الجدد المؤمنين بفكرة صراع الحضارات، والذين يري غالبيتهم في الإسلام والمسلمين الأعداء التاريخيين لما يسمونه الحضارة اليهودية المسيحية.

وإن صح ما تناقلته وكالات الأنباء حول صفقة مليارات الدولارات التي ظفرت بها مؤسسة راند تكون الدولة مبرمة الصفقة قد تجاوزت بقية الدول العربية والإسلامية في مدى استجابتها للضغوط الأمريكية بإخضاع المناهج والكتب المدرسية والجامعية لعملية مراجعة تستهدف تنقيحها من المفاهيم والنصوص التي يري فيها غلاة العنصريين الأمريكيين محرضة علي كراهية أمريكا وبالتبعية إسرائيل، ومحرضة علي مقاومة احتلالهما الأرض العربية في فلسطين والعراق. بل وتطعيم المناهج والكتب العربية في زمن التغول الأمريكي والعريضة الصهيونية بما يسمي ثقافة السلام، القائمة علي التكيف مع المرحلة التي غدا فيها الجنرال شارون رجل سلام وزميل نضال ضد الإرهاب. علي حد تعبير الرئيس بوش، والرجل الحميمي كما وصفه رئيس وزراء السلطة الفلسطينية أحمد قريع .

وليس ينكر أن الثقافة العربية الإسلامية المعاصرة، شأنها شأن معظم الثقافات المعاصرة، لا تخلو من محفزات العنف والإرهاب، كما أن فيها ما يدعو لكراهية الآخر والانغلاق دونه. فضلا عن حاجتها الماسة لمراجعة عميقة وشاملة وإعادة صياغة بما يتطلبه بناء الشخصية العربية المؤهلة للتفاعل المبدع مع العصر. ولكن وجهات النظر متباينة ألي حد التناقض في تحديد المسؤولية عن غرس فيروس الإرهاب في ثقافتنا العربية الإسلامية، كما في بيان ما ينبغي مراجعته وطبيعة الصياغة المطلوبة والمجدبة. إذ ما يقول به ويطلبه غالبية صناع القرار والمستشرقين والأكاديميين والإعلاميين الأمريكيين، وقطاع غير يسير من نظرائهم الأوروبيين، هو النقيض تماما للذي تدعو له النخب الفكرية العربية والإسلامية الملتزمة بالثوابت القومية والمفاهيم والقيم الإسلامية، والمتحررة من الانبهار بالاسقاطات الاستشراقية، والتطلع لشهادة حسن سيرة وسلوك أمريكية أو أوروبية .

فالأولون بأكثريةتهم الساحقة يدعون أن الطبع العربي والفكر الإسلامي أهم عوامل توليد فيروس الإرهاب، ولا ينظرون بالموضوعية الكافية لتراكمات التاريخ ومعطيات الواقع العربي. وهم يطالبون بالحاح بإجراء تنقيح عميق وشامل للمناهج والكتب المدرسية، كما للخطاب الديني في المساجد وأجهزة الإعلام. وبحيث تلبي الصياغة الجديدة المشروط أحداثها ما يتوافق مع المفاهيم الدولية المشتركة حسب رأيهم، وفي مقدمتها السلام والتسامح ومحاربة العنف والغلو والتطرف. أما الآخرون فينفون كامل الادعاءات ضد الطبع العربي والفكر الإسلامي، ويؤكدون أن الإشكالية إنما هي نتاج تراكمات التاريخ ومعطيات الواقع، والتي لقوي الاستعمار الأوروبي والإمبريالية الأمريكية نصيب الأسد في تشكلها علي الصيغة التي أفرزت فيروس الإرهاب. ويرون أن الصياغة المجدية إنما هي التي تؤدي إلى تعزيز قدرات المواطن والمجتمع العربيين علي التصدي لما تواجهه الأمة وثقافتها من تحديات مصيرية.

وينبئ أصحاب هذه الرؤية إلي أن العرب في جاهليتهم ضربوا مثال الشجاعة بعنزة العبسي أسود البشرة، والوفاء بالسموعل يهودي المعتقد، والكرم بحاتم الطائي الذي يقال إنه كان نصرانيا. وأنهم أقاموا حلف الفضول الذي تعاقدت فيه بطون قريش علي الوقوف الي جانب المظلوم ورد الظلم عنه. وكانت لهم أربعة شهور حرم يمتنع فيها القتال ويلتقي خلالها القاتل بذوي القتل والهاجي بمن هجاه دون أن يثار من أحدهما بالقول أو الفعل، كما سبقت سوق عكاظ بما وفرته من حرية القول هايد بارك لندن بأكثر من ألف وخمسمائة سنة. ولقد عرفوا بتفاعلهم الإيجابي مع الفرس والرومان والأحباش. وكان احترامهم التجارة التجارة بسبب فقر أرضهم بالموارد من أبرز العوامل التي أصلت التسامح والانفتاح في الطبع العربي.

كما يوضح أصحاب هذا التوجه أن الإسلام كعقيدة يقر التعدد ويضفي القدسية علي تنوع الأعراق واللغات والألوان: "ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف السنتكم واللغات وإن في ذلك لآيات للعالمين". كما يقر ويؤكد الحرية الدينية. "لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي". ويعتبر أن الإرادة الإلهية قضت بتعدد الأديان. "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما آتاكم فاستبقوا الخيرات الي الله مرجعكم فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون". والإسلام كعقيدة وكشرعية يدعو للوحدة المجتمعية ويحض عليها، ويأمر بالعدل والاحسان ويعتبرهما مع الايمان سبيل الرشاد. ولا يقصر الوحدة

المجتمعية علي المسلمين كما لا يحصر العدل والإحسان بهم. وهو في ذلك متميز علي الأديان السماوية وغير السماوية.

ولا ينكر هذا النفر من المفكرين أن الإسلام أمر بالجهاد وحض عليه، وأن الرسول عليه الصلاة والسلام سير الغزوات ضد من أنكروا الدعوة وحاربوها. إلا أنه وضعت للجهاد قواعد ضابطة " لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ". كما حدد أسس التعامل الايجابي مع أهل الكتاب - النصاري واليهود - بقوله سبحانه: "وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمُ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ" وقوله: "لَيْسُوا سَوَاءً مَنِ أَهْلَ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتَ اللَّهِ أَنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ".

كما لا ينكر هؤلاء أن الفتح العربي الإسلامي كان نشر الإسلام في مقدمة بواعثه، ولكنه كان جهادا محكوما بضوابط النص من الكتاب والسنة، وبما أرساه الخليفان الراشدان أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وقادة الفتح من شروط التعامل مع شعوب البلاد المفتوحة، ولم يكن حربا دينية من غير ضوابط. إذ لم يخير مواطنو تلك الأراضي بين الإسلام والسيف أو يفرض عليهم الجلاء عن بلادهم. كما يذهب كثير من المؤرخين وغيرهم ممن يقفون عند ظواهر بعض النصوص ولا يأخذون في حساباتهم الممارسة التاريخية.

والنص مقدس ولا شك ولكن تفسيره وتأويله واستتباط الأحكام الشرعية منه، كما اجتهادات المجتهدين، أعمال إنسانية. ولأنها إنسانية فهي متأثرة بالواقع الاجتماعي - السياسي وبالحالة النفسية لمن تصدر عنه. وكان طبيعيا والعرب المسلمون في حال نهوض أن لا يتشدد المفسرون والمجتهدون فيما يصدر عنهم، وأن تغلب الإيجابية علي السلبية في التعامل مع شعوب الأرض التي دانت لسلطان العرب المسلمين. ولأنه تأصلت ضوابط التفاعل الايجابي مع الآخر غير العربي وغير المسلم نجح التجار والحجاج العرب المسلمون في نشر الإسلام في بلاد عديدة لم تصلها جيوش الفتح، كما لم يكن وراء أولئك التجار والحجاج مؤسسة دينية تمول نشاطهم وتوجهه.

وبين المؤرخين والمستشرقين الأوروبيين من قدموا شهادات منصفة بحق الممارسات العربية والإسلامية. منهم علي سبيل المثال لا الحصر السير توماس

ارنولد، المستشرق البريطاني، الذي قدم دراسة موثقة لانتشار الإسلام انتهى فيها الي القول: ولكننا لم نسمع عن أي محاولة مدبرة لإرغام الطوائف من غير المسلمين علي قبول الإسلام، أو عن اضطهاد منظم قصد منه استئصال الدين المسيحي. ولو اختار الخلفاء تنفيذ إحدى الخطتين لاكتسحوا المسيحية بتلك السهولة التي أقصي بها فرديناند وازبيلا دين الإسلام عن أسبانيا، والتي جعل منها لويس الرابع عشر المذهب البروتستانتي مذهباً يعاقب عليه متبعوه في فرنسا، أو بتلك السهولة التي ظل فيها اليهود مبعدين عن انكلترا مدة خمسين وثلاثمائة سنة. ولهذا فإن مجرد بقاء الكنائس حتي الآن ليحمل في طياته الدليل القوي علي ما قامت عليه سياسات الحكومات الإسلامية بوجه عام من تسامح نحوهم.

وكان من نتائج غلبة التفاعل الإيجابي مع شعوب الهلال الخصيب ووادي النيل والشمال الأفريقي، كما مع من توافدوا علي هذه المناطق من خارجها، أن تبلورت مطلع القرن الثالث الهجري، أواخر العاشر الميلادي، أمة عربية ذات طبيعة تركيبية، تضم التنوع ضمن إطار الوحدة. وبالتالي ضم النسيج الاجتماعي العربي الأبيض والأسمر والأسود، والمسلم والمسيحي واليهودي، وتوفرت لغير المسلمين من المواطنين والوافدين فرص ممارسة حرياتهم الدينية والمدنية والمشاركة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبحيث كان لهم إسهامهم في بلورة الثقافة العربية الإسلامية. كما لم ينغلق المجتمع العربي الجديد يومذاك علي الذات، وإنما كان له انفتاحه الواسع علي الأنظمة الإدارية وعلوم وفلسفة فارس والهند واليونان، واستيعاب ما اقتبسوه وتطويره. وبذلك امتلكوا ناصية التقدم العلمي والثقافي نحو ثمانية قرون.

خامساً: إقصاء النخب العربية:

إلا أن إقصاء النخب ذات الأصول العربية بدءاً من عهد المعتصم، وتنامي سيطرة مرتزقة الجند من الترك والديلم علي صناعة القرار، وهم الذين يقول فيهم الإمام محمد عبده دخلوا الإسلام بأبدانهم ولم ينفذ منه شيء إلي وجدانهم. هذا التحول الكيفي علي مستوي صناعة القرار السياسي، وما استتبع ذلك من تسارع وتراجع القدرات العربية، كان له إنعكاسه شديد السلبي علي الاجتهادات الفقهية بحيث غلب عليها التشدد، بل والجمود، وأن احتفظت الحواضر العربية بالانفتاح علي الآخر حتي توالى علي المشرق العربي الحملات الصليبية أواخر القرن الحادي عشر الميلادي. وعلي مدي القرون التالية لم يكن لقاء أوروبا بالعرب

مسلمين ومسيحيين لقاء سلميا وحضاريا، وإنما كان لقاء صداميا مثقلا بعداء عنصري للإسلام والثقافة والقيم وأنماط السلوك العربية الإسلامية .

ولقد كانت هناك علاقة عضوية فيما بين الاستعمار والتبشير. وفي إيضاح ذلك يقول د: جورج قرم: كان البابوات لأمد طويل من الزمن من أشد المتحمسين للحملات الاستعمارية الكبرى. ففي براءة منحها البابا نيقولاس الخامس إلي هنري الملاح سنة ١٤٥٤ أقر للبرتغال بموجبها بحق فتح واخضاع جميع البلاد التي هي في قبضة أعداء المسيح من المغاربة المسلمين أو الوثنيين. وكان الملوك بدورهم يجمعون بين الفتح وبين التبشير الإنجيلي.

وكان طبيعيا أن يغلب التشدد علي الاجتهادات الفقهية وتفسير النصوص من الكتاب والسنة بعد أن غدت ديار العرب والمسلمين موضوع الفتح والاستعمار، وأن يعم التعصب ضد الآخر الأوروبي والانغلاق دونه. فضلا عن ذلك فإن المجتمع الذي صار يواجه غزوات تستهدف أرضه وموارده وامنه واستقراره أن يعطي الأولوية القصوي للقيادات التي تتصدي للغزاة، وأن يقدم الأمن الوطني علي ما عداه. وذلك ما يفسر المكانة التي احتلها المماليك برغم فسادهم واستبدادهم في تاريخ المنطقة، كما أن ذلك يفسر عدم الشعور بالتناقض القومي مع الاتراك العثمانيين وتأخر اليقظة العربية حتي الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

وعليه يغدو جليا أن قوي الاستعمار والتبشير الأوروبية لعبت دورا تاريخيا ليس في تعميق التعصب ضد الآخر والانغلاق دونه في الذاكرة الجمعية للشعب العربي فحسب، وإنما أيضا في تواصل واستقرار الأنظمة الفاسدة والمستبدة في المجتمعات العربية. وبالتالي إعاقاة اليقظة القومية والتجدد الحضاري، وما لحق بالثقافة العربية الإسلامية من تشويه، التعصب والانغلاق ضد الآخر من أبرز معالمه .

وإذا كانت الليبرالية الأمريكية قد أصيبت بنكسة لما نزل تتفاقم تداعياتها نتيجة تفجيرات نيويورك وواشنطن، فكيف الحال بثقافة مجتمع تعرض ولا يزال لحملات معادية، وممارسات عنصرية، واستنزاف استعماري لموارده، وتعاط غير علمي ولا عقلاني مع عقيدته ولغته وثقافته وأنماط سلوكه، فضلا عن محاولة العبث بنسيجه الاجتماعي. وأنه لم يتجافي وحقائق التاريخ الإنساني أن لا يكون للممارسات الاستعمارية والعنصرية ردة فعلها في الثقافة العربية الإسلامية والتأثير سلبيا فيما عرفتة لقرون من تميز بالإنفتاح الإيجابي علي الآخر. وهذا ما لا يأخذه

في حساباتهم دعاة حرب الأفكار الأمريكيون والمتأمركون. وهم بما يدعون إليه ويضغطون لأحداثه لا يتميزون في شيء عن أسلافهم المستعمرين والمبشرين الذين طالما تحدثوا عن عبء الرجل الأبيض. ولا أظنني مغاليا حين أتحسب من الآثار السلبية لدعاواهم ومداخلاتهم وضغوطهم علي الثقافة العربية الإسلامية. خاصة علي صعيد الجمهور اليائس والمحبط.

سادسا: طموحات الإصلاح العربية :

في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت تلوح في معظم نواحي الوطن العربي تباشير واعدة. إذ شهد الحراك الوطني، كما الفكر السياسي والاجتماعي، نموا متسارعا وتطورا ملحوظا. وكان ذلك هو الشائع في مختلف نواحي العالم الثالث. ويعود ذلك في أهم أسبابه إلي عاملين متفاعلين: تدهور مكانة وقدرات دول الاستعمار القديم، وبالتالي اضطرار صناع قرارها إلي تقديم بعض التنازلات للقيادات الوطنية في المستعمرات، ومحاولة عقد صفقات معها تحفظ بها بعض نفوذها السياسي، ومصالحها الاقتصادية، وتبقي علي بعض مؤثراتها الثقافية.

أما العامل الثاني الذي أتاح لقيادات حركات التحرر الوطني العالم ثالثة أن تكون تنازلاتها المقابلة محدودة إنما كان توفر فرص الاستفادة من تنامي حدة الحرب الباردة فيما بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وطموح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إلي الظفر ببعض تركة دول الاستعمار القديم. وكانت الحركة القومية العربية، التي آلت مقاليد قيادتها لعبد الناصر، في مقدمة الحركات الوطنية الآسيوية والأفريقية التي استفادت يومذاك. ليس فقط لكفاءة القائد الراحل في إدارة الصراع كما يشهد بذلك المؤرخون المنصفون من المعسكرين، وإنما أيضا نتيجة أهمية الموقع الاستراتيجي للوطن العربي في نظر قطبي الحرب الباردة وتنافسهما في ساحته.

غير أن الإدارات والأجهزة الأمريكية باشرت منذ عهد الرئيس ايزنهاور عملية استرداد المواقع التي كانت قد خسرتها دول الاستعمار الأوروبي. فيما كان الاتحاد السوفييتي قد دخل بداية مرحلة العجز عن تطوير اقتصاده وتفعيل واقعة الاجتماع مع سقوط الرئيس خوريتشوف. وبالتالي تزايد قصوره عن الاحتفاظ بالتوازن الاستراتيجي مع القطب الأمريكي المتنامية قدراته وفعاليته. كما كان لممارسات قيادات العالم الثالث، الرسمية والشعبية، والعربية منها في المقدمة، قسط غير يسير من المسؤولية التاريخية عن تراجع فعالية شعوبها، التي منحتها من

الدعم والتأييد ما كان يؤهلها حماية المنجزات المتحققة لو أنها أحسنت إدارة الصراع مع القوي الخارجية والمعارضة الداخلية. كما كان للصراعات اللامجدية التي تفجرت فيما بين التيارات القومية والدينية والماركسية والليبرالية، في معظم نواحي العالم الثالث، وبخاصة الوطن العربي، دورها الفاعل في إضعاف القدرات الشعبية. فضلا عن الدور الذي لعبته عناصر ما بات يسمى الطبقة الجديدة في إجهاض الكثير من الإنجازات التي كانت قد تحققت، وبالتالي إضعاف القدرة علي تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية .

وحين انقلب المد العربي القومي الي جزر بدءا من مطلع سبعينات القرن الماضي تسارع تفاقم حدة أزمات المجتمعات العربية علي مختلف الصعد. كما كان من نتائج ذلك الانحسار تصاعد قدرات وفعالية التيار الأصولي الذي استقوت به أنظمة الردة والأنظمة المحافظة في حربها ضد الحركة القومية العربية والتجربة الناصرية بالذات. الا أن الانتكاسة لم تكن عربية خاصة وإنما هي انتكاسة عامة شاعت في معظم نواحي العالم الثالث .

وهي انتكاسة لا تعود فقط للعوامل الداخلية الذاتية، وإنما كان للعامل الخارجي دوره الفاعل والمؤثر، بل والمحفز لقوي الردة والداعم لها.

وأن يكون الواقع مأزوما في معظم نواحي العالم الثالث، وليس في الوطن العربي فحسب، ففي ذلك دلالة علي أن أزمة الواقع العربي لا تعود مطلقا للطبع العربي، ولا لمكونات الثقافة العربية الإسلامية، كما يدعي ذلك معادو العروبة والإسلام، ومن ردوا مقولاتهم من العرب والمسلمين.

ومما يؤكد صحة ما أدعيه إيداعات النخب العربية العاملة في الجامعات ومراكز الأبحاث الأمريكية والأوروبية المتميزة. وعليه يمكن الجزم بأن لأزمة الواقع العربي جذورها السياسية الاجتماعية، وأن كل جهد لا يستهدف الخلل القائم علي هذا المحور، أو من منظور غير عربي، جهد غير مجد حتي وأن صدقت دوافع وغايات مخططيته ومنفذه.

سابعا: في غياب دراسات وأبحاث وحلول عربية:

النظام التربوي العربي تقليدي لم يستطع التطور ومواكبة التغير الحضاري في الأدوات والطرق والمناهج..... فالمدرسة التي كانت تقدم خدمة التعليم أصبحت اليوم تساهم بدور سلبي من خلال تحويلها إلى مكان تصراع ثقافات المجتمع

وسلوكه. ونظام التعليم العام (المدارس العامة) باتت تعاني جملة مشاكل لاعلاقة لها بها... هي أصبحت عنوان فاضح للنظام الطبقي ترمز إلى الفقر من جهة وإلى البطالة المقنعة من زاوية أخرى فالمعلم الكفو بدء يهرب منها لأسباب عدة مغريات المدارس الخاصة (المرتب والنظام والراحة والامان). المدارس الخاصة أصبحت وجهة الأغنياء للتمايز ومتوسطي الدخل لضمان حد اننى من المساواة.

إن النظر إلى عملية التعليم من الجانب التربوي يضعنا أمام إشكالية النجاح فى غياب دور تربوي إيجابي للأسرة... إن الأسرة هي المدرسة التربوية الأولى إذا أخلت بهذا العمل الاجتماعي والأخلاقي والثقافي فإن المسألة لا تستطيع المدرسة بمشاكلها الحالية تقديم معجزة إنشاء جيل سليم بدون مركبات العنف والنقص والجهل.... إن واجب المدرسة يظل محدود إذا الطالب لا يحترم أبيه وأمه ومطلوب من المدرسة علاج الأمر وغرس الاحترام لولديه.... كثير من المشاكل تحمل للمدرسة وهي لا علاقة مباشرة بها.... المدرسة ليست مصنع لصناعة الصابون... إنها عملية تعليمية إذا فقد أحد عناصرها فليته فلن يكتب لها علامة النجاح الكاملة... إن العنف الأسري ومشاكل غياب الانسجام والتسامح والاحترام وظاهرة الطرق والانحلال كلها معوقات للعملية التعليمية وعقبات تحد من نجاحها.... إن القضاء على مظاهر الغش فى الامتحانات وترسيخ مفاهيم الابداع والحرية والالتزام مسئولية جماعية مسئولية المجتمع بكامله.... الاعتراف بفصل الطلبة الفقراء والأغنياء والمتفوقين والراسبين والمعلمين الفاشلين والناجحين فى مدراس خاصة وعامة معناها لا يمكن الوصول إلى مجتمع خالي من المشاكل... تبقى المدرسة هي النقطة الاضعف فى مواجهة ثقافة التلفزيون والإنترنت غير السليمة....

إن ظاهرة العنف ضد الأطفال سلوك يجب التخلص منه بكل السبل...تبدء بتوعية الأسرة لكيفية علاج القصور فى التعلم وعدم الاستجابة لقيم للتربية والجنوح والمراهقة المبكرة والمراهقة العنيفة.... إن اتباع أسلوب زراعة الخوف بالتخويف هي من أشد المخاطر على تأسيس تربية سليمة وفرد إيجابي.

الحقيقة إن الإرهاب الذي يتعرض له الأطفال فى حياتهم سواء فى المدرسة أو البيت أو الحارة يبقى معهم طوال العمر.. والشئ الوحيد الذي يستطيع الإنسان الواعي أن يفعله هو ان يحمى أطفاله من مثل تلك المواقف وان يكون فعالاً لرفض العنف ضد الأطفال مهما كان السبب !! إنني لا زلت أذكر بالتفصيل الممل المواقف التي تعرضت لها بالضرب المباشر أو الإهانة المفرطة من المدرسين

حتى في سن المراهقه !!! ذاكرتي ايضاً هي كامله بعد اكثر من ٣٥ سنة ليس فقط للمواقف والمدرسين الظلمه وإنما أيضاً لا زلت أذكر استاذ اللغة العربيه الذي كان يحترم الطلاب مهما اخطأوا ويحاول ان يصحح أخطاءنا بدون حتى احراج من باقي الطلاب !!! مقارنه بمدرس الكيمياء الذي ارغمنى ان استنشق غاز يدعى انه يصيب العقم عند الرجال !! السبب انني قد شككت مارحاً بذلك المركب الكيماوي !! نتيجة العنف ضد الأطفال تبقى طوال العمر ولذلك على الحكومات ان تكون على قدر المسئولية وتعتبر العنف ضد الأطفال جريمة سواء كان ذلك في الشارع أو البيت أو المدرسة وذلك حتى يكون هناك أجيال منتجة واعية سعيدة.

ثامناً: الوعي الثقافي ودوره في التصدي للإرهاب :

محاربة الإرهاب يجب أن تكون على المستوى الفكري والثقافي على قدم المساواة مع الجهد الأمني المتميز؛ فالحل الأمني - رغم أهميته - لا يكفي لاجتثاث الظاهرة، بمعنى أن الحل الأمني هو «شرط ضرورة» لكنه بكل تأكيد ليس كافياً.

هذه المقولة، أو ما يشبهها، كانت مرتكر كثير من المقالات والحوارات التلفزيونية التي جاءت كرد فعل على إعلان السلطات الأمنية في المملكة عن تمكنها من إحباط مخطط إرهابي كبير، والقبض على أكثر من ١٧٠ فرداً من الإرهابيين، كانوا يشكلون ٧ خلايا في مناطق مختلفة من المملكة، وقد اتفق جميع المعلقين على أن هذا الإنجاز الأمني قد برهن بشكل لا يقبل الجدل على يقظة العيون الأمنية الساهرة، وقوة أذرعها، وقدرتها على «منع» وقوع الجريمة بشكل استباقي، وليس فقط تتبع الجريمة وكشف مرتكبيها بعد ارتكابها، وهذا - بالمناسبة - هو الوضع «الأمثل» الذي تسعى إليه كل الأجهزة الأمنية في العالم، وقد تمكنت قوى الأمن في المملكة، وفي أكثر من حالة، من تحقيق هذه الغاية كما هو واضح للعيان.

ولعل ما نشرته جريدة «الحياة» نقلاً عن سمو الأمير نايف يؤكد ما ذكرت آنفاً، فقد أبدى سموه كما جاء في الحياة: «عدم رضاه الكامل عن مستوى العمل الفكري أو الاجتماعي أو العلمي أو التربوي والإعلامي، لمواجهة نيات الفئة الضالة وكشف مخططاتها الهادفة إلى زرع الفتنة وتدمير البلاد ومقدراتها الوطنية، معتبراً أن مستوى المعالجة الفكرية ما زال ضعيفاً ولا يوازي الجهد الأمني، لافتاً

إلى أن المأمول به هو تكاتف جميع أجهزة الدولة وأبناء الشعب السعودي والمقيمين على أراضيه، والتوحد في مواجهة الفئة الضالة لحماية الوطن وأهله ومكتسباته.

وأنا من أشد الناس إيماناً بأن «الحل الأمني» لا يكفي، وأن القضية تحتاج إلى مواجهة ثقافية على جميع المستويات يجب أن يشترك فيها الجميع دون استثناء، وليس «طيفاً» معيناً من الأطياف الثقافية في المملكة، غير أن هذه المواجهة الثقافية المطلوبة تحتاج إلى «المعلومة» التي يُعد توفرها منطلقاً أساسياً ومحورياً لمن يريد أن يكتب، أو يدلي بدلوه في مواجهة ثقافة الإرهاب، وغياب هذه المعلومة هو مصدر «شكوى» من قبل كثير من الفعاليات الثقافية.

غير أن الإشكالية تكمن في أن «المعلومة» مثلما هي مهمة بالنسبة لمن يتعامل مع هذه القضية ثقافياً، فهي من زاوية أخرى مرتكز تقوم على «سريته» العمليات الأمنية، «فمباغطة» خلايا الإرهاب تتطلب بأن تبقى هذه المعلومة «سرية» كي يكون ممكناً منع الجريمة قبل وقوعها، والانتقال من مرحلة «الوقاية» من هذه الخلايا الإرهابية إلى مرحلة «مهاجمتها» وهي ما تزال قائمة لم تصل بعد إلى مرحلة النشاط العملي، مثلما كان وضع الخلايا السبع التي قبض على أفرادها مؤخراً.

والتعامل بموضوعية مع هذه «الإشكالية» فإن من الضرورة بمكان أن نعمل على إيجاد «منشأة» تعنى بالتعامل مع المعلومات عن الإرهاب تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالأجهزة الأمنية، بحيث تكون مهمتها «التنسيق» مع أجهزة الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب، لنشر ما يمكن أن يُنشر ولا يضر بالحالة الأمنية، ونحن بذلك «نرتقي» بالمواجهة الثقافية بدلاً من الاكتفاء بجهود «لجان المناصحة» التي ثبت الآن عدم فعاليتها كما تشير أرقام تطور وتفاقم هذه الظاهرة، وبعد أن كشف سمو الأمير نايف في نفس التصريح لجريدة الحياة أن الإرهابي الذي بويع تحت الكعبة كان مقبوضاً عليه من قبل السلطات الأمنية، وأطلق سراحه بعد أن أظهر التوبة بعد «المناصحة»، غير أنه عاد إلى غيئه من جديد..

وأنا على يقين من أن العاملين في الأجهزة الأمنية لديهم الكثير من المعلومات التي يمكن نشرها، ونحتاجها «بالحاح» ككتاب ومتقنين لمواجهة هذه الظاهرة، كما أن من المناسب أن يكون من مهام هذه المنشأة - أيضاً - تخصيص خبراء في الفقه وفي العلوم الاجتماعية وكذلك علم النفس، وغيرها من العلوم والتخصصات المساعدة، للتعامل الثقافي مع هذه الظاهرة ودراستها من جميع جوانبها، وإثراء

الباحثين والمتخصصين بنشر وتوفير الإحصاءات التي من شأنها تقديم خدمات «مساندة» للمهتمين وصولاً إلى اجتثاث هذا الوباء الفكري الخطير ثقافياً، ف«لجان المناصحة» ثبت الآن أنها كـ«آلية» تنويرية وتنقيفية لا ترتقي إلى تعقيد وتنظيم ظاهرة الإرهاب التي نواجهها، ولابد من التفكير في طريقة أخرى أجدى وأكثر فعالية في مجال المواجهة الثقافية، كدمج هذه اللجان - أعني لجان المناصحة - في «مؤسسة» ذات كيان تنظيمي مترابط ومتكامل، تدار بشكل مختلف، وتمارس قضية المواجهة الثقافية مع الموقوفين في قضايا الإرهاب «باحترافية» تواكب متطلبات وتعقيدات الوضع الراهن، كما يجب ألا يقتصر أعضاؤها على طلبة العلم الشرعي فقط، وإنما يجب أن تضم مختصين من جميع الاختصاصات والأطراف الأخرى، وتدار كمؤسسة متخصصة، تماماً مثلما هو عليه العمل في «مؤسسات» الدول الأرقى حضارياً التي تتعامل في مواجهة هذه الأمراض، أو الوقاية من الأوبئة التي تواجهها البشرية.

مراجع الفصل التاسع

- ١- أحمد شوقي الفنجري: التطرف والإرهاب، سلسلة المواجهة - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٩٣.
- ٢- يوسف القرضاوي: الصحو الإسلامية بين الجمود والتطرف - ط٢ - الوفاء للطباعة - المنصورة - ١٩٩٢.
- ٣- حسين أحمد أمين: الشباب وأزمة التطرف، سلسلة المواجهة - القاهرة - الهيئة العامة للكتاب - ١٩٩٣.
- ٤- على ليلة: الشباب العربي، تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف - القاهرة - دار المعارف - ط٢ - ١٩٩٣.
- ٥- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٢ - القاهرة - ١٩٩٣.
- ٦- على ليلة: الشباب العربي، تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف - القاهرة - دار المعارف - ط٢ - ١٩٩٣.
- ٧- جمال زهران: الدور السياسي للقضاء المصري في عملية صنع القرار، دراسة الحقبة الأولى للرئيس مبارك - دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية - مرجع سابق.
- ٨- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٢ - القاهرة - ١٩٩٣.
- ٩- عبد العزيز الغريب: التربية وظاهرة العنف السياسي - مرجع سابق، ص ٧٥.
- ١٠- أمينة الجندي: التطرف بين الشباب، دراسة ميدانية - القاهرة - مجلة المنار - العدد (٥٨١) مارس ١٩٨٩.

الفصل العاشر

كيفية مواجهة الإرهاب والتصدي له

- ١- مقدمة.
- ٢- لماذا الإرهاب؟
- ٣- كيفية مواجهة الإرهاب والتصدي له.
- ٤- سبل مكافحة الإرهاب.
- ٥- بعض السبل الأخرى التي تساعد على القضاء على الإرهاب.
- ٦- دور المؤسسات المجتمعية في التصدي للإرهاب:
 - الإسلام... والتصدي للإرهاب.
 - الأسرة... والتصدي للإرهاب.
 - المدرسة... والتصدي للإرهاب.
 - المؤسسات الأمنية... والتصدي للإرهاب.
 - المعلومات... والتصدي للإرهاب.
 - المؤسسات الإعلامية... والتصدي للإرهاب.
 - الحكام... والتصدي للإرهاب.
 - علماء الدين... والتصدي للإرهاب.
- ٧- المجتمع الدولي ومكافحة الإرهاب.
- ٨- مكافحة الإرهاب إلى أين؟

الفصل العاشر

كيفية مواجهة الإرهاب والتصدي له

١- مقدمة :

سلطت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م حين هُوجمت عدة أهداف في الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل مجموعات إرهابية، وما صاحب ذلك من تداعيات وردود فعل على مستوى العالم أجمع الضوء على ظاهرة الإرهاب إلى الحد الذي ذهب فيه الكثيرون إلى عدّ هذه الهجمات نقطة تحول في منظور المجتمع الدولي إلى هذه الظاهرة سواء من حيث الدوافع أو الأساليب والنتائج، ومع ذلك تبقى حقيقة أن ظاهرة الإرهاب كانت وما تزال سمة بارزة في المجتمع الدولي، فقبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م قلما يمر شهر أو شهران دون أن تقع عملية إرهابية في مكان ما من الساحة الدولية، ومن ثم تحتل هذه العملية مركز الاهتمام في الوسائل الإعلامية، وتحظى بجذب انتباه واهتمام الشعوب في كافة أنحاء المعمورة، وتأتي خطورة الإرهاب من احتلاله دوراً في الصراع السياسي الداخلي والدولي حيث يلجأ إليه أحد أطراف النزاع من دول ومنظمات لتحقيق أهدافه السياسية والتعبير عن موقفه وإعلانه تجاه قضايا سياسية معينة.

ويأتي عنصر الإثارة في العمليات الإرهابية ليزيد من تأثيرها النفسي لدى الشعوب ووقعها لدى صناع القرار السياسي، خصوصاً في وقت احتل فيه الاستقرار السياسي الأولوية في ترتيب الأهداف الوطنية، ومما يجعل العمليات الإرهابية ملحوظة التأثير نوعية الضحايا التي تقع جراء العمليات الإرهابية والأساليب المستخدمة، فالحروب تحكمها قواعد وأعراف دولية تحد من تأثيرها المدني، أما الأعمال الإرهابية فهي حروب بغير قواعد أو قوانين، تجري فيها مهاجمة الأهداف المحددة، وقد يكون أحد ضحايا الهجوم إنساناً ليس له أي علاقة مباشرة بالصراع، بل قد لا يعلم شيئاً عن الصراع ذاته.

لقد استخدم الإرهاب كوسيلة للتأثير على القرار السياسي، وقد يأخذ هذا التأثير شكل إلغاء القرار، أو تعديله، أو اتخاذه بما يتفق وغايات الجماعات والمنظمات الإرهابية، وأصبح الإرهاب وسيلة لا يقتصر استخدامها على المنظمات الإرهابية فحسب، بل تلجأ إليه حتى الحكومات من وقت لآخر كوسيلة للتأثير السياسي على الدول الأخرى، وهذا بدوره أتاح لدول صغيرة ومحدودة الإمكانيات القدرة على التأثير في السياسات الدولية بما في ذلك سياسات الدول الكبرى.

إن الإرهاب في نظر الغالبية من الناس، مرفوض تماماً في حد ذاته، مهما كان نبيل دوافعه أو شرف بواعثه، فهو جريمة ضد الإنسانية، وهو وسيلة لا تبررها أية غاية، شأنه في ذلك شأن الجريمة العادية، وتزيد على الجريمة العادية بأنها تشكل خطراً عاماً يهدد الأمن القومي للدول. ورغم هذه السمة الشريرة للإرهاب فإن تأثيره السياسي قد تعاظم في السنوات الأخيرة في كثير من الدول والمجتمعات حتى أصبح ظاهرة تفرض على المهتمين بالسياسات الدولية التوقف عندها ودراستها بشكل موضوعي، يحدد المفهوم ويشخص الأسباب ويميز بين المواقف المختلفة تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي وسبل مكافحته.

وتدخل دراسة الإرهاب الدولي ضمن مجال الصراع السياسي سواء في المستوى الدولي أو المحلي، ذلك أن الإرهاب يعد «رد فعل عنيفاً يهدف إلى إرغام العدو على تحقيق المطالب التي يرغب في تحقيقها الفاعل الإرهاب الدولي لا يمثل بدعة أو مستجداً في المجتمع الدولي، فقد استخدم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ضد أهداف محددة بما فيها رؤساء الدول. ولكن مظاهر النشاط الإرهابي قد زادت بشكل غير عادي في القرن العشرين سواء في عددها أو في نطاقها الجغرافي أو في وجود العديد من المنظمات الإرهابية ولا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة، حيث سادت العالم سلسلة من أعمال العنف.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الإرهاب سلسلة من أعمال العنف، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الإرهاب الدولي أصبح ظاهرة يمارسها حوالي (٣٧٠) منظمة إرهابية تمارس نشاطها في (١٢٠) دولة.

في حين أشارت دراسة أخرى إلى أن عدد المنظمات الإرهابية أكثر من ذلك إذ بلغت عام ١٩٨٨م (٢١٧٦) منظمة منها (٥٠٦) في آسيا. (٢٢٩) في أفريقيا، (٧٣٨) في أميركا اللاتينية، (٦٥٥) في تركيا، (٨٠) في أميركا الشمالية، (٣١٩) في الدول الغربية.

مع ذلك لابد من الإشارة إلى أن بعض المنظمات الإرهابية الدولية ذاتة الصيت بدأت تعيد النظر في استراتيجيتها الإرهابية في السنوات الأخيرة، وذلك أما بسبب الإجراءات الأمنية الدولية التي اتخذت لمكافحة الإرهاب، أو بسبب التغير في واقع السياسات الدولية خصوصاً تلاشي الحرب الباردة والتغيرات التي طرأت في المعسكر الاشتراكي، على سبيل المثال - لا الحصر - تعود آخر عملية مهمة للجيش الأحمر الياباني إلى عام ١٩٨٨م عندما قام بتفجير سيارة مفخخة أمام ناد

عسكري أميركي في نابولي مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص، ويرى أستاذ ياباني (هيدكي شيموتو) أن الجيش الأحمر الياباني لن يستخدم العنف مجدداً إذا أراد معاودة نشاطه، حيث يسعى من تبقى من عناصره إلى التمرکز مجدداً في اليابان لخوض صراع سياسي يتمحور حول الدفاع عن الدستور السلمي الذي اعتمدته اليابان بعد الحرب.

٢- لماذا الإرهاب ؟:

يبدو أن العالم بقي غير متنبه أو غير آبه أو غير مكتوٍ بجحم الإرهاب منذ اتفاقية جنيف لسنة ١٩٣٧، للحماية من الإرهاب لأن ضحاياه كانت في معظمها من دول العالم الثالث المتخلفة التي لا يكثر أحد بالأمها أو طموحاتها ولا أحد يستمع إلى صيحاتها أو استغاثاتها ولم يجزع لما لحق بقراها ومدنها ومساكنها وخيراتها من نهب ودمار.

والأكيد أن العالم الحضاري المتقدم لم يشعر بهول الخطر الداهم ولم يستيقظ إلا بعد الهجوم على ستاد ميونخ في أثناء دورة الألعاب الأولمبية ومقتل أحد عشر رياضياً من الوفد الإسرائيلي، والهجوم على مطار اللد وقتل المدنيين، فقامت الدنيا وبدأت الحملة بزخم ضد الإرهاب بكل حماس واحتشد العالم يبحث موضوع الإرهاب في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي بدأت المناقشات حوله سنة بعد أخرى بدءاً بقرار الجمعية العامة رقم ٣٤٠٣/٧٢ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء لجان للغوص في أعماقه لضربه والقضاء عليه.

وهناك حدث آخر إرهابي غطى على كل ما قبله من أحداث إرهابية ألا وهو ١١/٩/٢٠٠١ الذي ولد حرباً تحالفية صبّت كل حممها على أفغانستان تلاها حرب تحالفية أخرى تم فيها احتلال العراق عسكرياً وسحق نظام صدام حسين وسحقت معه العراق.

إن الحرب على العراق وأفغانستان سوف تعيد إنتاج الإرهاب وتخلق أجيالاً جديدة من الإرهابيين تتحدى الخطرسة الأمريكية وقد تدفع إلى القيام بأعمال إرهابية داخل أمريكا يتجاوز أثرها بكثير أحداث ١١/٩/٢٠٠١. كما قد تؤدي إلى انتشار الأسلحة الكيماوية لأنه لا يتوفر لدى المستضعفين وسائل أخرى لردع أقوى دولة في التاريخ. وأوضح "شومسكي" أن سبب الإرهاب يعود إلى إصرار أمريكا استخدام القوة لتغيير الأنظمة المارقة رغم تصريحاتها بأنها ستجعل من العراق نموذجاً يحتذى به في المنطقة للديموقراطية والانفتاح؛ وإذا لم يحتذ الآخرون بعدئذ

بالعراق طوعاً فالزجر غير مستبعد والقهر كذلك. وكما يقول المثل لدى الحرائثين في الأردن "أول الرقص حجلان"، فإن الحجلان بدأ في سوريا أو حول سوريا بعد أن أدرك السامر الصباح في العراق.

إن الأسباب التي تساعد على نشر الإرهاب تشير إلى أن هناك حالة غير صحية متدهورة في النظام الدولي القائم وهناك أزمة حادة توجع الضمير وتتفه الأخلاق يبرز فيها التناقض الصارخ بين:

- نصوص المواثيق من مبادئ سامية وقيم رفيعة تكاد ترقى إلى مستوى القدسية لطهارتها ومثالياتها.

- وبين ما يظهر من الممارسات والسلوك العملي التي لا تدل إلا على التكر لتلك القيم والمثاليات.

هذا التناقض هو السبب للجوء إلى الإرهاب ليس كعنف مجنون بدون حدود أو محددات وإنما كصرخة من الأعماق تشق الصدر مدوية احتجاجاً على هذا التناقض الفظيع بين النص والتطبيق. والأمثلة لا تحصى من كثرتها. فقد فشل النظام الدولي في تحقيق المطالبة المشروعة للحركات والقوى الوطنية المُمْتَطِفَة من قبل القوى الاستعمارية التي تنكر عليها حقها في تقرير المصير وتحجر عليها وتغلق في وجهها كل منافذ التعبير بل وتقمعها وتدفعها إلى الاستسلام بالقوة "المفرطة" ولا يبقى أمامها إلا الإكراه على ارتكاب العنف لعلها تخترق الأطواق لتحرك الضمير الإنساني أينما كان لعله يتنبه إلى الفظائع والحمم النازلة على رأس هذه الحركات الوطنية.

بالإضافة إلى التناقض السابق، لا يتوفر الحزم في وقف المخالفات وردع الانتهاكات بفرض عقوبات رادعة ضد كل عايب. إن التسيب الدولي هو الذي يُغري المفترى والإرهابي والمبارق في المجتمع الدولي بالإضافة إلى القتل والمرتزقة والمتعصبين عرقياً أو دينياً على التماذي بخرق القانون الدولي وانتهاك سيادة الدول الأخرى بوسائل لا أخلاقية كالتهديد والابتزاز والاختطاف - وكلها أعمال إرهابية - هذا التخاذل الدولي في الردع وهذه الصلافة في خرق القوانين لن تسؤدي بالعالم إلا إلى الكوارث، فالإجرام يستشري حين يغيب القانون ويستفحل العنف حين يُعطَل الردع.

ومن الأسباب الناشرة للإرهاب ضلوع الدول وتواطؤها مع منظمات إرهابية دولية فتساعدوها وتضع تحت تصرفها استغلال مكانة الدولة للتغطية من أجل

تخطيط العمليات الإرهابية وتنفيذها. هذا بالإضافة إلى أن بعض الدول التي تتظاهر بغير ما تبطن فتمارس الإرهاب من خلال دول أخرى وبكل خبث ودهاء.

وبما أن الإرهاب مرض خطير فهو يتكاثر وينتشر في المجتمع كما تنتشر الخلايا السرطانية الخبيثة في الجسم المصاب، وتكاثرت الشبكات، وقفزت إلى أرقام تتكاثر يومياً لا توفر أية دولة ومن أشهرها: القاعدة التي أصبحت على كل لسان ودخلت جميع اللغات وتردد اسمها أكثر من أي شيء آخر؛ وكما يقولون أن بعض المنظمات الفلسطينية شتتاً ذلك أم أبينا هي إرهابية "إنها عنزة ولو طارت"، واللي مش عاجبه يشرب من البحر!! أو عليه متابعة أخبار المؤتمر الدولي في شرم الشيخ في الأسبوع الأول من حزيران/٢٠٠٣؛ والجيش الأحمر الياباني، ومنظمة الألوية الحمراء الإيطالية، ومنظمة الجيش الجمهوري الإيرلندي، ومنظمة الجيش الأحمر، وبادر ماينهوف الألمانية، ومنظمة آيتا الباسك الأسبانية، وشبكات إرهاب الموساد، و.... و.... وهناك تعاون في كثير من الحالات بين شبكات الإرهاب.

إن التقدم التكنولوجي فتح آفاقاً أمام انتشار الإرهاب لم يكن يحلم بها أي إرهابي من قبل، فأصبح الإرهاب متمكناً علمياً من دقة التصويب على أهدافه وبالمقتل. وأخطر ما في الأمر هو إمكانية حوزة الإرهاب في وقت ما ومكان ما على أسلحة الدمار الشامل.

يساعد على انتشار الإرهاب المواقف السلبية لبعض الدول التي تنعدم عندها الجدية والصرامة والتعاون في مكافحته لأمر في نفس يعقوب.

وأصبح هناك ظاهرة انتشار مؤسسات تشكل غطاءً للتمويه على الإرهاب والتستر عليه وحمايته ومساعدته وتقدم له الخبرات تماماً كالوحدات الاستخبارية ولكنها واجهات إرهابية. مثل الواجهات التجارية وحتى الرياضية.

والمتتبع لأسباب الإرهاب سيلاحظ أن بدايات العمل الإرهابي لم تكن إرهابية، بل إن التطورات التي مر بها العمل جعلت منه إرهابياً أو أن معالمة الإرهابية لم تظهر في مراحل الجنينية أو الطفولية إنما تظهر بعد بلوغ نضج محدد. فالأمر يحتاج إلى عوامل سيكولوجية وبيئية ملائمة، وقد ثبت أن الجمهور - وعن غير تخطيط وغير قصد- هو الذي يدفع بحركة ما إلى الإرهاب حينما لا يفسح لها مجالاً لانتشارها أو للإيمان بها، وعدم ميله لها غير راغب في طروحاتها. وبالتالي فكأنه يحكم عليها بالعزلة. وحين تتعزل الحركة تبدأ المعالمة الإرهابية بالظهور عليها وكأنها بلغت سن النضج الإرهابي ووجدت البيئة الصالحة له فتسقط عنها

الأقنعة كأنها "شرنقة" اكتملت مراحل نضجها من بيضة إلى فراشة إلى دودة وهكذا!!

وعندما قبل أهالي منطقة الباسك الأسبانية ما عرضته عليهم الحكومة بعد وفاة الجنرال "فرانكو" وهو الحكم الذاتي بدلاً من الاستقلال أسقط في يد حركة ETA فانفصل عنها الجمهور فانعزلت ونزلت تحت الأرض تمارس الإرهاب. ونفس العزلة فرضها الشعب الفرنسي على اليسار الفرنسي بعد أحداث سنة ١٩٦٩ فلجأت أجنحة منه إلى العنف الإرهابي. تتحول الحركة إلى حركة مضادة فيتخلى عنها الجمهور فتظهر فيها الأفكار الراديكالية ثم تنعزل عن مجتمعاتها.. وكاد حزب البعث في سوريا أن يمر في نفس المراحل بعد أن قامت الوحدة المصرية السورية سنة ١٩٥٨ لولا أنه استطاع الوصول إلى الحكم بسرعة قبل أن يعزل جماهيرياً.

وكذلك حزب البعث العراقي تمكن بدوره من الوصول إلى السلطة. وهنا يمكن الدخول في الموضوع من زاوية أخرى وهي "إرهاب الدولة" والانتهاكات الموجهة إلى النظام العراقي الحاكم وحتى سقوطه في شهر نيسان / ٢٠٠٣، وهي تهمة إرهاب الدولة التي أودت إلى ما تم التوصل إليه. ثم بدأت تتوجه أصابع الاتهام إلى سوريا وبدأت ممارسات الضغوطات عليها خاصة وأن سوريا مدرجة على القائمة الدورية للدول الإرهابية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية والسائرون معها -وفي معظم الحالات سيروية تلقائية-. إن سخط الحاكم الأمريكي "بريمر" السابق للعراق - والذي أشغل أهم منصب قيادي أمريكي يوجه الأجهزة الأمريكية المسؤولة عن ملف الإرهاب- على حزب البعث العراقي يقع في "سيروية" تحول الحركات أو الدول إلى الإرهاب بما فيها إرهاب الدولة. ولا بد من التأكيد هنا على براءة الجمهور من هذا التحول ولا يمكن اتهامه بمسؤولية هذا التحول. ولم يحصل قط توجيه التهمة إلى شعب. وهنا وقع ما كان غير متوقع أبداً أي السقوط في الشباك واتهم الشعب العربي والدين الإسلامي بالإرهاب، إذ لا يمكن إغلاق العيون وصم الآذان عن موجة السخط العالمي على العرب والمسلمين - وبديبلوماسية مسمومة- ليس كل العرب وليس كل المسلمين وليس كل الإسلام.

وعودة إلى "العزلة" المولدة للإرهاب، فقد تكون هذه العزلة طوعية تقوم بها الحركة اجتهداً منها وبكامل إرادتها فهو بالتالي أمر يتعلق بمسؤوليتها هي وليس غيرها. ولكن قد تحصل العزلة قهراً تمارسه السلطة القائمة الرسمية ضد الحركة فلا تجد مجالاً إلا النزول تحت الأرض ومواجهة القهر بالعنف، أو عزله نتيجة بطش تمارسه قوى الاحتلال ضد الحركة فتلجأ حينها إلى العنف والإرهاب وهذا ما

حصل للجيش الأحمر الإيرلندي. ولكن وعلى سبيل المثال بالنسبة للجزائر، فرض الاستعمار الفرنسي العزلة على الشعب الجزائري أدت إلى الانفجار الذي هو ثورة التحرير - ومن النذالة تسميته إرهاباً - لا بل إن إطلاق هذه التسمية على ثورة الجزائر هو الإرهاب بعينه!! ولكن الأمر الذي وقع في نهاية ١٩٩١ لجبهة الإنقاذ الإسلامي أصبح الشغل الشاغل للجزائريين والعرب والعالم وأنشدت كل أنظار العالم إلى الجزائر حين وقع الصدام المرير المدمر بين السلطة وجبهة الإنقاذ الإسلامي ومن ينضوي تحت مظلتها. فكادت أن تهلك الجزائر على يد أبنائها إذ استشرت عمليات العنف والعنف المضاد بإرهاب تقشعر له الأبدان. وأصبح الكل منعزلاً والأسوأ كان انعزال السلطة!

قال ابن تيمية: "إن الله لينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة على الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة"، وقال مبعوث فارسي حينما رأى عمر بن الخطاب قائماً تحت شجرة بلا حراسة وهو من دانت له الأرض من أقصاها إلى أقصاها "حَكَمْتَ فَعَدَلْتَ فَأَمِنْتَ فَنَمَتْ". إن الدولة التي بلا هبة والتي لا تصون الحق ولا تثبت العدل تضم جموعاً شتى من الغضبي والمغضبين والمغضوب عليهم، فهي دولة ضالين غير مأمونين ولا آمنين. إن الانسداد في الحكم بالإضافة للشعور الطاعني بانعدام العدل تخلق التشرذم والعمى في التعصب الرهيب الذي تنهوى أمامه بنيات الأمل والأمن فأضحيا خيال مآته في حقل تتعق فيه الغربان وبؤم الشؤم). ويتحول الوطن إلى أشبه بالطلل تعشش فيه العقارب والأفاعي بعد أن هجره مواطنوه إما هجرة جسدية وإما هجرة روحية وهي الطاغية. وأية نشوة أصابت تلك الأرملة العربية المسلمة والتي مسقط رأسها في أعماق الريف، حينما حصلت هي وأيتامها على هجرة إلى كندا إذ إن الدنيا كلها كانت بالكاد تتسع لفرحتها وهي تضم الأطفال تحت جناحها!!

٣- كيفية مواجهة الإرهاب والتصدي له :

علينا أن نتفهم حالة الغضب والإحباط التي يعاني منها الإنسان العربي والمسلم نتيجة الشعور بغياب العدالة والظلم الواقع عليه. وفي نفس الوقت علينا أن ندرك أن حل الأزمات ليس بالعنف أو بالإرهاب وإنما بالعمل العقلاني المدروس ومخاطبة العالم بالمنطق واللغة التي يمكن أن يستوعبها ويقبل بها. إن القتل والإرهاب وأخذ الرهائن لا يُحقق التحرير بل أثرها سلبي على القضية حتى ولو كانت عادلة ما دام أن المفهوم العالمي الغالب لا يمكن أن يقبل بها. فما هي الحكمة إذن من اقتراف تلك الأعمال، وما هي الفائدة!! لا ذنب لذلك الأمريكي الدبلوماسي

الذي اغتيل في عمان في العام الماضي الذي كانت مهمته تقديم العون للفقراء. أن الدين الإسلامي لا يمكن أن يسمح بذلك.

وعلى الشباب المزيد من الوعي، وعلى الأجهزة الرسمية خاصة- قبل وسائل المجتمع المدني- أن تتورّ الشباب باستمرار بالحقائق والمنطق حتى لا يصفو الجو لأجهزة الخبث المضادة فتجذب الشباب إليها بشعاراتها البراقة فتستغلهم لأهداف لا علاقة لها لا بالدين ولا بالوطن ولا بالقضية. وما الفائدة من تكسير إشارات المرور أو تحطيم واجهات المحلات التجارية أو حرق السيارات! إن الشباب العربي المسلم يعيش مشكلات متعددة قد لا تعذر السلطة على فشلها أو عجزها في حل مشكلات البطالة والفراغ.. إن الشباب يعيشون في نسبة بطالة عالية، يعيشون في فراغ روحي وفكري وديني وحتى في فراغ رياضي وكلها مسؤولة عن الإرهاب. فليس هناك في المجتمع من يقوم بواجبه تجاههم كما ينبغي ابتداء من البيت إلى المدرسة إلى الجامعة إلى وسائل الإعلام.

والمسألة بالنسبة للشباب ليست مسألة فقر أو ثراء، هي المقارنة بين الذات والغير وهنا يتولد الشعور بالحرمان والتهميش، الأمر الذي يحول الشاب إلى قنبلة متفجرة يمكن استخدامها في أية لحظة وفي أي مكان. والتطرف هو الأب الشرعي الذي يبدأ أولاً بفكرة تلمع في الذهن ثم تتحول في الجو الخصب إلى براكين. ولو تتبعنا المنطق العسكري في رسم الخطوط الهجومية والخطوط الدفاعية لتوصلنا إلى خطوط الدفاع التالية ضد الإرهاب:

- خط الدفاع الأول: هو التعليم في المراحل المتتالية: روضة، ابتدائي، ثانوي، جامعي.
- خط الدفاع الثاني: الإعلام بجميع وسائله المقروءة والمسموعة والمرئية الرسمية والخاصة.
- خط الدفاع الثالث: الثقافة.
- خط الدفاع الرابع: الحرمان وغياب العدالة.
- خط الدفاع الخامس: المشاركة السياسية أي الديمقراطية.

وإذا لم يشعر الشاب بقيمته، وإذا لم يكن مليئاً بالقيم ومفعماً بالأمل بأن له مكاناً في وطنه وحصّة فيه حسب كفاءته، وإذا لم تكن الفرصة مفتوحة أمامه في مختلف الميادين فالتوقعات ستكون سلبية لن تنعكس إلا سوءاً على مجتمعه ومن ثم على المجتمعات الأخرى. وكم تعاني الكثير من الدول من هجرات العمالة غير

المشروعة التي كثيراً ما "يَنفَقُ" فيها الشباب إما في البحر غرقاً أو على الشواطئ صيداً أو في الجبال العالية المغطاة بالثلوج برداً.

كما أن مواجهة الإرهاب تتطلب خط دفاع سادساً وهو المشاركة الدولية بتحمل مسؤولية جماعية تقتضي تكاتف الجميع سيما في المنطقة العربية من هذا العالم وملاحقة الإرهابيين أينما كانوا. فالجريمة التي ارتكبت في الرياض بتفجير المجمعات السكنية بسيارات مفخخة وسائقيها، والجريمة التي لحقتها بعد يومين في الدار البيضاء في المغرب؛ قام بها شباب لم يفقدوا فقط الأمل بل كل شيء قبل أن يُجندوا لمثل هذه الأعمال، وهي جرائم لا علاقة للإسلام بها- ولكن ربما الإسلام المسيس.

وما زالت المواقف الرسمية العربية تجاه الإرهاب رغم صرامتها وحزمها في مواجهته تفتقر إلى تفهم الموقف العالمي تجاه الإرهاب الذي هو بدوره يبادلها الافتقار إلى تفهم حقيقة الإرهاب في البلاد العربية وكلا الطرفين فقراء في التواصل مع الشباب والأجيال الصاعدة

وعن معرفة تأثير ظاهرة الإرهاب على الشباب الجامعي ففي دراسة علمية رصدت الواقع الديني لدى الشباب الجامعي أكدت على أن الوعي الديني مزيف نتيجة لعوامل متعددة منها اقتصادية واجتماعية وسياسية وعالمية، وقالت إن كل هذه العوامل تؤدي في النهاية إلى تقوية الجماعات الإسلامية وتيارات العنف والإرهاب، بل وتمهد لقبول الدولة الإسلامية في المنطقة العربية، ونقول عبير أمين فريد في دراستها العلمية والتي حصلت من خلالها على الماجستير من جامعة عين شمس أن الوعي لدى الشباب الجامعي يعاني من أزمة تزييف، حيث فقد العقل لدى هؤلاء الشباب قدرته على النقد، واتسم الوعي بأنه جزئي ونصفي ونقلي ومرتبطة بالمصلحة القريبة المحققة، بل إنه فاقد للرؤية الكلية والقدرة على التأويل بما يتواءم مع مستجدات العصر، كما أن الوعي لدى هؤلاء الشباب يتضمن معارف تكرر الفكر الغيبي والخرافي وسيادة القدرية والابتعاد عن التفكير العلمي مما يعوق تنمية الفرد والمجتمع أيضاً.

و رأت الدراسة تأثير الوعي الاقتصادي لدى الطلاب بالخطاب الديني السائد والذي أسهم بدوره في تزييف وعيهم ببعض القضايا الاقتصادية كقضية الفقر التي أرجعوها إلى أسباب قدرية ترتبط بإرادة الله ولم يكونوا واعين بالدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية وموقعها من العولمة في إنتاج الفقر وترسيخه في مجتمعنا،

كما رأت الدراسة أن أهم أسباب تزييف الوعي الديني لدى الشباب هي الرأسمالية والانفتاح الاقتصادي وتراجع دور الدولة عن الأخذ بأيدي الشباب في صنع مستقبلهم فالشباب غير مطمئن على غده ومستقبله، ومن الأسباب أيضاً العولمة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على سياسات الدول وعلى شؤونها الداخلية فتراجعت الدولة القومية في ظل العولمة، وأيضاً من العوامل التي ساعدت على تزييف الوعي الديني الفقر والتوهان الثقافي والإعلامي المتخبط بين فيديو كليب فاحش وممارسات جنسية عبر الانترنت وبرامج وثيقة سلفية لا تنظر لواقع المجتمع ولا تناقش قضايا الناس بموضوعية ومنهج علمي وأيضاً شعور الشباب بأن الإسلام أصبح العدو الذي تحاربه أمريكا جعلهم يتمسكون بكل ما هو تراثي وسلفي، أيضاً من العوامل البطالة وعدم القدرة على الحصول على فرص عمل في المستقبل، كل هذه العوامل أدت إلى إحساس الشباب بالاغتراب، وجعلته يبحث عن هوية تحمي ذاته، فكانت الأيديولوجية الإسلامية، فأخذها الشباب كإطار مانع للهوية، وهو ما أستغله المتطرفون والتيارات الدينية فنشرت شرائط الكاسيت بما فيها من تدمير لأعمال العقل، وفي الوقت نفسه لم تتطور البرامج الدينية بل ساهمت في مزيد من تزييف الوعي، فلم تناقش القضايا الحياتية الكبرى مثل قضية الفقر، كذلك انتشرت كتب تعمل على الاعتقاد بالخرافات والطاعة العمياء لرجال دين جدد استطاعوا بأساليبهم العصرية جذب الشباب ذوي العقول الفارغة.

وعن تقديم العلاج اللازم للشباب الجامعي من ازدياد انتشار ظاهرة الإرهاب بينهم فقد دعت وكالة وزارة التعليم العالي الكويتية الدكتور رشاد الصباح الجهات المسؤولة عن الشباب إلى الوقوف صفاً واحداً في وجه الأنماط الفكرية والمظاهر الثقافية التي تهيئ لنشأة الإرهاب والتطرف، وقالت في كلمة أفتتحت بها فعاليات مؤتمر مصاحب للمؤتمر الدولي الأول للأبعاد التربوية لعلاج ظاهرتي الإرهاب والتطرف أنه ما من إنسان واع حر الضمير يمكن أن يبرر أو يتعاطف مع آفات مشينة ضربت أماكن عديدة من العالم إلا ظواهر الإرهاب والتطرف والغلو وما يقترفها من سلوكيات تقوض الأمن والسلام، كما أضافت أن هذه الظواهر يقدم عليها ويتخلق بها أناس محدودو الرؤية ضيقو الأفق شعارهم العنصرية ونبذ الغير وتسفيه الرؤى والموروثات الثقافية دونما اعتبار لقيمتها الحضارية.

من جانبه ذكر المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيكو) الدكتور عبد العزيز التويجري في كلمة الافتتاح للمؤتمر الدولي حول الأبعاد التربوية لعلاج ظاهرة الإرهاب والتطرف أن فئة الشباب أكثر الفئات

تعرضاً لتأثيرات الأفكار المتطرفة التي تشحن النفوس بالكراهية والحقد، وتدفع نحو ارتكاب الجريمة ضد المجتمع وضد الإنسانية جمعاء، وأن انحراف الشباب يؤدي إلى الوقوع في براثن التطرف كما أن الانحراف يأتي من الفراغ الذي لا يستغل بشكل ايجابي، وإنما يستغل بما لا ينفع ولا يفيد.

وقال التوجيهي إن من المشكلات الكبرى التي يهتم بمعالجتها خبراء التربية والتعليم والتي تشغل أذهان صانعي السياسات التربوية استثمار أوقات الفراغ لدى الشباب، ومضيفاً أن المنهج القويم لحل هذه المشكلة هو أن تمتد آثار التربية والتعليم إلى خارج المؤسسات التعليمية لتشمل العملية التربوية أوقات الشباب في المؤسسات التعليمية وخارجها، وأنه كلما استثمرت أوقات الشباب استثماراً جيداً في غير ما إرهاب أو إكراه أو ضغط كان ذلك حصانة للشباب ضد المؤثرات المدمرة الشخصية ووقاية من المخاطر التي تحاصر الشباب عندما لا يجد ما يملأ به أوقات فراغه.

من جهته قال الأمين العام للجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عبد العزيز حسن الجار الله في كلمته في المؤتمر الدولي للأبعاد التربوية لعلاج ظاهرة الإرهاب والتطرف أن الشباب ركيزة الأمة التي تستند إلى تفوقها بعد توفيق الله عز وجل في صناعة وجه ايجابي لمستقبلنا، وأكد أن مشاركة الشباب في صناعة مستقبلهم ستكون أفضل خطوة لمكافحة الإرهاب والتطرف الذي يقوض أمتنا، مشيراً إلى أن احتواء الشباب بشغل وقت فراغهم هو أفضل احتواء يصب في بناء الوطن وإيمانه وقال نائب رئيس المنظمة العالمية لاستثمار أوقات الفراغ بالعلوم والتكنولوجيا (ملست) عدنان المير في كلمته أمام المؤتمر السالف الذكر أن المنظمة عملت على احتواء الشباب عن طريق شغل أوقاتهم، وإنها ما زالت تعمل على تطوير برامجها لمواكبة التغيرات الهائلة والتطور الكبير الذي تشهده الحركة الشبابية على المستوى الدولي، كما أضاف أن الشباب يتطلع إلى من يوفر لهم الأجواء المناسبة لإظهار إبداعاتهم وإمكاناته، كما أنهم ينشدون التوجيه والرعاية الحسنة.

وقد أشار أحد المعالجين النفسيين بمستشفى الطب النفسي بالكويت، وهو الدكتور رامز طه إلى ضرورة تأهيل الشباب لمواجهة أزمة الهوية والاعتراب، وتأسيس مراكز علمية لدراسة الجوانب النفسية لمشكلة التطرف والوقاية منها، والتنبؤ بها وعلاجها، إضافة إلى إنشاء مراكز للتأهيل النفسي والاجتماعي للشباب

وعلاج الجوانب النفسية لهذه المشكلة والعمل على المزيد من التوافق وتكييف الشباب مع البيئة والمجتمع.

و حتى يمكن التصدي لظاهرة الإرهاب فيمكن أتباع الآتي :

- ١- التوعية الاجتماعية والأسرية بالأساليب التربوية الصحيحة، والتنشئة الاجتماعية السليمة لوقاية الشباب من الانحراف والتطرف، ومواجهة مشكلات الشباب ومعالجتها.
- ٢- افتتاح المزيد من النوادي الشبابية ومراكز رعاية الشباب التي تلبي حاجات الشباب النفسية والجسمية والاجتماعية من خلال الأنشطة التي تقدمها تحت إشراف علمي متخصص.
- ٣- التعصب للرأي وتخطئة الرأي الآخر ورميه بالضلال أو الكفر من الأشياء البغيضة في الإسلام، فالإسلام دين تسامح، يتطلب الحوار العلمي المبني على الصدق والأيمان والتسامح، فالإسلام يبغيض التفرق والتشيع والتشاؤم.
- ٤- عودة الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية إلى الجامعة، ونشر ثقافة الحوار بين الشباب.
- ٥- بلورة برنامج تربوي تعليمي إعلامي يخاطب الشباب الجامعي يراعي الآتي:
 - أ- جعل الشباب إيجابياً، يعيش في حركة فكرية ونفسية وجسدية بناءة بعيداً عن السلوك التخريبي رافضاً التحجر والجمود لا يرضى بالسلوك التدميري والتخريبي.
 - ب- تربية تؤهل الشباب للعطاء، وتنمي فيه القدرة على الإنتاج والإبداع بما يفتح له من آفاق التفكير والممارسة.
 - ج- إعداد الشباب إعداداً إنسانياً ناضجاً لممارسة الحياة بطريقة إسلامية سمحة.
 - ٦- العمل على شغل أوقات الفراغ لدى الشباب الجامعي بما هو مفيد ونافع عن طريق الرحلات الترفيهية والمسابقات الثقافية والفنية والعلمية.
 - ٧- على الحكومات العربية أن تضع الخطط اللازمة لحل مشكلة البطالة التي تصنع من الشباب قنابل موقوتة تنفجر في أي وقت.
 - ٨- على الدول العربية أن تقضي على الفقر والحرمان ونشر العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي بين أبناء الشعب الواحد وعدم التفرقة الاقتصادية والاجتماعية.
 - ٩- الاهتمام بالمشاركة السياسية للشباب في المدارس الثانوية والجامعات تدريباً وممارسة.

١٠- تفعيل الملتقيات الطلابية الشبابية العربية على كل المراحل التعليمية، والقطاعات الخدمية والإنتاجية، لتبادل الخبرات والتجارب الخاصة.

٤- سبل مكافحة الإرهاب :

بغض النظر عن تعدد تعريفات الإرهاب وتتنوع أسبابه واختلاف المواقف تجاهه، يوجد شبه إجماع دولي سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي على رفض الإرهاب بكل أشكاله والسعي للحد منه كظاهرة وتسخير كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق هذه الغاية، ونقصد بالإرهاب في هذه الدراسة الاستخدام المنظم للعنف، وما يترتب عليه من خوف ورهبة المستهدفين بغية تحقيق أهداف سياسية..

وبادئ ذي بدء لابد من الإقرار بأنه مهما تعددت وتنوعت سبل مكافحة الإرهاب فمن الصعوبة بمكان استئصاله، فمثلما توجد جهود خيرة تسعى إلى احتواء الإرهاب والحد من آثاره، توجد جهود مناوئة وشريرة تسعى لبذر مزيد من بؤر العنف والتوتر في المجتمع الدولي.

- الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب :

مع ذلك يمكن أن نحدد أربعة مستويات لتحليل الجهود الدولية المبذولة لمناهضة الإرهاب، وهذه الجهود تشكل في مجموعها منظومة متكاملة لاحتواء المد الإرهابي في المجتمع الدولي، بيد أن فاعلية هذه الجهود وتأثيرها يختلفان إذ يتوقفان على طبيعة النشاط الإرهابي ومصدره.

أ - الاتفاقيات الدولية:

تمثل معاهدة جنيف عام ١٩٣٧م أول محاولة دولية في شأن الجرائم الإرهابية، وجاءت هذه المعاهدة على أثر اغتيال ألكسندر الأول ملك يوغوسلافيا ورئيس الوزراء الفرنسي لويس بارتو عام ١٩٣٤م في مرسيليا، أثناء زيارة رسمية كان يقوم بها الأول لفرنسا، وقد أثار الحادث ردود فعل عنيفة في أوروبا، وقدمت الحكومة اليوغوسلافية احتجاجاً إلى مجلس عصبة الأمم متهمة حكومة ألمانيا النازية بالتورط في الحادث ومطالبة بإجراء تحقيق عاجل في الموضوع وفقاً للفقرة الثانية من المادة من عهد عصبة الأمم، وفي التاسع من ديسمبر عام ١٩٣٤م تقدمت الحكومة الفرنسية بمذكرة إلى مجلس العصبة تتضمن المبادئ الأساسية التي يمكن على هديها إبرام اتفاقية دولية لقمع الجرائم التي ترتكب بهدف تحقيق أهداف "سياسية أو إرهابية".

وفي نوفمبر ١٩٣٧م عقد في جنيف مؤتمر دولي يهدف إلى التوصل إلى اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب الدولي، وقد بحث المؤتمر المشروعات المقدمة، وتوصل في النهاية إلى اتفاقيتين: الأولى لمنع ومعاقبة الإرهاب الدولي، والثانية لإنشاء محكمة جنائية دولية.

وتتكون اتفاقية جنيف لمنع ومعاقبة الإرهاب من ديباجة و(٢٩) مادة، وقد حثت ديباجة الاتفاقية الأطراف المتعاقدة على اتخاذ إجراءات لمنع ومعاقبة جرائم الإرهاب ذات الطابع الدولي، وتعهدت الدولة الأطراف في المادة الأولى من هذه الاتفاقية بالامتناع عن كل فعل من شأنه تشجيع الأنشطة الإرهابية، وفي الفقرة الثانية من المادة نفسها حددت الاتفاقية المقصود بأعمال الإرهاب بأنها الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف خلق رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور..

وقد حددت المعاهدة ذات السمة المحافظة ستة شروط يجب توافرها لعدّ الفعل جريمة إرهابية، وهذه الشروط يمكن اختصارها بما يلي:

- ١- يجب أن يكون الفعل من الأفعال الجنائية وينطوي على العنصر المعنوي أي توافر القصد الجنائي لدى الفاعل والعنصر المادي أي التنفيذ.
- ٢- يجب أن يكون الفعل موجهاً مباشرة أو بطريق غير مباشر ضد الدولة. وبالتالي فكل فعل موجه ضد أحد الأشخاص لا يعدّ فعلاً إرهابياً دولياً بالمعنى الوارد في الاتفاقية، وعلى ذلك فإن وضع قنبلة خفية في إحدى وسائل المواصلات لا يعدّ عملاً إرهابياً ما لم تكن هذه الناقله خاصة بمرفق عام تديره الدولة أو عن طريقها.
- ٣- يجب أن يرتكب الفعل الإجرامي بهدف بثّ الفزع والرعب في النفوس.
- ٤- يجب أن ينصبّ عنصر الرعب على إحدى الطوائف التالية:
 - أ- شخصيات محددة.
 - ب- جماعة معينة من الأشخاص.
 - ج- الجمهور.
- ٥- يجب أن يكون الفعل الإجرامي من المنصوص عليه في البيان التعديدي الحصري.
- ٦- يجب أن تكتسي الجريمة بالصفة الدولية، أي ضد دولة أجنبية أو أمن دولة.

وبعد وقفة طويلة عاد موضوع الإرهاب ليحتل مركز الاهتمام نظراً لظهور ظاهرة الإرهاب بشكل أشدّ عنفاً وأكثر خطورة، ففي ١٤/١٢/١٩٧٣م تم التوصل

إلى ميثاق نيويورك بشأن حماية الممثلين الدبلوماسيين حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٣١٦٦ الذي تضمن الموافقة على المشروع الخاص بحماية الدبلوماسيين، بيد أن عبارات هذا القرار جاءت مقتضبة ومميزة لنوعيتين من الجرائم:

الأولى: جرائم الاعتداء على سلامة أو حرية أشخاص الممثلين الدبلوماسيين.
الثانية: جرائم الاعتداء على أموال هؤلاء الأشخاص التي تعرضهم للخطر ورغم أن الميثاق قد أوضح العنصر العمدي في هذه الأفعال فإنه لم يشر إلى ما يظهر الخصيصة الدولية لهذه الجرائم، مع ذلك فقد اعتمد البعض للإقرار بهذه الصفة الدولية على ثلاثة عوامل هي:

- ١- أنها تتضمن عنصر أمن الخارجية الدولية لارتكابها ضد دبلوماسي يعمل في الخارج أو ضد سفارة أو قنصلية.
- ٢- كذلك لأنها تعرض للخطر علاقات الوفاق بين الدول.
- ٣- ولأنها تهدد النظام العالمي، فالقانون الدولي يعد الممثل الدبلوماسي جزءاً منه والاعتداء عليه هو اعتداء على القانون نفسه (وعلى قانون الشعوب).

وتقضي المادة الثانية من ميثاق نيويورك بمباشرة الدعوى الجنائية في هذه الأفعال طبقاً لما تنظمه كل الدول من نصوص في تشريعاتها الداخلية، ولكن يجب أن يكون الشخص المعتدى عليه متمتعاً بحماية دولية خاصة لكي تتوفر شروط وجود الجريمة.

ولم ينص الميثاق على أية عقوبات خاصة اكتفاءً منه بالإحالة إلى القوانين الوضعية الوطنية مع إلزام الدول بتحديد العقوبات الملائمة لكل جريمة على حدة بحسب خطورتها الخاصة، وقد أصبح ميثاق نيويورك ساري المفعول ابتداءً من ١٩٧٧/١/٢٠م بعد اكتمال التوقيع والتصديق عليه رغم أن الجمعية العامة أقرته، وكما سبق الإشارة، في ١٩٧٣/١٢/١٤م، وعلى الرغم من أن ميثاق نيويورك اقتصر على حل نوعية متخصصة لشكل معين من الإرهاب إلا أنه يعد من الأعمال الناجحة تماماً على المستوى الدولي.

وبالإضافة إلى هذه الاتفاقيات الدولية التي ركزت على الاهتمام بحماية الدبلوماسيين، فقد جاءت اتفاقيات دولية أخرى للتعامل مع الجرائم الإرهابية التي توجه ضد سلامة الطيران المدني، ومن هذه الاتفاقيات:

- ١- اتفاقية طوكيو ١٩٦٣/٩/١٤م الخاصة بالجرائم التي ترتكب على متن الطائرات.

٢- اتفاقية لاهاي ١٩٧٠/١/١٦م بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات.

٣- اتفاقية مونتريال ١٩٧١/٩/٢٣م الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني.

وفي إطار الجهود الدولية لمناهضة الإرهاب طلب السكرتير العام للأمم المتحدة عقب أحداث «ميونخ» عام ١٩٧٢م من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تدرس الإجراءات والتدابير اللازمة لمنع الإرهاب الدولي وأشكال العنف الأخرى، ولقد أصرت دول العالم الثالث على ضرورة الربط بين مكافحة الإرهاب والقضاء على أسبابه، ونتيجة لذلك أدرجت الجمعية العامة نبذ الإرهاب في جدول أعمالها بالصيغة المعدلة التالية:

تدابير لمنع الإرهاب الدولي الذي يعرض للخطر أو يودي بالأرواح البريئة أو يعرض الحريات الأساسية للخطر ودراسة الأسباب لأشكال الإرهاب وأعمال العنف هذه والتي تكمن في البؤس، والإحباط، والإحساس بالظلم، واليأس، والتي تدفع بعض الأفراد إلى إزهاق بعض الأرواح - بما في ذلك أرواحهم - بغية إحداث تغييرات جذرية.

وبعد النظر في المسألة قررت الجمعية العامة تشكيل لجنة خاصة لموضوع الإرهاب الدولي تتألف من ٣٥ عضواً، واجتمعت اللجنة خلال الأعوام ٧٣، ٧٧، ٧٩ وقدمت تقارير إلى الجمعية العامة، وفي الدورة الرابعة والثلاثين عام ١٩٧٩م وبعد أن درست الجمعية العامة تقرير اللجنة الخاصة اعتمدت التوصيات التي اقترحتها اللجنة وتضمنت التدابير العملية للتعاون من أجل القضاء السريع على مشكلة الإرهاب الدولي ومنها:

- ١- إدانة الجمعية العامة جميع أعمال الإرهاب الدولي.
- ٢-حث جميع الدول على الإسهام فرادى وبالتعاون مع الدول الأخرى وكذلك مع الهيئات الدولية المعنية بالأمر في القضاء التدريجي على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي.
- ٣- مطالبة جميع الدول بالوفاء بالتزاماتها وفقاً للقانون الدولي بالامتناع عن تنظيم أعمال الحرب الأهلية أو الأعمال الإرهابية في دول أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها، أو قبول تنظيم نشاطات في داخل إقليمها تكون موجهة إلى ارتكاب مثل هذه الأعمال.

- ٤- حث جميع الدول على التعاون بصورة أوثق خاصة عن طريق تبادل ما يتصل بالموضوع من معلومات متعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب الدولي.
 - ٥- أن تدرس الجمعية العامة ضرورة إبرام اتفاقية أو اتفاقيات دولية إضافية تقوم في جملة أمور على مبدأ التسليم أو المحاكمة لمكافحة أعمال الإرهاب الدولي التي لم تشملها بعد اتفاقيات دولية مماثلة أخرى.
 - ٦- أن تولي الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل الإسهام في القضاء على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي، اهتماماً خاصاً لجميع الحالات بما في ذلك الاستعمار والعنصرية وأي حالات أخرى قد تدفع إلى الإرهاب الدولي.
- ورغم نجاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في إصدار القوانين والتوصيات السابقة التي تسعى لردع الإرهاب الدولي واستئصال أسبابه؛ فإن فعالية التنظيم والقانون الدولي في مواجهة الإرهاب كانت ولا تزال محدودة جداً ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- ١- إن النظام القانوني الدولي يتطلب قيماً مشتركة وهذه لم توجد بعد بما فيه الكفاية في الأمم المتحدة حتى يمكن إيجاد دعم قانوني لعلاج ظاهرة الإرهاب.
- ٢- إن أعضاء الأمم المتحدة قد أوضحوا باستمرار أن استقلال وسيادة دولهم أهم من ظاهرة الإرهاب، لذا فإن سيادة الدولة وأمنها سوف يقفان في طريق أي عمل جماعي لاحتواء النشاط الإرهابي في المسرح الدولي.
- ٣- إن الاختلافات السياسية والأيدولوجية حالت - وسوف تحول- دون الوصول إلى مفاهيم مشتركة حول تحديد طبيعة العمل الإرهابي.
- ٤- إن الأمم المتحدة تفتقر للقوة العسكرية اللازمة لفرض حل عسكري لظاهرة الإرهاب، لذا فإن دورها اقتصر على الاقتراحات والتوصيات.
- ٥- إن أكثر الإجراءات فعالية ضد الإرهاب جاء من أهداف الإرهاب، وهذه الأهداف تتمثل في الخطوط الجوية، الدبلوماسيين، ورجال الأعمال، فهذه الفئات اتخذت من الإجراءات ما هو أسرع وأحدث وأكثر فاعلية لمنع مزيد من الأعمال الإرهابية.

ب- الاتفاقيات الإقليمية:

تركزت الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب الدولي في الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب، وميثاق منظمة الدول الأمريكية، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.

وقعت الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب: في ٢٧ يناير ١٩٧٧م في ستراسبورج في مسعى من دول مجلس أوروبا للقضاء على ظاهرة الإرهاب الدولي التي اجتاحت أوروبا في أوائل السبعينيات..

وتهدف الاتفاقية بصفة أساسية إلى الإسهام في قمع أفعال الإرهاب عندما تشكل اعتداءً على الحقوق والحريات الأساسية للأشخاص، وتتكون الاتفاقية من ديباجة وست عشرة مادة، وتتص ديباجة الاتفاقية على أن الهدف من هذه الاتفاقية هو اتخاذ تدابير فاعلة لتأكيد عدم إفلات مرتكبي الأعمال الإرهابية من الإدانة، وتأمين خضوعهم للمحاكمة، وتطبيق عقوبات رادعة عليهم.

حددت المادة الأولى من الاتفاقية الأفعال المكونة لجريمة الإرهاب الدولي التي ينبغي على الدول المتعاقدة عدم التعامل معها كجرائم سياسية أو كأفعال مرتبطة بجرائم ذات بواعث سياسية، حتى يمكن لهذه الدول تسليم مرتكبيها إلى الدولة التي ارتكب العمل الإرهابي على إقليمها لمحاكمتهم أمام محاكمها وتوقيع العقوبات اللازمة عليهم، وتشمل طائفة الجرائم التي حددتها المادة الأولى من الاتفاقية ما يلي:

- ١- جريمة تدخل في نطاق اتفاقية منع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة في لاهاي عام ١٩٧٠م.
- ٢- جريمة تدخل في نطاق اتفاقية مع الأفعال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في مونتريال عام ١٩٧١م.
- ٣- إحدى الجرائم الخطيرة التي تنطوي على هجوم على حياة أو سلامة أو حرية أشخاص يتمتعون بالحماية الدولية بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون.
- ٤- جريمة تنطوي على اختطاف أو أخذ رهائن أو الاحتجاز الخطير غير المشروع.
- ٥- جريمة تنطوي على استخدام قنبلة أو قنبلة يدوية أو صاروخ أو سلاح ناري آلي أو قنبلة مرسلة في طرد أو رسالة إذا ترتب على هذا الاستخدام تعريض الأشخاص للخطر.
- ٦- محاولة ارتكاب أي جريمة من الجرائم السابقة أو الاشتراك مع شخص يرتكب هذه الجريمة أو يحاول ارتكابها..

أما ميثاق منظمة الدولة الأمريكية: فقد تم التوصل إليه في واشنطن في ٢/٢/١٩٧١م بعد تعرض العاملين الدبلوماسيين لكثير من الأعمال الإرهابية مثل الاغتيال وفعل الأخذ كرهينة وغيرها من الأعمال الإجرامية التي أدت إلى مزيد من الاهتمام بهذه النوعية من الأشخاص الذين يتمتعون بحماية القانون الدولي.

وتتظر المادة الأولى من الميثاق لمجموع أعمال الإرهاب نظرة واسعة، وتلزم الدول الأعضاء بالتعاون فيما بينها، والنص في إطار تشريعاتها على تجريم ما ورد في نصوص الميثاق والمعاقبة عليه، وخاصة جرائم الخطف والقتل المرتكبة ضد أشخاص تلتزم الدول بحمايتهم حماية خاصة يقررها القانون الدولي، وكذلك كل الاعتداءات ضد حياة وسلامة هؤلاء الأشخاص.

وحددت المادة الثانية نطاق الميثاق فقصرته فقط على الاعتداءات الموجهة ضد الأشخاص المتمتعين بالحماية الخاصة وفقاً لقواعد القانون الدولي، كما حددت المادة نفسها هذه الاعتداءات تحديداً ضيقاً للغاية فلم تذكر سوى الخطف والقتل كاعتداءات على الحياة والسلامة الجسدية، ولكنها لم تشر إلى الاعتداءات الأخرى ضد الشخص أو حرите وعلى سبيل المثال لم تشر بوضوح إلى أفعال أخذ الرهائن. وباكتفاء الميثاق بالتزام الدول المتعاقدة على تجريم هذه الأفعال في تشريعاتها الداخلية لم يحدد أي عقوبات لها كما هو الشأن في الغالبية العظمى من المواثيق الدولية.

في حين تم التوصل إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في القاهرة في ٢٢/٤/١٩٩٨م، في ختام يومين من الاجتماعات لوزراء الداخلية والعدل العرب برئاسة وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وتأتي هذه الاتفاقية استجابة لرغبة الدول العربية «في تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية، التي تهدد أمن الأمة العربية واستقرارها، وتشكل خطراً على مصالحها الحيوية».

وتتميز الاتفاقية التي تقع في اثنتين وأربعين مادة ما بين الإرهاب والكفاح المسلح حيث أكدت «حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل».

وعرفت المادة الأولى من الاتفاقية الإرهاب بأنه «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم...».

وتضع هذه الاتفاقية أسس التعاون العربي لمكافحة الإرهاب حيث أكدت الدولة المتعاقدة تعهدها «بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأي صورة من الصور» كما تعهدت الدول المتعاقدة بـ «الحيلولة دون اتخاذ

أراضيها مسرحاً لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور..

ورغم ما تضمنته هذه الاتفاقية من شمولية والتزامات وآليات محددة كفيلة بالحد من ظاهرة الإرهاب في الدول العربية، إلا أن الامتحان الحقيقي لفاعلية هذه الاتفاقية سيأتي عند تطبيقها في أرض الواقع للدول المتعاقدة.

الاتفاقيات الثنائية: إن الصعوبة التي واجهت التنظيمات العالمية والإقليمية في مجال الوصول إلى اتفاقيات أو إصدار تشريعات بشأن الإرهاب قد أمكن تجنبها من خلال الاتفاقيات الثنائية.

وتعدّ الاتفاقيات بشأن معاقبة مختطفي الطائرات وضمان عودة سريعة للمسافرين والطائرات من أكثر الاتفاقيات شيوعاً في مجال مكافحة الإرهاب، فالاتحاد السوفيتي مثلاً كان لديه اتفاقيات من هذا النوع مع الدول المجاورة له ومن بينها فنلندا، إيران، كما أن كوبا ترتبط باتفاقية خطف الطائرات مع الولايات المتحدة، وفنزويلا، والمكسيك، وكولومبيا.

إن مذكرة التفاهم الأمريكية - الكوبية التي تتناول خطف الطائرات والمركبات البحرية والتي تم التوصل إليها عام ١٩٧٣م توضح مدى فاعلية الاتفاقيات الثنائية في تقليل إرهاب خطف الطائرات حتى حينما تكون الدول الأطراف في الاتفاقية غير صديقة بل ولا تتبادل العلاقات الدبلوماسية، إن الاتفاق الأمريكي - الكوبي الذي أثبت فعاليته يعدّ من أقوى اتفاقيات الإرهاب الموجودة بين دولتين، وهذا الاتفاق الثنائي تضمن: تسليم المختطفين أو محاكمتهم، وعدم السماح لأي من الدولتين باستخدام أراضيها للقيام بنشاطات إرهابية ضد الدولة الأخرى، وأن اللجوء السياسي يمكن أن يمنح فقط في حالة إذا كان المختطفون لا يطلبون فدية ولم يلحقوا أذى بالمسافرين.

وتبرز أهمية التعاون الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب في التنسيق بين الدول المعنية في متابعة النشاطات الإرهابية واعتقال الإرهابيين، ففي تقرير قدمه رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، جاء فيه أن المخابرات الأمريكية اعتقلت أكثر من عشرين إرهابياً أجنبياً في الخارج وأحضرتهم إلى أمريكا لمحاكمتهم، فرئيس المخابرات الأمريكية لم يقل إن المخابرات الأمريكية «اختطفت» بل قال «اعتقلت» وهذا الاعتقال لن يتم بدون تعاون ثنائي مع حكومات الدول التي تم فيها الاعتقال..

ولعل أبرز مثال لهذا النوع من التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب اعتقال (كانسي) الذي أطلق النار على رئاسة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وقتل ثلاثة من العاملين فيها، فبعد سبع سنوات من الحادث تمكنت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي. آي. أيه) من اعتقاله في باكستان وإحضاره إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث حكم عليه بالإعدام.

ج- الجهود الوطنية:

تمثل الجهود الوطنية الحلقة الرابعة في منظومة مكافحة الإرهاب، وتعدّ الجهود الوطنية الأكثر انتشاراً والأكثر فاعلية في مكافحة النشاطات الإرهابية.

إن فاعلية الجهود الوطنية في مكافحة الإرهابية تستمد قوتها من مصدرين:

الأول: وحدة التخطيط والتنفيذ للقرارات الموجهة ضد الإرهاب، حيث تقوم الحكومة الوطنية بتخطيط الإجراءات المناهضة للإرهاب وتنفيذها، وهذا يضمن سرعة ودقة التحرك، كما أن الإجراء الوطني يعطي الحكومات الوطنية المرونة اللازمة لتعديل الخطط وتكييف الإجراءات بما يتلاءم مع المتطلبات السياسية والأمنية.

أما المصدر الثاني: فيتمثل في أن الحكومات الوطنية تتعامل مع النشاطات الإرهابية من منظور بعيد المدى وليس من منظور آني، فالحكومات الوطنية تركز في تعاملها مع الإرهاب على مقوماته وآلياته أكثر من تعاملها مع النشاط الإرهابي ذاته، حيث إن هدف الحكومة ليس الحيلولة دون قيام النشاط الإرهابي فحسب، بل تجفيف ينابيعه والقضاء على ما نما من قوته.

هـ- بعض السبل الأخرى التي تساعد في القضاء على الإرهاب:

إن القضاء على الإرهاب يعتبر هاجس كل الإنسان في كل زمان ومكان، إلا أن سبل القضاء على مظاهره أو محاربته في أحسن الأحوال لا زالت لم تترسخ بعد في سلوك الناس، ولم تتبلور في التشريعات القائمة.

وحتى نسعى إلى ذلك ونعمل على الحد من سيطرة مظاهر الإرهاب نرى أن السبيل إلى ذلك يكمن في:

١- البناء الديمقراطي الصحيح الذي يقتضي:

أ- وضع دستور تكون السيادة فيه للشعب في جميع البلاد ذات الأنظمة التابعة.

- ب- إجراء انتخابات حرة ونزيهة انطلاقاً من قوانين ذات ضمانات كافية لاستئصال أشكال التزوير التي تطال إرادة الشعوب ذات الأنظمة التابعة.
- ج- ملاءمة القوانين مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان لضمان عدالتها، وعدم تحيزها لفئة أو طبقة من الطبقات الاجتماعية.
- د- ضمان قيام المؤسسات المنتخبة بمراقبة المسؤولين على جميع المستويات وخاصة على المستوى المركزي.
- هـ- العمل على وضع حد لمظاهر الفساد الإداري، والقضائي، وكل أشكال الفساد الأخرى بما فيها الفساد الاقتصادي الذي يعم أنسجة الحياة الاقتصادية.
- و- ضمان الشغل لكل المواطنين حسب مؤهلات كل واحد منهم.
- ز- إيجاد حكومة منبثقة عن صناديق الاقتراع تكون مسؤولة أمام المؤسسات التشريعية، وتعمل على تنفيذ برنامج الإنقاذ في مجموعة البلدان ذات الأنظمة التابعة لإنقاذها من التخلف الذي يتغلغل في أنسجة مجتمعاتها. وبالبناء الديمقراطي الصحيح يتم وضع الحجر الأساس للتخلص من مظاهر الإرهاب التي يكون غياب الديمقراطية تربة خصبة لازدهارها.
- ٢- العمل على احترام حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية انطلاقاً من أن احترام تلك الحقوق هو الأساس الذي تبنى عليه مختلف القيم الفكرية لاحترام كرامة الإنسان، وحفظ تلك الكرامة. ذلك أن المجتمع الذي تنتهك فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية مرشح لممارسة كل أشكال الإرهاب المادي والمعنوي. ولذلك فاحترام حقوق الإنسان يبقى وارداً من أجل الحد من فعاليته.
- ٣- وحتى نتمكن من استئصال جذور الإرهاب، والشروط المنتجة له ، نرى أنه من الضروري تمكين المؤسسات المنتخبة انتخاباً حراً نزيهاً في إطار ديمقراطية حقيقية من الشعب وإلى الشعب وبتسيق مع المنظمات والأحزاب المعنية بمناهضة أشكال الإرهاب المادي، والمعنوي، ومن مراقبة الأجهزة التنفيذية التي تلجأ في معظم الأحيان إلى القيام بممارسات لا يمكن أن يفهم منها إلا كونها إرهابية حتى تمسك تحت ضغط المراقبة التي يكون عندها بعد شعبي عن إنتاج تلك الممارسات الإرهابية التي تلحق الضرر بالمواطنين.
- ٤- ولأجل إزالة العقبات الكأداء في سبيل تحقيق كرامة الإنسان، نرى ضرورة تمكين المعطلين من العمل أو التعويض عن البطالة كما هو معمول به في الدول المتقدمة لأن البطالة تعتبر ممارسة لا ديمقراطية في حق المعطلين

الذين لا يتحملون أية مسؤولية في بطالتهم التي تعتبر في حد ذاتها شكلا من أشكال الإرهاب المادي والمعنوي.

٥- رفع الحد الأدنى للأجور إلى مستوى متطلبات الحياة، لأن الأجور المتدنية لا يمكن أن تلبي حتى الحاجيات الضرورية، فما بالناس بالكمالية، والأجور المتدنية هي ممارسة إرهابية من طرف المشغلين أني كانت هويتهم، ولا يمكن رفع الحيف عن المأجورين إلا بجعل الأجور متلائمة مع متطلبات السكن، والعيش، واللباس والتطبيب والتعليم والتثقيف، وكل ما له علاقة بحفظ كرامة المأجور، سواء كان مشغلا في القطاع العام أو القطاع الخاص، وسواء تعلق الأمر بالعمال أو بالمستخدمين أو الموظفين مع مراعاة عدم التفاوت المجحف في الأجور الذي يؤدي إلى تكون طبقة غنية، وانسحاق طبقات أخرى كما يحصل في العديد من البلدان ذات الأنظمة التابعة.

٦- ومن سبل القضاء على مظاهر الإرهاب: فسخ المجال أمام المواطنين لرفع تظلماتهم أمام الهيئات المختصة التي تشكل لهذه الغاية من أجل البحث في القضايا المعروضة عليها، والبت فيها في أفق تحقيق دولة الحق والقانون التي تقتضي وضع حد للخروقات الإرهابية التي تلحق المواطنين من قبل الأجهزة التنفيذية المختلفة وجهات أخرى. فرفع التظلمات إلى الجهات المختصة يعتبر من الآليات التي تساهم في الحد من إرهاب أجهزة الدولة التنفيذية التي يخضع المسؤولون عنها للمساءلة، والمتابعة القانونية في حالة ثبوت قيامهم بممارسة الإرهاب، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إمساك تلك الأجهزة من خلال مسؤوليها عن ذلك.

٧- وبالإضافة إلى ذلك لا بد من رفع التحفظات عن بعض بنود المواثيق الدولية، والبروتوكولات الملحقة بها، حتى يتمكن المواطنون من رفع تظلماتهم أمام محكمة الجنايات الدولية في حالة عدم قيام الأجهزة المختصة على المستوى الوطني بإنصاف المتظلمين الذين مورس في حقهم الإرهاب، وبذلك يفسح المجال أمام مواطني البلدان التابعة من أجل فرض احترامهم، والعمل على صيانة كرامتهم. لأن رفع التظلمات أمام محكمة الجنايات الدولية سيعتبر عاملا من عوامل الضغط المادي والمعنوي على الجهات التي تمارس الإرهاب على المواطنين. أو تنوي ممارسته نظرا لزيادة أهمية الضغط الدولي على الدول الممارسة للإرهاب.

٨- وحتى لا تتحول الترسانة القانونية المعتمدة في دولة من الدول التابعة إلى وسيلة لممارسة الإرهاب باسم القانون، تصبح ملائمة القوانين مع المواثيق

الدولية مسألة أساسية للحيلولة دون تحول تلك القوانين إلى أداة منتجة للإرهاب، ومشجعة على ممارسته في حق المواطنين. وفي هذا الإطار تتحمل الأحزاب والمنظمات النقابية والحقوقية مسؤولية كبيرة فيما يخص العمل على فرض سيادة الشعب، بقدر ما تتحول إلى وسائل في يد الطبقات الحاكمة في البلدان التابعة تستعملها لتكريس السيطرة الطبقية.

٩- ولتمكين مواطني الدول التابعة من الحرص على التمتع بحقوقهم المختلفة، فإن تدريب حقوق الإنسان في مختلف المستويات يعتبر ضروريا لتمكين الناشئة من الوعي بحقوقها، والعمل على فرض احترامها انطلاقا من المؤسسات التعليمية، وانتهاء بالمؤسسات الممثلة للدولة أمام المواطنين. وللوصول إلى ذلك يجب وضع برامج خاصة بحقوق الإنسان إلى جانب البرامج الدراسية الأخرى مع اعتبار مادة حقوق الإنسان مادة أساسية في جميع المستويات وفي جميع التخصصات.

١٠- وبذلك تجد أن سبل القضاء على مظاهر الإرهاب الفردي والجماعي رهينة بالإرادة السياسية التي يقتنع بها مسؤولو دولة من الدول التابعة، وإلا فإن ممارسة الإرهاب ستبقى هي القاعدة، ووضع حد له سيبقى استثناء حسب المفهوم الذي عالجناه في هذه المقالة.

٦- دور المؤسسات المجتمعية في التصدي للإرهاب :

- الإسلام... والتصدي للإرهاب :

يلعب الإسلام دور مهم جدا في التصدي لظاهرة الإرهاب، ويقع على عاتق الدول الإسلامية والجمعيات الإسلامية هذه المهمة، فيجب عليهم وضع خطة للتطوير الديني الصحيح ونشر الثقافة الإسلامية في أسلوب سهل وبسيط كي يفهمه أغلب الناس، وأن تعقد المؤتمرات والندوات التي تدور حول حل مشكلة الإرهاب في المجتمع الإسلامي، ويقع على الدعاة والعلماء المسلمين جانب كبير في حل هذه الظاهرة، فيجب أن يكون لزاما عليهم بل ومن صلب عملهم دعوة الناس إلى طريق الحق والخير والعدل سبيلهم في ذلك اللين والرشاد وغزارة العلم للصحيح من الكتاب والسنة.

- الأسرة... والتصدي للإرهاب :

الأسرة هي عماد المجتمع لذا لابد لكل أسرة أن تراعي تعاليم شريعتنا السمحة في تربية الأولاد، وليس من المهم أن تلقن طفلك كل صغيرة وكبيرة من الواجبات والأخلاقيات بل الأهم من ذلك هو أن تعلمه كيف يعيش في أمان.

أن الإنسان يجب أن يربي طفله على أن يكون متكامل الشخصية، ويجب أيضاً علي الأسرة أن تغرس تعاليم الدين الإسلامي الصحيحة والقيم المعتدلة في الأبناء وأن تعمل علي إشباع احتياجات الأبناء، ويجب أيضاً أن يعملوا علي كيفية شغل وقت فراغ الأبناء وأن يمارس أسلوب الديمقراطية وحرية الرأي عند التعامل مع الأبناء، وبهذا نكون قد ربينا الطفل علي قواعد تحد من أن يفكر في أن يصبح إرهابي في المستقبل.

- المدرسة... والتصدي للإرهاب:

مما لا شك فيه أن التعليم يؤدي عملاً حيوياً ومهماً في الحفاظ على تماسك المجتمع وخلق الانتماء الوطني ومشاعر الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع الضرورية للمحافظة على بقاء المجتمع وتكامله والتي تنعكس بالضرورة على مكتسبات الوطن الأمنية، فالمدرسة تعد من أهم الطرق لمكافحة الإرهاب، فالطالب يجب أن يعرف من صغره ما هو الإرهاب وما هو العنف، لكي يكون واعي من صغر سنة بمخاطر الإرهاب، فيجب علي وزارات التربية والتعليم في دول الوطن العربي أن تهتم في توصيل خطورة الإرهاب للطالب، سوى بتنظيم ندوات أو توزيع كتب عن الإرهاب مكتوبة بطريقة سهلة أو بإضافة مناهج جديدة حول الوقاية من الجريمة والانحراف توضح كيف يمكن للشباب تحصين أنفسهم من الجريمة ومعرفة السبل الناجحة للابتعاد عن مهاوي الرذيلة والانحراف وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية حول دور مؤسسات التربية في الوقاية من الجريمة والانحراف ولعل من المستغرب انعدام أية برامج حول الوقاية من الجريمة حتى في الكليات العسكرية على رغم وجود كم هائل من برامج الوقاية المطبقة في الكثير من الدول.

- المؤسسات الأمنية... والتصدي للإرهاب:

مما لا شك أن الأمن بمعناه الواسع ومقاصده السامية هو أساس كل تنظيم لأنه العمود الفقري للحياة الإنسانية كلها وأساس الحضارة والمدنية والتقدم والازدهار في سائر فروع المعارف البشرية والفنون والآداب والتجارة والسياحة وأداء المناسك والشعائر الدينية وقد أوكلت إلى الجهات الأمنية مهمات الحفاظ علي هذه المكتسبات القيمة فهي مثقلة بكثير من المهام الكبيرة المناط بها تحقيقها حفاظاً على الأمن والأمان اللذان هما عصب الحياة ومنبع حركتها ومصب إنجازاتها.

إن النشاطات الأمنية أصبحت معروفة لدى العام والخاص فمن المعلوم أن مهمة قوات الأمن هي المحافظة على النظام وصيانة الأمن العام وحماية الأرواح

والأعراض والأموال ومن مسؤوليات رجال الأمن التأكد من استمرارية النشاط العادي للمجتمع بسلام ولذلك فمن واجبهم أن يضبطوا ويقبضوا على أولئك الأفراد من أعضاء المجتمع الذين لا يتجاوبون مع رغبات مجتمعهم في استمرار الهدوء والاستقرار ومنع الاضطرابات (أ/عبد المقصود خوجه، التعامل مع الإرهاب).

ومهمة الضبط التي تقوم قوات الأمن بها تتعلق بصفة مبدئية بأولئك الأشخاص الخارجين على المجتمع ولا يتسنى السيطرة الكاملة على هؤلاء حتى يوضع شرطي على كل زاوية من زوايا الشوارع ولكن المجتمع يحتاج إلى ظروف تقلل الاضطراب والفوضى وهذه الظروف ينبغي أن تتوافر في إطار التقاليد والعادات الاجتماعية والأنظمة التي تعمل على خدمة المجتمع والمحافظة عليه وقوات الأمن في المجتمعات المتقدمة تعد مسؤولة عن المجتمع وتعمل على خدمته ولكي تواجه قوات الأمن مسؤولياتها فإنها يجب أن تضطلع بأربع مهمات ضبط الجريمة - منع الجريمة - تنظيم السلوك - الاستعداد للخدمة، وبهذا يكون للمؤسسات الأمنية أهمية كبرى في التصدي للإرهاب داخل الدولة.

- المعلومات... والتصدي للإرهاب:

إن وجود جهاز متخصص لجمع المعلومات عن النشاط الإرهابي أصبح ضرورة لأية دولة تتعرض لهذه الظاهرة، ويتوقف علي مدى نجاح ذلك الجهاز في جمع المعلومات والاستفادة منها، ومدى قدرة الدولة علي إجهاض النشاط الإرهابي وإجهاض العمليات الإرهابية قبل حدوثها.

ومن ثم فإن القدرة علي التوقع والتنبؤ التي يمكن للسلطات أن تتميز بها بالنسبة للنشاط الإرهابي تركز علي القدر المناسب من المعلومات التي تشكل مجموعة التدخلات للقرار الذي يتخذ في مواجهة العمليات الإرهابية، ولا يكفي في هذا المجال أن تتولي جمع المعلومات عن النشاط الإرهابي أجهزة الأمن المعتادة في الدولة أو تلك المعلومات التي تحصل عليها تلك الأجهزة، وإنما يجب إنشاء جهاز مستقل يتولى تنسيق العمل بين الأجهزة والأقسام المتخصصة حتى يمكن أن تتوافر لديه رؤية شمولية عن النشاط ويتولى تنفيذ عملية تكامل المعلومات وتداولها بما يحقق أكبر فائدة منها.

- المؤسسات الإعلامية... والتصدي للإرهاب:

تتبع أهمية المؤسسات الإعلامية من أنها أصبحت الصوت المسموع لدى جميع أفراد المجتمع وهي التي جعلت العالم قرية صغيرة تنتقل بينها الأخبار

بسرعة البرق فهي مؤسسات ضخمة ذات ميزانيات كبيرة تمكنها في أغلب الأحيان من أداء دورها بكل يسر وسهولة كما أنها لا تقتصر على شكل معين في التواصل مع المتلقي فتجد فيها الإعلام المقروء والمسموع وبهذا أحكمت قبضتها على الإنسان في كل زمان ومكان حلاً وترحالاً وفي التجمعات الحضرية كما في السبوادي كما أصبحت تلك المؤسسات من أهم وسائل الترفيه المتاحة لمعظم المواطنين فهي تدخل بيوتهم بدون استئذان وتخطبهم بدرجة واحدة من الخطاب الذي قد يستوعبه الكبير ويستعصي فهمه على الصغير ولكن هذه الوسائل ومن أهمها الفضائيات هي سلاح ذو حدين فمن الممكن من خلالها يتم تدعيم الإرهاب وبيث الأفكار الخاطئة وتحريض الشباب علي ما يسمى بالجهاد، وممكن في الوقت نفسه تصبح هذه المؤسسات الإعلامية من أهم المصادر لمكافحة الإرهاب، فيمكن من خلالها أن يبيث الأفكار الصحيحة والتوعية المطلوبة من خلال برامجها. ومن أهم وسائل الإعلام أيضا الإنترنت الذي انتشر بشكل كبير جدا والذي أضحي يلبي احتياجات كل من سعى إليه ومع أننا لا ننكر أهمية الإنترنت في سرعة الوصول إلى المعلومة والإبحار في مواقعها المختلفة إنه بحر لا ساحل له من العطاء المتنوع ولا يعيبه أنه يحمل في تياره الجارف الجثث والطحالب فالأمر متروك لثقافة المستخدم الذي يستثمر وقته لما فيه خير وفائدة لنفسه ولمجتمعه، ولأهمية هذه الوسائل في حياتنا اليومية، لذا يجب أن نتصدى للإتجاه السيئ لهذه الوسائل لكي نحد من خطر الإرهاب.

— دور الحكام... في التصدي للإرهاب:

اعتقد أن ولاية الأمر عندهم من العقلية الناضجة والدراسات الواعية ودراسة الماضي ومقارنة بالحاضر ما يجعلهم يقفون على طبيعة الأحداث.. عبر عدة طرق كمعرفة من هم عادة الذين يقدمون على هذه الأمور وكيف يكون التعامل مع مثل هؤلاء.. وستكون هناك معالجة حكيمة إن شاء الله. ويقول الله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض) صدق الله العظيم..

— دور العلماء والمشايخ... في التصدي للإرهاب:

الشباب طاقة هذه الأمة، هم يحتاجون لمن يحتضنهم وينظر لمطالبهم الموضوعية.. صحيح أن هناك شبابا لهم انحرافات ولكن دورنا كعلماء أن ندرس طبيعة هؤلاء الشباب. وان نناقش الشباب بهدوء بعد أن ادرس طبيعة ثقافته

وطريقته لكي أقدم نصحي لكل واحد منهم بحسب فهمه.. والتعرف على مدى اهتمامهم بالعلماء أنفسهم.. وقد جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم شاب قال يا رسول الله ائذن لي في الزنا!! فقال الرسول صلى الله عليه وسلم أتحب الزنا لامك.. فقال لا.. قال أتحب لابنتك أو لأختك أو خالتك أو عمك.. فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فكذلك الناس.. فقال للنبي صلى الله عليه وسلم أدعو الله لي.. فقال اللهم طهر قلبه وأحصن فرجه واغفر ذنبه.. فما فكر بعد ذلك في هذا العمل.. وإذا لجأ الشباب للعلماء فلن تكون هناك مشكلة وعموما العنف مع الشباب يولد المزيد من العنف.. فالدين ليس بالعواطف.. وإذا كان هذا هو الحال فستجد اليوم مسلمة وفي الغد كافرة.

٧- المتجمع الدولي والتصدي للإرهاب:

الإرهاب داء خطير يمكن أن ينتشر كالنار في الهشيم في مختلف بقاع العالم إذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة في مجابهته واستئصاله من جذوره، ويخطئ من يظن أن التصدي له يقع على عاتق الدولة التي تتعرض للإرهاب وحدها، وتخطئ أيضاً الحكومات التي تعتقد أنها يمكن أن تكون بمنأى عن اكتواء بلدانها بنيران الإرهاب والإرهابيين. فقد بات الإرهاب داءاً يبعث بنيرانه شرقاً وغرباً، وبات الإرهابيون يشكلون المنظمات الإرهابية التي تستفيد من تطور وسائل الاتصالات والحصول على المعلومات التكنولوجية اللازمة لصنع المتفجرات، وتبادل المعلومات عن طريق الإنترنت، وها هي قوى الإرهاب التي تمتلك خلايا نائمة في مختلف بلدان العالم تتحرك لتنفيذ جرائمها كلما طلبت منها قيادة تنظيمااتهم ذلك.

إذن ما دام الإرهاب ظاهرة دولية فإن التصدي لها يهم العالم كله، إذن يجب على المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحمل المسؤولية المباشرة والكاملة للتصدي للإرهاب والإرهابيين واستئصال جذورهم، وإن أي تهاون في هذا الموضوع يمكن أن يؤدي إلى نتائج خطيرة على مستوى العالم.

ويتم التصدي للإرهاب، عن طريق مجموعة من الخطوات التالية :

- ١- أنه مادامت المسألة خفية وتدخل فيها حكومات ومخابرات فإن خط الدفاع الأول والأقوى في مواجهتها هو المعلومات.. فإن من يملك المعلومة يملك القوة.
- ٢- ومن أهم أساليب العلاج هو القانون الوضعي.. إذ يجب أن يكون هناك قانونا خاصا لمكافحة الإرهاب، فكيف يكون لدينا قانون لمكافحة المخدرات، وليس لدينا قانون لمكافحة الإرهاب؟

- ٣- يجب فتح جميع قنوات الاتصال بال جماهير أمام دعاة التيار المعتدل الذين يفهمون الإسلام فهمًا شموليًا دقيقًا وعميقًا من تلفاز ومذياع وصحف ومحاضرات عامة ودروس بالمساجد ونحوها لأن في ذلك نمو للفكر الإسلامي الصحيح المعتدل، وهذا يضيق ويقلل من فرص نشأة التيار المتطرف الذي يتبنى العنف في خطابه.
- ٤- اعتماد أسلوب الحوار في العلاج، فجميع الأعمال التي تصدر عن الإنسان إنما تصدر عن معتقداته؛ فالتصرفات الخاطئة ناتجة عن معتقدات خاطئة، ولا يمكن تعديلها مهما مؤرس على الإنسان من ضغط جسدي أو نفسي، نعم قد يكف عنها نتيجة الخوف، ولكن ذلك يكون لأجل محدد وتظل تلك المعتقدات تسيطر عليه حتى إذا ما وجد الفرصة المناسبة خرج ليحقق معتقداته، فالإرهاب لا أتصور أنه يمكن علاجه إلا من خلال الحوار الهادف البناء.
- ٥- وأيضاً يتطلب معالجة الظروف والمشاكل الاجتماعية والمصاعب الاقتصادية في الدول حيث الجوع والفقر والأمراض التي تفتك بالمجتمع تجعل من تلك البلدان البيئة الصالحة لتنامي الإرهاب وضم العناصر الجديدة للمنظمات الإرهابية باستمرار، وهذا الأمر يتطلب أن تدرك الدول الغنية مسؤوليتها في معالجة مشكلة الفقر والبطالة والأمراض، وتخصص الأموال اللازمة للنهوض بالمستوى المعيشي لشعوب هذه البلدان بما يليق بالإنسان، وبذلك نستطيع حرمان المنظمات الإرهابية من كسب المزيد والمزيد من العناصر التي تملكها اليأس من تحسين أحوالها المعيشية، وبالتالي تجفيف المصادر البشرية لهذه المنظمات الإرهابية.
- ٦- العمل على إعادة النظر الجذرية في المناهج الدراسية بدءاً من رياض الأطفال وحتى الجامعة بما يتفق مع التوجهات الديمقراطية.
- ٧- مراقبة حكومات الدول العربية كافة لحركة الأموال المستخدمة من قبل المنظمات الإرهابية ومراقبة البنوك والشركات التي تتولى نقل وتوزيع وغسل الأموال العائدة للمنظمات الإرهابية، ومراقبة التبرعات التي تصل للمنظمات الإرهابية من العناصر الداعمة للإرهاب، وإنزال العقاب الصارم بكل من يتولى نقل وتوزيع الأموال وتهريبها والتبرع بها.
- ٨- عدم قبول الدول لجوء العناصر الإرهابية إليها، أو التستر على وجودهم، والتدقيق في شخصية كل لاجئ والتأكد من عدم ارتباطه بأية منظمة إرهابية، وتسليم العناصر الإرهابية التي تدخل أراضيها إلى دولهم لتتم محاكمتهم وإنزال العقوبة التي يستحقونها بهم.

٩- مراقبة ومنع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة من تقديم أي نوع من الدعم للمنظمات الإرهابية، وإحالة المسؤولين المخالفين للمحاكم، ومراقبة مواقع الإنترنت ووقف كافة المواقع التي تشجع الإرهاب، وتنقل أخبار الإرهابيين، وتمجد أفعالهم الإجرامية، وإحالة مسئولياتها إلى المحاكم لينالوا جزائهم العادل.

٨- مكافحة الإرهاب إلى أين؟

تلك كلمات قلناها عن الإرهاب، نحسبها مجدية، ونحسبها توفي بقدر البحث المطلوب، حاولنا فيها بقدر ما وسعنا الجهد أن نعبر من خلالها عن مستقبل الوطن العربي الذي ينحصر بين ذراعي الإرهاب، ووضحنا كيف يمكن بتر هذين الذراعين. وخلصنا إلى أن مكافحة الإرهاب الدولي تتطلب مواجهة علي نفس المستوي، أي من خلال الإجراءات والوسائل الدولية ومن خلال التعاون الدولي بأشكاله المختلفة سواء لمنع وقوعه أو لملاحقته وعقاب أفعاله الإجرامية، ورأينا أن التعاون بين أجهزة الأمن والشرطة المخصصة لمكافحة هذا النوع من الجرائم في الدول المختلفة، وتبادل المعلومات المتعلقة بالإرهابيين يعد من الوسائل الفعالة لمنع وقوع الحوادث الإرهابية. كذلك فإن تسهيل إجراءات تسليم مرتكبي هذه الأفعال أو محاكمتهم وتبادل المساعدة القضائية في هذا الشأن تسهم في درع الجرائم الإرهابية.

فالجرائم الإرهابية في تزايد مستمر ولن ينتهي هذا التزايد إلا إذا تكاثفت جميع الدول للتصدي لهذه الظاهرة ولكن من المؤسف أن هؤلاء الذين يمارسون الإرهاب المنظم ويجيدون استخدام الأساليب العنيفة ضد الشعوب ويرفضون الازعان للشرعية الدولية، وتنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية، هم أكثر الأصوات مطالبة بمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

ومن العجيب أن بعض الدول تقيم الدنيا لمجرد انفجار قنبلة، أو خطف طائرة ثم تخلد إلى الصمت عندما ترتكب المذابح الجماعية وعندما تجتاح جيوشها المدن والقرى الآهلة بالسكان المدنيين، تحرق الأخضر واليابس وتروع الأمنيين والعزل من السلاح.

وفي هذا الصدد يمكن إتباع الآتي:

١- إن الإرهاب أيا كانت مظهره وأسبابه، هو موقف إجرامي، وتحرك مسلح ضد القانون رافض للديمقراطية وحرية الفرد وأمن المواطن، وبالتالي

- أصبحت الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية لدولنا العربية، تدعو أكثر من أي وقت إلى موقف جاد وعاجل لمواجهة، سواء من جانب الدول العربية التي تعاني منه، أو الدول العربية التي لم تطلها ناره بعد. فإذا لم نتعاون جميعا في إطفائها، فسوف يمتد شرارها إلى البعيدين قبل القريبين.
- ٢- لا بد من بحث متعمق لأسباب وعوامل الإرهاب ثم تهيئة المناخ المناسب لقتل جذوره، ووضع معالجة فورية لأسباب التطرف الديني أو السياسي أو الاجتماعي، بحملة قومية تتعاون فيها جميع الأجهزة العربية على المستوي التعليمي والتربوي والديني، لملء فراغ الشباب وفتح متنفس للتعبير عن نفسه وتعميق الاعتدال في التعبير والممارسة، والاهتمام بالبنية الأساسية لإنحاء الدولة بالتساوي ومزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعميق الانتماء.
- ٣- الاستفادة من تجارب الآخرين وتبادل المعلومات والخبرات، والمتابعة العربية المستمرة لكل جديد في هذا المجال.
- ٤- سرعة فتح الباب للاستفادة من ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي، سواء في خدمة التعاون الأمني أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.
- ٥- دعوة المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة إلى سرعة اخذ اجراء من خلال اجتماعات عربية ودولية لبحث الوسائل العاجلة لمواجهة الإرهاب من جميع نواحيه الأمنية والسياسية والاقتصادية والتعليمية.
- ٦- ترسيخ الهوية الثقافية للشخصية العربية، والمجتمع العربي، وتعميق مضمونها الحضاري على المستويين الوطني والقومي من خلال إذكاء العوامل والمكونات الدنية والحضارية وغيرها.
- ٧- العمل على تقليل البطالة وإتباع أساليب غير تقليدية لاقتحام هذه المشكلة والتي ظهرت كأحد الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادي ومراعاة ظروف وإبعاد البطالة وانعكاساتها على أفراد المجتمع.
- ٨- العمل بإيجابية على مواجهة الإعلام الغربي الذي استغل العمليات الإرهابية العارضة بالوطن العربي وأساء إلى الحضارة العربية والإسلامية.
- ٩- تكثيف الأسس القومية الأصلية في وجدان الشعب العربي والتي شكلت الملامح الرئيسة للشخصية العربية، مثل التسامح والاعتدال والأخوة والمحبة والانتماء، مما يحقق التوازن بين الجوانب المادية والمعنوية للشخصية العربية، ويكفل التصدي الحاسم لكل الظواهر السلبية والخطيرة ومنها العنف والإرهاب.

- ١٠- تعميق المفهوم الفكري والإبداعي المتميز الذي يقبل بمنطق الحوار وتعدد وجهات النظر واحترام الرأي الآخر، وينيّفتح علي مصادر العلم والمعرفة.
- ١١- وضع ظاهرة الإرهاب في الأمة العربية ي حجمها الحقيقي، بغير تهوين أو تهويل. والتصدي للحمولات المغرضة ضد الإسلام والعرب، وكشف مخططات وأهداف الجماعات الإرهابية وازدواجية خطابها، وفضح مراكزها في الخارج وعق المؤتمرات والندوات المستمرة وعلي مستويات متعددة لهذا الغرض.
- ١٢- مراقبة مصادر التمويل للجماعات الإرهابية.
- ١٣- الاهتمام الكبير بالصغار والأحداث ورعايتهم حيث إنه قد أتضح من خلال الأحداث الإرهابية كثرة استخدام الأحداث في هذه العمليات المشبوهة.
- ١٤- تشديد الرقابة علي مصادر السلاح والمفرقات والمتفجرات حتى لا يتسرب منها ما يستخدمه الإرهابيون.
- ١٥- مطالبة كافة الدول بتسليم الإرهابيين الموجودين فيها، وعدم إيوائهم أو تقديم الحماية أو أي عون لهم، والتفرقة في هذا بين المعارض السياسي الذي يلجا لدولة - دون ممارسة نشاط سياسي- والإرهابي الذي يمارس الإرهاب ويجند العملاء، ويدبر ويخطط ويمول عمليات القتل والتخريب، ويعلن موقفه علنا.
- ١٦- دراسة وتنفيذ إعادة تأهيل التائبين عن الممارسة الإرهابية وذلك لإيجاد سبل حياة كريمة لهم.
- ١٧- تشديد الرقابة علي حدود الدول العربية البرية والساحلية والمواني والمطارات حتى يتم تضيق الخناق علي دخول الإرهابيين المدربين بالخارج للقيام بالعمليات الإرهابية داخل الوطن العربي.
- ١٨- دعوة الحكومات وجامعة الدول العربية إلي تكليف سفاراتها ومكاتبها في الخارج، لتنفيذ خطة إعلامية موحدة للخطاب الدولي لمواجهة الإرهاب، بتصحيح صورة الإسلام والعرب، والرد علي أي افتراءات ومغالطات، علي أن تزود هذه السفارات والمكاتب بأشخاص مؤهلين للقيام بهذه المهمة.
- ١٩- دعوة الدول إلي الاهتمام بالبعد الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية.
- ٢٠- دعوة الأحزاب والمنظمات والاتحاديات العربية المختلفة إلي اقتحام قضية الإرهاب، من خلال المؤتمرات والندوات وكافة السبل.

مراجع الفصل العاشر

- ١- ثناء يوسف العاصي: دور التربية في مواجهة التطرف الديني في مصر - مجلة التربية المعاصرة - العدد (٣٥) السنة (١٢) - الإسكندرية - دار المعرفة الجامعية - فبراير ١٩٩٥،
- ٢- حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في مصر - بحث قدم إلى المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٨٨،
- ٣- سالم إبراهيم بن عامر، العنف والإرهاب - ليبيا - المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر - ١٩٨٤،.
- ٤- مصطفى مصباح دباره: الإرهاب، مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي - منشورات جامعة قاريونس - بنغازي - ١٩٩٠،
- ٥- عبد العزيز الغريب: التربية وظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي - مجلة التربية المعاصرة - العدد (٣٨) السنة (١٢) - الإسكندرية - دار المعرفة الجامعية - سبتمبر ١٩٩٥
- ٦- محمود سعد أبو عامود: جماعات الإسلام السياسي والعنف في الوطن العربي - القاهرة - دار المعارف - ١٩٩٢
- ٧- احمد كمال أبو المجد: حوار لا مواجهة - القاهرة - دار الشروق - ١٩٨٨،
- ٨- أحمد شوقي الفنجري: التطرف والإرهاب، سلسلة المواجهة - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٩٣،
- ٩- يوسف القرضاوي: الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف - ط٢ - الوفاء للطباعة - المنصورة - ١٩٩٢
- ١٠- ابن منظور لسان العرب
- ١١- حسين أحمد أمين: الشباب وأزمة التطرف، سلسلة المواجهة - القاهرة - الهيئة العامة للكتاب - ١٩٩٣،
- ١٢- على ليلة: الشباب العربي، تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف - القاهرة - دار المعارف - ط٢ - ١٩٩٣،
- ١٣- جمال زهران: الدور السياسي للقضاء المصري في عملية صنع القرار، دراسة الحقبة الأولى للرئيس مبارك - دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية.

- ١٤- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٢ - القاهرة - ١٩٩٣،
- ١٥- عبد العزيز الغريب: التربية وظاهرة العنف السياسي- مرجع سابق، ص ٧٥.
- ١٦- أمينة الجندي: التطرف بين الشباب، دراسة ميدانية - القاهرة - مجلة المنار - العدد (٥٨١) مارس ١٩٨٩.
- ١٧- شبل بدران: الجذور التربوية للتطرف - مجلة التربية المعاصرة - العدد (٢٢) مركز الكتاب للنشر - القاهرة - ١٩٩٢،
- 18- WWW. Annabaa.org.
- 19- WWW. Asharqalarabi. Org.Uk
- 20- WWW.rezgar.com

الفصل الحادى عشر

دور التربية في التصدي للإرهاب

- أولاً: دور مؤسسات المجتمع في توعية وتربية الشباب.
- ثانياً: إصلاح التربية ومناهجها والتصدي لظاهرة الإرهاب.
- ثالثاً: مكانة حقوق الإنسان في المناهج والكتب المدرسية.
- رابعاً: أهمية مناهج التربية الإسلامية في نبذ الإرهاب.
- خامساً: تصور مستقبلي للتوعية الأمنية في المناهج الدراسية.

الفصل الحادى عشر

دور التربية في التصدي للإرهاب

أولاً: دور مؤسسات المجتمع في توعية وتربية الشباب :
مقدمة :

تعد الأسرة، في علم الاجتماع، المصنع الأهم في تكوين عقلية الفرد حيث يتلقى أسس التفكير العقلي ومبادئ التقويم واتخاذ المواقف من الأشياء. ومن هنا يبرز دور مؤسسة الأسرة في إنتاج أفراد صالحين أسوياء أو طالحين أشقياء. غير أن البحث التربوي والواقع الفعلي يثبت أن الأسرة وحدها لا تقدر على الوفاء بمسؤوليات التربية الشائكة، وإنما هي مهمة يجدر بكل مؤسسات المجتمع النهوض بأعبائها وحول قضية تربية الشباب وأدوار مؤسسات المجتمع تتنوع آراء المختصين وتتشعب، بين الأدوار والأهداف والأدوات. الوسطية والفكر المعتدل رئيس هيئة الإعجاز العلمي برابطة العالم الإسلامي الدكتور عبد الله المصلح يرى أن الإنسان يعيش حياته السلوكية وفق قناعاته التي استقرت في وجدانه ومشاعره، وهذا الوجدان إنما يبنى من خلال نمط المعرفة والعلوم التي تلقاها، وبالتالي فإن أي ظاهرة سلوكية أو تصرف عملي فإنما مبعثه فكرة تولدت في مشاعره، وهذه الفكرة يولدها النمط المعرفي الذي تلقاه في حياته. ويضيف المصلح "هذه الحقيقة مستنبطة من قول الله عز وجل "فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك"، وقد بوب علماؤنا لهذه المسألة أبواباً مستقلة، فقال الإمام البخاري، عليه رحمة الله، "باب العلم قبل القول والعمل"، وجاء الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب، عليه رحمة الله، فأضاف إليها قوله "قبدأ بالعلم قبل القول والعمل"، وإذا كنا نعاني من ظاهرة منحرفة في إرهاب يمثله يمينيون أو يساريون، إرهاب في أفكار بعض المسلمين أو إرهاب في بعض أفكار اليهود أو في أفكار بعض طوائف البروتستانت المتصهينة، فإن مرد ذلك كله إلى مجموعة من الأفكار والمعلومات التي صاغتها أيد لم تستمد منهجها من وحي الله، وإنما استمدت مفاهيمها وأفكارها من أهواء البشر وهم الذين يغلب على فعلتهم مصطلح "أهل الأهواء".

ويوضح المصلح "أنه إذا كانت الأمة تريد أن تحمي عقول أبنائها وقلوبهم وأن تبعدهم عن أسباب الانحراف الذي تمثله ظاهرة إرهابية فعليهم أن يعمموا ويبذلوا جهدهم في تعليم الأمة الفكر المعتدل، والوسطية التي يمثلها هذا الدين، الذي وصف

الله عز وجل أهله بقوله "وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا".

وأشار إلى "أنه ليس جديدا أن نجد بعض الأفكار التي ولدت حمما من المصائب، فقد رأينا الفكر النازي والفكر الفاشي والشيوعية الحمراء. واليوم نجد الصهيونية البروتستانتية. وقديما كان عندنا فكر الخوارج. أقول إن هذا كله كان وراءه، وما زال، فكر أعرج وتوجه منحرف، وعلينا أن نتقي الله في غرس العقيدة الصافية، وأن نؤكد على هذه المعاني في تحصين أبنائنا وبناتنا، لكي نجنبهم الغلو والتطرف في أي صورة من صور، سواء أكانت تلك الصور ركبت موجة التدين أو موجة العلمانية المنحرفة أو منهج الاستغراب القادم من خلف البحار، ونحن نعلم كل ذلك وعلماء الأمة يدركون كل هذه الأمور، فعليهم أن يقوموا بواجبهم في بيان الحق وإظهاره وتجليته ليكون الناس على بصيرة".

أ - دور المرأة :

أما الأستاذة بجامعة الملك عبد العزيز، الدكتورة نادية باعشن، فتذهب إلى تخطئة من يظن أن النساء لا يتناولن في أحاديثهن الخاصة سوى شؤون الموضة، والشؤون المطبخية، وترى أن هذا الظن قصور في فهم مجتمع المرأة. وقالت: "أتابع كل ما يقال عن الإرهاب الفكري، وكيف نحفظ أبنائنا من الانزلاق في متاهة الأفكار المنحرفة، التي هي الوقود الفعلي للإرهاب، وأيضا نتابع الحملات الأمنية الناجحة، والملاحظات الخاصة بالأسرة والإعلام والمساجد وغيرها، كعناصر يجب أن تقوم بدورها في مقاومة هذا التيار، ولكننا نسينا وسطا من الصعب الوصول إليه، وهو المرأة، فالوسط النسائي له دور كبير في تكوين عقلية الطفل، وإن جاز أن أسميه مجتمع "المتعالمات"، فلا يعرف كثير منا حجم التأثير الذي تحدثه المرأة عندما تفتي دون علم، وعندما تفهم الدين بطريقة خاطئة، كما لا نعرف ماذا يمكن أن تفعل "المتعالمات"، وكيف يؤثرن على عقليات البنات والأولاد الذين يصبحون لقمة سائغة لأي رأي غير صحيح". وتواصل باعشن "الأم تتأثر بما يحدث في بعض الأوساط النسائية من أفكار متطرفة، فالمرأة عندما تجلس مع المرأة لا تناقش الجمال والموضة، كما يعتقد الكثيرون، ولكنهن يحلن ما يحلن ويحرمن ما يحرم، عكس الرجل الذي يتحفظ عادة في آرائه لأن هناك رقابة حوله ومجتمعاً يرفض ما يتنافى مع الصواب".

وتضيف باعشن "يجب أن ننتبه لما يحدث في بعض الأوساط النسائية من تداول لأفكار غير سليمة، يكون لها أثر سلبي على الجميع: المرأة والأسرة

والأطفال. على سبيل المثال امرأة جلست في مجلس نسائي لتفتي وتفسر الحديث الشريف الذي يقول "وفرّقوا بينهم في المضاجع"، فأفتت السيدة بعدم جواز أن تنام الأم بجوار طفلها، إذا وصل إلى سن العاشرة، حتى أنها ذهبت إلى عدم جواز ذلك حتى ولو كان مريضاً، كيف يحدث ذلك؟ الطفل في هذه السن يكون بحاجة إلى حنان أمه، ولك أن تتخيل وتقيس عليها العديد من المسائل الأخرى. هذه الأفكار تقتنع بها البنات بالذات، اللاتي هن الأمهات الصغيرات، ففي مجتمعنا تتزوج الفتاة في سن صغيرة وتتجب أطفالاً صغاراً، فإذا ما تأثرت بهذه الأفكار بثتها في بيتها ويخرج الأطفال وهم مهياون للانزلاق في هذه الأفكار الشاذة.

ب- المنظور الحواري :

ويؤكد أستاذ الإعلام بجامعة الملك عبد العزيز، الدكتور أسامة حريري التركيز على البعد الأسري فيقول "البيت هو اللبنة الأولى في بناء التكوين الإنساني للطفل، من هنا فإن للوالدين ولأسلوب تعاملهما مع الأبناء دوراً مهماً، فلا بد من أن يتعامل مع الطفل بمنظور حوارى، أما توجيه الأوامر والتعامل مع الطفل من منظور الاتجاه الرأسي من المرسل إلى المستقبل، فهذا ما يسمى بالمنظور الأحادي وهو مرفوض.

وهذا المنظور "الأحادي" لا يصنع طفلاً قادراً على الحوار والمناقشة، ولا يربي عقلاً محاوراً، متدرباً على القبول والرفض. ومن هنا تجيء النشأة الخاطئة، إذ تكون شخصية قادرة على الاستقبال فقط، وليست قادرة على إدارة حوار، أو التجاوب مع نقاش".

ويزيد الدكتور الحريري الأمر توضيحاً فيقول "يجب تنشئة الطفل من منظور السهم الأفقي ثنائي النصل "من طرف إلى طرف آخر"، واحترام عقله من خلال طرح الفكرة والمعلومة للحوار، وليس مجرد إلقاء الأوامر حتى فيما يختص بمصلحته، لا بد أن نطرح على الطفل الموضوعات حتى التي لا يعيها الطفل بمنطلق التهيئة للحوار والنقاش وتنمية القدرة على الرفض، ولذلك فالوالدان لا بد أن يتقبلا من ابنهما مبدأ الرفض مع عدم تناقض ذلك مع احترام الوالدين، مما يجعل الطفل ينشأ، مالكاً القدرة على الحوار والقبول والرفض حسب إرادته وفكره، لا إرادة وفكر الآخرين. وما يحدث الآن أننا نتعامل مع الطفل من منطلق فوقى، بالأوامر، هذا أحمر، هذا أخضر، افعل ولا تفعل، انظر ولا تنظر.. إلخ".

ويواصل د. الحريري "يطبق هذا المفهوم الخاطئ في التعامل الرأسي من مرسل إلى مستقبل أيضاً في المدارس حيث يقوم المدرس بإملاء المعلومة والفكرة

على الطفل دون إعطائه فرصة للحوار والاعتراض، بل إن الطفل إذا اعترض وناقش مدرسه فإنه سيعاقب، مما يدعم عند عقلية الطفل مبدأ فرض المعلومة وعدم القدرة على تقبل الرأي الآخر، الطفل بذلك يصبح مبرمجا مجهزا للاستقبال فقط وليس له القدرة على الرفض أو التعبير عن رأيه، يصبح كالهاتف الذي فصلت عنه الحرارة بصفة مؤقتة، يستقبل وغير قابل للإرسال".

ونقطة أخرى يركز عليها الدكتور الحريري، وهي أن فرض رأي واحد في المجتمع يدعم المنظور الأحادي الرأسي، أما لو سمح لعدة آراء بالوجود في الساحة المدرسية والجامعية، لتعود الإنسان على تقبل الآخر في البيت والمدرسة والجامعة، فالطفل، طبقاً للمنظور الأحادي، محاصر بالرأي الواحد.

ويضيف "الإنسان عندما يكبر ويصبح شابا بالجامعة ويخطط لحياته منهجا ما يستمر على أحادية الرأي، فلا يقبل الرأي المخالف. والمشكلة كلها تكمن في تركيبة عقلية المواطن، ذي الرأي الأحادي الفردي "السهم الرأسي أحادي النصل"، من المرسل إلى المستقبل". وأوضح الدكتور الحريري أن هذه المشكلة "التعامل من منظور المرسل فقط، وعدم التعامل بمنظور السهم الأفقي ثنائي النصل"، موجودة في العالم الثالث، والمجتمعات النامية بشكل عام.

ويرجع الدكتور الحريري جذور القضية إلى البيت بقوله "القضية كلها منبعها البيت، فهو محور الداء والعلاج، والتطوير لا بد أن يبدأ من هناك، حيث يشاهد الطفل والديه يتحاوران، ولا يرى قهراً وتسلطاً من طرف على الآخر. خاصة وأنه في معظم بيوتنا لا يرى الطفل إلا حواراً من طرف واحد، أوامر من الأب، وتنفيذ من الأم". فالوالدان يجب أن يعطيا ابنهما نماذج للحوار، بحيث تصبح عند الأم القدرة على محاوره زوجها ويرى الابن والده يتقبل رأي زوجته رغم أن بوسعه أن يرفضه، ولكنها تربية عملية على مبدأ الحوار".

ج- القدوة الصالحة:

ويرى الأستاذ المشارك ورئيس قسم الإعلام بكلية الآداب، جامعة الملك سعود، الدكتور بكر بن محمد إبراهيم أن هناك عناصر مكملة لدور البيت والمدرسة، وأنه يتحتم علينا العمل سوياً على جميع الأصعدة، وباستخدام كل الوسائل لحث شبابنا على الاقتداء بالقدوة الصالحة. ويجب أن يحقق هذا الهدف بتفعيل الرعاية الأسرية والمدرسية والوسائل الإعلامية والإذاعة والصحف والإنترنت والإكثار من المحاضرات التوعوية المخصصة للفئات العمرية الشبابية،

ويركز فيها المحاضرون على فضائل اتباع الأفكار الصحيحة وتجنب الأفكار الهدامة، ويستحسن اختيار العلماء والمختصين في الموضوعات ذات العلاقة وأن يكونوا من ذوي القبول الجماهيري، وأنه من المهم أيضا إشغال أوقات فراغ الشباب بما يفيد وينفع، بإنشاء نواد رياضية وثقافية مجهزة، وأن يتولى إدارتها متخصصون في علم الاجتماع والنفوس، وأيضا يجب العمل على إيجاد فرص وظيفية للشباب العاطل، لأن عملهم يشعرهم بقيمتهم وبأن لهم دورا يقومون به في تنمية المجتمع".

د- عملية اتصالية:

ويرى عميد كلية الدعوة بجامعة الإمام الدكتور عبد الله بن ناصر الحمود أن حماية المجتمع من الأفكار الهدامة المضللة هي عملية اتصالية من الدرجة الأولى، فإن نجاح المجتمع اتصاليا في التعامل مع أبنائه، أصبح من الممكن تحقيق عوائد كثيرة لعملية الاتصال تلك، والعكس صحيح أيضا، فعند فشل المجتمع في عملية الاتصال الإنساني تتكون بيئات كثيرة، يمكن أن تمثل مواطن ضعف تعوق عملية الحماية والردع المجتمعي. ويمكن القول إن حماية الأطفال والشباب من الانحراف تعد قضية سهلة جدا وواضحة تماما من الناحية النظرية، ولكنها من أعقد المشكلات المجتمعية في مجال التطبيق، ويعود ذلك إلى اتفاق عقلاء العالم حول أهمية وضرورة حماية الأبناء من كل ما هو ضار، رغم اختلافهم حول تحديد ما هو الضرر المقصود، ثم كيفية مواجهة الضرر".

ويواصل قائلا "أفضل الأساليب للتعامل مع الأطفال والشباب الاعتراف بأهليتهم للمشاركة في وقاية أنفسهم ومجتمعهم من الويلات والنكبات. الوصاية المطلقة على الأبناء والشباب يجب أن تنتهي، والأساليب التلقينية لم يعد لها بريق في عالم اليوم المشحون بوسائل وأساليب التفاعل الاجتماعي، وليس لها آثار إيجابية إلا في نفوس وعقول من لا يزالون يؤمنون بها، طفل اليوم يوازي في مداركه واستيعابه للأمور جيل الشباب في زمن مضى، والشباب قد يفوقون رجالا في أجيال سبقت، لذا فمن غير المقبول أن يصر المجتمع المعاصر على الاعتقاد بسذاجة الطفل والشباب، وعلى تهميش دورهما الفاعل في الحياة بكل عناصرها ومركباتها، يجب أن يكون التعامل مع الأطفال والشباب مؤسسا على فهم عميق للدور الفاعل الذي يملكه هؤلاء وليس على وصاية مطلقة".

ويرى الحمود "أن أهم وسائل تحقيق الحماية اتخاذ التدابير اللازمة لإشاعة ثقافة حماية الأهداف والسعي لتحقيقها، وتجريم كل من ينال منها أو يعوق العمل

على بلوغها، ولو استطاع المجتمع المعاصر أن يبلغ هذا المستوى الذي يحمل فيه كل فرد من أفراده هم الوطن ورسالة الوطن، لبات من الميسور حماية النشء من كل الدواخل المقيتة على الفكر والثقافة".

ويضيف الحمود "يمكن لوسائل الإعلام والاتصال في المجتمع بناء جسور متينة بين الناس والوطن الذي يعيشون فيه، على أن تتوجه هذه الجسور المعرفية لدعم حقيقة مهمة، وهي أن تلك المكتسبات المتحققة تعود للمواطن ذاته، وأن هذه المكتسبات يجب أن تحمي وتصلح".

هـ- تكاتف الجميع:

وترجع مدير مركز الأمير عبد المجيد لرعاية الأطفال الموهوبين ذوي الاحتياجات الخاصة، الدكتورة إلهام هرساني انتشار الأفكار الضالة إلى عدم اختيار الأصدقاء الصالحين، قائلة "يقول الحديث الشريف "المرء على دين خليله، فلينظر أحكم من يخال"، لذلك من المهم أن تراقب الأسرة أصحاب ابنها وتسهم في انتقاء الأصدقاء الأسوياء فكريا وسلوكيا، فالصاحب يؤثر على أفكار الطفل ومعتقداته، وغياب رقابة المنزل ومتابعته والتوجيه السليم قد يجعل الأبناء عرضة لتيارات فكرية خاطئة".

وتضيف هرساني "إن الدولة تبذل قصارى جهدها في رعاية أبنائنا، ويتمثل ذلك في العديد من المؤسسات، ولكن هذا لا يكفي، فمن المهم أن يكون هناك تعاون مع هذه المؤسسات، وظاهرة الإرهاب دخيلة على مجتمعنا، ولم نعرفها من قبل، والآن مع مشاغل الحياة حدث نوع من التفكك، فأصبحت الأسرة وحدها من تقوم بالتربية، ولذا على الأسرة مسؤولية كبيرة لتخريج أبناء أصحاء بدنيا وسلوكيا، ومن هنا علينا أن نتكاتف جميعا كمؤسسات وأجهزة تربوية وتعليمية وإعلامية على مساعدة الأسرة للوصول إلى هذا الهدف. ومن الجوانب المهمة الحوار والمناقشة مع الأبناء، علينا أن نشجع جوا من الحوار مع الأبناء، وأن نتلمس أفكارهم أولا بأول، وألا نتركهم فريسة للأفكار الغريبة".

ثانيا: إصلاح التربية ومناهجها والتصدي لظاهرة الإرهاب :

لا يبدو أن المراجعات التي أعقبت أحداث ١١ ايلول (سبتمبر) في أزمة الفكر الإسلامي ستتوقف قريبا، فقد كتب الكثير ولا يزال يكتب في ذلك، والمسألة ما عادت مسألة مفكرين، بل أصبحت - كما هو معروف - قضية عالمية تمس المواقف السياسية الرسمية قبل أي مسألة فكرية ورؤية فردية،

لكن اللافت أن أياً من تلك المراجعات والدعوات لإصلاح المناهج التعليمية والتربوية تعاملت مع المسألة باعتبارها حالاً سياسية طارئة، ولحظة تاريخية أياً تكن تبقى «عابرة»، لكن البعض ذهب بعيداً فأعاد تركيب رؤيته لتاريخ الفكر الإسلامي برمته، ففسّر حركة هذا الفكر وحضارته في النهوض والانحطاط على أساس مسألة التربية ومناهج التربية، حتى ليبدو لنا أن أحداث ١١ أيلول ستكون لها آثار على مستقبل الفكر الإسلامي أكبر مما هو ملموس الآن بكثير!

ففي كتابه «أزمة الإرادة والوجدان المسلم» يتصور عبدالحميد أبو سليمان (رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي) أن أزمات ثلاث هي التي تستحكم في مسار الفكر الإسلامي المعاصر تحول دون أن تكون له قدرة على النهوض: «أزمة العقل والمنهج، وأزمة الفكر والثقافة، وأزمة الوجدان والتربية»، وهي أزمات ليست جديدة كما يراها الكثيرون، بل يعود تاريخها إلى «أكثر من ألف عام!» والتعامل مع هذه الأزمات يمر عبر رؤية تاريخية تفسّر تشكلها، وتسمح لنا بإثارة السبيل لتفكيكها.

المحاولات الكثيرة لتفسير الأزمة وحلها لم تقلح، بدءاً من جهود الإمام الغزالي (ت ٥٥٠ هـ) مروراً بابن تيمية والشاطبي وابن خلدون وكثيرين غيرهم، ثم في العصر الحديث محمد بن عبدالوهاب (ت ١٧٩٢م) وشاه ولي الله ومحمد عبده ومدارسهم وأضرابهم، وعلى رغم هذه الجهود الكبيرة التي بذلت إلا أن أبو سليمان يرى أن عدم نجاحها دليل إلى وجود نقص قائم فيها، وليس إلى طرق تمثل مشروعاتها، أو حتى إلى مدى استيعابها الحداثة الغربية وفارق العصر بين الحاضر وتراثها. هذا النقص يجده في إهمال استثمار المعرفة الاجتماعية والعناية بالجوانب الإنسانية التي ترجع في محصلة الأمر إلى الأساس التربوي. وهذا الأساس التربوي لا يمثل أداة مهمة في تحديد سبل النهوض وحسب، بل أيضاً كان نقصاً في تفسير الانحطاط ذاته.

انطلاقاً من ذلك يرى تاريخ الإسلام منحدرًا باتجاه الانحطاط منذ ما بعد عصر الرسالة، أو جيل الصحابة حيث «لم يعد الأصحاب الذي صفت معادتهم (...) حراس نظام الخلافة»، بل أصبح الأعراب هم جيش الخلافة وقاعدتها السياسية، وسرعان ما كان هذا «التغيير الجذري» سبباً في تحول الخلافة إلى ملك عضوض «مبني على قواعد الاستلاب وقهر العصبية»، واقترب ذلك بالفلسفات والشعوذات، وخلائط الأديان الوافدة بالفتوحات، ليحول كل ذلك دون تمثل روح الرسالة، بل وفقدانها بالتدريج.

إسقاط الخلافة الراشدة كان الشرخ الأول في دولة الإسلام، الذي كانت أسسه تربوية في العمق بحسب أبو سليمان، وهكذا يبدأ تدحرج التاريخ نحو الهبوط والانحطاط، فانهيار الخلافة الراشدة كان بمثابة صعود لقوى القبلية، ليبدأ الفصام بين العلماء والولاة ويستقر بعد مئة عام من الصراع الدامي على صورة تهमيش وانعزال للعلماء عن السلطة السياسية وحيزها الاجتماعي الحي، هذا التهميش هو الذي حولهم عموماً إلى جماعات نظرية مدرسية منعزلة في المدارس والزوايا والمساجد، وسيكون هذا بلا شك بداية عهد تتآكل فيه المؤسسة العلمية (والدينية منها على وجه الخصوص) وتضعف قدرتها على التأثير في مقدرات المجتمعات، ثم تظهر آثار ذلك في فقدان مرونة المؤسسة العلمية على الاجتهاد والابتكار، والذي افضى في المحصلة بالنخبة المفكرة إلى البحث عن بديل فلسفي وافد، كانت الفلسفة اليونانية هي الأقرب له.

ضاقَت الدائرة إذاً على الصفوة المتخصصة في المعرفة الدينية الإسلامية، إذ لم يبق لها سوى أحد خيارين: التحالف مع السلطان والدخول في علاقة استتباع له في صور وظائف الدولة السلطانية: الفتوى، والقضاء، وإمامة المساجد، أو الخيار الفردي وهو خيار اضطررها - في سبيل تثبيت سلطتها - إلى اللجوء إلى الإرهاب والترهيب الروحي وإضفاء صفة القداسات على المنطوقات وشحنها بالرموز وشوارد النصوص.

لكن كيف نفسر ظهور «عقريات» فذة في التاريخ الإسلامي على شاكلة الشاطبي وابن خلدون وابن تيمية؟ لا يجد أبو سليمان جواباً إلا أنها ليست إلا «اثراً مما تبقى من قوة الدفع» التي شكلها عصر الرسالة الأول، بروحه النقية، وإدراكه العميق، وهكذا - بحسب أبو سليمان - لا تتغير طبيعة حركة التاريخ الكلية الآخذة بالانحطاط. لكن هذا التفسير يضحى بالتاريخ الإسلامي برمته حيث يحصر روح الإسلام في الثلاثين سنة الخاصة بالخلافة الراشدة، إذ يجعل واقعية الإسلام وتجليه الموضوعي لحظة قصيرة واستثنائية من التاريخ، حتى ليبدو - في هذا القول - إن الأصل أن الإسلام غير ممكن التطبيق، وأن التاريخ انحرف فجأة باتجاه أفكار مثالية ما لبس أن نکص وعاد إلى طبيعته، طبعاً أنا لا أقول ذلك، لكنني أوضح فقط ما يترتب على هذه الرؤية للتاريخ.

تحاول الأطروحة - من دون أن يبرهن صاحبها عليها - أن تقدم رؤية تفصيلية للأزمة الثلاثية (العقل، والثقافة، والتربية) تبغي فيها «تشخيص الداء» من خلال وضع اليد على ما تسميه «التشوهات والانحرافات» في تيار الفكر

الإسلامي، وهي تشوهات أصابت «الرؤية الكلية» و«التفكير المنهجي»، وطاولت «المفاهيم»، لتتجلى أخيراً في «الخطاب» وتفشي «عقلية الشعوذة والخرافة»، واستحكام «النزعات العرقية» القبلية العنصرية.

المسألة الآن تبدو في هذه الأطروحة مسألة «إرهاب فكري وسياسي» نشأ منذ مئات السنين بسبب الانفصال بين المجالين العلمي والديني، والمجال السياسي، وهو ما ولد بدوره «خطاباً إرهابياً» يحاول به كل فريق استحواذ السلطة في المجتمع، وقد ولد هذا الخطاب لدى الشعوب المقهورة ومع مرور الزمن «نفسية العبيد» التي تختصر موقفاً دائماً ومستمراً هو «الخوف من المبادرة»، واستتبع ذلك رؤية كونية مليئة «بالانحرافات عن منهاج النبوة» ادت بتفشيها إلى نشوء «خطاب ديني تكراري تسليمي وإرهابي» يسلك منهجاً تربوياً «لا يدرك العلاقة بين المعرفي والنفسي والوجداني» إذ لا توجد المعرفة إلا مع الحرية، ولا حرية مع الإرهاب، وهكذا تنتهي المسألة إلى واقعنا: «أمة متخلفة سلبية» تقتقر إلى إرادة العمل إن لم يكن أيضاً مجرد إرادة القول.

تنتهي الأطروحة إلى ما هو متوقع منها، وهو أن أساس أي نهوض يمر عبر بوابة التربية، وهو أمر يعني بالضرورة إعادة بناء المناهج وصياغتها على نحو يعيد إنتاج روح الرسالة النبوية في لحظة نقائها الأولى «عصر الرسالة» ولكن بتجليات معاصرة، والعمل على هذا الموضوع يتصدر رأس الأولويات الآن.

الأطروحة التي تطغي عليها الروح السلفية تثبت - من حيث لا تريد ربما - المقولة الأميركية بأن التعليم الديني هو السبب في عدم تقبل الشعوب الإسلامية للديموقراطية، وفي انفجار الإرهاب الدولي، لكن هكذا أراد بوش. وهذا أمر دلالة خطيرة، فهذه الأطروحة جاءت من مؤسسة إسلامية أميركية لها إسهاماتها في إصلاح الفكر الإسلامي هي «المعهد العالمي للفكر الإسلامي»، ومن أكاديمي خبير قاد تطوير الدراسات الإسلامية في الجامعة العالمية بماليزيا (١٩٨٨ - ١٩٩٩م). وحيث تنتهي «الدراسة» نظرتها برؤية «أكثر» عالمية فيكون مشروعها متجهاً لـ «استنقاذ مستقبل الإنسان وحضارته الإنسانية» من خلال «استنقاذ» المسلمين وعالمهم. ومع ذلك سواء أكانت الدعوة إلى إصلاح المناهج الدينية والتربوية توافق الدعوة الأميركية أم تناقضها، أو كنا نوافق المؤلف أو نخالفه في مجمل نظريته، فإن الحقيقة التي لا ريب فيها إننا نحتاج إلى تعديل مناهجنا التربوية وإصلاحها لضرورات تاريخية.

ثالثاً: مكانة حقوق الإنسان في المناهج والكتب المدرسية :

مقدمة :

في إطار سعيه إلى إعداد استراتيجيا عربية للتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية تتوحد فيها رؤى الأنظمة التربوية للبلدان العربية، ومساهمة منه في عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان (١٩٩٥ - ٢٠٠٤)، وفي إطار تنفيذ المشروع المتكامل حول "تعزيز التربية على حقوق الإنسان في الوطن العربي من خلال مناهج التعليم والكتب المدرسية والأدلة المنهجية ومختلف وسائل الاتصال التعليمية"، نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة الثقافة اللبنانية، وبدعم من الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية واليونسكو، ندوة حول "مكانة حقوق الإنسان في المناهج والكتب المدرسية بالتعليم الثانوي"، التأمّت ببغداد أيام ٢٧ - ٢٨ فيفري/شباط و ١ مارس/آذار ٢٠٠٣.

إنّ القصد من هذه الندوة هو تشخيص واقع المنظومات التربوية في البلدان العربية، وبيان الموقع الذي تحتله ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها في هذه المنظومات، والوقوف على العراقيل التي تعترض تدريس حقوق الإنسان في ضوء نتائج الدراسات القطرية التي أعدها المعهد، والتطورات التي حصلت على المستويين الدولي والإقليمي، وتقديم مقترحات لتجاوز هذه العراقيل بالاعتماد على الكفاءات العربية وعلى الخبرات والتجارب الأجنبية التي خصّصت لها مدّة زمنيّة لعرضها ومناقشتها.

شارك في أعمال الندوة عددٌ من الخبراء العرب ومن أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء، والباحثون الذين أعدّوا الدراسات التقييمية لواقع حقوق الإنسان من خلال المناهج والكتب المدرسية بكلّ من الأردن، والجزائر، واليمن، والكويت، وسوريا، ولبنان، ومصر، وتونس. كما شارك فيها ممثلون عن المؤسسات والمنظمات العربية غير الحكومية العاملة في مجال التربية على حقوق الإنسان، وممثلون عن المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية.

تُعتبر التربية على حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من الحق في التربية والتعليم، فهي تندرج ضمن الأهداف التربوية التي نصّت عليها المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٣ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل، إذ كلّها تنصّ على أنّ الأهداف الأساسية للتربية هي تنمية الذات البشرية لدى الطفل وتدعيم احترام حقوق الإنسان وحرّياته الأساسية.

وتعتبر أجهزة مراقبة الاتفاقيات الأممية أن حرمان الطفل من التربية والتعليم، بل وحتى وجود أي تناقض في صلب أي نظام تربوي مع الأهداف الواردة في هذه المواد، هو خرق لهذه النصوص الدولية.

ومع ذلك فإن السياسات التربوية والمناهج الناتجة عنها قد تغافلت إلى حد كبير عن محتوى تلك البنود أو تبنتها بصفة شكلية لا غير.

في هذا الإطار تنتزل ندوة بيروت الثانية التي استُهلّت جلستها الأولى بكلمة افتتاحية للدكتور الطيّب البكوش، رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان، حيث نزل الندوة ضمن الخطة التي انتهجها المعهد في مقاربة مسألة تدريس حقوق الإنسان بالنظر إلى المنظومات التربوية للبلدان العربية بمختلف مراحلها الدراسية، كما نزلها ضمن المساعي الدولية لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وحمايتها، والتربية عليها، مشيراً إلى كونها الندوة الثانية من نوعها بالنظر إلى ندوة بيروت الأولى (نوفمبر ١٩٩٧) التي عالجت نفس الموضوع على مستوى التعليم الأساسي.

التدخل الثاني كان لمعالي وزير الثقافة اللبناني الأستاذ غسان سلامة الذي أكد بقوة على راهنية حقوق الإنسان والتأكيد على أهميتها من جهة اقتناعه بأنها تقوّي الأنظمة السياسية ولا تضعفها، وأن الصدام الحاصل أحياناً بين المدافعين عن حقوق الإنسان والسلط الحاكمة ليس إلا نتاجاً لتصور خاطئ عن هبة الدولة ومقتضياتها.

إن الأمم المؤهلة أكثر من غيرها للدخول في الألفية الثالثة هي تلك التي سعت وتسعى إلى تمكين مواطنيها من تربية جيدة ومن تكوين رفيع المستوى تكون حقوق الإنسان

والديمقراطية أحد مرتكزاته الأساسية، ولأجل ذلك فإن الاهتمام بمستقبل البلاد هو اهتمام بالمدرسة، ورهانات المستقبل لا يمكن أن تكون محمولة إلا على آليات المنظومة التربوية بالأساس.

والتدخل الثالث تفضّل به سعادة سفير الاتحاد الأوروبي في لبنان، السيد باتريك رينولد، الذي ركّز في كلمته على أن أوروبا اليوم لا تعيش حالة حرب لأن المواطنين يدافعون عن السلام، وهذا الموقف لم يولد مع الأوروبيين وإنما اكتسبوه عن طريق التربية التي تلقوها في المدارس والمعاهد والجامعات.

ولا شيء يمنع الدول العربية اليوم من أن تخطو في هذا الاتجاه، إن هي أخضعت العزم على التقهّ نحه التّربية المستدامة.

الكلمة الموالية كانت للدكتور فكتور بلّ، مدير المكتب الإقليمي لليونسكو ببيروت، الذي ألحّ على تنوّع الجوانب التي تقتضي أن نأخذها بعين الاعتبار عند تطرّقنا إلى تدريس حقوق الإنسان. فمعرفة أدبيّات ثقافة حقوق الإنسان مهمّة، لكنّها ليست وحدها الجديرة بالاهتمام، إذ لا بدّ أن يعضد ذلك اهتمام بالجانب النفسي والعلائقي والسلوكي في هذه الاستراتيجيات التربويّة.

الكلمة قبل النهائيّة ألقاها مستشار الأمين العام للمنظمة الدوليّة للفرنكوفونيّة الدكتور مصطفى كمال تيمور الذي بيّن انخراط منظّمته في استراتيجية نشر ثقافة حقوق الإنسان، وذكر ببعض المناسبات التي جسّمت هذا الانخراط.

أمّا الكلمة الأخيرة فقد تفضّل بها ممثل المفوضيّة السامية لحقوق الإنسان الدكتور أمين مكّي مدني الذي عاضد المواقف التي أقرّت بالأهمية الكبرى التي تكتسيها حقوق الإنسان في رسم ملامح مستقبل الأجيال القادمة.

بعد الافتتاح دخلت الندوة في مرحلتها الأولى بعرض المنهجية التي ستعتمد، وبيان ارتباطها بالمرحلة السابقة التي قطعها المعهد العربي لحقوق الإنسان في مقاربة مسألة التربية على حقوق الإنسان بمرحلة التعليم الأساسي. وقد تمّ تقديم تقييم أولي لعشرية الأمم المتّحدة للتربية على حقوق الإنسان في البلدان العربيّة والفرنكوفونية على وجه التخصيص، وقُدّمت في هذا السّياق مداخلات في الجلسة الأولى عرّف فيها أصحابها بمساهمات منظماتهم الدوليّة والمحليّة أو مكاتبهم الإقليمية في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتطويرها.

ويمكن أن نقف في هذا الباب على ما ذكرته ممثّلة اليونسكو الأستاذة مريام كاريلّا، إذ أشارت إلى التحديّ الكبير الذي يواجه عمل المنظمة وهو "إقناع الأطراف المعنيّة بأنّ التربية على حقوق الإنسان ليست من باب الترفّ الفكري، وإنما هي الأساس الذي يجب أن يقوم عليه كل إصلاح تربوي".

وفي الجلسة الثانية تمّ عرض تقرير تأليف حول واقع التربية على حقوق الإنسان من خلال المناهج والكتب المدرسيّة تلتّه إضافات من قبل معدّي الدراسات القطريّة، ثمّ فسّح المجال للتعريف ببعض التجارب الغربيّة والإفريقيّة، حيث سمحت المقارنات بين التجارب بتعميق فهم مشكل تدريس حقوق الإنسان والتربية عليها، والاستعداد لإيجاد السّبل المساعدة على تجاوز الصّعوبات.

وقد أدرجت أعمال الجلستين الأولى والثانية في إطار ربط ما أنجز سابقاً بما سينجز في هذه الندوة وبما سيتبعها من إجراءات.

وقد قسّم منظّمو الندوة الموضوع المطروح إلى مستويات من العمل تتراوح بين الورشات والجلسات، فأوكلوا إلى الورشات عمل معالجة جانب من هذا الموضوع، وفي قناعتهم أنّ ما تؤول إليه أعمال اللّجان سيكون متكاملًا ويسمح فعليًا برسم خطة مستقبلية تصلح أن تكون أرضية موحّدة لكل الأقطار العربيّة ينطلق منها المختصّون لصناعة البرامج وتألّف الكتب. لذلك نوّكد قبل عرض حصيلة أعمال اللّجان ومقترحاتها على ضرورة فهمها في تكامل بعضها بعضا، ونذكر بأنّ

الموضوعات التي طرحت على امتداد يومين هي:

- الإشكاليات الخاصة بالحقّ في التّعليم والتّربية، وبالتّربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في البلدان العربيّة.
- الإشكاليات الخاصة بالتّربية على حقوق الإنسان في البلدان العربيّة وتأثيرات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.
- الإشكاليات الخاصة بالتّربية على حقوق الإنسان، والتّربية على التسامح وعدم التمييز في إطار الخصوصيّات الثقافية للبلدان العربيّة.
- ملامح المتخرّج من التّعليم الثانوي.
- مرجعية إعداد المناهج والكتب المدرسيّة من منظور حقوق الإنسان.
- الأنشطة الهادفة إلى دعم الجوانب التشريعية والقانونيّة والاجتماعيّة لصالح التّربية على حقوق الإنسان (الأنشطة المدرسية والأنشطة الموازية للمدرسة).

نتائج أعمال الورشات :

الإشكاليات الخاصة بالحقّ في التّعليم والتّربية، وبالتّربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في البلدان العربيّة

ناقشت الورشة مجموعة من الموضوعات والقضايا المرتبطة بهذه الإشكاليّة من أبرزها ست إشكاليات وهي:

- ١- تمّت الإشارة إلى أنّ هناك نقائص في الإقدام على إصلاحات تربويّة تنطلق من مبادئ حقوق الإنسان وقيمها، ومن الشأن الديمقراطي بصفة عامّة.
- ٢- وقع التأكيد على ظاهرة خطيرة تتمثّل في تراجع دور الدّولة في مجال التّعليم وفي مجال الخدمات العموميّة ذات العلاقة بالتّعليم، في حين هناك سيرٌ نحو الخصوصّة التي تضرّ بفئات كثيرة وتحرمها من حقّها في التّعليم.

٣- أثّرت في الورشة ظاهرة تردي الخدمات التعليمية في القطاع العام إلى جانب الفقر والبطالة مما أدى إلى تفشي ظاهرة الانقطاع المبكر عن التعليم وظاهرة الرسوب والتسرب.

٤- أكد الفاعلون في الورشة على النظرة الشمولية لحقوق الإنسان وخطر التعامل معها بشكل انتقائي، كما أكدوا على دور المنظمات غير الحكومية في مجال التربية على حقوق الإنسان رغم ما تعيشه من تقييد لأعمالها وفي مناحات سياسية غير ملائمة لا تسمح بالمبادرة والإبداع.

٥- لم يغب عن الورشة ما يلاحظ من انقسام في تكوين المتعلم نتيجة التضرار في المرجعيات والتناقض في أحيان كثيرة بين ما يُدرس من قيم ومثل عليا وبين الواقع المعيش حيث الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان.

٦- وأخيرا خلصت اللجنة إلى أن الحق في التعليم في حاجة إلى حماية في كثير من البلدان العربية في وقت تجاوز فيه هذا الحق مفهومه الضيق، إذ المطروح الآن هو "الحق في تعليم ذي نوعية جيدة" وليس مجرد "الحق في أي تعليم".

الإشكاليات الخاصة بالتربية على حقوق الإنسان في البلدان العربية وتأثيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عالجت الورشة ثلاث قضايا أساسية هي:

- وضع العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي والإسلامي.
- الاقتراحات الأمريكية الأخيرة بخصوص مناهج التعليم العربية.
- تصور سبل دعم ثقافة حقوق الإنسان في بلداننا العربية.

وقد ظهرت حملات معادية للعرب والمسلمين في عدد من البلدان الغربية شهدت أوجهها مع بعض التصريحات التي ذهبت إلى القول بأن الديانة الإسلامية هي الديانة الوحيدة من بين كل الديانات التي تنتج الإرهابيين. وأعلنت، عقب ذلك، الحرب الكونية على الإرهاب دون أن تحدد دلالاته، ودون أن تميز بينه وبين المقاومة باعتبارها حقاً شرعياً تقرّه موثيق حقوق الإنسان. وقد آل هذا الأمر إلى مضايقات نالت من حقوق الجالية العربية والجالية الإسلامية في البلدان الغربية، ومثلت ذريعة لإسرائيل لتزيد من تكتيلها بأبناء الشعب الفلسطيني.

مبادرة الشراكة في ١٢/١٢/٢٠٠٢ مقترح أمريكي تقدّمت به الإدارة الأمريكية إلى بعض البلدان العربية كقاعدة عمل للحدّ من إفراز العناصر الإرهابية، وتشمل هذه المبادرة إدخال إصلاحات على التربية والتعليم وفق معايير محدّدة، ورسم حدود يتحرك في إطارها الإرشاد الديني في المساجد، ومن أبرز مقومات هذه المبادرة:

- دعم التواصل بين الإسلام والديانات الأخرى
- مراجعة مدلول مصطلح "الجهاد" وتوظيفه جديداً في البرامج التعليمية والكتب المدرسية.

إنّ قراءة مقاصد هذه المبادرة لتكشف عن خطورة المسلّمات التي تقوم عليها والأهداف التي تبغي تحقيقها. فهي مبنية على التسليم بالمفاضلة بين الثقافات، وهي تستهدف بالتالي حق كل إنسان في التمتع بهويّة أو هويّات خصوصية تضمن له التوازن وتوفّر الأمن داخل هذا الانتماء. لذلك لا نرى في دعوة تطوير البرامج من الخارج علاجاً لمشاكلنا الحقيقية في العالم العربي الذي مازال يرزح تحت مظاهر الفقر والبطالة والمديونية والأميّة والفساد. لذلك ليس لهذه المبادرة المفروضة فرضاً من مآل إلا ردود فعل عكسيّة.

إن من أبرز ما يميّز ردّ الفعل الأمريكي عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هو استصدار القرار ١٣٧٣ الذي صادق عليه الكونغرس الأمريكي والذي يُبيح إقامة محاكم عسكرية تُصدر أحكامها استناداً إلى الشبهة ودون إقامة دليل. إنّ في هذا الإجراء انتهاكاً سافراً لحقوق الإنسان. وقد تزايدت، بموجب هذه الإجراءات، حدة الازدواجيّة بين الظهور بمظهر المدافع عن حقوق الإنسان واختراق هذه الحقوق في آن واحد. ولعلّ هذا الوضع هو الذي زاد من صعوبة النضال من أجل ثقافة حقوقية، إذ أنّ ادّعاء الولايات المتحدة الأمريكية الدّفاع عن هذه الحقوق، وهي التي خرقتها وتخرقها باستمرار، جعل الالتباس قائماً في الأذهان بين الأمركة باعتبارها قوّة هيمنة وبين ثقافة حقوق الإنسان باعتبارها نزوعاً إلى وفاق قيميّ كونيّ لا يقوم بالضرورة على تشابه الأشخاص والثقافات، وإنما يعترف بحقوق كونية تكون هي أساس القول والفعل في التواصل بين البشر.

ما هو موقفنا من إصلاح التعليم والحركات الإصلاحية؟ وكيف ندعم حقوق الإنسان في هذا الظرف؟

نحن مع الإصلاح الذي تتبع مقتضياته من الدّاخل ويكون التّقييم فيه قائماً على تشخيص الوهن في منظوماتنا التربوية من المنظور الذي ترتضيه، ونقدّر أن تكون استراتيجية الإصلاح مبنية على:

- دعم المسار الديمقراطي بحق، وذلك بتفعيل قوى المجتمع المدني حتى نزيد من فعالية قدرتها الاقتراحية.
- الاستمرار في الدّفاع عن ثقافة حقوق الإنسان باعتبارها ثقافة قائمة على قيم كونية، لكنها تعترف، في الآن نفسه، بحق كل إنسان أن يستبق، خصوصيات

هويته الثقافية، وأن يتمتع بهذه الخصوصيات التي يشارك، بمقتضاها، في الحوار الحضاري الكوني.

- دعم التحالفات بين القوى المنتشرة في العالم للدفاع عن ثقافة حقوق الإنسان وعن كل إنسان سُلِّبت منه هذه الحقوق، وعدم الخلط بين إدارة قوة مهيمنة تسعى إلى مزيد تكريس هيمنتها وبين آليات أممية مهمتها إنسانية وحقوقية. القيام بجهد إضافي للتمييز بين هيمنة النموذج الثقافي الواحد وبين الأسس الحقيقية التي تقوم عليها ثقافة حقوق الإنسان.

الإشكاليات الخاصة بالتربية على حقوق الإنسان، والتربية على التسامح وعدم التمييز في إطار الخصوصيات الثقافية للبلدان العربية.

عرض المجتمعون آراءهم حول الإشكاليات الخاصة بالتربية على حقوق الإنسان، وعلى التسامح وعدم التمييز في إطار الخصوصيات الثقافية للبلدان العربية، وأكدوا أن الأمر برمته يرتبط بالإطار العام لواقع الديمقراطية والعدالة وتوفير بيئة ملائمة لحقوق الإنسان، ورأوا أن أهم الإشكاليات تتلخص في ما يلي:

١- لم تصل البلدان العربية بعد إلى مستوى القصدية في التربية على حقوق الإنسان والتسامح وعدم التمييز. وإن قطعت بعض البلدان مراحل في الأمر فإنها مازالت تفتقر لمنهجية محددة واضحة.

٢- لم تتخلص البلدان العربية حتى الآن من مناهضة قيم إنسانية عامة ومشاعة بين كل البشر بتعلة عدم ملاءمتها لخصوصياتها الثقافية. وبناء على ذلك نجدها تنتقي من حقوق الإنسان ما يناسب أنظمتها السياسية، في حين أن المسألة لا تقبل التجزئة.

٣- مازالت التربية على حقوق الإنسان والتسامح وعدم التمييز تصطدم بتضارب المرجعيات، وتضارب القيم وتتناقضها (دينية، قومية، سياسية...).

٤- لم يتطور خطاب السلطة إلى خطاب حقوقي مبدئي وبقي في حدود الازدواجية والتناقض بين ما يُقال وما يشرع من جهة وبين التطبيق الفعلي المناهض لثقافة حقوق الإنسان ومرجعياتها الكونية من جهة ثانية. ولذلك نادى الفاعلون في الورشة بالتوصيات التالية:

١- العمل على تحديد مفاهيم حقوق الإنسان ومبادئها وقيمها بما يجعلها دقيقة وفي متناول المتعلمين بحسب سنهم ومستوياتهم الذهنية والمعرفية.

٢- إدخال تدريس حقوق الإنسان بصفة فعلية في مناهج دور المعلمين والجامعات وفي برامج التدريب بمختلف أشكالها.

- ٣- اعتماد مرجعية واحدة هي المرجعية الكونية ومواءمة المرجعيات الأخرى مع هذه المرجعية بما يجعلها تتناغم معها وتكملها.
- ٤- توجيه التعليم بمختلف أصنافه لخدمة التربية على حقوق الإنسان والتسامح وعدم التمييز.
- ٥- التوجه إلى تدريب المتعلمين على ممارسات واكتساب سلوكيات تستند إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك بدعم الأنشطة الصفية واللاصفية وتوجيهها وجهة حقوقية.
- ٦- العمل على إشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع المناهج وإعداد الكتب.
- ٧- التأكيد على حقوق المرأة والتربية على إزالة كل أشكال التمييز ضدها داخل العائلة وفي المجتمع.
- ٨- وقد ميّز الحاضرون في الورشة بين التسامح كمبدأ وقيمة من الضرورة التربوية عليها وبين الموقف من العدوان الخارجي على الوطن ووجوب الدفاع عنه.

ملامح المتخرج من التعليم الثانوي.

اجتمعت ورشة العمل المكلفة بتحديد ملامح المتخرج من التعليم الثانوي، وتداول أعضاؤها مسألة شخصية المتخرج عموماً انطلاقاً من أنّ المعلومات والمهارات والمفاهيم التي يكتسبها بالمرحلة الثانوية هي نتاج تراكم خلال مراحل الدراسة الابتدائية والإعدادية، ورأوا أنّ تحديد الملامح هذا يشكل عملاً من الصعب الإيفاء بما يقتضيه في وقت قصير، ولذلك فهو يحتاج إلى دراسة معمقة من قبل مختصين وإلى وقت كاف، خاصة وأنّ معظم المتخرجين من هذه المرحلة يدخلون في الحياة العملية وقلة منهم يتابعون استكمال دراستهم الجامعية أو العالية.

وفي إطار حوار أعضاء اللجنة حول موضوع ملامح المتخرج تمّ الاتفاق على إيراد الأبعاد التالية:

أ - الأبعاد المعرفية واكتساب المهارات.

- ١- أن يلمّ المتخرج بمبادئ حقوق الإنسان وقيمتها ومفاهيمها.
- ٢- أن يدرك حقوقه ويمارسها ويلتزم بواجباته.
- ٣- أن يمتلك مهارات التفكير النقدي والقدرة على الإبداع.
- ٤- أن يتمثّل المعارف والقيم ويعمل بها ويوظفها في حياته اليومية.
- ٥- أن يقدر على تحليل واقع مجتمعه واستشراف المستقبل.
- ٦- أن يقدر على إبداء الرأي واتخاذ القرار.

- ٧- أن يتعامل نقدياً مع التراث.
 - ٨- أن يعرف مؤسسات المجتمع وأدوارها ووظائفها ويكون قادراً على المساهمة في تطويرها.
 - ٩- أن يدرك قيمة الحرية الشخصية واستقلالية الذات.
- ب- الأبعاد الشخصية:
- ١- أن يكون متجذراً في هويته ومنفتحاً على الآخر.
 - ٢- أن يقرّ نسبية الحقيقة ويرفض الأحكام المسبقة.
 - ٣- أن يثق بنفسه ويؤمن بقدراته الذاتية.
 - ٤- أن يحسّ بكرامته ويدافع عنها.
 - ٥- أن يستفيد من الآخر دون الانبهار به.
 - ٦- أن يعمل على ترجمة أقواله إلى أفعال.
 - ٧- أن يؤمن بقدرة الإنسان على الفعل والتدبير.
- ج- الأبعاد المدنية:
- ١- أن يقدر قيمة العمل وينخرط في العمل الجماعي.
 - ٢- أن يشارك بفاعلية في الحياة العامة.
 - ٣- أن يعترف بالتعددية ويمارسها.
 - ٤- أن ينبذ العنف والتمييز بكل أشكاله.
 - ٥- أن يمتلك مهارات الاتصال والتواصل من أجل العيش من الآخرين.
 - ٦- أن يؤمن بوحدة البشر في إطار التنوع والاختلاف.
 - ٧- أن يؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها ويعمل على حل النزاعات بالطرق العادلة.
 - ٨- أن يتحلّى بقيم التسامح والتضامن والتعاون والعمل الجماعي.
- وقد أوصى أعضاء اللجنة المعهد العربي لحقوق الإنسان ليشكّل فريق عمل يقوم بتعميق هذه الأبعاد ووضع إطار أشمل لإملاح شخصية المتخرج، وذلك لأهمية موضوع ملامح المتخرج، إذ في ضوءها تصاغ المناهج، وتحدّد الأهداف، وتتخذ مختلف وسائل التنفيذ والمتابعة والتقييم من أجل تحقيقها.
- مرجعية إعداد المناهج والكتب المدرسية من منظور حقوق الإنسان:
- تمثّل الكتب المدرسية أهمّ وسيلة يعتمد عليها المتعلّم والمدرّس لبلوغ الأهداف التربوية وتنزيل الكتب المدرسية ضمن الوسائل مهمّ حتى نتبيّن ضرورة تمثّل هدف نحققه من استعمال هذه الوسائل.

كيف نقارب، إذن، مسألة إعداد البرامج أو المقررات والطرائق التربوية والكتب المدرسية على نحو يدعم ثقافة حقوق الإنسان؟

- ١- لابدّ، في بناء البرامج، من التحقق من مدى تلاؤم الأهداف التي نريد تحقيقها، أو الكفايات التي نريد تتميتها مع القصدية الصريحة لثقافة حقوق الإنسان.
- ٢- الحرص على أن تكون الموضوعات المدرجة في البرامج مساعداً فعلياً للمتعلم على اكتساب ثقافة حقوق الإنسان على نحو متدرج وبنائي.
- ٣- الحرص، كذلك، على أن تكون العناصر المميزة للهوية رافداً لدعم وإثراء ثقافة حقوق الإنسان.
- ٤- العمل على تحقيق تجانس داخل الكتاب الواحد، وفي المادة الدراسية الواحدة وبين مختلف الكتب في جميع المواد. ونريده تجانساً قائماً على توفير المادة الموفية الموضوعية والمتنوعة التي تساعد المتعلم على إثارة المشاكل وتحليلها وبناء مواقف منها على نحو لا يتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان. وهذا يعني العمل على أن لا تتضمن الكتب المدرسية معارف أو تمثيلات أو أحكاماً تؤدي إلى تكريس التفرقة على أساس الجنس، أو اللون، أو اللغة، أو الأصل الاجتماعي، أو الانتماء الثقافي.

ولكي تحقق هذه الوسائل مقصدها في التدريس لا بدّ أن يتوافق ذلك مع منهجيات أو طرائق تتناغم مع روح ثقافة حقوق الإنسان.

لذلك نقترح أن تكون هذه الطرائق قائمة على:

- أ - إشراك المتعلم إشراكاً فاعلاً في بناء المعرفة.
- ب- توخي منهجية تسمح بتجاوز مستوى المعارف إلى تعديل المواقف بناء على هذه المعارف.
- ج- التفكير في إيجاد وضعيات تعلم تخرج عن مألوف الأقسام أو الفصول وتبتدع أشكالاً جديدة لتنظيم الفضاء المدرسي يسمح بتواصل جيد بين المتعلمين في ما بينهم بمشاركة مدرّسيهم، ممّا يمكن من تحقيق أهداف نوعية في مجال حقوق الإنسان منها ما هو عرفاني يعرف المتعلم بحقوق الإنسان ومصادرها، ومنها ما هو حسّي حركي يوقظ في المتعلم القدرة على ملاحظة الأحداث وبناء المواقف منها من منظور حقوق الإنسان. وبهذا تخرج التربية على حقوق الإنسان ممّا هي عليه الآن، فتضمن الوحدة بين ما هو معرفي وما هو عملي يخص السلوك والمواقف، وتتحوّل ثقافة حقوق الإنسان في نظر المتعلمين من

مادة مدرسية إلى مسألة تهمهم بصفة شخصية على المستوى الفردي، والمستوى العائلي، والمستوى الاجتماعي، والمستوى الكوني.

٥- إن المدرس هو الحلقة الهامة في إنجاح البرامج وتحقيق الأهداف التربوية. ولا يمكن لتقافة حقوق الإنسان أن تجد طريقها إلى المتعلم إلا إذا أحكم المدرس الطرائق التربوية الملائمة التي تقوم على مبدأ التطابق الفعلي بين مضمون القول وبين الممارسة، كان يتلزم الحديث عن المساواة مع توخي سلوك تكافؤ الفرص بين المتعلمين.

ومن هذا المنطلق نقترح:

أ - دورات تدريبية تمكن المدرسين من معرفة مضامين حقوق الإنسان وآلياتها.
ب- تُنظَّم على نحو يسمح بالتأثير فيهم إيجابيًا، بحيث يعدلون من سلوكهم في اتجاه التطابق مع مبادئ حقوق الإنسان.

ج- قياس جدوى التدريب دوريًا بتقييم يتحقق من مدى نجاعة هذا التدريب.
٦- الأنشطة الهادفة إلى دعم الجوانب التشريعية والقانونية والاجتماعية لصالح التربية على حقوق الإنسان

تظل قضية إدماج ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها في المناهج والكتب المدرسية غير فاعلة دون تفعيل الأنشطة الدراسية والأنشطة الموازية للدراسة وكافة الفعاليات التي تتم داخل المدرسة وخارجها.

ولذلك يكون من الضروري:

أ - وضع أطر تشريعية أو تفعيل ما هو قائم بهدف إشاعة ثقافة حقوق الإنسان من خلال الأنشطة الدراسية وكذلك الأنشطة الموازية لها.

ب- تمكين مؤسسات المجتمع المدني من المشاركة في تنشيط الجمعيات المدرسية والنوادي ومختلف الفعاليات التي تشهدها المؤسسة.

ج- التأكيد على الحق في مجانية التعليم ودعم إلزاميته إلى أعلى الدرجات التعليمية الثانوية.

خلاصة وتوصيات :

من أهم التحديات التي تواجه أغلب البلدان اليوم ليس غياب خطاب حقوق الإنسان ومفاهيمها ومبادئها، وإنما تتمثل في تحويل خطاب حقوق الإنسان ومفاهيمها ومبادئها إلى فعل تربوي يقدر المعلم والمتعلم على استيعابه، وعلى توظيفه في حياته اليومية والعملية.

وهذا الأمرُ يستدعي أن يأخذ واضعو المناهج، ومعدّو الكتب المدرسيّة، والأدلة المنهجية وغيرها في اعتبارهم مسائل أساسية من منظور حقوق الإنسان، وهي مسائل حاولنا صياغتها في شكل توصيات نردها كما يلي:

- ١- أن تسمح الأنظمة التربوية بتنمية الفكر النقدي لدى المتعلّم، وأن تمكّنه من سُبُل الترشّد ذاتيّاً، ومن مهارات وكفايات تساعد في حياته اليومية.
- ٢- أن تتناغم برامج تدريب المدرّسين مع ثقافة حقوق الإنسان وتحويها محتويات وأساليب في التبليغ.
- ٣- أن يتّجه العمل إلى ديمقراطية الهياكل الداخلية لمؤسسات التربية، وذلك بإعادة النظر في مجالات تسييرها، وإشراك المتعلّمين والمعلّمين في ذلك التسيير.
- ٤- أن يقع الاهتمام أكثر بتفعيل دور الأنشطة الموازية للدراسة وإعطائها وجهةً حقوقيّةً يتدرّب المتعلّم والمعلّم من خلالها على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، ونقصد بذلك الجمعيات المدرسية، النوادي، مجالس الأقسام، مجالس المؤسسات التربويّة، مجالس التربية والتأديب...
- ٥- أن يُفسح المجال للمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وأولياء المتعلّمين من فرص المشاركة في الحياة المدرسيّة وإبداء الرأي في ما يُتخذ من قرارات، والاستفادة من خبرتهم في مجال التدريب والتربية على حقوق الإنسان.
- ٦- أن يقع العمل على خلق آليات تواصل بين المدرسة وحرفاء المدرسة بهدف تنمية المشاركة ودعم العلاقات بين الطرفين ممّا يمكن المتعلّم من التفتّح على محيطه وتمكينه من أن يكون فاعلاً فيه.
- ٧- أن يقع التركيز على الحقّ في التعليم ذي النوعيّة الجيدة بما يستدعيه من مضامين وأساليب في التبليغ وإمكانيّات حقوقيّة.
- ٨- أن تكون كلّ الأعمال الهادفة إلى التربية على حقوق الإنسان معتمدة على مبدأ عدم تجزئة حقوق الإنسان وعالميّتها وكونيّتها وارتباطها ببعضها البعض.
- ٩- أن يعمل المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع اليونسكو والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والاتحاد الأوروبي على تشكيل فريق عمل يقوم بتعميق ما جاء بالدراسات القطريّة وأعمال ورشات العمل ووضع إطار أشمل لملاح المتخرّج ومختلف الوسائل المساعدة على تحقيق تلك الملامح.

١٠- دعوة المعهد العربي لحقوق الإنسان والمتعاونين معه إلى تنظيم ملتقى حول المرجعية التربوية لنشر ثقافة حقوق الإنسان بهدف توحيد الرؤى ووضع خطة يُستأنسُ بها عند وضع المناهج وتأليف الكتب المدرسية.

رابعاً: أهمية مناهج التربية الإسلامية في نبذ الإرهاب :

إن مناهج التربية الإسلامية مناهج تتفاعل مع المسلم تفاعل الروح بالجسد مثل الماء الذي هو شريان الحياة، فالطالب يعيش واقعه في منهج التربية الإسلامية، يعيش معه بعقله ووجدانه وأحاسيسه ومشاعره، ومن المعلوم أن الأمة الإسلامية من خلال تمسكها بدينها ومناهجها الإسلامية ستبقى أمة خير وبركة أمة عز وشرف قال تعالى: "كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ".

من هذا المنطلق ينبغي أن نقف وقفة واحدة لمناهجنا التي طالما خرجت أجيالا صالحين مخلصين لربهم ولوطنهم ولأمتهم، هذه المناهج التي علمتنا صغارا وكبارا فإليها يعود الفضل بعد الله عز وجل، إن من الواجب علينا توجيه نداءاتنا إلى كل مسؤول على ضرورة إبقاء مناهج التربية والثقافة الإسلامية في جميع المراحل التعليمية بلا استثناء وجعلها مادة أساسية.

والسؤال المطروح لماذا تعد مناهج التربية الإسلامية شريان حياة الطالب.

أولاً: لأنها قائمة على الاستدلال التشريعي في جميع جوانب حياة المسلم من المصدرين العظيمين للدين الإسلامي الحنيف (القرآن الكريم والسنة المطهرة).

ثانياً: مناهج التربية الإسلامية تخرج جيلاً تترسخ فيه مبادئ الدين الحنيف، وصفات المواطن الصالح الذي يعتز بدينه ووطنه، وما ذلك إلا لاحتوائها على كثير من المبادئ والقيم والأخلاق التي تصل الطالب بخالقه عز وجل، وتجعله شاباً صالحاً يخدم أمته ووطنه بكل ما يستطيع.

ثالثاً: أن هذه المناهج قامت بحل كثير من المشاكل والقضايا التي يعاني منها المجتمع والتي انتشرت في أوساط الطلبة الطالبات، مثل السرقة وشرب الدخان والشبشة وتعاطي المخدرات بأنواعها المختلفة، وكذلك عالجت قضايا لأخلاقية منتشرة عند الطلبة والطالبات، كالسب والشتم والكذب وعقوق الوالدين، وإيذاء الجار... الخ.

رابعاً: ربطت هذه المناهج الطلبة والطالبات بالقرآن الكريم بحبل الله المتين ونوره المبين من خلال مواضيعها المرتبطة بهذا الكتاب العظيم مستتبطة من نوره

المبين من هدي سيد المرسلين ما يجعل الطلبة على بصيرة من أمرهم، فيستطيعوا مواجهة الحياة بعقل رباني المصدر.

خامسا: الأمم على اختلاف توجهاتها ودياناتها تعمل دائما على ترسيخ أفكارها ومعتقداتها في طلابها من خلال مناهجها التعليمية، وإذا كان هذا شأن هذه الأمم القائمة على أسس ضحلة وبناء، هش فكيف بأمة مصدرها القرآن الكريم والسنة المطهرة أليس هي الأولى أن تتمسك بمناهجها المستمدة من هذين المصدرين العظيمين.

سادسا: مناهج التربية الإسلامية تعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات والأجهزة الحكومية المختلفة كوزارة لصحة وجهاز الشرطة، حيث تخدم مناهج التربية الإسلامية هذه المؤسسات خدمة جليلة، فهي تزيج عن جهاز الشرطة ووزارة الصحة هما كبيرا وعبئا ثقيلا وذلك بإرشاداتها وبنيتها المنجية السديدة التي تحذر الطالب من كل مايؤدي إلى تدهور صحته وعقله، سواء كان ذلك بسبب تعاطي التدخين وما شابهه من المواد المخدرة، أو تعريض حياته وحياة الآخرين للهلاك من خلال قيادته الجنونية للسيارة.

سابعا: إن المجتمع المسلم لاغنى له عن هذه المناهج المربية للأبناء على مختلف مستوياتهم فالطالب يستقي مختلف الثقافات من خلال وسائل الإعلام بأنواعها، فلا بد من توجيهه الوجهة الشرعية الصحيحة، فكثير من الآباء والأمهات يناشدون المدارس بضرورة توعية أبنائهم وتوجيههم نحو تعاليم دينهم الحنيف.

خامسا: تصور مستقبلي للتوعية الأمنية في المناهج الدراسية :

هناك علاقة واضحة بين مفهوم "التوعية الأمنية" و"مفهوم التربية" فالتربية تتميز بأنها عملية اجتماعية توائم بين متطلبات الفرد وقيم المجتمع ومعاييرها، وأهم الوسائل التي تؤدي بها التربية دورها- في هذا المجال- هي المؤسسات التعليمية والمناهج الدراسية، بحيث يكون مكتفا وقويا ويتناسب مع ما يواجهه مجتمعنا من تحديات أمنية كبيرة، كما لا بد أن يكون هذا التطور متنوعا ومؤثرا ومتدرجا في تناسب مع إمكانيات الدارسين وقدراتهم الإدراكية ومسائرا لبينة المجتمع العراقي وثقافته وتراثه، وقادرا على التصدي للقيم الأمنية السلبية التي صاحبت التغير الاجتماعي، وهناك مجموعة من القيم الأمنية يمكن ان تصبح في المستقبل أساسا لتطوير المناهج مثل:

((الاستقرار الاجتماعي- الطمأنينة على النفس والمال والممتلكات- الأمن في التنقل والسفر - الأمن من الكوارث والأمن البيئي - استقرار الأوضاع الأمنية - الأمن على الأموال - الالتزام بالأنظمة - الاستقامة - الاهتمام بخير وسلامة الآخرين - طاعة ولي الأمر - الالتزام الخلقي - الحذر - إغاثة الملهوف - التسامح - التحمل وضبط النفس - الأمن الأسري وتماسك العائلة)).

ومن الضروري أن تقوم السياسة التعليمية في المستقبل على مجموعة من المبادئ الرئيسية والتي تلخص في الآتي:

- تربية المواطن وتنشئته تنشئة إسلامية قيّمة، وفق المقومات والقيم التي تتضمنها العقيدة الإسلامية.
- تعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية والذاتية الثقافية العربية والإسلامية وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية.
- التعليم من أجل العمل النافع المنتج، بحيث يتم ربط المتعلم بالواقع الاقتصادي في جوانبه وإبعاده المتعددة وتنويع فرص التعليم وتطويرها، مع التعليم للإعداد للمستقبل بما يتضمن تعميق دراسة العلوم والرياضيات واللغات واكتساب المتعلمين المهارات اللازمة والتفاعل الإيجابي للتعامل مع معطيات المستقبل وإكسابه المهارات التي تعينه في الاعتماد على النفس.
- كيفية التعامل مع المستجدات الأمنية وسبل مواجهتها من خلال تحديث المناهج بما يتلاءم والمستجدات المعاصرة والتحديات المستقبلية، ومواجهة الإرهاب الفكري وظاهرة تسويق المخدرات والمؤثرات العقلية وأن تضم المناهج دراسات ميدانية مبسطة تكون في شكل مشروعات تضع الحلول المناسبة لمشكلات اجتماعية معينة مثل ظاهرة العنف والانحراف والتفكك العائلي والمخدرات وغيرها.
- الاستفادة من الاستراتيجيات المطروحة من خلال منظمات المجتمع المدني المتخصصة حول تطوير التعليم والتربية وتوظيفها، وتجسد واقعياً مدلول الأمن الشامل وتحقيق المواطنة الصالحة التي نسعى لبلوغها.

التوعية الأمنية في المناهج الدراسية (نظرة مستقبلية)

- ١- من حيث الهدف المنشود، يجب أن تأتي تلك المناهج في إطار مفهوم التربية المستمرة ونعني بالتربية المستمرة في هذا السياق، أن التربية الأمنية عملية

شاملة، تبدأ بالتعليم الأولي (الأساس) وتستمر مدى الحياة بصورة وأشكال متنوعة ومتعددة منها التعليم العام الذي يمتد حتى نهاية التعليم العالي ومنها التدريب في مراكز التدريب أو في مواقع العمل والإنتاج، ومنها التعليم عن بعد... الخ.

وبحيث لا تقتصر دراسة وتعليم هذه المادة على مرحلة معينة من مراحل التعليم، ولكن تأتي في إطار تعزيز الانتماء والمواطنة لدى الأفراد واذكاء الشعور بالاعتزاز بالوطن والتعليم والثقافة الوطنية.

٢- من حيث المحتوى: التركيز على تعلم الطالب مبادئ وأساسيات المواطنة الصالحة وحب الانتماء للوطن وروح التضحية وطرق ووسائل حماية نفسه وماله وعرضه، ومخاطر وعواقب بعض الأفعال غير المشروعة وبتسلسل منطقي.

وبناء على هذه الأهداف يمكن أن نبحت موضوع التوعية الأمنية في المناهج الدراسية وفقاً للأسس الآتية:

- توضيح مفهوم التوعية الأمنية والبعد الأمني للتعليم والخروج بمفهوم شامل حول معنى المواطنة.
- تحديد الأسباب والمبررات التي تدعو إلى ضرورة إدخال مادة التوعية الأمنية بمناهج التعليم العام وخاصة بالمرحلة الثانوية.
- تحديد الأهداف التربوية التي يجب أن تقوم عليها التربية الأمنية.
- إدخال موضوعات متخصصة في المجال الأمني إلى مناهج التربية الوطنية.
- توضيح علاقة التربية الأمنية بالمناهج التعليمية الأخرى.
- مناقشة الأساليب والطرق التدريسية التي يمكن من خلالها تعليم هذه المادة، وأن تأتي التوعية الأمنية ضمن مواضيع مادة التربية الوطنية والتي يمكن أن تشمل على:

- ١- التعريف بكيفية نشأة القوانين والأنظمة المعمول بها في المجتمع.
- ٢- بعض الظواهر الخاصة بمشكلات الجريمة وخاصة الجريمة الإرهابية التي يعاني منها المجتمع حالياً.
- ٣- التعريف بأهداف الإرهاب ومخاطره وتهديده للأمن الوطني.
- ٤- التركيز على السلوك الواجب اتباعه في مختلف المواقف الأمنية، والتوعية من خطر الوقوع ضحية لبعض الجرائم أو الحوادث.

- ٥- التعرف بجهود الأجهزة الأمنية ودورها في خدمة أمن المجتمع، والتأكيد على أهمية تعاون المواطن وتفهمه لجهود الأجهزة الأمنية، وكذا تعريف المواطن بدوره الهام والتميز في المحافظة على مسرح الجريمة وبيان كيفية مساعدة رجال الأمن في المحافظة على هذا المسرح، مع التعرف بالجهات التي يمكن أن يلجأ إليها ذلك المواطن للإبلاغ عن أية جريمة يعلم بها أو يشاهدها.
- ٦- وضع تصور يعيد الطرق السياسية التربوية من منطلق التحولات الكبرى التي طرأت على المجتمع مع اعتماد التغير المرحلي ابتداء من الأقسام الدنيا للمنظومة التربوية، ولكن من دون إرهاب التلاميذ والمربين ببرامج مكثفة ومثقلة، مع إدراج مادة النقد في مقررات الدراسة لإكساب الطالب آلية التقدير التلقائي لخصوصيات الآخرين وخصوصيات أعمالهم وأفكارهم.
- ٧- كما يجب أن نضع في الاعتبار -وفي ظل عصر العولمة- أن التعليم لم يعد حكراً على الدولة، بل صار في متناول أطراف عديدة تختلف أهدافها وغاياتها، كما لم تعد له في عصر الإنترنت حدود ولا حواجز، بينما الأمن الذي هو اسمى وظائف الدولة يمكن أن يخترق من خلال التكنولوجيا المتقدمة، ومن ثم يتطلب تغير بعض صيغ المناهج لتضمن كل ما هو جديد في عصر التقنية الحديثة من معدات وأجهزة وبرامج، وحتى يتسنى مواجهة الجريمة والإرهاب بنفس الأساليب وفي إطار الدقة والسرعة واستخدام دعائم التقدم.
- ٨- زيادة الاتصال الإيجابي بين رجال الأمن وال جماهير من خلال خدمات مدنية وإدارية واجتماعية، مع تحسين في الفهم والعمل الداخلي بين المجتمع والشرطة، وتشجيع استخدام المواطنين النشطين ببرامج الوقاية من الجريمة.

مراجع الفصل الحادى عشر

أولاً: الكتاب والعلماء:

الأمير كمال فرج - ابها - السعودية

عبد الرحمن الحاج: نقلا عن

الكتاب: أزمة الإرادة والوجدان المسلم: البعد الغالب في مشروع إصلاح الأمة.

المؤلف: عبد الحميد ابو سليمان.

الناشر: دار الفكر - دمشق، بالاشتراك مع مؤسسة تنمية الطفولة.

الطبعة الأولى ٢٠٠٤، الحياة مارس ٢٠٠٥

الجمعة ١٣ نيسان (أبريل) ٢٠٠٧ بقلم المحجوب حبيبي

د. معتز محي عبد الحميد

ثانياً المراجع :

١- ثناء يوسف العاصي: دور التربية في مواجهة التطرف الديني في مصر - مجلة التربية - المعاصرة - العدد (٣٥) السنة (١٢) - الإسكندرية - دار المعرفة الجامعية - فبراير ١٩٩٥.

٢- حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في مصر - بحث قدم إلى المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٨٨.

٣- سالم إبراهيم بن عامر، العنف والإرهاب - ليبيا - المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر - ١٩٨٤.

٤- مصطفى مصباح دباره: الإرهاب، مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي - منشورات جامعة قاريونس - بنغازي - ١٩٩٠.

٥- عبد العزيز الغريب: التربية وظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي - مجلة التربية المعاصرة - العدد (٣٨) السنة (١٢) - الإسكندرية - دار المعرفة الجامعية - سبتمبر ١٩٩٥.

٦- محمود سعد أبو عامود: جماعات الإسلام السياسي والعنف في الوطن العربي - القاهرة - دار المعارف - ١٩٩٢.

٧- احمد كمال أبو المجد: حوار لا مواجهة - القاهرة - دار الشروق - ١٩٨٨.

٨- أحمد شوقي الفنجري: التطرف والإرهاب، سلسلة المواجهة - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٩٣.

- ٩- يوسف القرضاوي: الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف - ط٢ - الوفاء للطباعة - المنصورة - ١٩٩٢.
- ١٠- حسين أحمد أمين: الشباب وأزمة التطرف، سلسلة المواجهة - القاهرة - الهيئة العامة للكتاب - ١٩٩٣.
- ١١- على ليلة: الشباب العربي، تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف - القاهرة - دار المعارف - ط٢ - ١٩٩٣.
- ١٢- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٢ - القاهرة - ١٩٩٣.
- ١٣- أمينة الجندي: التطرف بين الشباب، دراسة ميدانية - القاهرة - مجلة المنار - العدد (٥٨١) مارس ١٩٨٩ ص ٨٣.
- ١٤- شبل بدران: الجذور التربوية للتطرف - مجلة للتربية المعاصرة - العدد (٢٢) مركز الكتاب للنشر - القاهرة.

15- WWW. annabaa.org

16- WWW. Asharqalarabi. Org.U-WWW.rezgar.com

هذا الكتاب

وإذا كانت الآراء تباينت بل و تناقضت في وضع مفهوم محدد المعالم لظاهرة الإرهاب ، فإن هذا الأمر يُعدّ طبيعياً ، و لعل السبب في ذلك يرجع إلى استخدام هذا المصطلح كوصف لوضع سياسي معين ، و قد انتشرت هذه الظاهرة في وطننا العربي وإن تفاوتت حدة هذه الظاهرة من بلد لآخر ، ، ويرى المؤلف أن ظاهرة الإرهاب معقدة ومركبة لها أبعادها الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والتربوية ، وثمة أن حقيقة مهمة يجب التأكيد عليها وهي أن مؤسسات المجتمع يجب أن تتكاتف كلها معاً لمواجهة ظاهرة الإرهاب ، فالمسؤولية جماعية اجتماعية تتعلق بالبناء الاجتماعي بأسره ، إذا كانت لمؤسسات التربية كالمدرسة والأسرة و المسجد ووسائل الإعلام وغيرها من مؤسسات المجتمع التربوية دورها في غرس القيم الأصيلة و تنمية روح الإنتماء و الولاء للوطن ، فالتربية دور فاعل و مهم في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة لما لها من دور في قطاع كبير من المجتمع الذي يستطيع التصدي للعنف والتطرف ، كما أنه على بناء مجتمع سليم ينبذ العنف ويرفض الإرهاب .

Bibliotheca Alexandrina



0946807

ISBN 977-05-2383-6



9

7 8 9 7 7 0 5 2 3 8 3 4

مكتبة الأنجلو المصرية

THE ANGLO-EGYPTIAN BOOKSHOP



The World of Words & Thoughts

www.anglo-egyptian.com